مؤسسة عيبال

جبريل محمد

واصف نزال

زهير الصباغ

نضال تحرري مستمر

١٩٤٨ - ١٩٨٨

فلسطين ٤٨

جبريل محمد
واصف نزال
زهير الصباغ

فلسطينيو 48

نضال
تحرري
مستمر

١٩٤٨ ـ ١٩٨٨



مؤسسة عيبال للدراسات والنشر

IBAL Publishing institution LTD

Tel: 455242, 455904 Telefax: 455569

Telex: 6517 IBAL CY P.O.BOX:9558

70, Makarios Ave. No 401

Cyprus-Nicosia

عدد النسخ (٢٠٠٠)

الطبعة الثانية / ١٩٩١

الاشراف الفني

جمال الأبطح

الإهـــداء

إلى الدم الذي روى أرض سخنين ودير حنا وعرابة

إلى دم ابن وادي عارة الذي روى ارض ذنابة

إلى شهداء يوم الأرض الخالد

إلى الشهيد مهند طاهر سيف

ودمهم الذي سال كي يؤكد وحدة شعبنا الفلسطيني ووطننا الفلسطيني ونضالنا الفلسطيني.

مقدمة

اربعون عاماً انقضت على تاسيس الكيان الصهيوني كنظام استيطاني كولونيالي من نوع خاص استهدف السيطرة على الأرض واقتلاع السكان واستزراع مجتمع غريب في قلب الأرض العربية يشكل تهديداً يومياً للجماهير العربية وحركتها التحررية ونقطة مراقبة امبريالية لمصالح الغرب الاستعماري في الوطن العربي وراس حربة لضرب حركة التغيير والتقدم الاجتماعي في هذا الوطن من محيطه إلى خليجه. اربعون عاماً انقضت على سياسة القمع والاضطهاد والاستلاب والطمس ونشر العدمية القومية بين جماهير «فلسطينيي ١٩٤٨» هي بالضبط اربعون عاماً من المقاومة لهذه السياسة الصهيونية العنصرية، وهي ايضاً اربعون عاماً من التمسك بالهوية الوطنية، رغم كل محاولات «الأسرلة» بكافة اشكالها. هي اربعون عاماً من مقاومة الدمج والالحاق.

على ابواب هذه الاربعين عاماً نشط الكتاب عرباً ويهوداً، برصد تطور الكيان الصهيوني في مختلف مجالاته الاقتصادية والسياسية والعسكرية... الخ، ونحن اخترنا ان نكتب عن الوجه الآخر، عن ذلك الجزء من شعبنا الفلسطيني الذي رزح تحت نير السلطة الصهيونية، وما انهدت عزيمته، ولا لانت قناته في النضال، فكان نقيضاً منذ لحظة تاسيس الكيان، وظل يتطور ويكبر نضالاً، وسكاناً، وصار شوكة موجعة في خاصرة هذا الكيان، رغم كل

محاولات التقليم والتدجين، فجزء من النقيض الفلسطيني يعيش الآن داخل تركيبة الكيان الصهيوني الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولكنه غريب عن دم هذا الكيان يرفض الكيان ويحاول الكيان الصهيوني استئصاله والتخلص منه وعلى اغلب الأحيان التعايش معه في ظل السيطرة عليه. وهذا الجزء يرفض إلا ان يكون جزءاً من حركة النقيض العامة، ويرهن تطوره بتطور حركة النقيض الكلي: في حركة معقدة خيوطها متشعبة بين العمل الديمقراطي اليومي العام، والعمل الوطني المتصاعد.

هذه العملية التطورية لم تبدا فقط منذ اربعين عاماً، بل منذ ان وعت الجماهير الفلسطينية خطر الهجرة الصهيونية والاستيطان الصهيوني في فلسطين، اي منذ ان بدا الصراع بين الفلاح والمستوطن، بين ان تبلور هويتك الوطنية ثقافياً وسياسياً وبين ان تطمس هذه الهوية، هذا هو جوهر الصراع، الأرض والسيادة عليها، والهوية وتحقيقها، وإن فرغت حركة الصراع هذا الجوهر في مظاهر الصراع الأخرى من اجل المساواة او من اجل الحقوق، إلا ان جذرها ظل حياً وقائماً باستمرار حياة حركة التحرر الوطني الفلسطينية والعربية في الخارج، وباستمرار المقاومة اليومية لأشكال التهويد والطمس والاقتلاع والتهجير. وإن انتابت حالة الصراع هذه فترات انقطاع او هبوط، إلا ان هذه الفترات لم تترك سوى تاثيرات سطحية على جوهر الصراع اندملت مع حالة النهوض الوطني الفلسطيني الذي حول الجماهير العربية في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ إلى قوة جماهيرية مؤثرة ولها وزن في عملية الصراع.

لقد شكلت الجماهير الفلسطينية التي تبقت بعد نكبة ١٩٤٨ في ارض الجليل والمثلث والنقب وفي الأحياء الفقيرة في حيفا ويافا وعكا واللد والرملة، مشكلة كبيرة للكيان الصهيوني سواء على مستوى نقاء الدولة العبرية او على مستوى المشاكل السياسية التي ولدها هذا الوجود للكيان الصهيوني، الذي كلفه تشكيل نظام تحكمي للسيطرة على هذه الجماهير، وفرض عليه التعامل معها كامر واقع يجب التعايش معه ضمن السيطرة اليهودية وفي ظل الحرمان من ادنى الحقوق، كما حرمه هذا الوجود من استقدام مامقداره ١٦٠ الف مهاجر على الأقل يمكن له ان يسكنهم في مواقع هؤلاء العرب لو

طردوا مع من طرد.

تاتي هذه الدراسة في ظل ظرفين سياسيين اولهما خاص بوضع الجماهير العربية داخل الارض المحتلة سواء في ما احتل عام ١٩٤٨ او ما احتل عام ١٩٦٧ والمتمثل في الدعوات الفاشية المحمومة لترحيل الجماهير العربية، بعملية قيصرية تؤكد نقاء الدولة العبرية، وتتخلص من ازمة ديمغرافية محتملة تؤثر على الطابع اليهودي للكيان مستقبلاً. فبعد وثيقة «كيننغ» العنصرية عام ١٩٧٦ تطورت مفاهيم الفاشية الصهيونية واتضحت مراميها في وثيقة «جلبواع» «الترانسفيرية» ودعوات ميخال ديكل ورحبعام زئيفي، ورفائيل ايتان المباشرة نحو تنفيذ الترحيل إلى الدول العربية، اما ثانيهما فهو الانتفاضة الشعبية العارمة التي تخوضها جماهير الضفة والقطاع من اجل تحررها واستقلالها، والتي لقيت لها استجابات وامتدادات في الجليل والمثلث والنقب، وصلت حد التماثل مع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ في بعض النشاطات النضالية على المستوى الفردي، وفي بروز توجه جماهيري، يعلو مستواه النضالي على سقف «احزاب الشرعية» وخاصة «الحزب الشيوعي الاسرائيلي». مما يؤكد حقيقة الصراع الموضوعية وجوهرها الاساسي في الصراع بين الفلاح والمستوطن، بين المستعمِر والمستعمَر.

لم نرد تفصيل السياسة الصهيونية العامة تجاه جماهير الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨، حرصاً منا على دراسة النقيض الثوري للسياسة الرجعية الصهيونية، واعطاء صورة واضحة عن حركة وتطور هذا النقيض، وما تطرقنا اليه في السياسة الصهيونية هو فقط لالقاء الضوء على الأفعال وردود الأفعال، والمجرى العام لتطور الحركة، وبقدر تاثير هذه السياسة على أحداث تاريخية كيوم الارض رغم كون مدى الحركة الوطنية لا زال ضمن اطار ردود الفعل اكثر منه في مستوى الفعل المبادر.

وتعتمد دراستنا هذه أسلوبين: اسلوب دراسة القوى والحركات السياسية كتعبيرات طليعية واعية، وقائدة، إضافة للتنظيمات الشعبية ودورها في بلورة الهوية ونشر الوعي، وتنظيم الجماهير، واسلوب دراسة النضالات الشعبية الجماهيرية عبر مراحل تاريخية تمثل كل مرحلة منها حالة متطورة جديدة من نضالات الحركة

الوطنية الفلسطينية في الارض المحتلة عام ١٩٤٨ . ولايعني هذا انقطاعاً في تواصل هذه النضالات بل استمراراً في حركة تطورية صاعدة، ومتقدمة في اتجاه التاريخ وليس ضده.

وسنفرد باباً لدراسة القوة السياسية الوطنية التي ظهرت على مدار الاربعين عاماً، مستعرضين برامجها ومواقفها تجاه القضية الوطنية الفلسطينية وتجاه الكيان الصهيوني، وانعكاسات ذلك على عملها في وسط الجماهير العربية على الصعد السياسية، والتنظيمية والنضالية، ورصد ملامح التطور العامة في مواقفها.

إن اعتبارنا في هذه الدراسة للحزب الشيوعي الاسرائيلي كقوة وطنية عربية بين جماهير الارض المحتلة عام ١٩٤٨ ، لم يأت على خلفية اعتبار لنفسه ضمن هذا التصنيف او على خلفية برنامجه السياسي، ونظامه الداخلي، بل جاء بناء على التطور التاريخي لحركته والتي افرزت في النهاية امتداداً واسعاً للحزب في اوساط الجماهير العربية، ليشكل القوة السياسية الوحيدة المعادية للصهيونية منذ ١٩٤٨ حتى ١٩٥٨ ، اي حتى تكوين الجبهة العربية وحركة الأرض، ومن ١٩٦٥ حتى اوائل السبعينات. حين تشكلت حركة ابناء البلد وبرزت بعدها الحركة التقدمية، وقد اضحى هذا الحزب قوة عربية وطنية بفعل الاغلبية العربية الساحقة في عضوية الحزب ومنظماته، والتي اعطت الاهمية السياسية ضمن المؤسسة السياسية الصهيونية. هذا إضافة لتبني الحزب قضية الجماهير العربية المطلبية اليومية والتي تمثلت في النضال ضد مصادرة الأراضي والحكم العسكري ومن اجل المساواة ضمن الكيان الصهيوني، إن الحزب في نظر المجتمع الصهيوني هو حزب عربي اكثر مما هو «حزب اسرائيلي» ويهودي عربي.

ولازال الغموض يكتنف مواقف عبد الوهاب دراوشة وحزبه الجديد (الحزب الديمقراطي العربي) فهو يقف في برنامجه المعلن مع اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ومـع منظمة التحـرير الفلسطينية، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ومع المؤتمر الدولي، كما انه يقف إلى جانب برنامج السلام والمساواة تجاه فلسطينيي ١٩٤٨ ، فهو في برنامجه المعلن لاتختلف اهدافه عن اهداف راكاح والتقدمية بشكل آني، إلا ان خروجه من حزب العمل

بعد أن كان عربية المدلل، يثير حالة من التشكك في صدق نوايا ومرامي هذا الحزب، برغم انضمام قاعدة ليست بسيطة من الوطنيين إلى هذا الحزب، إن مايبرهن على كون هذا الحزب جزءاً من الحركة الوطنية تبين فلسطينيي ،١٩٤٨ هو مدى مصداقية الافعال التي يمارسها الحزب والحكم القاطع على مثل هذا الحزب يبقى ملكاً للمستقبل والتاريخ.

كذلك فإننا لن نتعرض للحركة الاسلامية كحركة وطنية تخدم قضية الجماهير العربية بسبب طائفيتها وخروجها عن الاجماع الوطني العام وارتهانها بالسياسة الرجعية العربية، ومناصبتها العداء للقوى الوطنية.

إلا ان تطرقنا لهذه الاحزاب في هذه الدراسة سيكون ضمن دراسة مظاهر التشويش والتخريب على الحركة الوطنية، ودورها في ضرب القوى الوطنية والتبشير باليأس والاحباط وسط هذه الجماهير.

سنستخدم في هذه الدراسة مصطلح «فلسطينيو ١٩٤٨»، مؤكدين اعتبارهم جزءاً من الشعب الفلسطيني في كينونته التاريخية وفي صيرورته النضالية والكفاحية، ورافضين مصطلحات «عرب اسرائيل» وهو تعبير اختلقته السلطة الصهيونية لشطب الهوية الفلسطينية لهذه الجماهير، او المصطلحات الوسطية الفضفاضة مثل «العرب الفلسطينيون في اسرائيل»، أو «الاقلية القومية العربية في اسرائيل» او «جماهير داخل الخط الأخضر». لما تعنيه هذه المصطلحات من مواقف سياسية لانتبناها نحن ولا تعكس الواقع الموضوعي لهذه الجماهير في انتمائها ونضالها. إنما ايضاً لايمكن رفض خصوصية هذه الجماهير في مهماتها النضالية، وفي التعامل معها من قبل الحركة الوطنية الفلسطينية بشكل عام.

إن دراستنا هذه تقتصر على الجانب السياسي في تطور اوضاع الجماهير العربية في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ ، لأن الدراسة الاقتصادية الاجتماعية الوافية تحتاج إلى ابحاث اخرى مستقلة واكثر سعة وتتطلب جهداً صبوراً وكبيراً، وهو لازال فرصة مفتوحة امام الباحثين. كما هدفت دراستنا إلى التاكيد على وجود الميل التاريخي لتبلور الهوية السياسية الوطنية الفلسطينية «لفلسطينيي ١٩٤٨» كقوة ديمقراطية ثورية تناضل من أجل تحررها

القومي والسياسي من الصهيونية والتبعية للامبريالية، وجزءاً من التطور العام لحركة التحرر الوطني الديمقراطي الفلسطينية.

لقد كتب الكثيرون حول «فلسطينيي ١٩٤٨»، إلا أن كتاباتهم كانت وصفية وعامة، اقرب إلى الوصف الأنثروبولوجي منها للدراسة التاريخية التطورية، ولم تتخصص هذه الدراسات في جانب معين من هذه الجوانب، ونحن في دراستنا هذه نامل ان نوفق في تقديم مادة تاريخية، تقدم صورة موضوعية عن واقع الحركة الوطنية الفلسطينية في أوساط هذا الجزء من شعبنا الفلسطيني، ومادة يمكن ان تقدم خبرة هذه الجماهير بصعودها وهبوطها ودروسها ليسترشد بها المثقفون التقدميون والمناضلون الوطنيون في فهم التعامل مع فلسطينيي ١٩٤٨ وإيجاد الأشكال الملائمة لانخراطهم في النضال الوطني العام.

لقد صيغ الكتاب اثناء فترة الانتخابات للكنيست الثانية عشرة ولذا فإن المعلومات حول الانتخابات الأخيرة هي أولية ولكنها تؤكد المظهر العام لموازين القوى.

ونود هنا ان نشكر كل من اجريت معهم مقابلات شخصية: النقابي بولس فرح، والأستاذ صليبا خميس، ومنصور كردوش والشيخ جمال معدي، والباحثة رجاء الياس، ومشهور مصطفى، وابراهيم نمر حسين، والقس شحادة شحادة، والمحامي كامل الطاهر.

وباختصار نقول إن اربعين عاماً من قيام الكيان الصهيوني لم تكن فقط اربعين عاماً من القمع والتمييز والتذويب والطمس، بل كانت ايضاً اربعين عاماً من المقاومة ومن النضال في سبيل البقاء والحياة والدفاع عن الحقوق المشروعة لشعب فلسطين.

تمهيد :

«لايوجد حل للمسألة القومية للعرب
في اسرائيل، وتمثلهم للأهداف القومية
الاسرائيلية مستحيل[1]».

لماذا نؤرخ للحركة الوطنية الفلسطينية في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ ؟ ولماذا لانؤرخ «للعرب في اسرائيل» ؟ هذه الأسئلة تفضي بنا منطقياً لأبواب البحث في جذور الصراع العربي الصهيوني لو كان يتسع البحث لهذا المجال، كما يفضي بنا إلى دراسة نوعية الخصوصية التي نجمت عن تطور الصراع، وأوجدت ذلك الوضع الخاص الذي يعيشه جزء من الشعب الفلسطيني يقارب في تعداده ٨٠٠ ألف نسمة أي مايوازي ١٨٪ ـ ٢٠٪ من مجموع الشعب الفلسطيني كاملاً في الوطن والشتات. إن أكثر من نصف الشعب الفلسطيني يعيش الآن فوق الأرض الفلسطينية المحتلة في الجليل والمثلث والنقب وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد صرح ميرون بنفنستي الباحث الصهيوني، ونائب رئيس بلدية القدس سابقاً أن

---

(١) شموئيل توليدانو ـ هآرتس ١٩٧٧/١/٢٨ .

عدد سكان الضفة والقطاع يبلغ «١,٧ مليون نسمة»[٢] فإذا ماأضيف إليه «٠,٨» مليون هم في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ ، فإن اجمالي عدد الفلسطينيين الذين يعيشون في فلسطين يساوي «٢,٥» مليون نسمة، وهو كم جماهيري ليس بالقليل، وتقع على عاتق الحركة الوطنية الفلسطينية مهمة تفعيله واستثمار طاقاته في خدمة العملية التحررية.

نبعت خصوصية الجماهير العربية في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ من آثار نكبة عام ١٩٤٨ وما ولدته من أثر ديمغرافي وسياسي على صعيد السكان أنفسهم، إضافة إلى السياسة الصهيونية في شتى المجالات والتي حاولت أن تهضم هذا المجموع العربي وتخلق منه جماعة اثنية في طريقها لتمثل المجتمع الجديد الذي تبنيه الحركة الصهيونية على الأرض الفلسطينية منهية بذلك قضية هؤلاء الناس، وخالقة فيهم ولاء ليس لسلطة القانون الصهيوني، بل لأخلاقيات التعامل في اطار مجتمع تسود فيه الصهيونية ايديولوجيا وسياسة وثقافة ومؤسسات.

فبعد نكبة ١٩٤٨ لم يتبق من الشعب الفلسطيني سوى ١٦٠ ألف نسمة تركزوا في ثلاث مناطق رئيسية هي الجليل والمثلث والنقب، اضافة لمجموعات سكانية أخرى في المدن التي صارت مختلطة كحيفا، ويافا، واللد والرملة وعكا. ويمكننا القول إن هذا التركز السكاني في الجليل والمثلث بهذه الكثافة قد جاء بناء على متطلبات السياسة العامة للحركة الصهيونية والتي حاولت في الفترة الأولى من حرب ١٩٤٨ استثناء هذه المناطق لأنها تخضع لسيادة عربية وفق قرار التقسيم حيث لم تحتل بعض مناطق المثلث إلا في ١٩٤٩ وبعد اتفاقية الهدنة في رودس، والتي أبدى فيها الملك عبد الله كرماً حاتمياً في التنازل عن هذه المناطق لصالح الكيان الصهيوني الوليد.

وقد عاشت الجماهير العربية بعد فرض السلطة الصهيونية عليها عام ١٩٤٨ في عزلة تامة عن الاتصال المباشر مع شعبها في الشتات ومع الشعوب العربية الأخرى، وظلت وسائل اتصالها بالعالم العربي، لاتتعدى الاستماع إلى الاذاعات

---

(٢) صحيفة الراية ـ الناصرة العدد ٦١ .

العربية، وقد أدت هذه العزلة إلى فك ارتباط مؤقت بين تطور الحركة الوطنية الفلسطينية والعربية في الخارج وبين تطور الحركة الوطنية المقاومة للصهيونية في الداخل، حيث أخذ مجرى التطور في الحالتين نمطه الخاص وإن تقاطعا معاً في لحظات كثيرة إلا انها كانت قبل ١٩٦٧ لاتزيد عن مستوى التأثير العام وما تفرضه القوانين العامة للصراع العربي الصهيوني. وقد جاءت حرب حزيران لتساهم في فك العزلة عن هذه الجماهير، ولتفتح أبواباً واسعة أمام تأثير الحركة الوطنية الفلسطينية على جماهير الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ .

لقد ولدت الهزيمة ومانتج عنها من عزلة حالـه من الذهول والضياع في البداية، فالقيادة السياسية الرجعية قد ولت الأدبار وهربت لتخلف فراغاً قيادياً بين الجماهير، جعلها عاجزة عن ممارسة الصراع ضد الكيان الجديد بشكل مباشر وفوري، ودفعها إلى التعامل مع الأمر الواقع الجديد ضمن مبدأ البقاء والصمود والحفاظ على الهوية، ولهذا حددت هذه الجماهير نضالها في نطاق حجم الهجمة التي تعرضت لها، وبشاعة القوة الغاشمة الجديدة التي سيطرت عليها، وفي ظل قدراتها وامكاناتها المحدودة، ولم تنتظر تحركاً عربياً سريعاً يحررها، برغم أن هذه الجماهير ظلت تنظر إلى العامل العربي الوطني كعامل حاسم في خلاصها. لقد رفضت هذه الجماهير واقع التهويد المفروض عليها، ولكن هذا الرفض ظل أسير المواقف الفردية السلبية، وعبرت عن هذا الرفض ضمن ماتستطيع أن تقاوم به، لتحافظ على أرضها وهويتها وبقائها، وقد عزز هذا الرفض انفصالها عن الكيان الجديد سياسياً وعلى مدى الأربعين عاماً لم تصبح «أقلية عربية موالية لاسرائيل، بينما هي تنتمي لأمة أخرى، وغير مؤهلة للتخلي عن هويتها الأصلية فقد كان شعور العرب في اسرائيل دائماً إنهم جزء مكمل للعرب في الشرق الأوسط[٣]». ولذا فإن شعور هذه الجماهير بالهوية الفلسطينية لم يختف بعد انتهاء الاستعمار البريطاني وولادة الكيان الصهيوني، بل كان يتعمق تدريجياً ويتطور من حالة الشعور إلى أشكال سياسية تعبر عن هذا الشعور، فهي لم ترَ في المواطنة الاسرائيلية غير أمر مفروض

---

(٣) شموئيل توليدانو ـ هآرتس ١٩٧٧/١/٢٨ .

عليها وما دفعها للقبول به هو ضيق امكاناتها ومحاولتها ضمن هذه الامكانات البقاء في وطنها، والدفاع عن حقوقها اليومية، وقد ظلت هذه الجماهير مقتنعة تمام الاقتناع أن الدفاع عن حقوقها اليومية لا يغنيها أبداً عن الحل النهائي بالخلاص من الصهيونية والتحرر السياسي التام، لا في المساواة المدنية والقومية في ظل الصهيونية، والتي أثبت التاريخ على مدى أربعة عقود إن هذه المساواة مستحيلة في ظل كيان قام على العنصرية. ففي دراسة حول المواقف الأولية والشعبية لفلسطينيي ١٩٤٨ تجاه «اسرائيل» وبعد أكثر من ثلاثين عاماً على تأسيس الكيان حدد الفلسطينيون مواقفهم بأن: «هناك تناقضاً بين مصالح اليهود والعرب وإن «اسرائيل» هي دولة يهودية أسست بواسطة اليهود ولليهود، وثمنها كان الأرض الفلسطينية وتشريد الشعب الفلسطيني، وأن العرب هم جسم غير مرغوب به في «اسرائيل»، التي بنت سياستها على النية في التخلص من العرب عاجلاً أو آجلاً، وان هذا الوجود «الاسرائيلي» هو وجود غير طبيعي وهو نتوء مؤقت في التاريخ، وان الأمور ستعود يوماً إلى طبيعتها وسيزول الظلم ويعود الفلسطينيون لأوطانهم، وإن العرب في «اسرائيل» هم جزء من الوحدة الكبرى ـ الأمة العربية ـ وانفصالهم عنها في الوقت الحالي هو تكوين اصطناعي مؤقت[٤]».

إذن لايمكننا التأريخ للجماهير الفلسطينية وحركتها الوطنية في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨، إلا كوجه من أوجه النضال الفلسطيني المتكامل في الوطن والشتات، فأربعون عاماً من عمر السيطرة الصهيونية على هذا الجزء من الشعب الفلسطيني، لم تفقده هويته، ولم تفصله تماماً عن المهمات الموضوعية للنضال الوطني العام للشعب الفلسطيني، فلم يتحقق حلم الصهيونية بأن تصبح الجماهير العربية في الجليل والمثلث قوة تمد نفسها جسراً بين الكيان الصهيوني والعرب، كما فشل الهدف الوسطي الذي حاول أن يخلق من هذه الجماهير «قوة ديمقراطية اسرائيلية». بل ان تطورها الطبيعي أفضى لبروزها كقوة وطنية فلسطينية مناضلة تسير باتجاه

---

(٤) د. شريف كناعنة ـ أساليب تكيف العرب في «اسرائيل» ـ ومنشورات مركز الأبحاث جامعة بيرزيت ١٩٨٣.

التناغم مع النضال الوطني العام للشعب الفلسطيني أينما كان.

لقد ضاق هامش استقلالية الحركة الوطنية في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ ، مع احتلال الضفة والقطاع عام ١٩٦٧ ، ووجدت جماهير المثلث والجليل نفسها في خط اتصال مباشر مع التراث الوطني الفلسطيني في الضفة والقطاع، ومع الأشكال النضالية الجديدة، وقد تم هذا الاتصال في ظروف تصاعد المد الوطني الفلسطيني، واختراق العامل الفلسطيني لجدار هزيمة ١٩٦٧، معلناً تكوين الهوية الوطنية على الصعيد السياسي والنضالي، وقد نفض هذا الوضع الجديد، الغبار المتراكم طيلة عشرين عاماً عن ترجمات التعبير عن الهوية الوطنية بشكل عملي، ولتصبح الضفة والقطاع جسراً نحو «فلسطينيي ١٩٤٨» وليس العكس.

ولم يكن تطور الحركة الوطنية الفلسطينية داخل الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ ، بعيداً عن تأثيرات الحركة السياسية الصهيونية وممارساتها، بل ان تطور هذه الحركة ارتبط بشكل عضوي مع مجمل السياسات الصهيونية، رافضة لهذه السياسة ومقاومة لها ومدافعة عن حقوقها، إلا أن الحركة الصهيونية باستيلائها على فلسطين وتأسيس كيانها السياسي، كانت تستهدف أول ماتستهدف الأرض بلا شعب ولهذا عمدت إلى مصادرة الأراضي واقتلاع الفلاحين منها، وإلى القضاء على الصناعات - الخفيفة والحرفية في فلسطين لتقضي بشكل قسري وبقوة الحديد والنار والرأسمال اليهودي الكبير والمتطور على محاولات النمو الاقتصادي العربي. وعلى امكانية بلورة برجوازية فلسطينية مستقلة أو حتى تابعة لها، بل أصبحت السلطة الصهيونية هي البرجوازية الوحيدة بينما كل العرب بروليتاريا في خدمة مشروع السلطة الكولونيالي، وقد أحدثت السياسة الصهيونية القسرية وفي فترة زمنية قصيرة ـ ١٨ سنة فقط ـ تغييراً كيفياً عالياً في بنية ما تبقى من المجتمع الفلسطيني على أرضه وحولتهم إلى أشباه بروليتاريا، بعد أن جردتهم من الأرض، ومصادر التراكم الأخرى، لتصب قوة عملهم في جيب التراكم الرأسمالي الصهيوني، ضمن عملية تبديد قومي، واستغلال طبقي فريد، ولمزيد من العسف والاضطهاد، ولدت السلطة السياسية الصهيونية آلتها السياسية والادارية لضبط بقايا الشعب الفلسطيني والتحكم بهم من خلال الحكم العسكري وتطبيق قوانين الطوارىء حتى تسنى لها الاستيلاء على الأرض، وخلق ظرف جديد لاتستطيع قوة هذه

الجماهير تجاوزه. كذلك شجعت السلطة السياسية الصهيونية الأطر والمؤسسات الاجتماعية التقليدية والرجعية عبر اعطاء الامتيازات لوجهاء العشائر من المتعاونين معها، واذكاء نار الخلاف العائلي، والطائفي، وتجزئة المجتمع العربي إلى مجموعات دينية وعشائرية مختلفة، كيما تستطيع التحكم به والسيطرة عليه، كما قمعت أية مبادرة عربية لتشكيل حزب عربي مستقل عن السياسة الصهيونية، ويمكن أن تشد ساعد النضال ضدها، أو تلقي حولها الجماهير العربية في نضال عملي من أجل الحقوق القومية لهذه الجماهير، وكما تمثلت السياسة الصهيونية في محاولات طمس الثقافة الوطنية للجماهير العربية ومنع تطورها، وتشريب النشء الجديد بأفكار الانهزامية والعدمية القومية، كي تكون فريسة سهلة لمحاولات الاستيعاب والدمج، إلا أن هذه السياسة الصهيونية، كانت تعزز دوماً روح الانتماء الوطني بسبب التناقض الداخلي في المشروع الصهيوني بين سياسة الدمج، وسيادة «العنصر» اليهودي داخل المجتمع، حيث تغلب الطرف الثاني للتناقض ليعزز بذلك الشعور بالتمييز، ويعمق الشعور بالهوية الوطنية لدى «فلسطينيي ١٩٤٨».

ولعل الخيط الناظم لحلقات النضال ومسار الحركة الوطنية الفلسطينية داخل الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ ، قد كان ينعقد في كل مرحلة من مراحله عند مرحلة جديدة من مراحل النضال الوطني الفلسطيني العام، وقد كان للتأثيرات الخارجية العربية أثرها الواسع على هذه الجماهير، ففي عهد صعود الناصرية في أواسط الخمسينات، ارتفع صوت جماهير المثلث والجليل، تؤيد عبد الناصر وترسم حركة سياسة داخلية تتبنى ماجاء به عبد الناصر في ثورة ٢٣ يوليو، ومع انهزام الناصرية في حرب ١٩٦٧ نكصت الجماهير العربية للوهلة الأولى ثم مالبثت أن استعادت عزيمتها بعد أن برزتْ حركة المقاومة الفلسطينية، لتنقلب الصورة ويصبح العامل الفلسطيني هو الأول والعامل العربي هو الثاني، تماماً كما حصل في مسار الحركة الوطنية الفلسطينية العامة، لترتبط إلى الآن بمسار هذه الحركة ولتحدث التغييرات الجدية في الخريطة السياسية لفلسطينيي ١٩٤٨ ، فبعد أن كان الحزب الشيوعي هو القوة التي لا تعاند ولا تنازع بين هذه الجماهير، أصبحت تصطف إلى جانبه قوى وحركات جديدة استلهمت مواقفها من مواقف الحركة الفلسطينية العامة

ولقيت تجاوباً من الجماهير، ولم يعد الميدان مباحاً للتنافس فقط بين أحزاب السلطة والحزب الشيوعي الذي توسع في هذه الجماهير على خلفية تبني المطالب اليومية لها ونقده للأحزاب الصهيونية. كما لم يولد التطور حركات سياسية جديدة، بل انه ولد أيضاً أطراً ومؤسسات شعبية ذات طابع عربي، لم تكن سوى النتاج الموضوعي لسياسة الفصل والتمييز، وتلبية للرغبة الجماهيرة في ايجاد أوسع تمثيل عربي لها، لقد أعيدت من خلال هذه المؤسسات صياغة الوعي القومي ضمن حركة جماهيرية شعبية وضمن تعبيرات سياسية عربية صرفة لها مفاهيمها الخاصة، لتضحي عناوين سياسية عربية يحتكم اليها في صنع القرار النضالي والسياسي للجماهير العربية، رغم أن موازين القوى في هذه التعبيرات الشعبية لازالت تميل لصالح خط المهادنة والبحث عن شراكة يهودية. إلا أن مجرى التطور العام سيدفع بهذه المؤسسات لتحقيق واقع عربي آخر تكنس منه الأحزاب الصهيونية، ويتقلص فيه خط المهادنة الوسطي.

إن ما أفرزته انتفاضة جماهير الضفة والقطاع المجيدة بتأثيراتها على الكيان الصهيوني، لم تكن فقط تلك الانعكاسات على المجتمع الصهيوني فحسب، بل في تلك الاستجابات السريعة والعفوية للتماثل مع الانتفاضة، حيث أبدت بعض الحالات استعداداً ملموساً لمشاركة كاملة في النضال وليس مجرد تضامن مع الانتفاضة بالأعمال الانسانية والاغاثة، ولم يكبح هذه الحالات إلا شدة القمع الصهيوني، واصلاحية بعض التيارات السياسية التي استفادت من تجربة يوم الأرض الخالد، لا لتوسع رقعة النضال بل لتحني هامتها أمام عاصفة القمع، وتعلن براءتها وادانتها لما أسمته «مزايدة قومجية» في أوساط فلسطيني ١٩٤٨ ، فبادرت إلى ضبط أشكال النضال، وتخفيف حدة المواجهة، بدل أن تضبط وتبرمج مافرضته العفوية بما يغني التراث النضالي ويعمق من مأزق الكيان الصهيوني، ويشكل عامل ازعاج على الأقل لهذا الكيان ولو إلى حين كي يشغله عن تسليط وتركيز سطوة قمعه على جماهير الضفة والقطاع.

إن تفاخر بعض القوى والتيارات السياسية بين «فلسطينيي ١٩٤٨» بحصولها على تزكية قيادة م.ت.ف. في الانتخابات وتلهفها لسماع مثل هذه التزكية، أو حضور اجتماع مع قيادي فلسطيني، يعكس بشكل واضح أن الثقة في مثل هذه

القوى والتيارات هي من الثقة بقيادة المنظمة، وان تأثير المنظمة هو اعتبار أساسي في قرار هذه الجماهير، أي أن الولاء أصبح فلسطينياً صرفاً، وان كسب جماهير فلسطينيي ١٩٤٨ يتم عبر م.ت.ف. وهذا استفتاء يؤكد أن م.ت.ف. هي ممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني ليس «خارج اسرائيل» بل في كافة أماكن تواجد هذا الشعب في الوطن والشتات.

على مدى أربعة عقود لم يفقد فلسطينيو ١٩٤٨ هويتهم رغم محاولات الكيان الصهيوني طمسها بكافة الوسائل، وضمن عملية منهجية مبرمجة، وظلت الجماهير العربية تعيش حالة اغتراب في وطنها عن الواقع الصهيوني السياسي، واحساس الجماهير بالولاء لهذا الكيان هو احساس معدوم، بينما احساسهم بأنهم جزء من الكل الفلسطيني يقوى بازدياد ويوماً بعد يوم ويجد ترجماته السياسية والثقافية والاجتماعيه على أرض الواقع، ولهذا فقد أصبحت جماهير فلسطينيي ١٩٤٨ قوة جديدة تضاف إلى قوة حركة التحرر الفلسطيني، ولم تعد طاقة كامنة، بل هي الآن تعطي ويجب أن يغنى عطاؤها بالاهتمام السياسي الفلسطيني بها، على مستوى البرنامج الوطني العام، لاتطرفاً وانما لأن مناهضة الصهيونية يظل أمراً قائماً حتى لو قامت الدولة الفلسطينية المستقلة على الضفة والقطاع، فقيام هذه الدولة لن يزيد جماهير الداخل إلا عنفواناً في النضال، وسيكسبهم هذا العنفوان قمعاً وتمييزاً جديداً وبالتالي سيسلحهم أكثر في مواجهة الفاشية الجاثمة على صدورهم.

ولما كان تجسيد الدولة هو مشروع كفاحي وعملية نضالية طويلة، فانه يتعين تفعيل جماهير الشعب الفلسطيني داخل الكيان الصهيوني لتكون جزءاً لايتجزأ من قوى الثورة الوطنية لتجسيد هذه الدولة واستئناف النضال لانتزاع حق تقرير المصير لهذه الجماهير ذاتها، وبمقدار ماتساهم هذه الجماهير بالنضال من أجل تحقيق الأهداف المرحلية للثورة - حق العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة - بمقدار ماتساهم في صفّ اللبنات الأساسية للهدف الاستراتيجي - تحرير كامل التراب الوطني وتحرير ذاتها - لأن الهدف المرحلي سيتحقق في ظروف رجحان ميزان القوى لصالحنا وضعف العدو وإذا كانت الانتفاضة بمستواها الراهن قد فعلت الكثير في بنى الكيان الصهيوني المختلفة فبمقدورنا أن نتصور كم سيكون الأثر أقوى حال مشاركة جماهير شعبنا الفلسطيني في الداخل في نضالنا المرحلي والانتفاضة الراهنة،

إن فتح جبهة صراعية جديدة على العدو بفعالية وبشكل تضامني وانتفاضي من شأنه تعميق أزمة العدو ويقرب ساعة النصر المرحلي كمرحلة تؤسس للنصر الاستراتيجي الأكبر الأكيد.

خلفية اجتماعية اقتصادية

منذ أن فكر «تيودور هرتسل» وغيره من أنبياء الصهيونية الأوائل، في البعث الصهيوني، كانت مسألة الأرض تحتل موقعاً مركزياً في نشاطهم لأجل تحقيق الفكرة الصهيونية التي انعقدت رايتها السياسية في مؤتمر بال بسويسرا عام ١٨٩٧ ، لتتحول الفكرة البرجوازية «اليهودية» إلى أهداف توضع لها الخطط والبرامج ومن أجل التنفيذ العملي المباشر، فقد استقر رأيهم على فلسطين كأرض، مناسبة لتحقيق المشروع الاستيطاني الصهيوني، لما تمثله من أهمية استراتيجية لدى تنافس الاحتكارات الامبريالية العالمية في الحفاظ على مصالحها في آسيا وافريقيا وقد أدى اجتماع هذين العاملين إلى قبول المؤتمر الصهيوني الأول لأرض فلسطين كمشروع استيطاني، حيث أقر المؤتمر استيطان الأرض الفلسطينية، وتوفير كافة الامكانات اللازمة لتحقيق الاستيطان، من أموال، وعمال وزراعيين. . الخ.

هنا دخلت الأرض الفلسطينية ساحة الصراع بين المواطن والمستوطن، وأصبح الدفاع عن الأرض لدى الفلسطينيين مهمة حياتية، بينما شنت الصهيونية هجومها على هذه الأرض، بمساعدة أموال الرأسماليين اليهود إلى أن قامت الحرب العالمية الأولى، وصدر وعد بلفور المشؤوم. هذا الوعد الذي أرسى تبنياً عملياً من الامبريالية البريطانية للمشروع الصهيوني ليحسم عملية التنافس الامبريالي في تبني المشروع فرنسياً او المانياً. كما فتح الوعد أبواباً واسعة لتسهيل عملية الاستيلاء الصهيوني على الأرض الفلسطينية بشتى السبل والوسائل، ولتبدأ مرحلة جديدة في آلية عمل المشروع الاستيطاني الصهيوني.

لقد كانت مطالب وقف الهجرة الصهيونية، وحركة بيوع الأراضي، والاستيلاء عليها، مطلباً دائماً للحركة الوطنية الفلسطينية منذ عشرينات هذا القرن، أي أن هذه المطالب كانت ترتكز على حماية الأرض من الوافد المستوطن ومن انتقالها إلى أيدي هذا الوافد، وحتى ١٩٤٨ كانت مساحة الأراضي التي امتلكتها الحركة

الصهيونية حوالي ١،٦ مليون دونم[1] من أصل ٢٧ مليون دونم تعتبر مساحة فلسطين كلها.

وأمام عملية انتقال الأراضي من العرب لليهود سواء عن طريق الكيرن كييمت «الصندوق القومي اليهودي» أو السماسرة أو الضغوطات المختلفة، شن الفلاحون العرب مقاومة عنيفة بلغت أوجها عام ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩.

ورغم نكبة ١٩٤٨، وتأسيس الكيان الصهيوني، فإن مسألة الأرض كمشكلة صراعية لم تنته، بل ظلت ينبوعاً دائماً لصراع قومي تأسس على النزاع اليومي بين فلاحين معدمين متخلفين، وعقل صهيوني تمثل منجزات الرأسمالية المتطورة في ظل الامبريالية، واستوعب طرقها الاستغلالية والالحاقية، لا بل انها أخذت أبعاداً خاصة وجديدة، فقد أصبحت الأرض هنا رمزاً تحاول منه الحركة الصهيونية أن تستمد سمات الهوية والشخصية اليهودية (القومية) وتجسدها عبر اغتصابها، بينما يحاول الفلسطيني ان يؤكد هويته وانتماءه عبر التمسك بها.

فبعد ١٥ أيار ١٩٤٨ واعلان تأسيس الكيان الصهيوني، أصبحت الأرض الفلسطينية بقوة الحراب مستباحة للاستيلاء الصهيوني عليها دون قيود أو شروط أو تعاقد، لا بل ان هذه الأرض أصبحت الشرط الموضوعي لتحقيق الرغبة الصهيونية واكتمالها في «دولة» ولو على جزء من «أرض الميعاد» أو «أرض اسرائيل الكاملة». وهنا انتقل شعار «أرض بلا شعب» لشعب بلا أرض» من حيز الديماغوجيا، والتحريض والدعاية الصهيونية المضللة، إلى حيز التنفيذ العملي بالاجلاء والتشريد لتصبح فلسطين بلا شعب فلسطيني، وتكون «اسرائيل» كدولة للشعب اليهودي، وهذا باعتراف موشي دايان أمام طلبة جامعة حيفا حين قال:

«لاحاجة بنا أن نلف وندور، علينا أن نعلن بصراحة أن دولة اسرائيل قامت على حساب العرب، وفي مكانهم، نحن لم نأت إلى فراغ، لقد كان مواطنون عرب

---

(١) الأراضى والكيرن كييمت ـ احسان عطية ـ الملتقى الفكرى ـ القدس.

حيث أقمنا مستوطنات يهودية. . اننا نحوّل قطراً عربياً إلى قطر يهودي»[٢].

هنا أصبح للكيان الجديد أدواته الرسمية وقوانينه، وسلطته التي استولت على الأرض التي كانت وسيلة الانتاج الرئيسية في المجتمع الفلسطيني، وقد أحدث هذا الاستيلاء الشامل على الأرض تغييرات عميقة في البنية الاجتماعية لفلسطينيي ١٩٤٨ الباقين، وحولهم من مواقع طبقية إلى أخرى بشكل قسري بقوة «السلطة» والحديد والنار.

ولأجل الاستيلاء على هذه الأرض استخدمت السلطة الصهيونية أدواتها الخاصة التي تستطيع من خلالها ابتلاع الأراضي العربية. وقد تمثلت هذه الأدوات في اجراءات ادارية وقانونية أهمها:

١ ـ فرض الحكم العسكري على المناطق التي تقطنها أغلبية عربية كالجليل والمثلث والنقب، هذا الحكم الذي حدَّ من امكانيات الحركة العربية وقيّدها، كما استخدم صلاحياته العسكرية في اعلان المناطق العسكرية المغلقة، ولم يتم الغاء هذا الحكم إلا بعد أن استنفدت امكانيات المصادرة والاستيلاء على الأرض.

٢ ـ قانون أملاك الغائبين: والذي أباح لدائرة أراضي اسرائيل الاستيلاء على أملاك ماتم تهجيره من الشعب الفلسطيني وهم الأغلبية الساحقة، كذلك استخدمت السلطة قانون الحاضر الغائب حيث يفقد ملكيته كل من عاد إلى فلسطين بعد ١٩٤٩/٩/١ ، وبهذا ضاعت أراضي قرية الطيبة في المثلث لأن جزءاً منها وهو غير المسكون والأراضي الزراعية «غرب التلم» لأنها اعتبرت أملاك غائبين بسبب احتلالها عام ١٩٤٨ ، بينما دخلت الطيبة كقرية مأهولة بالسكان ضمن الأراضي التي يسيطر عليها الكيان الصهيوني بعد اتفاقية رودس عام ١٩٤٩ .

٣ ـ قانون حيازة الأراضي: وهو القانون الذي توجه اصدار مركز احياء التراث العربي، الطيبة ١٩٨٨ ص١١١ . للاستيلاء على الأراضي التي لم يثبت ملكيتها

---

(٢) أحمد سعد، الأوضاع الاقتصادية للجماهير العربية في اسرائيل، من كتاب فلسطينيو ٤٨ ـ ١٩٨٨ تحرير خالد خليفة، اصدار مركز احياء التراث ـ الطيبة ١٩٨٨ .

لأحد وإن كان زارعها قد عمل في استصلاحها مدة طويلة.

٤ ـ المواد الاستثنائية في قانون مصادرة الأراضي أثناء الأحكام العرفية سنة ١٩٤٩ .

٥ ـ قانون التقادم .

٦ ـ التطبيق الانتقالي لقوانين الطوارىء وخاصة المادة ٢٥ .

لقد اجترحت هذه الاجراءات لضمان الاستيلاء الكامل على الأراضي الفلسطينية، وبسط السيطرة الصهيونية عليها، والاستيطان فيها، واقتلاع الفلاح الفلسطيني الباقي من شروط تحقيق عمله الطبيعية، وتحويله إلى عامل شبه بروليتاري يخدم التراكم الرأسمالي الصهيوني، بينما يتعرض يومياً لسياسة القهر القومي والطبقي، واستلاب الهوية الوطنية.

لقد استولت السلطة الصهيونية بموجب قانون أملاك الغائبين على «أملاك ريفية في ٣٥٠ قرية ريفية متروكة أو نصف متروكة، بأراضيها وتبلغ مساحتها ٣,٢٥ مليون دونم... كما استولت على ٢٥٤١٦ مبنى يشمل ٥٧٤٩٧ شقة وعلى ١٠,٧٢٧ مشغلاً ومصنعاً ومراكز تجارية»[٣] وباحتلال القوات الصهيونية المدن الرئيسية خاصة حيفا ويافا وتشريد الأكثرية الساحقة من أهلها خسرت الأقلية العربية تلك الصناعات التمويلية المحدودة التي كانت بأيدي البرجوازية العربية الناشئة.

لقد فقد الاقطاعي اقطاعاته وبالتالي انتهى الأساس المادي لوجود الاقطاع بين فلسطينيي ١٩٤٨ ، كذلك فقد البرجوازي الناشيء صناعته، والمالك الصغير أرضه التي كانت توصله حد الكفاف في العيش ولم يتبقَّ منها إلا القليل، وأصبحنا أمام تكوين اجتماعي طبقي جديد في أوساط «فلسطينيي ١٩٤٨». وبرزت ظاهرة جديدة في التكوين الاجتماعي هي ظاهرة البلترة.

لقد نجمت ظاهرة البلترة عن وضع قسري عنيف تمثل في اقتلاع الفلاحين من

---

(٣) أميل توما، طريق الجماهير العربية الكفاحي في اسرائيل، دار أبو سلمى ـ حيفا ص١٠٩ .

الأرض ومصادرتها، وتوجيه الفلاحين إلى العمل الأسود في المشاريع الصهيونية الجديدة وفي قطاع الخدمات كعمال غير مهرة وأشباه بروليتاريين أغلبهم كان يعمل في الزراعة في المستوطنات الصهيونية، اضافة إلى ورش البناء، وخدمات البلديات، وبعضهم القليل كان يعمل في الصناعة، أي أن مجمل السكان أصبحوا يعتاشون على العمل الأجير بدل الانتاج الصغير في المزرعة العائلية، أو نظام المحاصصة في الأراضي، وقد تطور هذا التركيب الطبقي عبر أربعة العقود الماضية ضمن تطور الاقتصاد الصهيوني حيث طرأ تغير على تركيب الطبقة العاملة العربية، كما استعادت البرجوازية الصغيرة تكوينها ونمت من خلال الحرفيين والمهنيين والمثقفين.

فقد كانت حرب ١٩٦٧ عاملاً مؤثراً على التركيب الاجتماعي للقوى العاملة في الكيان الصهيوني حيث ارتفعت درجات الحراك الطبقي إلى أعلى داخل الكيان بينما قابلها انخفاض في هذا الحراك الطبقي داخل المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

إلا أن التركيب الطبقي لفلسطينيي ١٩٤٨ تميز بغياب برجوازية عربية صناعية غياباً يكاد يكون تاماً، وماتبقى فقط هم:

١ ـ فلاحون صغار: استطاعوا الاحتفاظ بما تبقى لديهم من أراضي وهي عرضة للمصادرة أو التفتت في الملكية نتاج التوارث، وهؤلاء يتعرضون لشتى المضايقات السلطوية، كتقنين المياه، وقلة الخبرات وعدم القدرة على منافسة المنتوج الراسمالي الزراعي الصهيوني الذي تدعمه الدولة.

٢ ـ عمال أجيرون: وهم الأغلبية الساحقة من سكان المدن والريف بشكل عام، ويمتاز عملهم بتدني مستوى المهارة وفي جوانب انشائية أو زراعية أو خدماتية.

٣ ـ موظفون: أغلبهم في قطاع التعليم المحلي العربي أو موظفون لدى المجالس المحلية العربية في الدوائر العربية للوزارات الصهيونية.

٤ ـ تجار صغار وبرجوازية تجارية صغيرة تعتمد على المستهلك العربي ومرتبطة بوكالات صهيونية تجارية كبيرة، وهي فئة قليلة نسبياً.

فهناك: «١٠٪ فقط من القوى العاملة تعمل في الزراعة العربية بينما ٧٧٪ من

هذه القوة تعمل كعمال مأجورين أما الباقي فيتوزعون على الفئات الأخرى»(*)(٤).

أما بعد ١٩٦٧ فقد تغير وضع العامل العربي في الكيان الصهيوني حيث أتاح وجود عمال الضفة والقطاع فرصة للعمال من فلسطين ١٩٤٨ للارتقاء بأوضاعهم إذ أصبح بعضهم مقاولون، أو مشرفون على عمال في الشركات الصهيونية أو عمال في الصناعة المتقدمة، ويعود ذلك أيضاً لتطور بنية القوى العاملة الصهيونية حيث انتقل العمال اليهود إلى مجالات مهنية تتطلب مهارة أعلى، وقد أتاح هذا الوضع الجديد الفرصة للعمال العرب من فلسطينيي ١٩٤٨ تحصيل مداخيل أعلى والارتقاء بوضعهم نسبياً ـ لكنهم ظلوا ضمن عملية التمييز القائمة ـ وقد أفسح المجال أمامهم لادخار أعلى والذي استخدم في زيادة الاقبال على التعليم العالي حيث ظهرت فئة اجتماعية جديدة وذات وزن كبير هي فئة المثقفين لتزيد من حجم البرجوازية الصغيرة، ولترفد المجتمع العربي بكفاءات مهنية جديدة.

لقد وجدت هذه القوة الشابة نفسها إزاء ثقافة جديدة وعملية تميز واضحة في مجالات التعليم والتوظيف، الأمر الذي جعلها تتخذ منحى جديداً في التفكير تجاه الدولة ومؤسساتها وتجاه وضع هذه الفئة ضمن مجتمعها، وقد ولد هذا التوجه وجهات نظر سياسية جديدة في أوساط «فلسطينيي ١٩٤٨».

ففي أوساط الجامعيين العرب هناك بطالة عالية تتسم بطابع تركيبي مهني حيث أن هناك ٤٠٠٠ خريج جامعي يعملون في نطاق العمل المأجور خارج تخصصهم، بينما يعمل ١٦٠٠ منهم فقط في التعليم.

إن حجم القوى العاملة العربية الآن هو ٨١,٥٠٠ فرداً نسبة العمل المأجور فيها مابين ٧١٪ ـ ٧٥٪ ، بينما الفئات الباقية تمثل من ٢٥٪ ـ ٢٩٪ أما نسبة العاملين في الزراعة والبناء من هذه القوة فتبلغ حوالي ٦٠٪ بينما الباقي في

---

(٤) أحمد سعد/ تحرير خالد خليفة ـ ص١١٢ .

(*) عدا مصانع القضماني في يركا «الجليل» لاتوجد هناك مصانع عربية كبيرة، كما أن مصانع القضماني، لم تأت نتيجة تطور رأسمالي عربي، بقدر ماجاءت نتيجة دعم السلطة والمستدروت لهذه المصانع.

القطاعات الأخرى.

إن مظاهر تصنيع «الوسط العربي» لم تكن بفعل تطور ونمو رأسمالي فلسطيني بقدر ماهو نشر لمشاريع الاحتكارات الصهيونية في قرى عربية لتفادي زيادة التكاليف، ولقربها من مصدر القوة العاملة الرخيصة، ولذلك فإن أرباح هذه الورش والمصانع لاتصب في خدمة القرية العربية بل تصب في جيب الاحتكارات الصهيونية والمستدروتية.

لقد منع التمييز العنصري الصهيوني، وانعدام وجود برجوازية صناعية عربية في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ ، وضآلة الفرص أمام حراك طبقي خارج الطبقة الواحدة من خلق تمايز اجتماعي طبقي واضح فأغلبية السكان ينتمون إما للطبقة العاملة أو لفئات البرجوازية الصغيرة، ولهذا فإن هاتين الطبقتين في قربهما الموضوعي في مستوى معيشتهما وتعرضهما للاستغلال والقهر القومي، لم تبنَ أحزابها السياسية المتمايزة في مستوى البرامج السياسية العملية تجاه فلسطينيي ١٩٤٨ إلا بقدر غلبة هذه الفئة الاجتماعية في هذا التيار السياسي او ذاك على فئة اجتماعية أخرى. وكما لعب الوعي والايديولوجيا دورهما في تأسيس الكيان الصهيوني، فإن الوعي الوطني والايديولوجيا القائمة على تغيير الواقع، والمستندة إلى الاضطهاد القومي كأساس، كانا المحرك الأساسي في التشكيلات السياسية العربية التي قامت بين أوساط الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ .

فما ظهر بين أوساط الرجعيات من متعاونين مع السلطة أو من رجالات للأحزاب الصهيونية لم يكن بفعل مصالح اقتصادية مشتركة أو بفعل انتماء هذا العربي إلى طبقة اجتماعية هي نفس الطبقة التي يعبر عنها هذا الحزب الصهيوني أو ذاك، بل جاء بفعل امتيازات أعطيت من فوق - أي من السلطة - بفضل تعاون هؤلاء الأفراد مع سياسة هذه الأحزاب واجراءاتها. بعد أن تيقنت هذه السلطة من قدرة هؤلاء الأشخاص على التأثير في أوساط معينة ضمن مؤسسات اجتماعية محددة كالعائلة أو الطائفة. . . الخ والتي بدأت هذه الأيام بالذوبان لصالح الأحزاب والحركات غير الصهيونية.

أما الاختلاف السياسي بين التيارات السياسية العربية، فهو نابع أساساً من الموقف الوطني ومن متطلبات هذا الموقف، وإن كانت خلفيات هذه المواقف

طبقية، فإن هذه الخلفية تعود إلى تبني فكر سياسي ونظري محدد، يعكس الطابع الطبقي لتوجه هذه التيارات السياسي والايديولوجي.

فالحزب الشيوعي الاسرائيلي مثلاً لازال نفوذه في أوساط العمال العرب ـ رغم كثرتهم ـ ولايتمتع بتلك القوة حيث لازالت مجالس العمال الهستدروتية في القرى والمدن العربية ذات طابع سلطوي يحمل خليطاً كبيراً من التيارات، كذلك يمكن التكلم عن حركة أبناء البلد والتي تمثّل في بنيتها تياراً برجوازياً صغيراً، لكنه تيار ديمقراطي ثوري، يحاول استلهام فكر الطبقة العاملة، بعكس التيار القومي الذي سبقه وهو حركة الأرض التي نبتت في أوساط برجوازية الريف الصغيرة، وتبنت فكراً قومياً برجوازياً يتماثل مع فكر الناصرية والبعث، أما الحركة التقدمية كتيار سياسي فهي تشكل تياراً برجوازياً صغيراً، تتعدد فيه البنى الفكرية وهي خليط برجوازي صغير من المتدين إلى الليبرالي والقومي المتشدد.

إن تبني الحزب الشيوعي للفكر الاشتراكي العلمي، والنظرية الماركسية اللينينية لم تمنعه من الوقوع في انحرافات نظرية وأخطاء تكتيكية، وسمته بانتهازية يمينية واضحة في تعامله مع المسألة القومية في فلسطين، وهذا الخلل لايعود للفكر بل للقيادة الطبقية البرجوازية الصغيرة المسيطرة على الحزب، وتسرب مفاهيم هذه القيادة إلى الكوادر والأعضاء.

إن التجانس الغالب في التركيبة الطبقية للتيارات السياسية القائمة بين فلسطينيي ١٩٤٨ ، ناتج أصلاً عن التجانس في التركيبة الاجتماعية وانعكاسه في البنى التنظيمية لهذه التيارات السياسية.

إن الخلفية الاقتصادية الاجتماعية «لفلسطينيي ١٩٤٨» قد وضعتهم قبالة المجتمع اليهودي في حالة تناقض، فالتمييز، والمصادرة، وهضم الحقوق القومية، كلها كانت عوامل دافعة للبحث عن خلاص وهذا الخلاص لازال مطلباً تحاول هذه الأطر السياسية البحث فيه والنضال من أجله باستراتيجيات مختلفة وتكتيكات مختلفة.

الفصل الأول

مرحلة الصدمة والنضال ضد الحكم العسكري
١٩٤٨ - ١٩٦٧

بقلم زهير صباغ
«باحث من الناصرة»

١ - نشوء الأقلية الأصلية والأغلبية المستوطنة :

سعى الاستيطان الصهيوني في فلسطين ومنذ نشأته في عام ١٨٨٢ وحتى يومنا هذا إلى إحكام سيطرته على الأرض الفلسطينية، بكافة الأساليب والأشكال، هادفاً من وراء ذلك إلى: تأسيس القاعدة المادية للدولة اليهودية في أرض الميعاد، واقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه وتشريده خارج الوطن الفلسطيني. وقد استخدم الاستيطان الصهيوني لهذا الغرض أساليب متعددة منها الشراء، أو الاستيلاء بمساعدة الاستعمار البريطاني وهذا كان قبل النكبة أو الاحتلال بالقوة العسكرية ووضع اليد بفعل هذه القوة على الأراضي ومصادرتها، حيث استخدم هذا الشكل بعد تأسيس الدولة الصهيونية مباشرة، حيث سنت هذه الدولة قوانينها المختلفة التي تسهل لها عملية ابتلاع الأرض الفلسطينية، كما استخدم أيضاً قوانين الأراضي العثمانية، وقوانين الطوارىء الاستعمارية البريطانية.

وبالرغم من ذلك، ففي سنة ١٩٤٨، وبعد ٦٣ عاماً من بدء العملية الاستيطانية الصهيونية في فلسطين لم تصل ملكية الاستيطان الصهيوني في فلسطين أكثر من حوالي ٦٪ من مساحة فلسطين الانتدابية، حيث وصلت هذه الملكية عام ١٩٤٥ إلى (١,٤٩١,٦٩٩) دونماً شكلت نسبة ٥,٦٧٪ من مساحة فلسطين وخلال ثلاث سنوات بعد ١٩٤٥ وصلت هذه الملكية إلى ٦٪ من المساحة الإجمالية

لفلسطين[1].

أما ما خصصه قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين ثاني ١٩٤٧ من مساحات فقد أعطى هذا القرار للدولة اليهودية المقترحة ما مساحته ٥٧٪ من مساحة فلسطين[2]، ٤٣٪ منها للدولة الفلسطينية المقترحة، وإذا نظرنا لديمغرافيا التقسيم المقترح نجد أن (٤٩٧,٠٠٠) فلسطيني كانوا يسكنون في حدود الدولة اليهودية المقترحة بينما يسكنها حوالي (٤٩٨,٠٠٠) يهودي، أما في حدود الدولة الفلسطينية المقترحة فقد كان يسكن (٧٢٥,٠٠٠) فلسطيني و (١٠,٠٠٠) مستوطن يهودي[3]، أي أن نسبة الفلسطينيين في الدولة اليهودية المقترحة كانت ٤٩,٩٪، بينما لم تكن نسبة اليهود في إجمالي فلسطين سوى ١٢,٤٪.

كذلك بلغت مساحة الدولة اليهودية المقترحة (٥,٥) ألف ميل مربع إلا أن نتائج حرب عام ١٩٤٨[4]، قد أوصلت مساحة الدولة اليهودية تحت التأسيس إلى ٧,١ ألف ميل مربع عند نهاية ١٩٤٩ . حيث تسلسلت عملية التوسع الصهيوني عبر سياسة القضم والهضم حتى استولت على كامل فلسطين عام ١٩٦٧ واحتلت أجزاء من أراضٍ عربية أخرى، والجدول التالي يوضح تسلسل عمليات التوسع الصهيوني عبر سنين مختلفة.

التوزيع النسبي لمراحل الاحتلال

السنة	مساحة اسرائيل/ ميل مربع[5]	التوزيع النسبي من مساحة فلسطين
١٩٤٧	٥,٥٠٠	٥٢,٦٩٪
١٩٤٩	٧,١٠٠	٦٨,٠٢٪
١٩٥٢	٧,٨٠٠	٧٤,٧٣٪
١٩٥٥	٧,٩٣٠	٧٦,٥٨٪
١٩٦٧	١٠,٤٣٧[6]	١٠٠,٠٠٪

هذا عن عملية احتلال الأرض أما عن عملية اقتلاع الشعب وتشريده، فقد تمت أيضاً وفق عملية متسلسلة، مستعملين لأجل تنفيذها إمّا باحتلال مناطق خصصت للدولة الفلسطينية المقترحة كما حصل قبل ستة أسابيع من دخول الجيوش العربية إلى فلسطين[٧]، أو عن طريق ارتكاب مجازر دموية بشعة، وقد عبر عن ذلك دافيد بن غوريون في أحد مؤلفاته، بأن المستوطنين صمموا على جعل منطقة نفوذهم «أكثر يهودية وأكبر مساحة»[٨]. ومن أجل تنفيذ هذه الأهداف التوسعية الاستيطانية، قامت هيئة الأركان الصهيونية بوضع خطة استراتيجية تعرف اليوم بـ«الخطة دالت»[٩]، والتي بدأ العمل في تنفيذها في ١٩٤٨/٤/١ وانتهى في ١٩٤٨/٤/١٥، حيث استخدمت الخطة أساليب عسكرية ونفسية للوصول إلى أهدافها التي تحددت ب:

١ ـ تفريغ مدن حيفا، عكا، يافا، اللد، الرملة، طبريا، صفد، من العرب الفلسطينيين للقضاء على المراكز الثقافية والسياسية الفلسطينية.

٢ ـ إقامة «ممر آمن» يصل بين تل أبيب والقدس.

٣ ـ احتلال منطقتي الجليل الغربي والشرقي «وتطهيرها من العرب»[١٠].

٤ ـ السيطرة على أكثر من ٣٣ مستوطنة صهيونية تقع خارج حدود الدولة اليهودية المقترحة وداخل منطقة الدولة الفلسطينية المقترحة[١١].

فبواسطة الارهاب والمجازر استطاعت قوات الهاجانا طرد ما يقارب من ٨٠٪ من الفلسطينيين من سكان المنطقة التي احتلتها في الفترة ما بين ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩[١٢]. بقي منهم (١٥٨,٠٠٠)، أما عدد القرى التي هجرها سكانها بالطرد فقد بلغ ٤٧٨ قرية[١٤] حيث دمرت كلياً.

وقد ترافقت عمليات الهدم مع عمليات طرد السكان والاستيلاء على أرضهم وبيوتهم، ولم تتوقف عند إعلان الدولة، بل استمرت حيثما سنحت الفرصة بتقليص عدد الباقين من الشعب الفلسطيني على أرضهم ففي ١٩٤٨/١١/٥ تم طرد سكان قرية أقرث إلى قرية الرامة، ثم في ١٩٤٨/١١/١٥ طرد سكان قرية كفر برعم وفي ١٩٤٩/٢/٤ طرد الجيش سكان قرية عينان حيث أجبر نصف سكانها على تخطي حدود الهدنة في منطقة المثلث، وفي ١٩٤٩/٢/٢٨ طرد ٧٠٠ من لاجئي قرية مهدومة كانوا يسكنون قرية كفر ياسيف حيث نقلوا بالشاحنات

إلى الحدود الأردنية، وفي ١٩٤٩/٦/٥ طرد سكان (حساس، قطية، والجاعونة) من الجليل إلى منطقة صفد وفي ١٩٥٠/١/٢٤ طرد سكان قرية الغبسية إلى قرية دنون التي أفرغت من السكان عام ١٩٤٨، كما طرد سكان قرية بطاط وطرد ١٠٠ فرداً من قرية أبو غوش، كما أفرغت المجدل في شباط ١٩٥١ إلى قطاع غزة. كذلك طرد في تشرين ثاني ١٩٥١ سكان ١٣ قرية من وادي عارة إلى خارج الحدود وفي ١٩٥١/١١/١٧، طرد سكان قرية البوشيات (قرب أم الفحم) وفي ايلول ١٩٥٣ طرد سكان قرية أم القزح (قرب نهاريا) وفي تشرين أول ١٩٥٣ طردت ٧ عائلات من قرية الريحانية رغم قرار محكمة العدل العليا الذي اعتبر طرد هذه العائلات غير قانوني[١٥].

ومن الملاحظ هنا أن عمليات الطرد لم تخلق لاجئين خارج حدود وطنهم فحسب بل خلقت ظاهرة أخرى من اللجوء ظلت مستترة تحت غياهب الحكم العسكري هي «اللاجىء في وطنه» مثل أهالي الغبسية والجاعونة وغيرها الذين رحلوا من قراهم وركزوا في قرى عربية أخرى في الجليل، وقد استهدف هذا التركيز إفساح المجال لتوسيع المستوطنات الصهيونية المحاذية للقرى والاستيلاء على أراضي هذه القرى لأغراض توسيع الكيبوتسات الزراعية خاصة وأن هذه القرى في أغلبها تقع في مناطق زراعية خصبة.

أما الدليل على أن عمليات التشريد والطرد كانت تتم باسلوب همجي وإرهابي قسري، فهو المجزرة البشعة التي لا زالت محفورة في ذاكرة الشعب الفلسطيني، مجزرة كفر قاسم في ١٩٥٦/١٠/٢٩ التي استشهد فيها ٤٧ فلسطينياً ٣١ منهم شباب ورجال و ٩ من النساء المسنات و ٧ من الأطفال إضافة لجرح العديد من الأهالي[١٦].

فلم يكن الهدف من وراء المجزرة هو الإرهاب لأجل الإرهاب فحسب وإنما الإرهاب لأجل الرحيل وقد فهم أهالي القرية هذه الرسالة الارهابية حيث أكدوا للصحافة أن «الهدف كان طرد السكان كما حدث عام ١٩٤٨»[١٧]، كما أكد ذلك الضابط الإسرائيلي كول والمتهم بالاشتراك في المجزرة الذي صرح بشهادته أمام المحكمة بما يلي: «كان أمر منع التجول خطيراً جداً، ولا يحتمل التأويل، وبموجبه كان علينا أن نقتل كل حي من الرجال والنساء والأطفال، إذا وجدوا خارج

بيوتهم في ساعات منع التجول، وكان شعوري أن الحرب ستقع على حدودنا الأردن، وأن هدف الأمر العسكري هو أن يهرب أبناء الأقليات (العرب) هرباً جماعياً إلى ما وراء الحدود»[١٨].

فبعد المجزرة بيوم رحلت قبائل البقارة البدوية في الشمال وتخطت الحدود إلى سوريا، كما حاولت السلطة العسكرية ترحيل قبائل من بدو النقب إلى الأردن ومصر لكنها الغيت بضغط من الأمم المتحدة[١٩].

لقد تركزت أهداف الترحيل على تقليص أكبر عدد ممكن من الباقين على أرضهم من أبناء الشعب الفلسطيني لأجل جعل البلاد «أكثر يهودية» كما رأى بن غوريون، إضافة لمصادرة الأرض التابعة لهؤلاء السكان، وتوسيع المكان لمزيد من الهجرة اليهودية، لقد وصلت الأمور بفكرة الترحيل بعد أن أصبحت صعبة عبر الحدود مع الدول العربية إلى طريق التفكير بالنقل الجماعي إلى الأرجنتين[٢٠]. وبعدما استنفدت كل هذه الوسائل، لجأت حكومة بن غوريون إلى فرض الحكم العسكري وسن تشريعات الاستيلاء على الأرض، حيث بدأت سياسة جديدة للتأقلم مع واقع قائم واقيمت لأجل ذلك وزارة الأقليات في أيار ١٩٤٨ .

أما نتائج عمليات الهدم، والترحيل القسري، فهي بالإضافة إلى عملية مصادرة الأرض والاستيلاء عليها قد حولت الفلاح العربي، والحرفي العربي إلى عامل بروليتاري من الدرجة الثانية حيث قامت عملية التحول في التركيب الاجتماعي لفلسطينيي ١٩٤٨ ومنذ البداية، على أساس قسري يتم فيه انتزاع الفائض وتحويله إلى تراكم رأسمالي وتطور صناعي وتكنولوجي في مجتمع آخر غريب عنهم على المستوى الأثني والثقافي والاجتماعي، فعملية التحول في التركيب الاجتماعي للشعب الفلسطيني لم تتم فقط بعملية التشريد ووجود مجتمع لاجىء خارج وطنه، بل إنها أيضاً كانت في وجود اللاجىء في وطنه، والقروي الذي فقد كينونته الزراعية ليصبح عاملاً في مدينة هو غريب عنها طوال اليوم وفي المساء يعود إلى القرية التي لم تعد أكثر من كونها تجمعاً للعمال المستلبين قومياً وطبقياً. الخاضعين تحت نير تحديدات الحركة التي تولد التحكم في سعر قوة العمل، عبر ابتزاز الأموال من أجل الحصول على تصاريح العمل، أو عبر التغاضي عن العاملين بالتهريب ودون تصاريح مقابل تلقي أجور أقل من الحد الأدنى للأجور

الجارية.

كذلك أدت هذه العمليات إلى حصر فلسطيني ١٩٤٨ في ثلاث تجمعات سكنية رئيسية هي الجليل والمثلث والنقب، بينما تفرق بعضهم وهو قليل في المدن المختلطة عكا، حيفا، يافا، الرملة، اللد، والتي لم يعش فيها العرب ضمن المجتمع اليهودي بل في تجمعات خاصة مما أدى إلى وجودهم في مناطق يسهل التحكم بها بالقوة دون الإضرار باليهود، مثل إحياء وادي النسناس في حيفا، ومدينة عكا القديمة وغيرها.

إن تجميع فلسطيني ١٩٤٨ في ثلاث تجمعات سكانية رئيسية له هدف رئيسي هو تسهيل عملية التحكم بهم على صعيد الحركة، وعلى صعيد النشاط السياسي والاجتماعي والثقافي، حيث لا يبرز التمييز واضحاً ومباشراً بين العربي الفلسطيني واليهودي المستوطن داخل نفس المجتمع أو الوحدة الاجتماعية، بل أن يبقى مستتراً تحت ستار الظروف الداخلية والتاريخية التي وجد بها العرب كمجتمع غير متحضر والذي لا يمكن رفعه وتطويره إلى مستوى الوضع الحضري اليهودي الجاهز في تطوره وتقدمه بقرار أو عبر فترة قصيرة من الزمن، ولهذا يلجأ الباحثون الصهاينة دائماً لمقارنة الوضع الاجتماعي والاقتصادي عند فلسطينيي ١٩٤٨ بالأوضاع في الدول العربية وخاصة المجاورة منها، لا مع الواقع الإجتماعي في المجتمع اليهودي نفسه، رغم كل الإدعاءات التي تتبناها وثيقة استقلال اسرائيل بالمساواة في الحقوق لجميع المواطنين، كمواطنين على قدم المساواة في دولة الشعب اليهودي، الأمر الذي يحدد التناقض الأساسي بين مساواة كافة المواطنين وكون الدولة دولة الشعب اليهودي.

٢ ـ وزارة الأقليات :

تعتبر هذه الوزارة بداية منهج التجربة والخطأ في التعامل مع المسألة القومية العربية بين فلسطيني ١٩٤٨، فاسمها كوزارة أقليات لا يعني سوى كونها «وزارة شؤون العرب»، فليس هناك أقليات أخرى في فلسطين سوى قريتين شركسيتين في الجليل لا يتعدى سكانها معا ٨ آلاف نسمة، إلا أن التسمية تحمل منذ البداية

توجهاً نحو التجزئة والتقسيم الطائفي بين أبناء الشعب الفلسطيني، حيث برز ذلك مع اعتبار الدروز فئة اثنية مختلفة عن العرب، رغم إصرار العرب الدروز على كونهم عرباً وبافتخار واضح بذلك حسب ما ظهر في مقابلة شخصية مع الشيخ جمال معدي رئيس لجنة المبادرة الدرزية.

فمع الأشهر الأولى لتأسيس الدولة العبرية، كانت الأنظار تتجه إلى ما تبقى من الشعب العربي الفلسطيني على أرضه، بعيون الرصد الأمني والعسكري، فهم أقلية عاشت وتربت كما يرون على العداء لليهود وبالتالي لابد من إحكام السيطرة عليهم، ومنعهم من العمل«كطابور خامس» في الدولة العتيدة، وأولى التجارب كانت تأسيس وزارة خاصة بهم سميت «وزارة الأقليات» التي ترأسها بيجور شطريت[٢١]، بالإضافة لترؤسه وزارة الشرطة، وقد اختار شطريت مستشاراً له للشؤون العربية أحد ضباط المخابرات هو يهو شوع بلموند[٢٢]، وفي نفس الوقت الذي انشئت فيه وزارة الأقليات فرض على المناطق العربية المحتلة حكماً عسكرياً، حين ألقى ديفيد بن غوريون مهمة إقامة جهاز الحكم العسكري في جميع مناطق الاحتلال على الضابط الميميلخ زليكوفيتش آبنر، حيث ألغي الحكم العسكري بعدها عن المناطق اليهودية، وعن المدن المختلطة في القدس، يافا، اللد، الرملة... الخ. وبقي الحكم العسكري سارياً في مناطق التركز العربي داخل حدود التقسيم وخارجها[٢٣].

وقد قدم صاحب تجربة وزارة الأقليات «شطريت» بعد تسلمه لمنصبه، ورقة عمل للحكومة المؤقتة حيث أكد فيها مسؤوليات «وزارة الأقليات» بالاهتمام والمسؤولية عن «كافة قضايا العرب»، «والاهتمام بحاجاتهم التربوية والاجتماعية، كما وعد بالمحافظة على اتصال دائم مع «وزارة شؤون الدفاع وقوات الأمن»[٢٤].

إلا أن ميل شطريت ليصبح وزير العرب، وميله «للمحافظة على المصلحة العربية»، دفعت بقية الوزراء للتشكك في جدوى الوزارة، خاصة بن غوريون الذي اصدر أمره في شهر حزيران١٩٤٩ بتركيز كافة فعاليات الوزارات الحكومية بين السكان العرب في أيدي سلطات الحكم العسكري[٢٥]، حيث كان بن غوريون يميل لتحديد السياسة نحو السكان العرب بنفسه وبمساعدة مستشارين من مكتبه، والمخابرات والجيش[٢٦]، وفي خضم التجربتين فازت تجربة الحكم

العسكري وهزمت تجربة «وزارة الأقليات»، حيث الغيت كوزارة في تموز ١٩٤٩ [٢٧]. ليكون مستشار وزير الأقليات الآن مستشاراً لرئيس الحكومة للشؤون العربية، حيث أصبح «بلموند» مسؤولاً عن تنسيق عمل الوزارات في الوسط العربي وعن تنسيق أعمال الحكم العسكري وكانت في يديه صلاحيات واسعة [٢٨]

وقد عبر «بلموند» عن سياسته تجاه العرب بقوله: «لقد حاولت أن أكون بالنسبة لهم ذئباً داخل جلد ماعز، قبضة حديدية ولكن محترمة بالنسبة للخارج. . من الأفضل أن يكون تطوراً منفرداً، والفصل معناه منع العرب من الاندماج في الديمقراطية الإسرائيلية، لكن في السابق لم يكن لديهم ديمقراطية. . الفصل سمح بإقامة نظام ديمقراطي فقط في الوسط اليهودي لقد طردنا بعض الآلاف ولكن عشرات الآلاف لم ننجح في طردهم. من هنا فإننا فشلنا، وازداد عدد العرب في الدولة باستمرار» [٢٩].

إن اختيار طريق الحكم العسكري بدلاً من وزارة أقليات، كان يجب أن يكون في ظل طبيعة الدولة الاستيطانية الاقتلاعية، فوزارة تشرف على الشؤون العربية سوف تبقى مقيدة بأحكام القوانين الموضوعة، بينما حكم عسكري يستطيع أن ينفذ ما يشاء من السياسات عبر سن الأوامر العسكرية واستخدام قوانين الطوارىء وغيرها من الأساليب، ولهذا فقد كانت نتيجة حتمية أن تنتصر وجهة نظر الحكم العسكري، وأن تنطوي إلى غير رجعة وزارة الأقليات. فالحكم العسكري قادر بقوة الجيش على فرض مصادرة الأرض أو طرد السكان أو هدم القرى، أو. . . الخ، بينما وزارة مدنية «قانونية» سوف لا يتاح لها نفس المجال في ممارساتها بسبب طبيعتها المدنية وبسبب افتقارها إلى قوة المنطق في الإجراءات بينما الحكم العسكري سيستخدم منطق القوة في فرض الأمر الواقع وتنفيذ السياسات الحكومية، فهو قادر على إبداء المواقف العنيفة والمهددة والتي صبغت العقلية الصهيونية حيث يسود فهم أن العرب لا يفهمون سوى القوة. ومنذ انتهاء تجربة وزارة الأقليات اختصرت طريق التجربة والخطأ لصالح أمر محسوم نهائياً استمر لمدة ١٧ عاماً هو الحكم العسكري.

٣ ـ الحكم العسكري :

خلّف الاستعمار البريطاني بعد مغادرته أرض فلسطين تركة ثقيلة من القوانين القمعية، والأنظمة الاضطهادية التي ورغم إلغائه المعلن لها حال مغادرته فلسطين وبلدان مستعمرة أخرى إلا أنها كانت سوطاً التقطته الطبقات التي تسلمت السلطة واستخدمته في جلد القوى المعارضة لها، فلا زالت قوانين الطوارىء تعمل في النظام الأردني تحت اسم، «أوامر الدفاع»، كما تعمل في مصر وغيرها من البلدان وهي لا زالت حتى الآن تستخدم وبتفنن في قمع الشعب الفلسطيني سواء في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ أو في الضفة والقطاع. فقد استحدث الاستعمار البريطاني قوانين من أجل إحكام السيطرة على الشعوب التي كانت ترزح تحت نير استعماره. ولأجل قمع أية حركة مناهضة له خاصة في ظروف كانت تعيش فيها بريطانيا حرباً عالمية في أواخر الثلاثينات وأوائل الأربعينات من هذا القرن.

ففي عام ١٩٣٧ أصدرت بريطانيا «أوامر الدفاع» الانتدابية التي استخدمت في قمع الثورة الفلسطينية التي نشبت عام ١٩٣٦ ثم أعادت بريطانيا صياغة هذه القوانين عام ١٩٤٥ لتستخدمها ليس فقط ضد العرب وإنما إلى حد ما ضد المستوطنين اليهود[٣٠]، في الفترة ما بين ٤٥ ـ ٤٧ أي إبان استعار النشاط العصابي الصهيوني، وقيامه بعمليات إرهابية ضد مسؤولين انجليز ودوليين. وقد عرفت هذه القوانين بقوانين الطوارىء. وقد استمر فعل هذه القوانين حتى ١٩٤٨/٥/٢٤ حين أعلن ملك انجلترا في ١٩٤٨/٥/٢١ بإلغاء كافة القوانين المعمول بها في فلسطين الانتدابية ومنها أنظمة الدفاع للعام ١٩٣٧ وأنظمة الدفاع للعام ١٩٤٥ حيث بدأ سريان مفعول الإلغاء في ١٩٤٨/٥/١٤[٣١] عشية جلاء القوات البريطانية عن فلسطين.

ورغم ذلك فقد صادقت الكنيست الأولى في ١٩٤٩/٧/٢٧ على تمديد أنظمة الطوارىء بعد إجراء التعديلات عليها[٣٢] حيث ألغت الكنيست البنود التي استعملها الانتداب البريطاني لتحديد الهجرة اليهودية إلى فلسطين[٣٣].

وعلى أساس هذه القوانين «الطوارىء» تأسس الحكم العسكري، بعد إضافة بنود (مناطق الأمن) الاسرائيلية للعام ١٩٤٩، وقد عارضت (الاتسل)، (ارغون

تسفي ليئومي)، (المنظمة العسكرية القومية) التي كان يتزعمها مناحيم بيغن والتي تحولت بعد تأسيس الدولة العبرية إلى حركة «حيروت»، عارضت هذه الحركة قوانين الطوارىء والعمل بها، خوفاًمن استعمال حكومة دافيد بن غوريون العمالية (مباي) ضد الحركة، حيث قال بيغن في خطاب له أمام الكنيست: «إنني أعلن هنا أمام الشعب بأنه إذا لم تقم الكنيست بإلغاء قوانين الطوارىء الجديدة المقترحة للتصديق من قبل وزير الدفاع إلى سلة المهملات فإن الكنيست غير جديرة باسمها ودورها، ونحن أعضاء «الاتسل» نعلن أن هذه القوانين النازية لن تبقى قائمة ولن نعترف بها، وسوف نقوم باختراقها في كل يوم وليلة وسوف نحث الشعب كله لمقاومتها حتى ولو أجبرنا على الذهاب إلى السجن»[٣٤].

وبعد فرض الحكم العسكري تم تقسيم مناطق التركز العربي إلى ثلاث دوائر عسكرية هي الجليل، المثلث، النقب، حيث عين وزير الدفاع بن غوريون ثلاثة حكام عسكريين لها، كما أقامت السلطة العسكرية محاكم عسكرية لمحاكمة العرب «خارقي أنظمة الطوارىء».

أما أنظمة الطوارىء التي فرضت على العرب فقد بلغ عددها حوالي ١٧٠ نظاماً مقسمة إلى خمسة عشر قسماً رئيسية[٣٥] تعلقت بكافة جوانب الحياة العربية مثل حرية الحركة، وحق الملكية، وحرية التعبير والتنظيم وغيرها.

أما الغاية من وراء فرض قوانين وأنظمة الطوارىء على السكان العرب من خلال أداة الحكم العسكري فقد كانت تتعلق بحصر النشاط السياسي العربي، ومنع الإتصال بين مناطق التركز العربي، ووضع القيود أمام تشكيل جسم عربي موحد ومتماسك، يمكن أن يتطور نحو حركة سياسية عربية، تحمل أهدافاً أو أبعاداً قومية مقاومة للاستيطان الصهيوني ومصادرة الأرض والحقوق الأساسية كما أسهمت أنظمة الطوارىء في فعلها بتحجيم ومنع النمو الاقتصادي والتوسع الإنتاجي العربي وإمكانية بروز قوة اقتصادية عربية يمكنها أن تفرز تكوينها السياسي المعبر عن مصالحها الاقتصادية والسياسية القومية.

أما أهم هذه الأنظمة فقد كانت:

١ ـ النظام رقم ١٢٥ والذي أعطى الحكام العسكريين صلاحيات إغلاق مناطق وتحديد الدخول إليها والخروج منها بتصاريح[٣٦].

٢ ـ النظامان رقم ١٠٩ ، ١١٠ واللذان يخولان الحكم العسكري بوضع أي شخص تحت مراقبة الشرطة، أو يمنعه من التواجد في مكان معين، أو أن يقوم بإعلام الشرطة عن تحركاته، أو يصادر أملاكه أو يمنعه من استخدامها، كذلك يمكن للنظامين أن يمنعا أي شخص من إقامة علاقات مع شخص آخر، أو يحدد له عمله، أو نشاطه خاصة العمل الصحفي أو يأمره بالسكن في مكان معين وعدم الخروج منه، أو أن يلتزم بالتواجد داخل منزله من غروب الشمس وحتى مشرقها(٣٧).

٣ ـ النظام ١١١ والذي يعطي الحاكم العسكري صلاحية فرض الاعتقال الإداري ضد أي شخص ولمدة غير محدودة ودون تقديمه للمحاكمة ودون اتهامه بأية تهمة(٣٨).

٤ ـ النظام ١١٢ يعطي سلطات الحكم العسكري صلاحية طرد أي شخص حسب أمر عسكري خارج البلاد، وإرساله للمنفى وعدم السماح له بالعودة، كذلك منع أي شخص يتواجد خارج البلاد من العودة إليها(٣٩).

٥ ـ نظام رقم ١١٩ ، يعطي صلاحية مصادرة وهدم أي بيت إذا تبين للحاكم العسكري شك بأن رصاصة قد أطلقت منه أو ألقيت قنبلة(٤٠).

٦ ـ النظام رقم ١٢٠ يعطي للحكم العسكري صلاحية مصادرة ملكية فرد إذا تأكد وزير الدفاع أن هذا الفرد قام باختراق أحد أنظمة الطوارىء التي يحاكم عليها في محكمة عسكرية(٤١).

٧ ـ النظام رقم ١٢٤ يعطي الحكم العسكري صلاحية فرض نظام منع التجول الكامل أو الجزئي على قرية معينة أو منطقة معينة(٤٢).

٨ ـ الأنظمة ،٣٠ ،٤٦ ،٤٧ ،٤٨ ، ٥٠ تنص على عدم إمكانية الاستئناف على قرارات المحاكم العسكرية أمام محاكم أخرى سواء كانت مدنية أو عسكرية. . ولم تعدل هذه الأنظمة إلا عام ١٩٦٣ حيث أعطيت إمكانية الاستئناف(٤٣).

وقد حرمت أنظمة الطوارىء في تعسفها واستبدادها أهل البلاد الأصليين من حقوقهم الأساسية في التعبير والملكية، والحركة فهي لم تكن أكثر من غطاء (قانوني) مفتعل لسياسات كولونيالية إجلائية وقمعية، حيث أصبح فلسطينيو ١٩٤٨ شعباً

يقع تحت نوع خاص من الاستعمار والاحتلال العسكري، أصبح فيه المواطن الأصلي غير مرغوب فيه مقابل النهم الذي لا يشبع لزيادة عدد المستوطنين. فالأسباب «الأمنية» وراء فرض الحكم العسكري لم تكن سوى ذريعة تخفي تحتها السبب الحقيقي في احكام السيطرة على ما تبقى من الشعب الفلسطيني على أرضه، إضافة لنهب هذه الأرض، وفق سياسة مخططة ومدروسة سلفاً لتحقق أهدافاً آنية وبعيدة المدى، فالأهداف الآنية العملية كانت ضمان أمن الكيان الوليد بينما الأهداف البعيدة كانت ضمان التوسع والاستيطان، وخلق أقلية عربية مندمجة وموالية، وتوفير استقرار سياسي واقتصادي وأمني في سيرورة تطور الكيان الجديد.

فالحكم العسكري كان الأداة السهلة والمباشرة لتوفير مقومات السياسة الصهيونية تجاه «فلسطينيي ١٩٤٨»، فهي باستنادها إلى قوة العسكر والقرارات والأوامر العسكرية تستطيع وبسهولة تحقيق كثير من الخطط في وقت أسرع وبتكاليف أقل، وبجهد أقل بكثير مما يمكن أن تقدمه وزارة مدنية «كوزارة الأقليات».

(أ) أهداف الحكم العسكري المباشرة وغير المباشرة

في التصريحات والأقوال المعلنة يصر المسؤولون الاسرائيليون على تبرير فرض الحكم العسكري على السكان العرب بفزاعة «الأمن» والضرورات الأمنية.. الخ، من هذه التوليفات، حيث يرى توم سيجف مثلاً أن الحكم العسكري أقيم: «كي يمنع عودة اللاجئين أو المتسللين كما كانت كنيتهم، إضافة لطرد من نجحوا في اجتياز الحدود بشكل سري والعودة لبيوتهم، كما تم طرد عرب غير متسللين، أما الدور الثاني للحكم العسكري فقد كان لتفريغ أحياء وقرى عربية نصف مهجورة، وأحياء وقرى غير مهجورة ونقل سكانهم لأماكن أخرى في البلاد.. الدور الثالث للحكم العسكري كان فرض الرقابة السياسية على السكان العرب وعزلهم ضمنياً عن السكان اليهود»[٤٤].

في هذا الاقتباس يتبين أن الأهداف المذكورة للحكم العسكري هي أهداف آنية مباشرة تم تحقيقها خلال ثلاث سنوات من فرض الحكم العسكري أي حتى

١٩٥١ إلا أن الحكم العسكري استمر حتى ١٩٦٦ الأمر الذي يبين أن هناك أسباباً أخرى سرية أو بعيدة المدى وغير مباشرة لفرض الحكم العسكري على العرب حاول «يغئال ألون» التعبير عنها عام ١٩٥٩ أمام الكنيست أثناء دفاعه عن ضرورة الاستمرار في فرض الحكم العسكري والذي وجد فيه وسيلة لـ:

أ- إقامة سيطرة فعالة على السكان العرب وعلى تحركاتهم لمنع تنظيم نشاط عسكري معادٍ من قبل مواطني الدولة من العرب.

ب- لمنع انتقال العرب غير المرغوب فيهم إلى بعض المناطق الحساسة مثل القدس المجزأة. النقب وخاصة ايلات.

ج- لكي تكون هناك قاعدة قانونية للاجراءات التي تتخذ ضد اجتماعات «خيانية» ولمعاقبة «الخونة».

د- لكي يكون هناك قاعدة لمنع وإعاقة التنظيمات والنشاطات السياسية المعادية.

و- فصل العرب عن المستوطنات الجديدة، وبشكل رئيسي بين العرب واليهود الذين قدموا مهاجرين من الدول العربية «الثورية» والذين يكنون الكراهية والشعور بالانتقام لما حدث لاخوتهم من اضطهاد على أيدي العرب في الماضي[٤٥].

لقد فشل آلون في التعبير عن مبررات مقنعة لاستمرار فرض الحكم العسكري، لا بل إنّه اجتر نفس المبررات التي يمكن أن يصدقها البعض في السنوات الثلاث الأولى لفرض هذا الحكم، فضرورات الفصل بين اليهود الشرقيين والعرب، لم تكن خوفاً من ثارات قديمة كما يدعي آلون، الحريص على حماية العرب من ثأر اليهود الشرقيين، بل كانت نتيجة لسياسة مدروسة تقوم على سياسة دمج وطحن الاختلافات الاثنية بين اليهود أنفسهم عبر عزل اليهود ضمن مجتمع موحد، يلقي ولاءه للكيان الجديد، وللدولة الصهيونية بما يوفر توليفة جديدة من النظم والأفكار التي تقطع العلاقة مع مجتمع الدياسبورا، وتوفر أرضية موضوعية لخلق مجتمع متجانس، هذا إضافة لأن الدولة الجديدة قد قامت على أساس عنصري، وباسلوب استيطاني تتعمق فيه ايديولوجيا نقاء العنصر اليهودي.

وإذا كانت تلك هي الأهداف فلماذا استخدمت الأوامر العسكرية وأنظمة

الطوارىء لمصادرة الأرض والاستيلاء على المؤسسات، وتدمير القاعدة الانتاجية العربية.

فقد كانت الأهداف غير المباشرة والبعيدة المدى أهم من الأهداف الآنية والعملية المباشرة لفرض الحكم العسكري على فلسطينيي ١٩٤٨ ، حيث وفرت هذه الأهداف البعيدة المدى مجالاً لتوطيد دعائم الدولة العبرية وإحكام السيطرة والاخضاع الكولونيالي على جماهير فلسطينيي ١٩٤٨ لأجل التعامل مع أمر واقع صعب عليهم تجاوزه باستمرار عمليات الطرد والترحيل ونفي المتسللين.. الخ.

فقد تمثلت الأهداف بعيدة المدى في:

١ ـ هدم وتفكيك البنية الاقتصادية لفلسطينيي ١٩٤٨ من خلال هدم البنية الزراعية، والصناعية والحرفية وتحويل هذا الكم العربي المتبقي إلى عمال مأجورين بعد الاستيلاء على الأرض وتقليص رقعة الأراضي العربية المزروعة. وقد أثبتت السنون مصداقية هذا الهدف حيث تعتبر الغالبية العظمى من القوة العاملة بين فلسطينيي ١٩٤٨ عمالاً من الدرجة الثانية أو قل أكثر من الثانية وفي قطاعات غير متقدمة من قطاعات الانتاج الاسرائيلي. فقد جرفت العجلة الاقتصادية الصهيونية بين أسنانها الفلاحين الفلسطينيين لتحولهم إلى جزء ملحق من العملية الاقتصادية الاسرائيلية وتابع عضوي لتطورات وتقلبات الاقتصاد الاسرائيلي.

٢ ـ إقامة نظام الابارتهايد الصهيوني بتركيز السكان الفلسطينيين الباقين على وطنهم في ثلاث مناطق عسكرية منفصلة لتسهيل التحكم بأية حركة أو نشاط يمكن أن يقوم ضد الدولة العبرية، أو يمكن أن يبني جسماً سياسياً عربياً موحداً ضمن هذه المناطق، هذا إضافة لتركيز السكان العرب في المدن المختلفة ضمن جيتوهات وأحياء عربية خاصة، وتأكيد نظام الفصل العنصري على مستوى السكن، الادارة، التعليم، السياسة، الثقافة الخدمات.

وما يثبت ذلك أن قيودات واجراءات الحكم العسكري كانت تخف تدريجياً وفق متطلبات المصلحة الصهيونية، ووفق الإنجازات التي حققتها هذه الاجراءات ولم يعد هناك مجال لإعادة استخدامها حيث أدى ذلك إلى إلغاء الحكم العسكري عام ،١٩٦٦ بينما ظلت السلطة محتفظة بسريان مفعول قوانين الطوارىء، فالحكم العسكري قد غاب قانونياً وشكلياً، بينما هو موجود في مستوى الممارسة العملية

اليومية في التعامل مع القضايا العربية حتى الآن.

(ب) لماذا الغي الحكم العسكري؟؟

يتعلق إلغاء الحكم العسكري بأسباب عملية ضمن الخطة السياسية والاقتصادية الصهيونية كذلك فإن هذا الإلغاء يتعلق أيضاً بأسباب تعود إلى النضال الشعبي الذي شنه الفلسطينيون ضد هذا الشكل من السيطرة المفروضة عليهم.

أما فيما يتعلق بالجانب الصهيوني الرسمي لأسباب إلغاء الحكم العسكري، فقد تمثلت هذه الأسباب في:

١ ـ سبب اقتصادي يعود للتحولات الاقتصادية على مجتمع (اليشوف) اليهودي في فلسطين بعد توطيد أركان الدولة وازدياد عدد المهاجرين إليها، حيث خلقت الزيادة في عدد السكان أزمة سكنية خانقة، اضطرت على أثرها حكومة بن غوريون إلى اسكان المهاجرين الجدد في مخيمات وأكواخ مؤقتة كانت تسمى حينها «معبروت»، فقد وصل بين عام ١٩٤٨ ـ ١٩٥١ إلى أرض فلسطين حوالي ٦٨٤,٢٠١ من المهاجرين المستوطنين وفي فترة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٠ وصل حوالي ٢٨٤٥٤٧ مستوطناً جديداً[٤٦]. وهذه الزيادة في الهجرة اضطرت الدولة لتنفيذ مشاريع اسكان ضخمة، إضافة لتوفير موارد غذائية اضافية لهذا العدد الإضافي من السكان، الأمر الذي زاد من الطلب على الأيدي العاملة العربية في البناء والزراعة، فالحاجة إلى توفير السكن أدت إلى أن تكون صناعات البناء والتشييد أضخم قطاع في الاقتصاد الاسرائيلي، كما توسعت الزراعة لتلبية احتياجات الغذاء المتزايدة[٤٧]. وتحت هذا الضغط المتزايد من المهاجرين اتخذت حكومة بن غوريون اجراءات كانت لها عواقب اقتصادية، حيث قامت بتحديد الهجرة، لخلق توازن بين معدل زيادة السكان والموارد الاقتصادية للبلاد، كما خفضت الضرائب وشجعت الاستثمارات العامة والخاصة وأعطيت الأولوية للمهاجرين الجدد أصحاب رؤوس الأموال[٤٨]. وإذا ما أضفنا إلى ذلك تدفق أموال التعويضات الألمانية عن مجازر النازية ضد اليهود، فقد فتح تدفق الأموال مجالات واسعة

لازدهار اقتصادي في فترة ١٩٥٥ ـ ١٩٦٤[٤٩].

لذا كان لابد من تحرير الأيدي العاملة العربية من قيود الحركة والتنقل بين قراهم والمدن اليهودية، وتسهيل إعطاء التصاريح وغيرها من السبل التي تكفل ضمان الحصول على العمل العربي وتوظيفه في بناء اقتصاد الدولة الجديدة.

٢ ـ التحول في التركيب البنيوي للطبقة العاملة اليهودية نتيجة التحول من «يشوف زراعي» في المستوطنات الزراعية إلى دولة تعتمد الصناعة وتنشطها، وقد أشرفت الهستدروت على تدريب العمال اليهود خاصة الأفرواسيويين لتأهيلهم في العمل الماهر والصناعي، وتحويلهم إلى عمال مهرة، الأمر الذي ترك فراغاً نشأ عن ترك العمال اليهود لقطاعات البناء والزراعة وتحولهم إلى الصناعة ولم يكن هناك بد في ظل هذه الحالة من فتح سوق العمل في مجال البناء والصناعة والخدمات الأخرى أمام العمال العرب، وقد دفع ذلك لأن يضغط أصحاب رؤوس الأموال اليهود نحو مزيد من تحرير اليد العاملة العربية، وتخفيف القيود المفروضة على حرية التنقل العربية .

٣ ـ انتهاء الضرورات القائمة على العزل المؤسسي بين العمال العرب واليهود خاصة الأفرواسيويين كأداة لحماية سوق العمل اليهودي بتأهيل العمال اليهود، حيث فتحت مكاتب عمل خاصة ومنفصلة لتشغيل العرب[٥٠].

٤ ـ أركان السلطة الصهيونية لاحتواء وتطويق المقاومة العربية لاجراءاتها ضمن «الشرعية القانونية» الاسرائيلية ووصولها لدرجة كبيرة من امكانية ضبط الحركة بين فلسطينيي ١٩٤٨ خاصة بعد اخراج حركة الأرض عن القانون في العام ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ وتشتيت قيادتها، الأمر الذي دفعها لتقديم حركة سياسية محددة تثبت للسكان العرب «امكانية التعايش».

٥ ـ وصول حجم الأراضي العربية المصادرة إلى مداه الأقصى الممكن في تلك الفترة واستنفاد امكانيات المصادرة الأخرى، الأمر الذي جعل أداة الحكم العسكري أداة مستهلكة وغير ضرورية بغد الوصول إلى أكبر مساحة أرض يمكن مصادرتها، وقد دفع ذلك لتسهيل امكانات التخلي عن الحكم العسكري كأداة لضبط الحركة العربية في كافة مناحي الحياة.

أما فيما يتعلق بالجانب الفلسطيني، فقد كان الحكم العسكري بالنسبة لها جهازاً

قمعياً مفروضاً لأجل ترسيخ السلطة الصهيونية، ونهب الأراضي بالأوامر العسكرية، وضرب حرية التعبير والتنظيم.. الخ. وعلى هذا الأساس استمر نضال جماهير فلسطيني ١٩٤٨ ضد الحكم العسكري منذ بداية تأسيسه. فقد ناضل الحزب الشيوعي الاسرائيلي ضد فرض الحكم العسكري، كذلك وضعت حركة الأرض على رأس أولويات برنامجها إلغاء الحكم العسكري، كما أكدت الجبهة الشعبية الديمقراطية (الجبهة العربية) ضرورة إلغاء الحكم العسكري وناضلت من أجله.

وإلى جانب ذلك ناضل إلى جانب جماهير فلسطيني ١٩٤٨، قوى يهودية ديمقراطية وأخرى صهيونية ليبرالية مثل حزب مبام من أجل إلغاء الحكم العسكري، والغريب في تلك الفترة أنه وأثناء نقاش الكنيست لالغاء الحكم العسكري كان الصوت المرجح لكفة الالغاء هو صوت «سيف الدين الزعبي» والذي اختار حينذاك أن يصوت لصالح عدم إلغاء الحكم العسكري.

إن إلغاء الحكم العسكري لم يكن فقط بسبب الضرورات التي حملتها التطورات الاقتصادية الاسرائيلية وإن كان لها أهمية كبيرة لا يمكن تجاهلها أو التقليل من وزنها، بل كان أيضاً نتيجة مجمل النضالات التي شنتها الجماهير العربية، خاصة في «يوم العاشور» أي أيار ١٩٥٨ أثناء مظاهرة الناصرة الكبرى في عيد العمال، والمؤتمرات الشعبية الأخرى.

فقد كان «التخفيف التدريجي للحكم العسكري شرطاً ضرورياً للاستفادة من قوة العمل العربية في اسرائيل، حيث أصبحت حرية الحركة للعمال العرب أمراً ملحاً ولا سبيل لاجتنابه، لأجل تشغيلهم في المراكز التي يسكنها اليهود، ومن ثم لا يمكن ارجاع التوجه الأكثر ليبرالية للحكومة الاسرائيلية منذ ١٩٥٨ وما تلاه إلى ضغط المعارضة اليهودية والعربية في اسرائيل فحسب، فمع تزايد التماسك الاقتصادي الاسرائيلي، تم التغاضي عن سياسة العزل المتشددة والتي كانت أمراً لا مناص منه لادماج المهاجرين الجدد اقتصادياً»[٥١].

لقد خلق جهاز الحكم العسكري كأداة مباشرة ومنفذة للسياسة الصهيونية واقعاً اجتماعياً واقتصادياً عربياً، فالقسرية والاكراه هنا كانا مباشرين وفظين في «بلترة» فلسطيني ١٩٤٨ وتحويلهم من فلاحين يعتمدون على العمل الشخصي

والاكتفاء الذاتي النسبي إلى عمال مأجورين يعتمدون على الأجر اليومي وعلى منتجات السوق الاسرائيلي، وملحقين بعجلة الاقتصاد الاسرائيلي الحاقاً عضوياً قائماً على التمييز العنصري في الأجر والمعاملة والحقوق، والقهر القومي، فقد كان انتماؤهم القومي سبباً كافياً لكي يكونوا عمالاً في مجالات العمل الأسود بأجور أرخص وحقوق أقل، إضافة لمجمل الاهانات القومية التي كانوا يتعرضون لها يومياً.

(ج) التغيير في ملكية الأرض.

سعت الصهيونية كحركة سياسية ومنذ نشأتها للسيطرة على الأرض الفلسطينية وانتزاع ملكيتها عبر مختلف الوسائل المتاحة لها في ظل الاستعمار البريطاني ولكنها أيضاً وجدت يدها مطلقة العنان لنهب وابتلاع الأرض العربية الفلسطينية، بعد تأسيس الدولة العبرية، حيث أصبحت تستند إلى قوة وسلطة في يدها هي وبدون رقابة من أية جهة أجنبية أخرى وبالتالي، فقد أصبحت الأمور بالنسبة للسلطة والقوة الجديدة أمراً مفروغاً منه بالنسبة للسيطرة على الأرض واعتبارها ملكاً للشعب اليهودي لا يمكن لاحد التصرف فيه وعلى هذا الأساس لم تعجز السلطة الجديدة عن اجتراح وتجديد مختلف القوانين التعسفية التي تهدف إلى ابتلاع أكبر مساحة ممكنة من الأرض العربية.

وبموجب تقرير «لجنة التحكيم لفلسطين» والذي صدر عام ١٩٥١ من لجنة تابعة للأمم المتحدة فان ٨٠٪ من مساحة الدولة العبرية، ٦٧٪ من مساحة الأرض الزراعية تعود ملكيتها القانونية للاجئين الفلسطينيين الذين تم طردهم ومنعوا من العودة إلى ديارهم[٥٢].

فبعد قيام الدولة العبرية مباشرة. وضعت الحكومة «أنظمة أملاك الغائبين»، لكي يكون هناك «شكل قانوني» يمنح الحكومة «حق» التصرف باملاك الشعب الفلسطيني المطرود من وطنه، إلا أن هذه الأنظمة قد عدلت وأضيف إليها قوانين أخرى أهمها:

أ ـ قانون استملاك أراضي الغائبين للعام ١٩٥٠ والذي طبق بأثر رجعي حيث

اعتبر كل فلسطيني ترك قريته أو بلدته بعد ١٩٤٧/١١/٢٩ وحتى مسافة قصيرة جداً بحكم الغائب عن أرضه وملكيته العقارية وللحكومة حق مصادرتها. وقد شمل هذا القانون أولئك الفلسطينيين الذين بقوا داخل منطقة النفوذ الاسرائيلية ولكنهم هربوا من قراهم إلى الجبال والغابات والكهوف في ظل الحرب، حيث اعتبرهم القانون «حاضرون غائبون». أي غائبون عن أرضهم وممتلكاتهم العقارية وحاضرون في الدولة كمواطنين وقد بلغ هؤلاء الحاضرون الغائبون حوالي ٧٥ ألف فلسطيني[٥٣]، أي حوالي ٤٥٪ من الشعب الفلسطيني الذي تبقى على أرضه.

ب ـ قانون المناطق المغلقة: حيث طبقت الحكومة أحكام المادة ١٢٥ من أنظمة الطوارىء للعام ١٩٤٥ والتي تنص على أن «يحق للحاكم العسكري أن يعلن أية منطقة أو مكان، منطقة محرمة بهدف تطبيق هذه القوانين، وكل من يدخل أو يترك المنطقة المعلن عنها في مثل هذا الأمر دون اذن خطي صادر عن أو نيابة عن الحاكم العسكري يعتبر مخالفاً لهذه القوانين»[٥٥]. وبواسطة هذا القانون أعلنت عشرات القرى العربية، بعد طرد سكانها مناطق محرمة، ممهدة لاغتصاب أرضها.

ج ـ قانون الأراضي البور: تبنت الحكومة هذا القانون العثماني القديم لأنه يلائم مصلحتها فقد أتاح هذا القانون لوزير الزراعة مصادرة كل قطعة أرض لم يفلحها صاحبها طيلة سنة كاملة، ولأجل سد كافة المنافذ استخدمت السلطة سياسة إعطاء التصاريح لدخول أراضي معينة، أي أنه نقل امكانية فلاحة الأرض من يد المزارع إلى يد السلطة التي يمكن أن توقع التصريح أو ترفضه وبالتالي فإن سنة واحدة من رفض إعطاء التصريح تجعل الأرض صالحة للاستيلاء عليها من قبل وزير الزراعة حيث تعتبر حينذاك أرضاً بوراً. وفيما بعد تبين أن المصادرة هي مصادرة مؤقتة لمدة ثلاث سنوات، مددتها السلطة لخمس سنوات حيث يفتح المجال أمام عمل «قانون استملاك الأراضي مقابل تعويضات»[٥٦].

د ـ وهناك مجموعة قوانين أخرى تهدف لنهب الأرض والاستيلاء عليها مثل قانون الاستملاك لعام ١٩٧٣، وقانون تسوية الأراضي، وقانون الاستيلاء على الأرض في حالة الطوارىء وقانون نزع ملكية الأراضي وقانون اثبات الملكية وقانون الملكية المؤقت، وقانون مصادرة الأراضي من أجل المصلحة العامة وغيرها من القوانين التي هدفت الى تجريد العربي الفلسطيني الباقي من أرضه فقد بلغ مجموع القوانين

المتعلقة بالأراضي والتي صادق عليها الكنيست حوالي ٣٤ قانوناً، ساهمت في تجريد فلسطينيي ١٩٤٨ من أرضهم الزراعية والتي بلغت مساحتها حوالي مليون وربع مليون دونم حتى ١٩٦٠[٥٧]، وحتى أراضي الأوقاف الاسلامية تمت مصادرتها حسب قانون الغائب، باعتبار المجلس الاسلامي الأعلى شخصاً اعتبارياً غائباً.

إن الهدف من قوانين الاستيلاء على الأرض لم يكن توفير عملية قانونية حقيقية تستند إلى مسببات موضوعية، بقدر ما كان اختلاق «أشكال قانونية» لتنفيذ هدف سياسي ايديولوجي مسبق ومخطط له سلفاً، بهدف هدم البنية الاجتماعية الفلاحية العربية، وتحويلها إلى رقيق عمالي في السوق الاسرائيلي، كما هدفت إلى تحقيق عملي للحلم الصهيوني بالسيطرة على أرض الميعاد وامتلاك أرضها وخيراتها فقد دمرت من خلال مصادرة الأراضي والاستيلاء عليها أركان القاعدة الانتاجية الرئيسية لفلسطينيي ١٩٤٨ والقائمة أصلاً في غالبها على الزراعة واستغلال الأرض.

وتظهر نتائج هذه السياسة الكولونيالية جلياً عند مقارنة توزيع ملكية الأراضي في اسرائيل مع نظيرتها الكولونيالية جنوب افريقيا، ففلسطينيي ١٩٤٨ يملكون فقط ٧٪[٥٩] من مساحة اسرائيل ضمن حدود ٤/٦/١٩٦٧، بينما اليهود يملكون (أفراداً ومؤسسات وحكومة) ٩٣٪ من نفس المساحة، أما في جنوب افريقيا فإن السكان الأصليين يملكون ١٢,٧٪ من مساحة جنوب افريقيا، بينما يملك المستوطنون الأوروبيون ٨٧,٣٪[٦٠].

إن نهب وابتلاع الأرض العربية الفلسطينية لم يتوقف منذ الغزوة الصهيونية، والاستيطان الصهيوني لفلسطين فهي لا زالت مستمرة عبر سني الاغتصاب، وما يوم الأرض عام ١٩٧٦ إلا دليل واضح على استمرار حملة الابتلاع للأرض الفلسطينية، فهناك أربعون قرية عربية صغيرة لا زالت معرضة لخطر الابتلاع، وطرد سكانها وترحيلهم تحت حجة عدم وجودها على خارطة الأماكن السكنية.

فقد غيرت عملية تجريد السكان الفلسطينيين من أرضهم الخريطة الطبقية للشعب الفلسطيني، حيث فقدت القرية العربية الفلسطينية صبغتها الزراعية، وتبعت بشكل كامل للاقتصاد الاسرائيلي حيث توفر خدمة هامة للاقتصاد الاسرائيلي في مجالين احدهما أن القرية العربية الفلسطينية أصبحت مصدراً

للأيدي العاملة الرخيصة في الورش الصهيونية وثانيهما أنها أصبحت سوقاً استهلاكية للبضائع الاسرائيلية والمنتوجات المصنعة.

لقد أثرت سياسة الاستيطان الكولونيالي في فرض سيطرة وتبعية مطلقة على القرية العربية الفلسطينية بهدف خلق تركيم رأسمالي في المشروع الصهيوني المتسع والمتطور وامتصاص فائض القرية العربية الناتج عن رخص الأيدي العاملة واستثماره في تجديد الانتاج الرأسمالي الصهيوني وتوسيع القاعدة الانتاجية للمجتمع المستوطن.

فالتغيير الطبقي في المجتمع الفلسطيني والتحول إلى بروليتاريا لم يكن سوى ثمرة العملية الاستيطانية التي جلبت مهاجرين عاشوا علاقات رأسمالية متطورة في أوروبا، فهو لم يكن ثمرة التصنيع في نفس المجتمع العربي وتحويله من مجتمع ريفي - قروي في غالبيته إلى مجتمع حضري متمدن يحمل في ثنايا تمدنه بروز رأسمالية صناعية عربية، بل كان ثمرة اكراه حمل في طياته جانبين اقتصادي مباشر عبر استغلال العمل العربي المأجور، وغير اقتصادي قائم على التمييز العنصري والمواقف الايديولوجية السياسية التي اتخذت أسلوب تفريغ الأرض والاستيلاء عليها. لقد تحول الفلاح العربي إلى عامل يجمع بين مزايا الماضي الفلاحي، وحاضرها العمالي وفق خطة مسبقة وجدت أداتها العسكرية المنفذة في الحكم العسكري.

ولم يتسم رد فعل الجماهير العربية تجاه مصادرة الأرض والاستيلاء عليها، وتجاه تجريدهم من مورد رزقهم بالسلبية، بل لقد خاضت جماهير «فلسطينيي ١٩٤٨» نضالاً يومياً مستمراً ضد الاستيلاء على الأرض حيث اتخذت أشكال النضال.

أ - عرائض الاحتجاج والأساليب القانونية والتي ساهم في السير بها المحامي الشيوعي حنا نقارة وغيره إضافة لمجمل حركات يهودية تضامنت مع جماهير فلسطينيي ١٩٤٨ .

ب - المؤتمرات الشعبية ضد مصادرة الأراضي، والتي عقدت في مناطق عديدة ساهم في احيائها كل من الحزب الشيوعي الاسرائيلي راكاح وحركة الأرض، والجبهة الشعبية الديمقراطية التى ترأسها يني يني آنذاك.

ج - المظاهرات والاعتصام في الأرض. . الخ.

وهنا نرى أن العملية لم تكن تستند إلى ميزان قوى متعادل بل كانت المعركة غير متكافئة بين قوة عسكرية مدججة بالسلاح ومدنيين عزل يعيشون ظروف القهر القومي والتمييز العنصري، لذا فإن الغالبية العظمى من نضالات الجماهير الفلسطينية لحماية أرضها قد فشلت أمام الجشع الصهيوني في وقف الزحف الاستيطاني وعملية الابتلاع الصهيوني للأرض.

لقد أصبحت القرية العربية قرية بلا زراعة، وبلا مقومات اقتصادية ذاتية، كما أنها أصبحت فقط مصدراً لتصدير القوة العاملة في المشاريع الاسرائيلية والقطاعات الاقتصادية الاسرائيلية الأكثر تدنياً، لذا فقد غاب الفلاح كمعلم أساسي من معالم القرية الفلسطينية وحل محله العامل المستلب قومياً والذي يعيش العلاقات الرأسمالية في المصنع، والعلاقات المشوهة في القرية.

(٤) الفراغ القيادي العربي.

بعد نكبة ١٩٤٨ هرب مع من هرب من الأرض الفلسطينية المغتصبة الجسم القيادي للحركة الوطنية الفلسطينية خاصة تلك القيادات التي كانت متركزة في حيفا ويافا واللد والرملة وصفد وغيرها من المدن الفلسطينية، حيث بقيت أطراف هذه القيادة وانعزلت عن رأسها، وفقدت الحبل السري الذي تتغذى منه في قيادة العمل المباشر بين الجماهير، كما أن طابع القيادة وانتماءها الطبقي نفسه، وطريقة تسلسل العمل السياسي، لم يفرضا قبل ١٩٤٨ بنية تنظيمية متماسكة وقادرة على الاستمرار بفعل اعتمادها على العلاقات العشائرية، والأطر التقليدية التي كانت في بعض الأحيان تتقلب في ولاءاتها، فحتى أكثر الأجسام السياسية تطوراً وتنظيماً أي «عصبة التحرر الوطني «توزعت أشلاء بين باق في وطنه وراحل عنه، ورغم ذلك فقد شاب هذه العصبة خلل تنظيمي غداة مناقشة قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العاملة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧، والذي أحدث ارتباكاً في صفوفها وقسمها بين أغلبية معارضة للقرار وأقلية مؤيدة له، ثم سارت بعد ذلك لتؤيد

القرار بينها استطاعت بعد فترة آن تلم شتاتها بين من تبقوا في الوطن وتتحد مع قوى شيوعية يهودية لتقبل بالعمل ضمن الشرعية الاسرائيلية في النهاية وتحت اسم الحزب الشيوعي الاسرائيلي الذي تزعمه شموئيل ميكونس.

لقد هرب المركز القيادي ـ هرب الرأس، وبقي الجسم في حالة صدمة وارتباك واضح، وضعت ما تبقى من الشعب الفلسطيني على أرضه في حيرة بين انتظار المنقذ العربي، وعسف الحكم العسكري الصهيوني. ففي الفترة ما بين عام ١٩٤٨ ـ ١٩٥٧ لم ينشأ أي تنظيم سياسي عربي فلسطيني يذكر للتعبير عن المصالح القومية السياسية لفلسطينيي ١٩٤٨ وقد ساهم في هذا الأمر عدة عوامل أهمها:

أ ـ الصدمة الناتجة عن نجاح الحركة الصهيونية بتجسيد كيانها السياسي على جزء كبير من أرض فلسطين، وما رافق ذلك من هزيمة ساحقة ليس لحركة الشعب الفلسطيني الوطنية آنذاك، بل أيضاً لجيوش سبع دول عربية، حيث هزت نتائج حرب ١٩٤٨ ثقة هذه الجماهير بالحركات السياسية القائمة والأنظمة القائمة، بينما لم تستطع هذه الجماهير من هول الصدمة أن تفرز البرجوازية الوطنية في المدن الرئيسية المغتصبة.

ب ـ فرض أنظمة الطوارىء والحكم العسكري على فلسطينيي ١٩٤٨ وعزل مناطق التركز العربي الثلاثة عن بعضها البعض لم يسمح بوجود أية امكانية لتوحيد مقاومة هذه الجماهير وخلق تعبيرها السياسي الموحد بل أحكم السيطرة والتحكم الصهيوني بهذه الأقلية الطارئة عبر تجزئتها جغرافياً وعبر افتعال تعبيرات طائفية مختلفة أطلقت ضمن مضامين سياسية على من تبقى من العرب حيث ميزوا المسيحي عن المسلم السني عن الدرزي عن الشركسي عن البدوي، في ظل وجود عوامل مشتركة واسعة يمكن أن تجمع هذه الفئات كونها تنتمي للشعب الفلسطيني.

ج ـ اصرار النظام السياسي الجديد للدولة العتيدة على قمع ورفض وجود أي تعبير سياسي قومي عربي أو حتى أي تعبير اجتماعي أو ثقافي عربي خارج مؤسسات الدولة أو تشعر بأنه يمكن أن يشكل عاملْ نشر للوعي القومي بين الجماهير.

د ـ التهجير القسري لما يقارب لـ ٨٠٪ من الفلسطينيين القاطنين في مناطق الاحتلال عن قراهم ومدنهم وتشتيت المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية

التي كانت قائمة قبل عام ١٩٤٨ .

و ـ نتيجة الصدمة التي تحدثنا عنها سابقاً فقد تولد احباط سياسي بين فلسطينيي ١٩٤٨ وقد نتج هذا الاحباط عن:

١ ـ صدمة التحول من أغلبية مواطنة تعيش في قراها ومدنها وفي ظل علاقات اجتماعية معينة إلى أقلية مشتتة ومهددة بالطرد والقمع اليومي.

٢ ـ تدهور القضية الفلسطينية عربياً وعالمياً وتراجعها لتكون قضية لاجئين لا أكثر، واختفاء أي تعبير سياسي فلسطيني مستقل حتى خارج الأرض المحتلة، وذوبان العمل الوطني الفلسطيني ضمن الأحزاب القومية العربية لم يشكل باعثاً قوياً في البداية لبلورة مقاومة ولو محدودة للوجود الصهيوني.

لقد استمر الفراغ السياسي والقيادي بين فلسطينيي ١٩٤٨ مدة عشر سنوات في ظل خنق حريات التعبير والتنظيم وضرب أية ارهاصة قومية يمكنها أن تولد في المستقبل حركة سياسية تعبر عن أماني الفلسطينيين القومية في وطنهم.

فلم تكن التعبيرات السياسية العربية ممنوعة فقط بل أن أية منظمة أو مؤسسة اجتماعية أو محلية عربية كان يوقف لها بالمرصاد، فقد استعمل الحكم العسكري صلاحياته «القانونية» لقمع أي نوع من التجمعات الجماهيرية لفلسطينيي ١٩٤٨ حيث منع الحكم العسكري عام ١٩٥٨ البلديات والمجالس المحلية العربية من تأسيس تجمع قطري لها، كذلك جرت في الخمسينات والستينات محاولات عربية لتنظيم اجتماعات لمقاومة مصادرة الأرض، ورفض الحكم العسكري، حيث وقف الحكم العسكري لمنع مثل هذه الاجتماعات ما استطاع، وفي حزيران عام ١٩٥٩ قام الحكم العسكري بنفي ١٣ شيوعياً عربياً إلى مدن مختلطة لمنعهم من التحضير لمؤتمر اللاجئين ومالكي الأرض العرب، وفي نيسان عام ١٩٦٢ قام الحكم العسكري بإغلاق الطرق المؤدية إلى قرية البعنة في الجليل لمنع انعقاد اجتماع احتجاجي ضد مصادرة الأراضي العربية. وفي آب ١٩٦٣ أعلنت قرية الطيبة في المثلث منطقة مغلقة بعد أن علمت السلطة العسكرية باجتماع لمندوبي عدة قرى يحتج على استمرار الحكم العسكري واعتقل ١٨ شخصاً حاولوا دخول المنطقة المغلقة. وفي عام ١٩٦٤ حاول طلبة الجامعة العبرية من العرب عقد اجتماع وإقامة اتحاد للنوادي الرياضية العربية في قرية كفر قرع بالمثلث الشمالي وفي الليلة السابقة

ليوم الاجتماع اعتقل خمسة من المؤسسين وعندما حاول بعضهم الاستمرار أعلنت قرية كفر قرع منطقة مغلقة واعتقلت ٤٠ عربياً لمحاولتهم دخول القرية[٦١]. وعند تأسيس الجبهة الشعبية، كان اختيار الاسم لها في البداية الجبهة العربية، إلا أن السلطات رفضت ترخيصها تحت هذا الأسم بحجة قومية مثل هذا التنظيم، ولذا وتلافياً لمنع وجود مثل هذا الجسم أعطت لنفسها اسم الجبهة الشعبية الديمقراطية[٦٢].

لقد دلت الأمثلة السابقة وهي غيض من فيض واسع وكبير على أن الهم الصهيوني تجاه العرب كان يتركز في عدم بلورة أي جسم سياسي أو ثقافي مستقل يعبر عن هويتهم القومية، بل كان جل اهتمامهم يسعى نحو دمج الشعب الفلسطيني في الكيان السياسي لاسرائيل، وخلق حالة تمثل شاملة أو على الأقل ضمان قبول العرب الفلسطينيين الباقين بالأمر الواقع والمعاش، إلا أن قصر المدة الزمنية على الاغتصاب، وممارسة التمييز بابشع صور وأوضحها ساهمت أيضاً في تعزيز الانتماء للهوية القومية، وحافظت على كونها داخل الشعور العام لمجمل فلسطينيي ١٩٤٨، فهي أي الهوية القومية إن لم تتبلور سياسياً لم تنتهِ في ظل كافة الظروف التي في صعوبتها وقسوتها كان يمكن أن تطحن هذا الجسم وتخلطه في المجتمع الكلي الجديد. فقد عبرت الجماهير الفلسطينية عن هويتها في هذه الفترة بالانشداد إلى انجازات ثورة ٢٣ يوليو، وثورة الجزائر وقد ظهر ذلك جلياً وواضحاً بعد مجزرة كفر قاسم، ومظاهرة الناصرة في أول أيار ١٩٥٨ حين رفعت اللافتات التي تطالب بالمطالب العربية اليومية والتي تؤيد نضال شعب الجزائر، وحركة ٢٣ يوليو المصرية.

(أ) دور الحزب الشيوعي الاسرائيلي في تعبئة الفراغ

بعد انقسام الحزب الشيوعي الفلسطيني عام ١٩٤٠ إلى قسمين، قسم يهودي حمل اسم الحزب الشيوعي الفلسطيني، وقسم عربي تحول إلى تجمع ديمقراطي ثوري تقدمي بقيادة الطبقة العاملة تحت اسم عصبة التحرر الوطني[٦٣]، عاشت

الحركة الشيوعية الفلسطينية آنذاك وضعاً منقسماً رغم التنسيق بين جناحيها في بعض الأوقات، إلا أن نكبة ١٩٤٨ وتأسيس الدولة العبرية قد فتح مجالاً لإعادة توحيد بقايا عصبة التحرر الوطني مع الحزب الشيوعي الفلسطيني وقوى شيوعية أخرى لتشكل فيما بعد الحزب الشيوعي الاسرائيلي، حيث وقع الحزب على وثيقة الاستقلال الاسرائيلية قبل الوحدة، لكن العرب الداخلين إلى الحزب لم يعترضوا على هذا التوقيع، رغم أن الحزب لم يقبل في البداية لعضويته أولئك العرب الذين يقطنون المناطق المحتلة والتي تتبع حسب قرار التقسيم للدولة الفلسطينية المقترحة.

وقد وفرت وحدة الشيوعيين العرب واليهود في الحزب الشيوعي الاسرائيلي غطاء «قانونياً» لنشاط الشيوعيين العرب على أساس برنامج الحزب الشيوعي الاسرائيلي المستند للنضال الشرعي «القانوني» في الدولة الصهيونية حيث أوجد هذا النشاط مجالاً لسد فراغ قيادي سياسي يمكن أن ينشط في أوساط الجماهير العربية الفلسطينية من خلال تبني مطالبها اليومية وطرح قضاياها سواء عبر النضال الجماهيري والإعلامي، أم عبر منبر الكنيست. إلا أن الحزب لم يطرح نفسهآنذاك ممثلاً للجماهير العربية، بينما ظل محافظاً على طرح نفسه كممثل للطبقة العاملة الاسرائيلية.

وقد انضم عدد كبير من العرب إلى صفوف الحزب، أو ناصره، تحت وطأة البحث عن قوة سياسية خارج السلطة وغير صهيونية يمكن أن تتبنى مطالب وقضايا عربية يومية وحياتية وتدافع عنها وتطالب بتحقيقها. وقد وجدت الجماهير العربية في برنامج ونشاط الحزب الشيوعي الاسرائيلي آنذاك ما يلبي بعض هذه الطموحات ولهذا منحت جماهير لا بأس بها من العرب ثقتها للحزب الشيوعي في انتخابات الكنيست وانتخابات السلطات المحلية.

وقد اشتهر الحزب بدفاعه عن قضايا الأرض العربية، وعمليات الطرد والترحيل، حيث برز من بين الشيوعيين العرب المحامي حنا نقارة، كما تبنت جريدته الاتحاد، وصحافته الحزبية ومهرجاناته قضية الجماهير العربية الأمر الذي وسم الحزب بسمة عربية خاصة بعد انشقاق جماعة شموئيل ميكونس وموشي سنيه عن الحزب والتي اعتبرت جماعة قومية رجعية.

فاز الحزب الشيوعي الاسرائيلي بمساعدة أصوات العرب الفلسطينيين بأربعة مقاعد في انتخابات الكنيست الأولى[٦٤]. كما ساهم الحزب من خلال صحافته برعاية الانتاج الأدبي والثقافي للمثقفين الفلسطينيين الشباب أمثال محمود درويش، سميح القاسم، توفيق زياد، سالم جبران، حنا أبو حنا وغيرهم.

إلا أن تأييد المواطنين للحزب لم يكن ثابتاً ومستقراً ففي عام ١٩٥٥ حصل الحزب على ستة مقاعد في الكنيست[٦٥]، إلا أنه عاد وهبط في انتخابات أخرى عشية الانفصال (بين سوريا ومصر) إلى ثلاثة مقاعد. فحينما اتخذ الحزب مواقف مؤيدة لحركة التحرر القومي العربية ضد الاستعمار خاصة في مصر بعد ٢٣ يوليو، إضافة لتأثير العلاقات الايجابية القوية بين بلدان حركة التحرر العربي والمنظومة الاشتراكية، صعد الحزب في شعبيته بين جماهير فلسطينيي ١٩٤٨، إلا أنه وحينما نشب الخلاف بين الشيوعيين العرب والقوميين على خلفية خلاف عبد الناصر مع عبد الكريم قاسم في العراق، ووقوف صحافة الحزب الشيوعي إلى جانب عبد الكريم قاسم والشيوعيين السوريين انخفض هذا التأييد العربي للحزب لتصبح حصته عام ١٩٥٩ في انتخابات الكنيست ٣ مقاعد فقط وتبين هذه الظاهرة أنه بمدى ما كان الحزب الشيوعي منسجماً مع المشاعر القومية» لعرب فلسطين عام ١٩٤٨، «كان نفوذ هذا الحزب يتغلغل، وأن هناك جيباً جماهيرياً، كان على استعداد لتمحيص الحزب ثقته في النضال اليومي، بينما هو ليس على استعداد لتبني مواقف الحزب السياسية والايديولوجية القائمة سياسياً على اعتبار الحزب جزءاً من التكوين السياسي الاسرائيلي، كحزب عربي - يهودي، وربما كان البعض يحجم أيضاً عن المواقف الماركسية للحزب، بسبب عدم انتشار وتغلغل هذا الفكر في بيئة محافظة وريفية تقليدية.

ونتيجة لتأييد العرب لقائمة الحزب الشيوعي الانتخابية، ومثابرة الحزب في الدفاع عن القضايا اليومية «لفلسطينيي ١٩٤٨» فقد تعرض نشطاء الحزب خاصة العرب منهم إلى مضايقات سلطوية عديدة وصلت حد الاعتقال الاداري والإقامة الجبرية والنفي، ومنعهم من الحصول على تصاريح، والسجن المنزلي.. الخ.

كما صدرت أصوات صهيونية كثيرة تطالب بعدم ترخيص الحزب، وإخراجه عن القانون إلا أن السلطة الحاكمة لم تنظر بجدية لهذا التوجه لسببين، الأول هو

الحفاظ على قناة اتصال مع الدول الاشتراكية من خلال الحزب الشيوعي بقصد استجلاب عدد أكبر من المهاجرين من هذه الدول والثاني: هو إبقاء مجال شرعي للتنفيس العربي، بحيث يفرغ العرب من التوجه إلى مجالات العمل السري المعادي للدولة[٦٧].

لقد قام الحزب وبجدارة باستلام زمام المبادرة بين فلسطينيي ١٩٤٨ وقيادة مقاومتها الشرعية للحكم العسكري ومصادرة الأراضي وعرض المطالب اليومية والحياتية لجماهير فلسطينيي ١٩٤٨، بحيث خلق تراثاً ضخماً في هذا المجال. إلا أنه كحزب يعتبر جزءاً من التكوين السياسي الاسرائيلي لم ينجح في انتزاع تمثيل سياسي لهؤلاء الفلسطينيين، بحيث يصبح برنامجه السياسي هو المعبر عن الطموحات السياسية لهذه الجماهير بالخلاص من الصهيونية، والتي ظلت إلى يومنا هذا طموحات تكتنف الشعور الفلسطيني العام، كما أن برنامجه للمساواة والسلام لم يكن بمستوى الطموح السياسي لهذه الجماهير، فهو بعد أن طالب في الفترة الأولى لقيام الدولة العبرية بانسحاب قوات الهاجاناه من مناطق محتلة كانت تقع في الدولة الفلسطينية المقترحة في قرار التقسيم عاد وتراجع إلى مطلب عودة اللاجئين أو تعويضهم.

كما لعب الحزب كذلك دوراً ثنائياً في التحريض فهو على المستوى الشعبي يعتبر قادته من العرب وطنيين فلسطينيين، يعيشون ويتفاعلون مع الهم الوطني الفلسطيني، بينما في التعبيرات الرسمية هو حزب رسمي يهودي - عربي ضمن دولة اسرائيل. ولهذا لازال الحزب يقع في مأزق تناقضي بين سيادة العنصر العربي في بنيته التنظيمية والقاعدية وما يترتب على ذلك الحزب من بناء أجهزة ووظائف حزبية تتعلق بالعمل في الوسط العربي كمجال تركيز أساسي للنشاط، وبين كونه يطمح لأن يكون حزباً عربياً يهودياً. بحق الأمر الذي جعل الأحزاب الصهيونية وحتى القوى الوطنية العربية تعتبره حزباً عربياً يعمل ضمن الشرعية الاسرائيلية، وعلى هذا الأساس تحالفت معه حركة الأرض القومية العربية ضمن اطار الجبهة الشعبية الديمقراطية التي ترأسها يني - يني.

فالحزب لم يعبىء فراغاً قيادياً على مستوى كونه حركة تحرر وطني ديمقراطي، بقدر ما استطاع أن يملأ فراغاً قيادياً على مستوى القبول بالأمر الواقع (دولة

اسرائيل)، والنضال من خلال الأساليب الشرعية لأجل السلام والمساواة لا أكثر. فقد قام الحزب الشيوعي بقيادة المعارضة العربية لمصادرة الأراضي، وللحكم العسكري منذ أواخر الخمسينات حيث نظم فعاليات كثيرة للاحتجاج ومقاومة الحكم العسكري ومصادرة الأرض وصلت إلى درجة المقاومة الجسدية في منطقة الناصرة وسهل البطوف، إلا أن هذه المقاومة لم تنجح بل استطاعت تقليص المساحة المصادرة كما عقدت بمبادرة الحزب مؤتمرات شعبية ضد مصادرة الأرض في عكا والجليل حيث شارك فيها أصحاب الأراضي ورؤساء السلطات المحلية(٦٨).

(ب) القوائم العربية السلطوية.

لم يكن ساسة الحركة الصهيونية، عبر خبرتهم التي صقلتها الممارسة أثناء صراعهم من أجل تجسيد الحلم الصهيوني جاهلين لطبيعة التركيب الاجتماعي العربي، ومدى تنفذ سلطة العائلة والحمولة، فعلى مرمى قريب منهم كان الصراع يدور في الحركة الوطنية الفلسطينية بين «حسيني ونشاشيبي»، وغيرها من مظاهر الصراع العائلي، وقد وعت الحركة الصهيونية طبيعة هذا الصراع واستخدمته بشكل براجماتي وبوليسي لتنفيذ سياستها الرامية إلى تفريق وتجزئة ما تبقى من الجسد الفلسطيني على أرضه، لذلك حاولت الصهيونية ولا زالت الابقاء على الأطر القيادية التقليدية في القرية العربية، حيث يمكنها من خلال ربط رؤوس العائلات من ضمان هدوء العرب وخلق «العرب الايجابيين» المؤيدين للسياسة الحكومية، وقد نجد في ذلك حزب «مباي» الذي كان يتزعمه ديفيد بن غوريون والذي استطاع ربط «قيادات عربية حمائلية متعددة بحزب «المباي» والحكم العسكري، وبالتعاون مع جهازي الشرطة والمخابرات، وذلك من أجل هدف تجنيد الأصوات العربية لصالح الحزب الحاكم في الانتخابات ومن أجل الحفاظ على سلطة الأطر الاجتماعية التقليدية كصمام أمان يمنع انفجار هذا «الجسم المعادي» للدولة.

إن خلفية التجزئة التي قامت على أساسها السلطة الصهيونية في سياسة العرب كانت تعتمد تراتباً محدداً، فقد استخدمت التجزئة الطائفية، حيث ربطت كثيراً

من رؤساء الطوائف بالسلطة فخلقت مسلماً ومسيحياً ودرزياً، ثم استخدمت التجزئة على مستوى القومية لأنها وجدت ضالتها في قريتين شركسيتين صغيرتين في الجليل، وجعلت من البدو قومية، ثم حولت الدروز إلى قومية ذات تراث حضاري مستقل. هذا على المستوى الكلي أما على المستوى الجزئي فقد اعتمدت سياسة مزدوجة في القرى التي تسكنها أكثر من طائفة حيث بقي التقسيم الطائفي يأخذ مفعوله كما في (الرامة، كفر ياسيف) إضافة للتقسيم بين العائلات ضمن كل طائفة وفي الطائفة المسيحية استخدمت تجزئة أخرى حسب نوع الطائفة ضمن الدين المسيحي (أرذودوكسي، لاتيني.. الخ).

وكانت السلطة تبني سياستها على أساس الحفاظ على أكبر قدر ممكن من التناحر بين العائلات والطوائف فقد كان حزب «المباي» يقدم للانتخابات أحياناً أربع أو ست قوائم انتخابية عربية مجزأة حسب الطوائف والعائلات، ثم يختار ساسة الحزب ومنظميه رؤساء لهذه القوائم، الأمر الذي دفع رؤوس الحمائل إلى التأثير على حمائلهم للدخول في حلبة المنافسة بين العائلات، وهذا كان يؤدي إلى زيادة نسبة التصويت العربي لحزب المباي، ففي عام ١٩٥١ استطاع حزب المباي وقوائمه العربية أن يحصل على ٦٦,٩٪ من أصوات الناخبين العرب، وفي انتخابات عام ١٩٥٥ حصل الحزب على ٦٤٪ من الأصوات العربية، وكانت هذه النسبة هي ضعف ما حصل عليه الحزب من أصوات الناخبين اليهود[٦٩].

كذلك استغل حزب المباي نوابه العرب في الكنيست لأجل تنفيذ سياسته تجاه الفلسطينيين إلى درجة اجبارهم على التصويت لدعم سياسات وقرارات معادية لمصالح شعبهم الذي ادعوا بتمثيله، وما حدث في التصويت على إلغاء الحكم العسكري يعتبر دليلاً على شكلية وجود هؤلاء الأعضاء في الكنيست، فقد صوت نائبان عربيان من قوائم حزب المباي العربية إلى جانب عدم إلغاء الحكم العسكري وكانت نتيجة التصويت ٥٧ صوتاً مع بقاء الحكم العسكري و ٥٦ صوتاً من أجل الغائه[٧٠].

وكان المباي يختار لقوائمه العربية أكثر العناصر رجعية وايغالاً في التعامل مع السلطة، أو شخصيات كان لها علاقات سابقة في التعاون مع أجهزة الحركة الصهيونية المختلفة، فقد كان سيف الدين الزعبي مثلاً يعمل لحساب مخابرات

قوات الهاجاناه قبل تأسيس الدولة العبرية[٧١] واستمر في علاقاته معها حتى بعد قيام الدولة، كذلك فقد كان سمساراً للأراضي، أما جبر داهش معدي والذي طالما ترأس «القائمة الدرزية» فقد كان هو أيضاً من رجال مخابرات الهاجاناه[٧٢] كذلك يعتبر كل من لبيب أبو ركن وضالح خنيفس[٧٣].

وإذا ما لاحظنا عناوين «القوائم المباتية» لا نرى إشارة واحدة تعبر عن كونها عربية أو تحمل اسماً عربياً فهناك مثلاً «قائمة الناصرة الديمقراطية»، قائمة التعاون والأخوة»، «قائمة التقدم والانعاش»، «قائمة الزراعة والتطوير» وغيرها.

ولم يكن حزب مباي ـ وإن كان الأبرز ـ هو الحزب الوحيد الذي دفع بثقله لكسب الأصوات العربية عبر القوائم العربية، فقد قامت أحزاب صهيونية أخرى بهذا الدور مثل حزب العمال الموحد (المبام)، والحزب الوطني الديني (المفدال)، الذي كان يستغل وزارة الداخلية التي طالما حمل حقيبتها هذا الحزب في جذب الأصوات العربية، عبر تقديم بعض نتف الخدمات للقرى العربية ومجالسها المحلية.

وبنظرة سريعة لهذا الحزب الشيوعي الاسرائيلي وحزب مابام لم يستطع أي عربي دخول الأحزاب الصهيونية كأعضاء، فقد سمح كل من حزب العمل (ماباي سابقاً) وحيروت للعرب الدخول في الحزب متأخراً وفي أواسط السبعينات، بينما كانت تحرص هذه الأحزاب على ربط العرب بهذه الأحزاب عن طريق التراتب العشائري، باقتناص رأس العشيرة وربط علاقات معه، ومنحه بعض الأمتيازات.

كما استخدمت الأحزاب الصهيونية وقوى العشائرية في محاصرة نشاط الحزب الشيوعي الاسرائيلي وحركة الأرض، وصلت حد الاعتداء الجسدي، وخلق حالات الاحتراب العشائري، فقد فضح الحزب وحركة الأرض دور رؤوس الحمائل والعشائر المرتبطين بالسلطة، ورجعية التمسك بالولاء العشائري... الخ. الأمر الذي كلفها عداء وحقد القوائم العشائرية، لأن الحركات السياسية المنظمة الخارجة عن الايديولوجيا الصهيونية باتت تشكل خطراً على مصالحهم وامتيازاتهم وسلطتهم العشائرية.

ومع تقدم الزمن ضعفت قوة القوائم العشائرية، بضعف السلطة العشائرية ـ

وانكشاف أمر هذه القوائم وقد لعب في اضعاف القوائم العربية عاملان، العامل الأول يتعلق بالتحول الاجتماعي وتجذره من واقع الفلاح القروي إلى واقع العامل الذي بدأت تضعف لديه أواصر الانتماء العشائري أما العامل الثاني فهو عامل الوعي السياسي وبروز جيل جديد تشرب قيماً جديدة، وهذان العاملان دفعا حزب العمل إلى التخلي عن فكرة القوائم العربية وإدخال أعضاء عرب ضمن قائمة الحزب، ليبرز بمظهر ليبرالي وجديد ويكسب الجيل الشاب في تأييده كما كسب القوائم الرجعية. ورغم هذه السياسة الجديدة لحزب العمل إلا أننا نجد تراجعاً ملموساً في نسبة الأصوات العربية التي يحصل عليها الحزب مع كل سنة انتخابات.

النضال السياسي ضد الحكم العسكري

رغم كل القمع الشديد الذي عاشت تحت وطأته جماهير فلسطينيي ١٩٤٨ إلا أن المعارضة العربية لم تهدأ ضد سياسة القمع الصهيونية، وضد التمييز فقد كانت تتطور من أحداث قروية إلى أحداث أخرى عفوية إلى أشكال جماهيرية ذات طابع شبه منظم حتى ارتفعت إلى وضع منظم على برنامج محدد لفترة من الزمن وخلال هذه الفترة عقدت الجماهير العربية في ٥٦/٢/١١ مؤتمراً شعبياً قطرياً، وقد تصاعد هذا النضال واشتدت وتيرته بعد التطورات التي بدأت تنتاب الوطن العربي وذلك بصعود نجم عبد الناصر وحركة القومية العربية وتحقيق عدد من البلدان العربية لاستقلالها عن الاستعمار أو تخلصها من أنظمة حكم رجعية وقد أثرت هذه التطورات الجماهيرية على فلسطينيي ١٩٤٨ حيث دفعت حركتهم النضالية إلى الأمام ليبرز لأول مرة تيار قومي عربي متعاطف مع الحركة الناصرية ويقيم اطاراً سياسياً شعبياً عرف فيما بعد بالجبهة الشعبية الديمقراطية، والتي اعتبرت أول محاولة لاقامة تنظيم سياسي عربي بين فلسطينيي ١٩٤٨.

(أ) الجبهة الشعبية الديمقراطية.

يمكننا اعتبار هذه الجبهة أول محاولة جدية لاقامة تنظيم سياسي عربي مستقل

بين جماهير المثلث والجليل والنقب وقد لعبت في تشكيل الجبهة عوامل داخلية تتعلق بأوضاع فلسطينيي ١٩٤٨، وعوامل خارجية تتعلق بنهوض حركة التحرر العربي في تلك الفترة.

فعلى صعيد العوامل الداخلية مل العرب من سياسة الاضطهاد القومي المعلنة ممثلة في الحكم العسكري، ومصادرة الأراضي والترحيل وهدم القرى، واستطاعت الجماهير في هذه الفترة أن تلتقط أنفاسها وتستعيد قوتها لتكون أمام مرحلة جديدة مرحلة الخروج من الصدمة والنضال ضد الواقع المر.

وعلى الصعيد الخارجي، فقد كان لثورة ٢٣ يوليو في مصر، وتطور العلاقات المصرية السوفياتية وسقوط نوري السعيد، بعد سقوط حلف بغداد وتأميم قناة السويس، وبداية تصاعد حرب التحرر الوطنية في الجزائر، وقيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا أثره في بعث التفاؤل لدى جماهير فلسطينيي ١٩٤٨ كما لدى باقي الجماهير العربية، كما ساهم في صب وعي قومي وتقدمي جديد بين أوساط هذه الجماهير وألهب حماسها بحيث دفعها نحو خطوات جديدة من النضال.

وقد تداخلت العوامل الداخلية مع العوامل الخارجية وانعقدت عند مذبحة كفر قاسم في ١٩٥٦/١٠/٢٩ فجريمة كفر قاسم وقعت ابان العدوان الثلاثي على مصر، وقد فشلت المجزرة في تحقيق هدفها الترحيلي بل دفعت المجزرة الجماهير نحو الاصرار على التمسك بالوطن، وهذا يعتبر ردة فعل ايجابية بالمقارنة مع ما حدث عام ١٩٤٨، كما دفعت المجزرة والعدوان الثلاثي إلى ضرورة تماسك التيارات السياسية المتواجدة آنذاك في مواجهة الهجمة الصهيونية عليها فأمام الهجمة على جماهير فلسطينيي ١٩٤٨، كانت هناك هجمة أخرى على باقي الجماهير العربية من قبل الامبريالية الامريكية التي طرحت عام ١٩٥٧ مشروعها المعروف بمشروع ايزنهاور لملء الفراغ، حيث هدف هذا المشروع للتصدي عبر احلاف معينة مع دول الشرق الأدنى والأوسط لما سمته «خطر التوسع الشيوعي العالمي»[٧٤] حيث وعدت أمريكا بتقديم «المعونة» الاقتصادية والعسكرية لأية دولة في الشرق الأوسط ترغب في حماية نفسها من هذا الخطر[٧٥].

إلا أن مشروع ايزنهاور لم يحقق النتائج التي رجتها الامبريالية الامريكية منه،

بل إن فشله كان ذريعاً في مصر وسوريا التي تعرضت لأكثر من ضغط لكي تخضع، إلا أن الرد كان في أول شباط ١٩٥٨ باعلان الوحدة بين مصر وسوريا في الجمهورية العربية المتحدة حيث جاء في هذا البيان أن اتحاد البلدين هو خطوة تمهيدية للوحدة العربية الشاملة من المحيط إلى الخليج[٧٦].

وبعد ثلاثة شهور من اعلان الوحدة وفي أول أيار عام ١٩٥٨ كانت مظاهرة عمال الناصرة الكبرى ومظاهرة عمال أم الفحم، والتي تمت بدون ترخيص السلطة التي رفضت إعطاء الرخصة للمظاهرة، وقد قمعت المظاهرة بالقوة، وأعقبتها حملة اعتقالات واسعة شملت (٤٠٠) فلسطيني.

لقد كانت الظروف المحلية والعربية آنذاك مهيأة لنقلة جديدة في نضال الجماهير الفلسطينية في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ ولهذا كان لابد لهذه النقلة أن تأخذ مجراها في تشكيل الجبهة العربية، كقوة جماهيرية ضد الحكم العسكري والتمييز القومي، ومناصرة لحركة التحرر العربي.

(ب) بوادر نشوء الجبهة العربية:

لقي المد القومي العربي آثاره بين فلسطينيي ١٩٤٨، كما وجد صداه بين أولئك الذين أتيح لهم أن يكسبوا قسطاً من الثقافة ومن شرائح البرجوازية الصغيرة الأخرى، وقد وجدت هذه الشرائح تعبيرها عن هويتها القومية في اطار ضم الشيوعيين الاسرائيليين وشخصيات قومية وطنية بين جماهير الجليل والمثلث، فلم تعد الجماهير العربية تكتفي بالاجتماعات الاحتجاجية، كما فقدت هذه الاجتماعات أهميتها في عين الجماهير، فوجدت في تشكيل جسم سري يمثلها ويعبر عن طموحاتها، حيث كان أول برنامج سياسي مستقل يعبر عن الصوت العربي ومشاكله وطموحاته، وينسق بين الجهود العربية لشن نضالات تدافع عن حقوقهم وتهتم بشؤونهم المختلفة.

فبعد مظاهرة الأول من أيار ١٩٥٨ كانت المشاورات بين عناصر قومية عربية، وشيوعيين عرب من الحزب الشيوعي الاسرائيلي. لتشكيل جبهة سياسية تجمعهم حيث ساعد على ذلك التقارب الناصري ـ السوفياتي في الأشهر الأولى، وصدرت

عن هذه المشاورات دعوة وقعها كل من يني - يني. رئيس مجلس قرية كفر ياسيف وطاهر الفاهوم باعتباره شخصية وطنية من الناصرة، لعقد مؤتمرين تأسيسيين في ١٩٨٥/٧/٦ الأول في الناصرة والثاني في عكا.

حضر المؤتمرين ما يقارب ١٢٠ شخصاً، كما أن [٤٠] آخرين وضعوا تحت الاقامة الجبرية لمنعهم من الاشتراك في المؤتمرين [٧٧]. وضم المؤتمر شيوعيين وقوميين وشخصيات مستقلة. وقد تمخض المؤتمران عن نشوء «الجبهة العربية» وتم اختيار لجنة تنفيذية لها، كما صيغ دستورها وقد حددت الجبهة خلال دستورها هدفاً رئيسياً هو المطالبة بحقوق العرب التي رأتها في:

١ ـ إعادة القرويين المهجرين إلى قراهم.
٢ ـ وقف سلب الأراضي العربية.
٣ ـ إلغاء الحكم العسكري.
٤ ـ إلغاء التمييز العنصري.
٥ ـ استعمال اللغة العربية في جميع الدوائر الرسمية.
٦ ـ عودة اللاجئين إلى أراضيهم وممتلكاتهم [٧٨].

ومن خلال برنامج الجبهة نرى أنه يؤكد على حقوق يومية، دون أن يقدم اعترافاً باسرائيل أو عدم اعتراف، إلا أن المطالب تحمل أيضاً أوجهاً سياسية مثل عودة اللاجئين، أو عودة القرويين المهجرين وغيرها والتي كانت تحمل في طياتها مطالب أكبر من المساواة، وأعلى من برنامج راكاح في تلك الأيام، كذلك نرى من صياغة مطلب استخدام اللغة العربية نزوعاً نحو تأكيد الهوية القومية في اطار سياسي.

(ج) الجبهة الشعبية في المجابهة.

قبل أن تبدأ الجبهة العربية نشاطها، تقدمت بطلب لتسجيلها كجمعية عثمانية، لدى حاكم اللواء الشمالي، الذي رفض تسجيلها تحت اسم الجبهة العربية لأن الجبهة العربية هو اسم عنصري، معتمداً على قانون عثماني يعود لعام ١٩٠٩ والذي يحظر تسجيل أية جمعية ذات صبغة قومية [٧٩]. وأمام ذلك اضطر أعضاء

الجبهة إلى استبدال «اسم الجبهة العربية» باسم «الجبهة الشعبية لمقاومة الاستعمار» والتي أصبحت تعرف فيما بعد «بالجبهة الشعبية الديمقراطية».

وقد نجحت الجبهة في إقامة فروع لها في غالبية مراكز التجمع العربي، فبعد ٦ شهور من نشاطها السياسي والنضالي وفي نهاية عام ١٩٥٨، أقامت الجبهة فروعها في الناصرة، وعكا وحيفا والطيبة، وكفر ياسيف، ويافة الناصرة[٨٠].

أما رد فعل السلطات الاسرائيلية على نشوء الجبهة فقد اتخذ شكل التحريض السافر في الصحافة العبرية وبايحاء من جهاز المخابرات، ثم انتقل التحريض إلى حملات اعتقال واجراءات نفي، ومنع اصدار تصاريح للتنقل لنشطاء الجبهة، وقد تطور رد الفعل هذا إلى أن وصل إلى أروقة الكنيست حيث جرى نقاش هناك أعلن فيه بن غوريون أن:

«تأسيس الجبهة العربية تحت هذا الاسم هو المحاولة الأولى لاستغلال الغطاء السياسي للحزب الشيوعي مع كل تأثيره، لدى بعض العناصر بين العرب في البلاد، لقد جاءت هذه المحاولة بعد قرار اتخذه قبل سنة الشق العربي للحزب الشيوعي دون معرفة الأعضاء اليهود، وهو أن يقفوا علانية إلى جانب حركات عربية معادية لاسرائيل»[٨١].

إلا أن الحملة التي شنتها الصحافة والسلطات الاسرائيلية على الجبهة لم تفلح في ارهاب قيادتها ومؤيديها، بل زادت من تضامن الجماهير معها، إلا أن عرس «الجبهة العربية» أو «الجبهة الشعبية لمقاومة الاستعمار» أو الجبهة الديمقراطية» لم يدم طويلاً، نتيجة عوامل أجمع طرفا الجبهة ـ الشيوعيون والقوميون ـ على أنها خارجية، إلا أننا ومن باب التحليل نجد أن هناك عوامل داخلية أيضاً في ذلك، فالانعكاس السريع للخلاف بين الشيوعيين العرب والقوميين العرب خارج فلسطين، لا يمكن أن يؤدي وحده في ظل ظروف الجبهة الشعبية إلى انفراط عقدها خلال سنة واحدة، إلا أن ما طرحه بن غوريون خلال نقاش الكنيست حول هذه الجبهة يمكن أن يعطي مؤشرات أولية تدل على أن هناك نوعاً من الخطة المسبقة لافشال هذه الجبهة سيما وأن قيادة الحزب الشيوعي الاسرائيلي آنذاك كانت تنحو منحى صهيونياً في ظل زعامة موشي سنيه (رجل مخابرات الهاجاناه سابقاً) وشموئيل ميكونسي، واللذان يمكن أن يكون لهما ضلع في شق الجبهة، وعلى كل

حال يبقى هذا الاحتمال مطروحاً على التاريخ، فالظروف المساعدة خارج فلسطين كانت مواتية لكن تعليق الجرس كان لا بد له من يد داخلية.

(د) انشقاق الجبهة:

في ١٢/٣/١٩٥٨ صدر قرار جمهوري بحل الأحزاب السياسية في الاقليم السوري من الجمهورية العربية المتحدة. وكبديل لذلك أعلن عن قيام فرع سوري للاتحاد القومي، وقد عارضت بعض الأحزاب السورية هذا القرار، وفي مقدمة الأحزاب المعارضة كان الحزب الشيوعي السوري الذي طالب في نهاية عام ١٩٥٨ بعودة الأحزاب السياسية، وحرية الصحافة، واجراء انتخابات نيابية في مجلس الأمة، كما أيد الشيوعيون المصريون هذه المطالب، وعلى اثر ذلك استخدمت معارضة الشيوعيين لحل الأحزاب ذريعة من قبل السلطة في الجمهورية العربية المتحدة لملاحقة الشيوعيين واعتقالهم في اقليمي الجمهورية العربية المتحدة[٨٢].

وفي خطاب له في بورسعيد هاجم جمال عبد الناصر بشدة الحزب الشيوعي السوري واتهمه بالعمل ضد الوحدة العربية والقومية العربية، وقد ترك الخطاب وحملة الملاحقة أثرهما على الشيوعيين في العالم العربي حيث هاجمت الأحزاب الشيوعية العربية هذه الخطوة وبدأ الشقاق يأخذ مجراه بين الشيوعيين العرب والقوميين العرب بمختلف فصائلهم، وشارك الحزب الشيوعي الاسرائيلي في حملة الهجوم على الحركة القومية العربية[٨٣]، وأثر هذا الانعكاس السلبي للخلاف العربي في الخارج على ما جرى من علاقات سياسية بين قوميين وشيوعيين في فلسطين المحتلة، وكان أثرها كبيراً في اجهاض أول تجربة لتنظيم عربي مستقل، حيث انقسمت الجبهة الشعبية إلى قسمين: قسم قومي يؤيد الناصرية وخطواتها السياسية والاقتصادية وغيرها وقسم شيوعي يعترض وينتقد سياسة عبد الناصر في حل الأحزاب، وفي معرض هذا الحديث يؤكد منصور كردوش أحد قادة التيار القومي الناصري آنذاك التأثير الخارجي كعامل حاسم في انقسام الجبهة الشعبية حيث يقول «في مرحلة الخلاف بين عبد الكريم قاسم وعبد الناصر حول الاتحاد

والوحدة العربية، كان هناك مفهومان اجتماعيان داخل الجبهة الشعبية وبالتالي اتجاهان: الأول يؤيد الوحدة العربية بمفهوم عبد الناصر والثاني يؤيد الاتحاد العربي بمفهوم عبد الكريم قاسم، وقد كان الطرحان منقسمين على مستوى الوطن العربي... ويقول أصرت جريدة الاتحاد على مهاجمة الوحدة العربية بمفهوم عبد الناصر، مما عكس نفسه في الانقسام داخل الجبهة الشعبية بين مؤيد ومعارض، وصرح الشيوعيون أن الهجوم الذي يشن على أصدقائنا وعلى الشيوعيين العرب في أي مكان عربي يمسنا نحن الشيوعيين أيضاً[٨٤].

طلب قادة التيار القومي من الشيوعيين قصر نشاطاتهم داخل الجبهة على المشاكل الداخلية الاسرائيلية وأن يمتنعوا عن مهاجمة القوميين، إلا أن الشيوعيين رفضوا هذا الطلب، وأدى ذلك إلى انسحاب التيار القومي الناصري بزعامة منصور كردوش وحبيب قهوجي، أما الجبهة فاقتصرت على الشيوعيين وبعض الشخصيات الوطنية العربية وأدى هذا الانقسام إلى اضعاف الجبهة والتقليل من نشاطها[٨٥]. كما أسفر انسحاب التيار القومي من صفوف الجبهة الشعبية عن ميلاد حركة سياسية عربية صرفة هي «حركة الأرض»، إضافة إلى إضعاف التأييد الجماهيري للحزب الشيوعي الاسرائيلي بين فلسطينيي ١٩٤٨ حيث حصل في انتخابات الكنيست عام ١٩٥٩ على ثلاثة مقاعد بعد أن حصل عام ١٩٥٥ على ستة مقاعد أي أن نسبة انخفاض جماهيرية الحزب الشيوعي الاسرائيلي بين الجماهير العربية كانت ٥٠٪ من تمثيلهم البرلماني[٨٦].

لم تعد نشاطات الجبهة الشعبية بعد انسحاب التيار القومي أكثر من نشاطات للحزب الشيوعي والشخصيات الوطنية التي كانت أقرب للحزب الشيوعي إلا أن انسحاب التيار القومي من الجبهة الشعبية، كان قد عنى من البداية انتهاء التجربة، فلم يعد هناك من الجبهة غير الهيكل والبرنامج، ولم تعد تكتسي بكامل لحمها المكون من تيارين سياسيين، وفي عام ١٩٦١ كانت الجبهة الشعبية قد حلت وانتهت كاطار سياسي عربي مستقل بشكل رسمي وأصبح في الشارع العربي حركتان سياسيتان متنافستان هما حركة الأرض والحزب الشيوعي الاسرائيلي. الأولى تيار قومي يؤيد عبد الناصر والاشتراكية العربية ووحدة الأمة العربية والأخر هو الحزب الشيوعي الاسرائيلي الذي حاول أن يستعيد مكانته بين الجماهير العربية

٦ ـ حركة الأرض:

أ ـ نشوء الحركة:

أظهرت حركة القومية العربية في الخمسينات تأثيرها الأولي بين جماهير فلسطيني ١٩٤٨، كأحد أشكال التعاطف مع قوة تقدمية عربية رأت فيها هذه الجماهير بارقة أمل يمكن أن تخلصها من نير الاضطهاد الصهيوني إلا أن هذه المشاعر، سرعان ما تحولت من تعاطف سياسي إلى تيار فرض نفسه في ظل عدم تنظيمه ليشكل ركناً أساسياً من الجبهة الشعبية ثم وبعد الانفصال عن الجبهة كان لابد لهذا التيار أن يعبر عن نفسه بحركة سياسية منظمة سيما وأن الواقع العربي الخارجي كان يساعد على نمو مثل هذا التيار، وبدأت الفكرة بدعوة لاقامة حركة سياسية عربية مستقلة وجهها كل من منصور كردوش وحبيب قهوجي، حيث عقد اجتماع تأسيسي في نيسان ١٩٥٩ حضره كل من منصور كردوش (الناصرة)، حبيب قهوجي (حيفا)، محمود السروجي وعبد الرحمن يحيى (عكا) وتوفيق سليمان عودة وحنا مسيار (الناصرة)، وزكي البحري)حيفا)[٨٧]. حيث تم اختيار اسم «أسرة الأرض» كاسم للحركة الجديدة حيث ارتبط ذلك بموجة المصادرات الواسعة للأراضي التي تمت في الخمسينات، ويدل هذا الاختيار على أهمية الأرض التي اعتبرها المؤسسون المشكلة الرئيسية «لفلسطينيي ١٩٤٨»[٨٨]. كما وتدل على تعلق الفلسطينيين بأرضهم[٨٩]. أما بولس فرح فيرى أن التسمية جاءت بسبب انتماء معظم أعضاء ومؤيدي حركة الأرض إلى الريف، من أولئك الشباب الذين حصلوا قسطاً من التعليم ووعوا مصادرة الأرض وعايش آلامها[٩٠] وحرم منها.

وتقرر في الاجتماع التأسيسي اصدار صحيفة اسبوعية علنية اسمها «الأرض» ووزعت الحركة بيانها الأول الذي جاء فيه: إن الجناح القومي في الجبهة الشعبية الديمقراطية يعلن أنه جزء من الشعب الفلسطيني الذي هو بدوره جزء من الأمة العربية، وإن هذا الجناح يناضل داخل البلاد من أجل المساواة التامة بين العرب واليهود وطالب البيان (اسرائيل) بأن تنتهج سياسة تتضمن أن الحركة القومية

العربية هي العامل المقرر الحاسم في المنطقة، وأن على اسرائيل أن تقطع ما بينها وبين الحركة الصهيونية من صلة، كما طالب البيان بعودة اللاجئين إلى أرضهم واملاكهم[٩١].

وقد صدر من صحيفة «الأرض» ١٣ عدداً فقط إلا إن توزيعها كان واسعاً، وكانت تصدر كنشرة لمدة واحدة كل مرة باسم يرافق اسم الأرض مثل «الأرض»، «هذه الأرض»، «نداء الأرض»... الخ، تلافياً لمرورها على الرقابة العسكرية ولأنها لاتملك ترخيصاً بل تستند إلى قانون يجيز لأي فرد اصدار نشرة لمرة واحدة في السنة دون ترخيص أو مرور بالرقابة. وقد كان يكتب للصحيفة قادة الحركة وبعض طلاب الجامعة العبرية من العرب من أعضاء الحركة منهم صبري جريس والياس معمر ومحمد ميعاري والصحفي فوزي الأسمر وغيرهم[٩٢]. وقد كان المضمون السياسي لمقالات الصحيفة يحمل نقداً شديداً للسياسة الاسرائيلية وللحركة الصهيونية، كما دعت الصحيفة بصراحة العرب في اسرائيل لمعالجة قضاياهم بانفسهم[٩٣].

بعد اصدار العدد السادس شنت السلطات حملة شعواء على حركة الأرض واعتبرتها تعمل على تحريض العرب، وأن اصدارها صحيفة عربية مستقلة هو أمر يخالف القانون ويعرض أمن الدولة للخطر وفي نهاية كانون ثاني ١٩٦٠ عقد شموئيل ديفون (مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية) مؤتمراً صحفياً في تل أبيب هاجم فيه «هذه الحركة الناصرية التي تقوم بتحريض العرب»[٩٤] وعلى أثر المؤتمر أعلن إغلاق الصحيفة من قبل السلطات وصودرت آخر أعدادها، كما منع مؤيدو الحركة من الحصول على تصاريح عسكرية للتنقل وقدم ستة من محرري الصحيفة إلى المحكمة بتهمة إصدار صحيفة دون ترخيص[٩٥].

وعادت جماعة الأرض فعملت على إقامة شركة الأرض المحدودة للطباعة والنشر، وكان الهدف من وراء انشائها الحصول على وسيلة مشروعة لاصدار الصحيفة مجدداً إضافة لتأمين غطاء مناسب للعمل السياسي ومورد مالي. للحركة[٩٦]، لكن مسجل الشركات رفض تسجيلها تحت حجة منافاتها لأمن الدولة ومصلحة الجمهور[٩٧]، لكن الأرض تقدمت بشكوى باسم منصور كردوش إلى المحكمة العليا التي اصدرت قراراً لصالح تسجيل الشركة. إلا أن

المستشار القضائي للحكومة استأنف القرار لكن المحكمة أعادت تأكيد قرارها السابق وتم تسجيل الشركـة التي باعت اسهمها لمؤيديها فقط، ثم قامت الشركة بتقديم طلب للحصول على ترخيص صحيفة إلا أن حاكم اللواء الشمالي رفض ذلك مستنداً إلى قوانين الطوارىء.

إلا أن حركة الأرض ظلت متابعة نشاطها بين الجمهور وأسست فروعاًجديدة ووسعت صفوفها وزادت من وزنها السياسي، حتى استطاعت أن تتقدم بطلب لتسجيلها كجمعية عثمانية إلا أن الطلب رفض حيث جاء في الرد «حركة الأرض ممنوعة، وقد تأسست بهدف احداث الضرر بكيان دولة اسرائيل وسلامتها»[٩٨]. كذلك رفضت محكمة العدل العليا استئناف الحركة أمامها.

(ب) مذكرة الأرض للأمم المتحدة.

بعد أن رفضت السلطة العسكرية ترخيص صحيفة الأرض، رفعت حركة الأرض مذكرة مطولة في ١٩٦٤/٦/٣١ إلى الأمين العام للأمم المتحدة والسفارات الأجنبية في اسرائيل وعدد كبير من الصحف وشخصيات عالمية، وأعضاء الكنيست والعديد من المؤسسات الاسرائيلية[٩٩]. وقد شرحت الحركة في مذكرتها بالتفصيل أحوال فلسطينيي ١٩٤٨ وما يعانونه من اضطهاد وتمييز قومي وعنصري يومي حيث تكونت المذكرة من أربعة أقسام الأول يتعلق بشرح القوانين التعسفية لمصادرة الأراضي والثاني يتعلق بأعمال الحكم العسكري وفرضه بالقوة على جماهير فلسطينيي ١٩٤٨ والثالث عرض مأساة الأحوال التعليمية في القرى العربية أما القسم الرابع فقد عرض مظاهر التمييز العنصري ضد العرب[١٠٠].

ففي القسم الأول استعرضت الحركة ٧ قوانين اسرائيلية استعملتها السلطات الحاكمة لايجاد صبغة «شرعية» على مصادرة الأرض ومنها أراضٍ وعقارات الوقف الإسلامي، كما عرضت أمثلة من القرى العربية التي هدمتها قوات الاحتلال وطردت سكانها في بداية وأواخر الخمسينات.

وفي القسم الثاني استعرضت المذكرة تاريخ الحكم العسكري وقراراته وأوامره التعسفية، مقدمة شهادات إدانة من أفواه الصهاينة أنفسهم للحكم العسكري

ومنهم المغالي في صهيونيته وصاحب مجزرة دير ياسين «مناحيم بيغن» حين قال «ليس هناك ارتباط بين أمن الدولة الداخلي وبين الحكم العسكري»، ورأت حركة الأرض في مذكرتها أن أهداف الحكم العسكري تحددت في ثلاثة الأول هو مصادرة الأرض والثاني هو خنق حرية التعبير والتنظيم أما الثالث فهو خدمة السلطة الحاكمة وخاصة الحزب الحاكم «مباي» آنذاك.

أما في القسم الثالث من المذكرة، فقد وضعت حركة الأرض العالم أمام أوضاع التعليم العربي، وتدخلات رجال الحكم العسكري والمخابرات في اختيار المدرسين، كما أظهرت النواقص الأساسية لاحتياجات التعليم العربي سواء في الكتب، أو المدارس، أو المختبرات... الخ، وأكدت في هذا القسم أن الهدف الصهيوني وراء سياسة التعليم المفروضة في الوسط العربي هي فك الارتباطات بين الجيل الجديد وماضيهم، لاخماد مشاعرهم القومية وآمالهم.

في القسم الرابع تعرضت المذكرة بالنقد الشديد وبإسهاب إلى مظاهر التمييز العنصري المتبعة ضد فلسطينيي ١٩٤٨، سواء في الخدمات العامةأو الصحية أو حرية التعبير أو العمل أو التنظيم، واستناد الحكم العسكري نفسه على خلفية تمييزية.

وفي ختام المذكرة طالبت حركة الأرض أن تتدخل الأمم المتحدة لحماية حقوق فلسطينيي ١٩٤٨ وحملتها مضاعفات ما يمكن أن يحدث لهؤلاء العرب وختمت المذكرة عرضها باستنتاج أن مصير ٢٦٢ ألف من العرب في اسرائيل ليس موضوعاً تافهاً، إنه موضوع يمس العدالة والعقل والمنطق[١٠١].

وقد أحدثت هذه المذكرة ضجة في الخارج، إلا أنه لم تلق اهتماماً يذكر في العالم العربي سوى ما عرضته صحيفة المحرر في ملحقها«فلسطين»، والذي عج بعد هذه المذكرة بمعالجات حول فلسطينيي ١٩٤٨ حيث كان قصب السبق في ذلك لرئيس تحرير الملحق آنذاك الشهيد غسان كنفاني. أما على الصعيد الداخلي فقد أغضبت هذه المذكرة السلطة الحاكمة، كونها أول مذكرة عربية ترفع لتعرض أوضاع فلسطينيي ١٩٤٨ خارج الأرض المحتلة عام ١٩٤٨، وكونها محاولة لأداته قضية الحركة، وخلق حملة تحريض على منعها من اصدار صحيفتها والتعبير عن رأيها، وعرض موقفها كحق مشروع لها.

(ج) البرنامج السياسي لحركة الأرض:

في البداية كانت مواقف حركة الأرض مواقف قومية قائمة على التبشير بالفكرة والدعوة لها، وظلت عملية التبشير قائمة دون وجود برنامج مكتوب وملزم، وذلك بسبب تواصل الملاحقات البوليسية وحملات الارهاب على نشطاء الحركة، والعقوبات المادية التي فرضت على بعض نشطائها إلا أن الحركة استطاعت في مجرى عملها وسط الجماهير أن تبلور مبادىء أساسية عكست فيها فكرها القومي الذي كان سائداً في المنطقة العربية إبان تلك الفترة.

يقول منصور كردوش أحد قادة حركة الأرض عن هذه المبادىء: «في الواقع لم يكن هناك برنامج سياسي مبلور، كانت مطالب يومية للانسان الفلسطيني في الداخل للمحافظة على أرضه وأولاده، والمطالبة بإعادة الأراضي المصادرة آنذاك واستثمارها بصورة جيدة ورفع مستوى التعليم والثقافة، وإعطاء حق الحريات الديمقراطية على مستوى داخل الأرض المحتلة. إلا أن الحركة طرحت موضوعات خارجية حيث اعتبرت فلسطينيي ١٩٤٨ جزءاً من الشعب العربي الفلسطيني الذي هو بالتالي جزء من الأمة العربية، حيث يتوحد مصير الشعب الفلسطيني مع مصير الأمة العربية، وعلى الحركة الصهيونية أن تفهم ذلك، فان أرادت أن يكون مصيرها الزوال فما عليها سوى معاداة هذه الحركة القومية العربية.. أعطينا الحركة الصهيونية مضموناً سياسياً معيناً هو أنه يوجد مكان للعيش معاً إذاً ما ابتعدتم عن الصهيونية وإن الحركة القومية العربية هي العنوان الذي يجب أن يتعامل معه كل من يريد الاستمرار في الحياة على هذه الأرض»[١٠٢].

وقد جاء في احدى صحف الحركة «غيث الأرض» في مقال لهيئة التحرير ما يؤكد ضغوطات المخابرات على الحركة ونشطائها ومحاولة اسقاط بعضهم وتحويلهم إلى مخبرين ينقلون أسرار الحركة لهم حيث جاء في المقال «متى كان لدى جماعة الأرض أسرار، لقد بدؤوا نشاطهم بتوزيع رسالة برنامجية أعلنوا من خلالها عن الأهداف التي نصبوها لأنفسهم، وهذه الرسالة أرسلت للصحافة الاسرائيلية ولكل أعضاء الكنيست لذلك لا يمكن القول أننا نعمل بالسر، بل في وضح النهار. إذا أردتم معرفة أهدافنا فانصتوا بشكل مباشر لم نتفوه به. إننا نطالب ب:

١ ـ إلغاء الحكم العسكري.

٢ ـ إعادة الأراضي المغتصبة لأصحابها وإيقاف عمليات المصادرة وتهويد الجليل.

٣ ـ رفع مستوى مدارسنا لكي تتحول إلى مؤسسات يمكن الحصول منها على الثقافة والتعليم فيها.

٤ ـ معاملة العامل العربي كما يعامل العامل اليهودي وان يكون لهما نفس الحقوق.

٥ ـ مساعدة الاقتصاد العربي والفلاح العربي كي يتطورا ولا يخسرا.

٦ ـ إرجاع اللاجئين العرب لقراهم والكف عن نسف هذه القرى ودفع أصحابها لزيارتها في الأعياد لأجل البكاء على اطلالها.

٧ ـ إعطائنا رخصة لإصدار صحيفة تتحول إلى حربة في يد الشعب[١٠٣].

وكون الفكرة القومية المشدودة إلى انجازات عبد الناصر وحركة القومية العربية بي التي حكمت توجه هذا القطاع الشبابي المثقف، فإن الحركة لم تكن جسماًمتجانساً فقد كانت خليطاً من يسار وليبراليين ويمين، جمعتهم جوامع أي حركة قومية لا تستند إلى ايديولوجيا محددة. وغلّفت برنامجهم بحد أدنى قومي علماني لهذه الأفكار حيث كان أول وثيقة مكتوبة حول رؤية الحركة السياسية هي الدستور الذي قدمته للسلطة لأجل تسجيلها كجمعية عثمانية حيث حوى المبادىء التالية:

١ ـ رفع المستوى الثقافي، العلمي، والصحي والاقتصادي والسياسي لكل أعضائها.

٢ ـ إقامة مساواة كاملة وعدل اجتماعي بين كل شرائح الشعب في اسرائيل.

٣ ـ إيجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية من خلال رؤيتها كوحدة واحدة غير قابلة للتجزئة، بموجب إرادة الشعب العربي الفلسطيني والتي تفي بمصالحه وطموحاته، وترجع له كيانه السياسي، وتؤمن حقوقه الكاملة والقانونية والتي ترى به كصاحب الحق الأول في تقرير مصيره بنفسه في نطاق الأماني العليا للأمة العربية.

٤ ـ مساندة حركات التحرر والوحدة والاشتراكية في العالم العربي وبالطرق

القانونية، ورؤيتها كقوة مقررة في العالم العربي والتي تلزم اسرائيل بالتعامل معها بشكل ايجابي.

٥ ـ العمل من أجل إقامة السلام في الشرق الأوسط بشكل خاص وفي العالم بشكل عام.

٦ ـ مساندة كل الحركات التقدمية في كافة أرجاء العالم ومقاومة الاستعمار ومساندة كافة الشعوب التي تطمح للتحرر منه[١٠٤].

من خلال المبادىء السابقة، يظهر التأثير الواضح للتيار الناصري في حركة الأرض ففي البنود ٣،٤،٦ التي تتحدث عن «الوحدة والاشتراكية»، «مقاومة الاستعمار»، «حل القضية الفلسطينية في نطاق الأماني العليا للأمة العربية، تظهر جلية تأثيرات أو لنقل حتى نسخ الشعارات الناصرية القومية التقدمية، والتي طرحت بعد العدوان الثلاثي على مصر، حيث خرجت في تلك الفترة بواكير حركة الأرض كرد طبيعي على سياسة التمييز القومي، ومن الطبيعي أن تتلقف هذه الحركة شعارات الناصرية العريضة. إلا أن الحركة طعمت شعاراتها أيضاً بمطالب محلية يومية، لجماهير فلسطينيي ١٩٤٨ كما يظهر في البنود ١، ٢ ومن خلال قراءة هذه البنود نلمح اضطرار الحركة إلى المواربة والتنازل عن مواقف محددة لأجل الحصول على الترخيص والعمل العلني الحر. إلا أن هذه المبادىء أيضاً كانت كافية لرفض الترخيص ولشن الهجوم المخابراتي والسياسي السلطوي عليها. ولأجل الترخيص حاولت الحركة أيضاً أن تعدل من بنود برنامجها فبعد ٦ شهور من هذا الدستور أظهرت الحركة تعديلات على مبادئها برزت في وثيقتها (مذكرتها) للأمم المتحدة حيث حددت أهدافها ب:

١ ـ المساواة بين جميع المواطنين بجميع الحقوق والحريات الأساسية وإنهاء التمييز والاضطهاد.

٢ ـ قبول اسرائيل بقرار الأمم المتحدة الصادر في ١٩٤٧/١١/٢٩ والمتعلق بالتقسيم، كحل يحمي مصالح العرب واليهود وتضمن الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط.

٣ ـ تبني اسرائيل لسياسة عدم الانحياز، الحياد الايجابي والتعايش السلمي.

٤ ـ اعتراف اسرائيل بحركة القومية العربية، هذه الحركة التي تدعو للحرية

والوحدة والاشتراكية كقوى تقدمية يعتمد عليها مستقبل المنطقة، وعلى هذا الاعتراف يتوقف مستقبل اسرائيل نفسها.

٥ ـ التعاون مع جميع الأطراف في اسرائيل والتي تؤمن بالمبادىء الآنفة الذكر أو جزء منها[١٠٥].

عند مقارنة المبادىء الأولى الستة التي صدرت في بداية ١٩٦٤ مع المبادىء الخمسة في ١٩٦٤/٦/٢٣ يظهر لنا أن هناك تراجعاً واضحاً في البرنامج حيث غاب الحل الفلسطيني في نطاق الأماني القومية العليا للأمة العربية في وثيقة الأرض للأمم المتحدة، ووضع بدلاً منه الموافقة على قرار التقسيم على اعتراف صريح بهذا القرار بل دعت اسرائيل للاعتراف به وهذا لا يعني سوى أن مبادىء الحركة نفسها لم تكن حتى تلك الفترة سوى محاولات براغماتية لانتزاع حق الوجود والتعبير والتنظيم، أكثر مما هي برنامج ثابت دائم وملزم لاعضاء الحركة نفسها ولنشاطها.

ورغم ذلك ففي القضية التي رفعها المحامي صبري جريس ضد حاكم لواء منطقة حيفا الذي رفض تسجيل الحركة «كجمعية عثمانية»، هاجم القاضيان فيتكون ولاندوي البند (٣) من المبادىء الستة واتهم القاضي فيتكون حركة الأرض أنها «تلغي بشكل مطلق وجود دولة اسرائيل وكيان الدولة ضمن حدودها الحالية واضاف أن الذين يحملون مبادىء الجمعية «أي حركة الأرض»، يتجاهلون كيان الدولة وحقوق الشعب اليهودي القاطن فيها[١٠٦].

أما القاضي لاندوي فقال إن مفاهيم «حركة التحرر»، «الوحدة والاشتراكية في العالم العربي» هي شعارات القاهرة ومن يتبناها فإنه يتبنى أهداف الكراهية لدولة اسرائيل والطموح في القضاء عليها بالقوة[١٠٧]، كما اختتم القاضي لاندوي قوله بملاحظة «الحق الأساسي لكل دولة هو المحافظة على حريتها وكيانها أمام الأعداء في الخارج وأمام من يتبع خطواتهم في الداخل.. لا يمكن الطلب من أية حكومة أن تسمح بشكل قانوني بإقامة طابور خامس داخل حدود دولتها وذلك باسم حرية التنظيم[١٠٨].

وبعد هذا القرار قامت السلطات باعتقال قياديي الحركة واصدار رئيس الوزراء في حينه«ليفي اشكول» قراراً بحل شركة الأرض وحركة الأرض واعتبارهما خارجتين عن القانون[١٠٩].

وبقي نشاط حركة الأرض مجمداً حتى عام ١٩٦٥ حين ظهرت من جديد من خلال القائمة الاشتراكية التي حاولت الحركة خوض الانتخابات البرلمانية من خلالها، وكان رد فعل السلطة على ذلك هو نفي أربعة قياديين من الحركة خارج أماكن إقامتهم وفي داخل مدن يهودية، كما فرضت الإقامة الجبرية على نشطاء الحركة، وأوعزت إلى لجنة الكنيست رفض ترشيح القائمة، وكان هذا الاجراء هو نهاية نشاط حركة الأرض العلني[١١٠].

كانت تجربة حركة الأرض ومحاولاتها المستميتة لترسيخ وجودها العلني ضمن اطر «القانون» و «الديمقراطية» الاسرائيلية تشير بكل وضوح أن هذه «الديمقراطية» تقف خارج فلسطيني ١٩٤٨، كما أن السياسة الاسرائيلية التي حرصت طوال الوقت على عدم بلورة أي تنظيم سياسي عربي مستقل لأجل دمج العرب في الدولة العبرية، كانت أرضية خصبة لوأد مثل هذه الحركة، فهي كحركة سوف تعزل كثيراً من الأصوات التي كانت نهباً لحزب المباي لذا تحركت السلطة وبشراسة وقررت القضاء السريع على «المولود السياسي العربي الجديد» والذي يشكل خطراً في رأيها على الدولة خاصة في ظل اشتداد عداء الناصرية للصهيونية واسرائيل، وصمود حركة القومية العربية التي تماثلت معها حركة الأرض.

فهي بالنسبة للسلطة حركة سمت نفسها باسم الهدف الأول للصهيونية في فلسطين وهو الأرض كذلك فهي ستعمق من الأستياء القومي من السلطة وتعزز وعياً قومياً عربياً تقدمياً يناهض سلطتها، ولا يمكن التنبؤ بمستقبل تطور هذا الوعي إن كتبت له الحياة، كما أن تزامن ميلاد حركة الأرض مع الحركة الواسعة لنهب الأراضي وابتلاعها ومصادرتها، قد شكل حافزاً هو الآخر لوأد هذه الحركة في مهدها وقبل أن يستفحل خطرها.

لقد شكل اخراج حركة الأرض عن القانون سابقة قانونية خطيرة، تعطي صلاحية حمل العصا الصهيونية في وجه أية محاولة لبناء تنظيم سياسي عربيمستقل، فقد ظلت تجربة الأرض ماثلة أمام عين كل من أراد أو فكر في بناء جسم سياسي عربي مستقل، وبقي المجال بعد اخراج الأرض عن القانون مفتوحاً أمام نشاط الحزب الشيوعي الاسرائيلي، بين الجماهير العربية ليصبح متنفسها ورئتها التي تناضل من خلاله ضد التمييز القومي، والاضطهاد اليومي الذى تعاني منه.

لقد حاولت السلطة وبشكل بوليسي أن تلفق لحركة الأرض وبعض شخوصها تهمة الاتصال بعناصر من حركة القوميين العرب في أواسط الستينات والتي بدأت عملاً مسلحاً ضد اسرائيل إبان تلك الفترة عبر فصائلها من «شباب الثأر» و «أبطال العودة»، إلا أن هذه التهمة دحضت، وقد نفى منصور كردوش هذه الحادثة نفياً قاطعاً، ورأى أنها كانت تحريضاً من أجل إخراج حركة الأرض عن القانون ومن أجل ملاحقة قادتها وإنهاء وجودها[111].

الجانب التنظيمي: هيبة أفكار ـ لا هيبة سلطة.

يرى كل من منصور كردوش وحبيب قهوجي وهما من مؤسسي الحركة، أن الحركة لم يكن لها هياكل تنظيمية متراتبة أو محددة، بقدر ما كانت تياراً شعبياً من حملة أفكار الأرض، إلا أنه ومنذ لحظة التأسيس فقد تشكلت قيادة مركزية للحركة، تشرف على تحرير الصحيفة وتكون بمثابة وجوه سياسية وزعامة جماهيرية تعبر عن أفكار ومفاهيم الحركة.

أي أن الحركة لم يكن لها نظام داخلي يحدد تركيبتها ومراتبها، واطرها الفرعية والمركزية، بل سيطرت عليها هيبة الأفكار، لا هيبة السلطة الحزبية والالزام الحزبي، إلا أننا يمكننا القول أن عدم التصريح بوجود الحركة ونشاطها، هو الذي منع من امكانية بناء تنظيمي، وهيكلية تنظيمية تضبط الحركة نشاطها وأعضاءها، وللالتفاف على ذلك شكلت الحركة نواديها في قرى مختلفة وفي مناطق عربية امتدت في الجليل والمثلث غالباً، وبعض المدن المختلطة مثل عكا. وقد ساهم فقدان البناء التنظيمي في سرعة تحلل الحركة بعد اخراجها عن القانون، وفي اندثار تراثها المكتوب، كما ساهم في تعطيل امكانات الالتفاف على قرار الاخراج عن القانون، بايجاد صيغة بديلة لحركة الأرض، لقد تشتت قادة الحركة حيث أبعد كل من حبيب قهوجي وصبري جريس إلى لبنان كما اعتقل بعد عام ١٩٦٧ صالح برانسي أحد قادة الحركة من الطيبة لمدة عشرة أعوام إلا أن بعض نشطائها لا يزالون يحتلون مكانة محترمة بين الجماهير أمثال صالح برانسي كمناضل عريق ومنصور كردوش، فبعد خروجه من السجن أسس صالح برانسي مركز احياء

التراث في الطيبة كما أسس منصور كردوش، جمعية الصوت للنشر في الناصرة، ثم اشرف على جمعية أنصار السجين.

ومن بين نشطاء الحركة سابقاً من عادوا للحياة السياسية مجدداً في اطر سياسية جديدة حيث شكل كل من محمد ميعاري وعزيز شحادة، الحركة التقدمية للسلام، كما ساهم محمد كيوان من أم الفحم في تأسيس حركة أبناء البلد إلا أنه انشق عنها وفصل منها.

إن ماضي حركة الأرض لا زال يذكر بين القوى الوطنية والتقدمية بين جماهير فلسطينيي ١٩٤٨، فلطالما أعطى المحللون حركة أبناء البلد صفتها كامتداد لحركة الأرض، الأمر الذي لا يرى نشطاء أبناء البلد صحته في هذا التقييم رغم أنهم يثنون على التجربة السابقة لحركة الأرض، إلا أنهم يأخذون عليها أنها كانت ضرورية في مرحلة النهوض القومي العربي ولكن بعد ١٩٦٧ انكشف زيف الفكر البرجوازي القومي، لتكون أبناء البلد حركة قومية ديمقراطية تحاول أن تعمق فهماً ماركسياً لينينياً في أوساطها.

وفي التقييم العام للحركة يمكننا أن نقول إن الحركة لامست في طروحاتها عمق المزاج الشعبي الجماهيري التواق للتعبير عن هويته القومية العربية، وبذلك استطاعت أن تكسب قطاعات شعبية واسعة، خاصة بين الشباب الريفي الذي وعى فقدان الأرض، وفقدان العمل والتمييز على أساس كونه ينتمي إلى قومية تعتبر في الأوساط الحاكمة قومية معادية، إلا أن الحركة لم تستطع أن توجد لها ارتباطات مع قوى حركة التحرر العربي، بفعل عزلتها عن هذه القوى، كما أنها لم تكن مرغوبة كثيراً بين الأوساط اليهودية، بفعل هوس اليهود المستوطنين القائم على فزاعة الأمن، واسرائيل المحاصرة.

مزجت حركة الأرض بين عفوية رد فعل المقموع والمقهور على القامع والقاهر وبين تسييس رد الفعل هذا باتجاه ينمي انتماءً وطنياً وقومياً يعزز انفصال فلسطينيي ١٩٤٨ كاقلية عن جهاز الادارة والسياسة الصهيونية، كما يعزز الروابط بين أبناء الشعب الواحد ضمن المسار العملي لطبيعة الصراع. لقد كانت حركة الأرض منسجمة بشكل طبيعي مع حركة الصراع القائمة وافرازاً لتفاعلات هذا الصراع، ولأن تفاعلات هذا الصراع بين حركة التحرر الوطني العربية بشكل عام والحركة

الصهيونية انتقلت إلى داخل الكيان في جسم سياسي يسمى حركة الأرض كان لابد من وأدها وانهائها.

من هنا لا زالت تتوالد بين جماهير فلسطينيي ١٩٤٨ حركات سياسية تصر على أن تفهم الصراع من وجهة نظر الفلسطيني المشرد أو المقموع، ومن وجهة نظر وحدة الشعب الفلسطيني، لكن يفعل التطور السياسي فعله عبر المراحل المختلفة في إعطاء كل حركة صبغتها السياسية الخاصة رغم حفاظ هذه الحركات على الجوهر الأساسي بأن الصراع ليس على مطالب يومية فحسب بل على حقوق تاريخية وسياسية لا يمكن حلها إلا في اطار حل المشكلة الفلسطينية برمتها. فقد تغير طابع الصراع بعد ١٩٦٧ وأخذ البعد الفلسطيني يأخذ أهميته المحورية، بينما أصبح البعد القومي العربي بعداً ثانياً في الصراع، وذلك بسبب ما انتجته حرب ١٩٦٧، فإذا كانت حركة الأرض قد انشدت للعروبة فإن الحركة الوليدة تنشد الان للفلسطنة.

خلاصة الفصل:

يمكن تقسيم هذه المرحلة الى مرحلتين: المرحلة الأولى تمتد من ١٩٤٨ وحتى ١٩٥٦ عند تكوين الجبهة الشعبية الديمقراطية، والمرحلة الثانية من ١٩٥٦ وحتى ١٩٦٦ ويمكننا مدها إلى ١٩٦٧ حيث انعقدت عند هاتين السنتين مرحلة تحول فقد انتهى الحكم العسكري أولاً ثم قامت حرب ١٩٦٧ ليلتقي الشعب الفلسطيني الباقي على وطنه في الجليل والمثلث والنقب بالضفة والقطاع، ولتنفتح جماهير فلسطينيي ١٩٤٨ على المجتمع الفلسطيني والعربي وتناقضاته السياسية والاجتماعية وليتعزز انتماؤها الوطني.

ففي المرحلة الأولى: عاشت الجماهير العربية الفلسطينية السنوات الأولى ما بعد النكبة في ظل حالة من الصدمة على فقدان الكيان السياسي والتحول من أغلبية تملك الأرض وتزرعها وتسيطر عليها إلى أقلية جردت من أملاكها وهجرت من قراها، حيث كان الفعل السياسي والاقتصادي الصهيوني لا يقاوم بالمستوى الذي يجب أن تواجه به خطورة إبادة شعب وتجريده من أرضه، وقد ساعد هذا الركود

على تمادي حزب المباي في تشكيل قوائمه العربية واستغلال العلاقات الحمائلية التقليدية في تثبيت سيطرته على ما تبقى من الشعب الفلسطيني على أرضه، لقد كان الفعل الصهيوني في هذه المرحلة أكبر بكثير من رد الفعل العربي وكان هو المقرر بقوة الحكم العسكري والمخابرات، والآلة الرأسمالية التي طحنت أية إمكانية لتطور اقتصادي عربي مستقل.

كما اتسمت هذه المرحلة أيضاً، بالتماثل مع حالة الركود في حركة التحرر العربي خارج فلسطين حيث كانت تسيطر الأنظمة الرجعية والتقليدية التابعة للاستعمار أو أن هناك أقطاراً تحت الاستعمار المباشر للدول الأوروبية الغربية، إلا أن بوادر المخاض التي عاشتها حركة التحرر العربي في أواسط الخمسينات بتأثير الحركات القومية والشيوعية وبتأثير ثورة ٢٣ يوليو وحرب التحرير الجزائرية، قد بدأت تفعل فعلها في تغيير الخريطة السياسية العربية، وسرعان ما وجد هذا التغيير انعكاسه في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ خاصة بعد مذبحة كفر قاسم والعدوان الثلاثي والوحدة المصرية السورية، وقيام الجماهير العربية في أقطار المشرق العربي (سوريا، الأردن، العراق)، بحملة جماهيرية غاضبة ضد الأحلاف ومشروع ايزنهاور، فمنذ ١٩٥٦ بدأت مرحلة جديدة من مراحل الفعل الوطني الفلسطيني بين فلسطينيي ١٩٤٨ إلا أن هذه المرحلة قد اصطبغت بالصبغة القومية العربية حيث جرت مع تيار الحركة القومية العربية والجارف آنذاك ولم تفرز خاصها الفلسطيني، تماماً كما لم تفرز حركة التحرر الفلسطينية في الخارج نفسها كحركة مستقلة وظلت حتى ١٩٦٥ منضوية تحت لواء الحركة العربية الواحدة.

أما المرحلة الثانية التي تزامنت مع نهوض حركة التحرر العربي التي فعلت فعلها أيضاً في نهوض جماهير فلسطينيي ١٩٤٨، فقد عبرت بدون شك عن رفض فلسطينيي ١٩٤٨ لمحاولات الدمج والتهويد ومحاولات التذويب القومي ونشر العدمية القومية، كما أنها عبرت أيضاً عن بداية حقيقية لنضال يومي ومطلبي، لا يمكن تحقيقه من خلال الاستجداء، بل من خلال النضال الذي بدأ في هذه المرحلة خطواته الأولية والبدائية بالاجتماعات والاحتجاجات والمؤتمرات.

وتعتبر هذه المرحلة أيضاً مرحلة بروز تنظيمات سياسية بين فلسطينيي ١٩٤٨ خارج الأحزاب الصهيونية، فقد امتص فلسطينيو ١٩٤٨ الصدمة ودفنوا أمواتهم

وبدأت نهضتهم الجديدة في ظل ظروفهم الواقعية، فنشط الحزب الشيوعي وتأسست حركة الأرض، وتأسس الاتحاد القطري للطلبة العرب ولجان الطلبة العرب، إضافة لأندية مختلفة هنا وهناك وعلى ضوء هذا النهوض تأسست أول جبهة عربية لتقود نضال جماهير ١٩٤٨ .

إلا أن هذه المرحلة أيضاً قد شابها خطأ تاريخي جسيم هو إنهاء تجربة الجبهة الشعبية والتي لا زالت حتى الآن مطلباً جماهيرياً فلسطينياً بين جماهير فلسطينيي ١٩٤٨، ولا زالت القوى الأكثر تنفذاً تعرض عنها تحت شتى الحجج والذرائع الواهية والتي لا يمكن اعتبارها إلا تهرباً من محاولة شد الجسم العربي في نضال سقفه يعلو عن السقف الذي تطرحه قوى كالحزب الشيوعي الذي يحاول ويدعي احتكار نضال الجماهير الفلسطينية داخل الخط الأخضر.

إن تجربة الجبهة الشعبية في الخمسينات كانت أول تجربة للتعاون بين القوميين التقدميين العرب وبين الشيوعيين فقد سبقت تجربة فلسطينيي ١٩٤٨ تجارب الشعوب العربية الأخرى، إلا أن تأثيرات الحركة العربية الخارجية هي العامل الحاسم في انهاء هذه التجربة، رغم وجود احتمالات حثيثة.

لقد اكسبت هذه المرحلة جماهير فلسطينيي ١٩٤٨ ثقة جديدة ووعياً جديداً وارادة جديدة عززت على أساسها انتماءها القومي، وعمقت معاداتها للصهيونية، وبدأت تستعيد الكثير من القطاعات الجماهيرية التي حاولت التأقلم مع الأمر الواقع وسلمت نفسها لمخالب القوائم العربية كما كانت النواة الأولى لمراحل نضالية أخرى تبعتها وبنت على أساسها وأساس تراثها تاريخاً لنضال هذه الجماهير وتراثاً تعمد بالمعاناة والقمع اليومي في ظل أسوأ حكم يعتمد على القهر والقوة والتمييز.

لقد أنجزت هذه المرحلة وبنضالها إضافة لعوامل أخرى إنهاء الحكم العسكري على المناطق العربية، إلا أن قوانين الطوارىء لا زالت سيفاً مسلطاً على رقاب جماهير فلسطينيي ١٩٤٨ تسل في أية لحظة يمكن لهذه الجماهير أن ترفع رأسها، فالحكم العسكريُ لم يغب إلا شكلياً بينما بقيت دوائر المخابرات هي التي تدير الأوضاع العربية بدون وزارة رسمية.

إلا أن حرب عام ١٩٦٧ كانت سيفاً ذا حدين على اسرائيل والشعب

الفلسطيني معاً فهي هزيمة لحركة التحرر العربية، وبالتالي كانت هزيمة للحركة الجماهيرية والوطنية التي برزت بين جماهير فلسطينيي ١٩٤٨ مع ما يرافق ذلك من احباط وفقدان ثقة بهذه الحركة إلا أن الوجه الآخر قد أنهى حالة الاحباط بسرعة مع ظهور العمل الفدائي الفلسطيني، وتفاعل جماهير فلسطينيي ١٩٤٨، مع فلسطينيي ١٩٦٧ لتقف على أعتاب مرحلة جديدة من مراحل نمو الحركة الوطنية الفلسطينية بين جماهير فلسطينيي ١٩٤٨ . فلأول مرة منذ ١٩٤٨ يستطيع فلسطينيو ١٩٤٨ أن يحتكوا بشكل مباشر بباقي أجزاء الشعب الفلسطيني وأن يتعرفوا على الواقع العربي بدون الحاجة إلى إذاعة رسمية أغلب اعلامها كان تضليلاً وكذباً.

فالمرحلة الجديدة كانت تحمل في طياتها سمات التحول من العام العربي إلى الخاص الفلسطيني وضمن اطاره العربي الشامل، وحركة الوعي القومي، بدأت تأخذ طبيعتها الأكثر انسجاماً مع طبيعة الصراع.

هوامش الفصل الأول

(١) Asadi, Fawzi, Some geographic elements in the Araf – Israeli Conflict, J.P.S, vol VI nol washiagron D.C.N.S.A 1976 pp. 86 – 97.

(٢) نفس المصدر ص ٧٩ - ٨٠ .

(٣) نفس المصدر ص ٨ - ٩ .

(٤) World Almanac, 1950, p 1931 – 1952 p.329, 1955 p.359, Where the Figuere is given os 8048 mites, but Corrected in 1963 edehon to 7993, Quored From petran, Tab the, Zionizm – Apolitical critique, New England, Free press mass, U.S.A p.13.

(٥) من المصدر السابق.

(٦) فوزي الأسدي، مصدر سبق ذكره ص ٧٩ - ٨٠ .

(٧) ثابتا بتران - مصدر سبق ذكره ص ٩٠ .

(٨) Ben – Gurion, David, Rebirth and Disting of Israel (N.Y) 1954 p.292.

(٩) لأجل مزيد من التفاصيل عن الخطة يمكن الرجوع الى دراسة د. وليد الخالدي:
Plan Dalet – the Zionisk master ptan for the Conquist of Palestine Middle eaor forum Nor 1961.

(١٠) Zagby, Jomes. J Palestinians.

(١١) ثابثا بتران - مصدر سبق ذكره ص ٩ .

(١٢) Bcgin, Menachem, the Rerdi (n.Y) 1951 p.163.

(١٣) Tentral Bureau ot Srasisacs, Sfatishcal Abstract of Israel, Jerusalem 1965.

(١٤) Zayyad, Tawfiq, Fate of the Arabs in Israel, pp.s vol VI, No.1, 1976, p. 94.

(١٥) صبري جريس، العرب في اسرائيل، بالعبرية ص٦١ - ٦٢ .

(١٦) زهير صباغ، ثلاثون سنة على كفر قاسم، العالم ١٥/١١/١٩٨٦ عدد ١٤٤ ص٧٦ .

(١٧) رونيت مطلون، علم أسود، تحقيق عن المجزرة بالعبرية ملحق هآرتس ١٩/٩/١٩٨٦ ص١٢ .

(١٨) الموسوعة الفلسطينية، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، سوريا، المجلد الثالث عام ١٩٨٤ ص٦٥٢ .

(١٩) صبري جريس، مصدر سبق ذكره ص٦٢ .

(٢٠) يوسف فايس، يوميات، دار النشر سارة، ١٩٧٣ المجلد الرابع، ص١٥٤ بالعبرية.

(٢١) بيجور، شالوم شطريت، من مواليد طبريا، يهودي شرقي، وهو شرطي سابق وقاضي صلح (ز. ص).

(٢٢) Jorusalem post 4/4/1976.

(٢٣) توم سيجف الاسرائيليون الأوائل (بالعبرية) دار دمينو للنشر، القدس ١٩٨٤ ص٦١ .

(٢٤) نفس المصدر ص٥٩ .

(٢٥) يوميات بن غوريون (بالعبرية) ٢٥/٦/١٩٤٩ (مقتبس من نفس المصدر السابق ص٦١ .

(٢٦) نفس المصدر ص٦٠ .

(٢٧) Lustick, Ion, Arabs in The Jewish Steit, Uniu of Texas press, Aslstin, U.S.A 1982, p.53.

(٢٨) توم سيجف، الاسرائيليون الأوائل/ مصدر سبق ذكره ص٧٩ .

(٢٩) نفس المصدر ص ٧٩ - ٨٠ .

(٣٠) صبري جريس، مصدر سبق ذكره حيفا ١٩٦٦ ص١٤ .

(٣١) Mr. Timothy Renton, minister of the State in the Britssh Foreigon and Commonwealth office in alettersent on Apni 22, 1987 to Al–HAQ (law in the Serdice of Shan) Ramallah; west Bank.

(٣٢) الموسوعة الفلسطينية - مصدر سبق ذكره الجزء (٣) ص١٢٣ .

(٣٣) توم سيجف، الاسرائيليون الأوائل، مصدر سبق ذكره ص٦٤ .

(٣٤) نفس المصدر ص٨١ .

(٣٥) صبري، جريس، العرب في اسرائيل بالعبرية، مصدر سبق ذكره ص١٧ .

(٣٦) نفس المصدر السابق ص١٧ .

(٣٧) نفس المصدر السابق ص١٨ - ١٩ .

(٣٨) نفس المصدر ص ١٩ .

(٣٩) نفس المصدر ص ١٩ .

(٤٠) نفس المصدر ص ١٩ .

(٤١) نفس المصدر ص ١٩ .

(٤٢) نفس المصدر ص ١٩ .

(٤٣) نفس المصدر ص ٢٠ .

(٤٤) توم سيجف، الاسرائيليون الأوائل، مصدر سبق ذكره ص ٦٥ .

(٤٥) Allon, Yigal, acwvtaion of Seind, Hakiffutz Hanieuhad Israel, 1959 (Hebrow) p.327.

(٤٦) Bachiy Roberto, (the Jewish populanon) faceity Ketter Books, Jerusabens 1974 p.4.

(٤٧) الكسندر فلورنس، ريتارد فايمر، كمال عبد الفتاح، الفلسطينيون عبر الخط الأخضر، دار الكلمة - بيروت ١٩٧٩ ص٧٨ .

(٤٨) نفس المصدر ص ٧٨ .

(٤٩) نفس المصدر ص ٧٩ .

(٥٠) نفس المصدر ص ٧٩ .

(٥١) نفس المصدر ص ٨١ .

(٥٢) M.A.C.A South Africa and Israel, Madison, Wisconsin U.S.A 1971 p.24.

(٥٣) ران كسليف، هكذا صودرت أراضي المواطنين العرب، مركز الدراسات العربية والأفرو آسيوية، جبعات حبيبة، اكتوبر ١٩٧٦ ص١٢ .

(٥٤) كتاب الاحصاء السنوي لاسرائيل، العدد ٣٦ العام ١٩٨٥ بالعبرية ص٣١ .

(٥٥) مذكرة حركة الأرض لهيئة الأمم المتحدة، صحيفة المحرر، ملحق فلسطين العدد السادس ك ١٩٦٤/١ .

(٥٦) ران كسليف، مصدر سبق ذكره ص ١٣ .

(٥٧) د. بكر أبو كشك، الأراضي العربية والسياسية الاسرائيلية تجاهها، مجلة المواكب عدد ١ و٢ الناصرة.

(٥٨) افرايم أرني، أراضي اسرائيل (بالعبرية) مركز الارشاد التابع لمكتب رئيس الحكومة القدس ١٩٨٢ ص٢١ .

(٥٩) South Africa and Israel op. ct p.20.

(٦٠) ايان لوستيك ـ مصدر سبق ذكره ص١٢٧ ـ ١٢٨ .

(٦١) من مقابلة شخصية مع منصور كردوش.

(٦٢) من مقابلة مع بولس فرح ـ حيفا ـ وهو أحد مؤسسي عصبة التحرر الوطني.

(٦٣) Sabri, Jiryis, The Arabs in Israel Monthely Revind press, London 1976 p.81.

(٦٤) نفس المصدر ص ١٨٣ .

(٦٥) نفس المصدر ص ١٨٥ .

(٦٦) مقابلة شخصية مع صليبا خميس ـ حيفا ١٩٨٨/٨/٧ .

(٦٧) Cohen, Aharon, Israel and the Arab World; Funk and wangalls (N.Y) 1970 p.494.

(٦٨) صحيفة هآرتس بالعبرية ١٩٦٣/٢/٢١ .

(٦٩) هآرتس (بالعبرية) ١٩٧١/١/٢ .

(٧٠) يديعوت أحرنوت (بالعبرية) ١٩٧٠/٧/٥ .

(٧١) دافار (بالعبرية) ١٣/٨/١٩٧١ - ٢/٣/١٩٧٢ .

(٧٢) أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي - معهد الاستشراق، تاريخ الاقطار العربية المعاصر ١٩١٧ - ١٩٧٠ الجزء الثاني /دار التقدم موسكو ١٩٧٦ ص١٠٥.

(٧٣) نفس المصدر ص١٠٥ .

(٧٤) هآرتس (بالعبرية) ٦ - ٧/٧/١٩٥٨ .

(٧٥) الموسوعة الفلسطينية - الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره ص١٤٠ .

(٧٦) Sabri Tiryis the Arabs in Israel op. cit p.186.

(٧٧) دافيد بن غوريون، مناقشات الكنيست (بالعبرية) ١٧/١/٥٩ ص٨٠٦ .

(٧٨) نفس المصدر ص ٨٠٦ .

(٧٩) تاريخ الأقطار العربية المعاصر، مصدر سبق ذكره ص ١٠٨ .

(٨٠) صبري جريس، العرب في اسرائيل (بالعبرية) ص١١٤ .

(٨١) من مقابلة مع منصور كردوش ٧/٨/١٩٨٨ الناصرة.

(٨٢) Schlerirz Tealtci, The Arabs in Israel, Faber, baidon sq p.122.

(٨٣) ....

(٨٤) الموسوعة الفلسطينية - الجزء الأول - مصدر سبق ذكره ص١٧٢ .

(٨٥) فوزي الأسمر، أن تكون عربياً في اسرائيل (بالعبرية) اصدار اسرائيل شاحاك القدس ١٩٧٥ ص٧٩ .

(٨٦) الموسوعة الفلسطينية، الجزء الأول، مصدر سبق ذكره ص ١٧٤ .

(٨٧) من مقابلة شخصية مع بولس فرح، حيفا ٦/٨/١٩٨٨ .

(٨٨) الموسوعة الفلسطينية، الجزء الأول، مصدر سبق ذكره ص ٧٤ .

(٨٩) فوزي الأسمر، مصدر سبق ذكره ص ٨٠ .

(٩٠) صبري جريس، العرب في اسرائيل بالانجليزية مصدر سبق ذكره ص١٨٧ .

(٩١) نفس المصدر ص ١٨٨ .

(٩٢) نفس المصدر ص ١٨٨ .

(٩٣) الموسوعة الفلسطينية، الجزء الأول، مصدر سبق ذكره ص ١٧٤ .

(٩٤) حبيب قهوجي، القصة الكاملة لحركة الأرض بدون دار نشر.

(٩٥) صبري جريس، العرب في اسرائيل (بالعبرية) مصدر سبق ذكره ص١١٨ .

(٩٦) نفس المصدر ص ١١٩ .

(٩٧) مذكرة حركة الأرض إلى الأمم المتحدة - صحيفة المحرر ملحق فلسطين العدد -

السادس - ك ١/١٩٦٤ .

(٩٨) نفس المصدر.

(٩٩) من مقابلة شخصية مع منصور كردوش.

(١٠٠) فوزي الأسمر، أن تكون عربياً في اسرائيل، مصدر سبق ذكره ص٨١ .

(١٠١) صبري جريس، العرب في اسرائيل (بالعبرية)، مصدر سبق ذكره ص١١٨ ١١٩ .

(١٠٢) مذكرة حركة الأرض الى الأمم المتحدة - مصدر سبق ذكره.

(١٠٣) محكمة العدل العليا، ملف ٦٤/٢٥٣ ، صبري جريس ضد حاكم لواء حيفا، قرار المحكمة، القسم الرابع ص٦٧٣ (بالعبرية)، كما جاء في كتاب العرب في اسرائيل، مصدر سبق ذكره ص١٢٠ .

(١٠٤) نفس المصدر ص ١٢١ .

(١٠٥) نفس المصدر ص ١٢١ .

(١٠٦) الموسوعة الفلسطينية، الجزء الأول، مصدر سبق ذكره ص ١٧٥ .

(١٠٧) نفس المصدر.

(١٠٨) من مقابلة شخصية من منصور كردوش، مصدر سبق ذكره.

(١٠٩) من مقابلة شخصية مع بولس فرح - حيفا.

الفصل الثاني

مرحلة العودة للأصول

١٩٦٧ - ١٩٧٦

نعني هنا بالعودة للأصول، ليس العودة الى مواقع السياسة التي كانت قائمة آنذاك «أي قبل أن يتشتت الشعب الفلسطيني» وإنما مانعنيه هو أن انهيار بوابة ماندولبوم بالطريقة اللاتاريخية التي تمت بها بعد انهيار الحلم القائم على امكان البرجوازية العربية تحقيق النصر على المشروع الصهيوني، قد فتح المجال أمام الاختلاط، وتبادل الخبرة السياسية بين جماهير الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ وأولئك الذين دخلوا الاحتلال من جديد في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولقد كان انجذاب «فلسطينيي ١٩٤٨»، أكثر نحو الضفة والقطاع، فهم قد تجرعوا قبلها مرارة العيش عشرين عاماً تحت الاحتلال، ولذلك كانوا أقدر على تحمل الهزيمة، بينما عاش أولئك من الضفة والقطاع حالة جديدة من الاحتلال والمقاومة معاً.

وقد بدأت حركة الاختلاط في البداية كتوجه عفوي، عبر زيارات العلائلات المتقاربة ثم أخذت بعدها المبرمج والذي استغلته السلطة الصهيونية حيث دفعت «الحكومة عملاءها بين العرب في اسرائيل كطعم لاصطياد عرب المناطق المحتلة، فأخذت تعمل على تعميق ولائهم للسلطات من جهة، وعلى ارسالهم للدعاية «للانجازات» التي حققوها تحت السيطرة الاسرائيلية خلال العشرين سنة الماضية»[1](*).

وقبل ان ندخل في دراسة تأثيرات الاختلاط بين فلسطينيي ١٩٤٨ وفلسطينيي

١٩٦٧ . نود أن نرجع الى خلفية تاريخية تتعلق بأسباب الغاء الحكم العسكري عام ١٩٦٦ ، فمع أخذنا بعين الاعتبار نضال الجماهير العربية لأجل ذلك، والأسباب الاقتصادية القائمة على استنفاد مصادرة الأراضي تقريباً، وضرورة تحرير اليد العاملة العربية من قيود التصاريح، إلا أن اسرائيل أرادت من ذلك أيضاً، اضفاء جو ليبرالي في علاقاتها مع فلسطينيي ١٩٤٨ ، وقد أفاد هذا الالغاء في تحقيق مكسب لهذه الجماهير جعلها تركن اليه، ويضمن هدوءها، إلا أن حرب حزيران التي قامت لم تكن بعيدة عن فترة الالغاء، فلم تكن الفترة الزمنية بينهما إلا أقل من سنة واحدة، حين احتل الكيان الصهيوني أراضي فلسطينية وعربية جديدة، فهل كانت حرب حزيران مصادفة أو أمراً مفروضاً على اسرائيل ؟ هذا ماتكذبه الوقائع، بل ان هناك من يتحدث عن خطط اسرائيلية مسبقة لهذه الحرب، فلماذا إذن الغي الحكم العسكري في مثل هذه الظروف المنذرة بحرب ؟ يبقى الجواب الأكيد في جعبة الساسة الصهاينة، وصناع القرار وراء الكواليس. إلا أننا نميل الى أن الصهاينة قد ضمنوا ولو الى حين هدوء «فلسطينيي ١٩٤٨» كما كانوا على تقدير وعلم مسبقين بضعف امكانات المقاومة عند جماهير الضفة والقطاع، اضافة الى الاستناد للقوة والعنف في اخضاع ماتبقى من سكان الضفة والقطاع على أرضهم.

لقد ادخلت حرب حزيران عاملاً جديداً في المعادلة السياسية الصهيونية، فهي الآن تتسلح بخبرة في معالجة العرب نتيجة اخضاعها لفلسطينيي ١٩٤٨ ، إلا أن هذه الخبرة، يقابلها أسلوب جديد في المواجهة تمثلت بالثورة المسلحة، عدا عن كون الاحتلال الجديد قد أضاف لها عدداً كبيراً من السكان يصل اليوم الى قرابة ١,٥ مليون انسان. وقد دفع هذا الظرف الجديد الكيان الصهيوني الى اتخاذ سياسة جديدة تجاه العرب في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ تعتمد على استبعاد أية محاولة للتأثير السياسي بين الضفة والقطاع من جانب وبين فلسطينيي ١٩٤٨ ، وقد أعرب كثير من الساسة الصهاينة عن قلقهم هذا: فقد رأى توليدانو «وهو مستشار مخضرم لرئيس الوزراء للشؤون العربية» انه «منذ آب ١٩٦٧ طرأ تطور سلبي ومعـادٍ بالنسبة لاخلاص قسم من السكان العرب في اسرائيل تجاه الدولة»[٢]، اما أوري ديفس فيرى أن موجة الشعور القومي قد تزايدت بين «عرب

اسرائيل منذ حرب الأيام الستة، وقد ساهمت سياسة الاتصال الحر مع الضفة الغربية، وسياسة الجسور المفتوحة، بتجديد الاتصال بين عرب «يهودا والسامرة» وفلسطينيي شرق الأردن وبين عرب اسرائيل الأمر الذي خلق أرضية لشعورهم بالفخر والى استخدامهم شعارات نضالية متطرفة في اسرائيل»[٣].

وعلى هذه الأرضية نستطيع القول إنه سرعان مابدأت تأخذ التأثيرات مداها، لتتغلغل في أوساط الجماهير العربية في الجليل والمثلث، حيث قامت المظاهرات ضد الاحتلال، ونسف البيوت، وتدمير القرى، وغيرها من عمليات التضامن، وقد فسح هذا الأمر المجال لنشطاء المقاومة الفلسطينية بالعمل ضمن نخب مختارة من الشباب الفلسطيني في الجليل والمثلث، وتنظيمهم للقيام بأعمال مسلحة.

ونستطيع هنا أن نقسم هذه المرحلة التاريخية في نضال الجماهير العربية داخل الأرض المحتلة الى فترتين، الفترة الأولى وهي الفترة الممتدة مابين ١٩٦٧ حتى اكتوبر ١٩٧٣ ، والفترة التي أتت بعد اكتوبر مباشرة.

فترة ماقبل اكتوبر:

اتسمت هذه المرحلة بردة فعل عكسية، حيث زادت حرب حزيران من احباط هذه الجماهير، لكن هذا الاحباط سرعان ما تبدد، بفعل بروز الشخصية الوطنية ممثلة بالعمل الفدائي، وأشكال المقاومة الأخرى التي اتبعتها فصائل العمل الوطني الفلسطيني في الضفة والقطاع، وعمليات التسلل عبر نهر الأردن، والتي بعثت فيهم معنويات جديدة ساهمت في تخفيف الاحباط، وتحويله عند بعض الشبان المتحمسين الى ردة فعل عكسية بالانخراط في صفوف المقاومة المسلحة.

ولهذا فقد «حملت الحرب» حرب حزيران تغييرات حيوية في أوضاع العرب في اسرائيل، فقد محت السلطات الحدود بين المنطقتين وفتحت دولة اسرائيل بهذا الطريق للاتصال بين سكان المناطق المحتلة حديثاً والعرب في اسرائيل[٤]. حيث اتخذ طابع الاستجابة للاحتلال موقفين، موقفاً فضفاضاً يدين الاحتلال وموقفاً جماهيرياً رفض الاحتلال لكنه استعد أيضاً للمشاركة في تغيير الواقع، والموقف الأول تمثل في قوة منظمة ومهيمنة تقود قطاعاً واسعاً من الجماهير العربية هي

الحزب الشيوعي الاسرائيلي، بينما كان أصحاب الموقف الثاني، مجموعات شبابية متحمسة، وعفوية تجاوزت طروحات الحزب الشيوعي وانتمت الى المقاومة الفلسطينية بشكل فردي. إلا أن هذه الظاهرة سرعان ماضربت وظلت في مستوى المشاركة الفردية، ولم تصبح ظاهرة عامة، لأنها كانت ردة فعل أولية افتقرت الى عنصر التنظيم، والخبرة في هذا المجال حيث تذكر الصحف أنه وحتى ١٩٧٠/٧/٢١ «أدانت المحاكم الاسرائيلية ١٢٠ عربياً من اسرائيل بتهمة الالتحاق بالمقاومة والقيام بأعمال تخريبية»[٥]، وفي عام ١٩٧١ «اعتقل المحامي محمد دهامشة من الناصرة بتهمة تنظيم شبكة «ارهابية»، كما اعتقل في ١٩٧٢ أيضاً شاب عربي من معهد التخنيون في حيفا وفي نهاية ١٩٧٢ اعتقل كثير من الطلبة والمعلمين والخريجين»[٦].

إلا إنه وفي هذه الفترة سقطت نغمة الاعتداد والتعبير عن الهوية بالاكتفاء بالعروبة بل أصبح كل شاب يقرن عروبته بفلسطينيته كما وفر انفتاح العرب في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ على الضفة الغربية وقطاع غزة ومن خلالها على العالم العربي الفرصة للاطلاع والتعرف على واقع الخلافات العربية المتعددة بين الأنظمة المختلفة في الوطن العربي، وموقفها من القضية الفلسطينية، وقد أصبح واضحاً لديهم أن الشعب الفلسطيني هو «النعجة السوداء في العالم العربي» خاصة بعد المجازر التي ارتكبت بحقه على يد عدد من الأنظمة العربية وكرد فعل فان أغلبهم قد تحولوا من الشعور بالهوية العربية العامة الى وعي وشعور فلسطيني خاص.

أما الحزب الشيوعي الاسرائيلي، فقد دافع في تلك الفترة عن قرار ٢٤٢ وضرورة تنفيذه، كما رفض الاحتلال واكتفى بادانة سياسته التوسعية، ورغم ذلك، فقد أدان أيضاً «الجانب المغامر» في حركة التحرر العربي التي تناهض وجود الكيان الصهيوني، كما أدان أعمال المقاومة المسلحة والميثاق الوطني الفلسطيني في مؤتمره السادس عشر المنعقد سنة ١٩٦٨ فيقول: «إن المواقف المغامرة التي وقفتها بعض الأوساط القومية العربية المتطرفة ضد حق كيان اسرائيل، تلك المواقف التي عارضناها ونددنا بها، قد استغلتها عشية الحرب الأوساط الحاكمة في اسرائيل بمساعدة أبواق حلفائها الاسعماريين الضخمة، لتبرير الحرب العدوانية على الدول العربية المجاورة»[٧].

كما اعتبر نضال الحركة الوطنية العربية المسلح ضد الكيان الصهيوني تجاهلاً للحقوق القومية العادلة لشعب اسرائيل ولذا فهو يردد: «إن الحزب الشيوعي يقف ضد سياسة تلك الأوساط العربية، وبضمنها سياسيون في الحركة القومية العربية المناهضة للاستعمار، الذين يشجبون حق دولة اسرائيل في العيش، والداعون الى نيل حقوق الشعب الفلسطيني بطرق حربية، إن تلك الأوساط لم تأخذ بالحسبان الحقوق القومية العادلة لشعب اسرائيل»[8].

ولم يفطن الحزب الى أن الأرض التي «احتلت من الأردن» هي ماتبقى من فلسطين، ولذلك لم يفطن حينها الى المغزى السياسي للأرض، واكتفى بالمعالجة القانونية على أساس قرار ٢٤٢ ، حيث يشير كتاب المؤتمرالى استمرار الاحتلال العسكري على «أجزاء من سوريا والأردن ومصر»[9] وليس على أراض فلسطينية.

كما أشار الحزب الى استغرابه لحالات نضالية حاولت أن تتوحد مع النضال الوطني في الضفة حين يشير: «بشكوك قوية، هانحن نراقب ظاهرة كتابة شعارات مغامرة، وأحياناً شوفينية في عدد من القرى العربية في اسرائيل»[10].

إلا أن تطور القضية الفلسطينية، وتنامي دور المقاومة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، قد دفع الحزب الى تغيير مواقف عديدة، كما ساهم في بناء بعض البؤر التنظيمية الصغيرة التي ظهرت للعيان بعد حرب ١٩٧٣ . فقد بدأت «في نهاية ١٩٦٩ بالتبلور التنظيمي، مجموعة وطنية فلسطينية في أم الفحم بمبادرة حسن جبارين وغسان فوزي، ومحمد سلامة، حيث كان اثنان منهما قد شاركا في المقاومة الفلسطينية منذ ١٩٦٧ وكان الثالث عاملاً متمرداً على الاطار الطائفي وعملاء السلطة»[11]. وتعتبر هذه المجموعة النواة الأولى لما عرف بعد ذلك باسم الحركة الوطنية التقدمية ـ أبناء البلد. وقد تأثرت هذه المجموعة بالقرب الجغرافي من الضفة الغربية وفي سنة ١٩٧٢ «خاضت المجموعة المعركة الانتخابية لمجلس أم الفحم المحلي بهوية سياسية وطنية، رغم أنهم كانوا مركزين في نشاطهم على الأمور المحلية»[12]. كما كثف الشبان الدروز في هذه المرحلة نشاطهم وأسسوا لجنة المبادرة الدرزية سنة ١٩٧٢ .

وعلى تخوم حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ ، كانت الأمور تسير باتجاه آخر في غير صالح القمع الصهيوني، فقد خلقت حرب اكتوبر ظروفاً سياسية جديدة

استطاعت انجازاتها الايجابية أن تتغلغل في أوساط الجماهير العربية، وأن ترفع من وتيرة معنوياتها واستعدادها للنهوض بالحالة الجماهيرية، خاصة بعد الانتكاسة التي أصابتها جراء مجازر أيلول الأسود، وبقايا آثار هزيمة حزيران النفسية على هذه الجماهير، كما تصاعد في هذه الفترة فعل منظمة التحرير السياسي، ومكانتها السياسية العربية والدولية واستطاعت أن تنتزع تمثيل الشعب الفلسطيني في مؤتمر الرباط، والذي تحول الى قرار دولي للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٤ والذي اعترف بالمنظمة كعضو مراقب في هيئة الأمم.

فقد شهدت فترة مابعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ تطورات سياسية هامة بين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ ، وارتفع لديهم الشعور بالهوية الفلسطينية، كما نما لديهم الشعور بالتضامن مع الفلسطينيين في الشتات، وزاد التأييد السياسي للمنظمة بينهم، وكف العرب هناك عن اعتبار الخارج هو المخلص لهم من الاضطهاد والقمع والتمييز، دون أن يكون لهم دور فاعل ضمن هذا النضال الشامل. وبناء على ذلك تناغم نضال الجماهير العربية في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ مع هبة جماهير الضفة والقطاع المؤيدة للمنظمة ومع حالة النهوض الجماهيري حيث بدأت تفتش عن وسائل للتعبير عن هويتها بشكل أوضح ومنظم.

فترة مابعد اكتوبر:

اتسمت هذه الفترة بتعميم وانتشار التنظيمات الشعبية للدفاع عن الحقوق العربية المهضومة في ظل السياسة القمعية الصهيونية. اضافة لتبلور حركة سياسية جديدة بشكل أوسع هي حركة أبناء البلد، وتعتبر هذه الفترة من أغنى التجارب السياسية والوطنية للحركة الوطنية الفلسطينية في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ سواء على الصعيد النضالي الذي تكلل باضراب ومسيرات يوم الأرض الخالد في ٣٠ آذار عام ١٩٧٦ ، أو على صعيد بناء التنظيمات الشعبية، كاللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية أو لجنة الدفاع عن الأرض العربية.. الخ. من هذه

المؤسسات الشعبية التي ساهمت في تنظيم وتعزيز النضال الجماهيري والسياسي، وتعميق الوعي بالهوية الوطنية، والتناقض مع الكيان الصهيوني.

لقد بدأت فترة التفاعل الأولى بين ٦٧ ـ ٧٣ تؤتي ثمارها وعزز ذلك أيضاً المزيد من تسليط القمع الصهيوني الفاشي على الجماهير العربية سواء عبر وثيقة كيننغ التي فتحت الطريق أمام مشروع تهويد الجليل ومصادرة أراضي قرى عربية فيه، أو عبر سياسة التمييز ضد المجالس المحلية العربية. ونستطيع ان نسمي هذه الفترة بفترة بناء التنظيمات الشعبية، ونمو الوعي الشعبي الفلسطيني الذي اضطر الحزب الشيوعي لمجاراته وتعديل براجمه وأشكال نضاله على أساسه. ففي هذه الفترة انقلبت موازين القوى لصالح الحركة، الوطنية وأصبح بامكانها بناء تنظيماتها والتعبير عن نفسها بشكل أوضح، ففي دراسة أجريت عام ٧٦ بين الفلسطينيين في الأرض المحتلة عام ٤٨ ظهر أن «٣٧٪ من الفلسطينيين يفضلون العيش كشعب مستقل متساوي الحقوق في «دولة اسرائيل، ومثلهم أي (٣٧٪) يفضلون دولة ديمقراطية علمانية، بينما ٢٦٪ يفضلون دولة فلسطينية الى جانب «دولة اسرائيل»[١٣]. بينما كان الوضع عام ٦٦ «٥٣٪ يرغبون كونهم شعباً منفصلاً في ظل مساواة، ١٧٪ يريدون دولة منفصلة، بينما ١٩٪ يريدون قيام دولة عربية في فلسطين»[١٤]. إن مقارنة بين الأرقام الواردة تظهر تلك الزيادة التي تصل الى الضعف والتي تنحاز الى الميثاق الوطني الفلسطيني وتعبر عن شعورها الوطني بالانتماء للشعب الفلسطيني واعتبار الكيان الصهيوني كياناً مفروضاً عليها ولا تنتمي له، هذا إذا أضفنا أيضاً ١٧٪ يريدون دولة منفصلة فهو أقل الامكانات المتاحة لهم في التخلص من الاحتلال والتمييز القومي والطبقي.

إن هذا النمو في التوجه الوطني الفلسطيني بين «فلسطينيي ١٩٤٨» لم يكن سوى نتيجة حالة النهوض التي حكمت مسار الحركة الجماهيرية بعد اكتوبر ٧٣ وبسبب الانجازات التي حققتها منظمة التحرير الفلسطينية، حيث نالت المنظمة ثقة هذه الجماهير التي بادرت الى خلقها أطرها المعبرة عن انتمائها الوطني الفلسطيني.

وقد فرض هذا الواقع الجديد على الحزب الشيوعي الاسرائيلي أن يعدل من قرارات مؤتمراته تجاه القضية الوطنية الفلسطينية وعملية «السلام» المنشودة، حيث

ندرت التصريحات حول (٢٤٢) في هذه الفترة وأعاد تبنيه لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، كما اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية، كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني وأطلقها دون تحديد، لافي كافة أماكن تواجده ولا «خارج حدود اسرائيل». حيث أقرت مؤتمرات الحزب السابقة أن جماهير الجليل والمثلث والنقب هم جزء من الشعب الفلسطيني، بعد أن حاول الحزب تجاهل هذا الشعار في المؤتمر السادس عشر ليتوافق مع شعار إزالة آثار العدوان (وتطبيق قرار ٢٤٢).
إلا أن الحزب الشيوعي الاسرائيلي استفاد من المد الوطني في المنطقة، ومن اهتزاز هيبة الكيان الصهيوني فاستطاع بذلك أن يقتحم لأول مرة بلدية الناصرة ليهزم سيف الدين الزعبي في كانون أول ١٩٧٥ اضافة لعدة مجالس محلية عربية أخرى.
وقد علق ايان لوستيك على ذلك بقوله: «لايوجد أدنى شك من أن انتخاب رئيس بلدية شيوعي للناصرة في كانون أول ١٩٧٥ ، والاضراب العام الذي دعا اليه الحزب الشيوعي يوم ٧٦/٣/٣٠ ، والاضرابات وأعمال الشغب المحلية، والقتل الذي يتبع ذلك، والتصويت العربي المتزايد لصالح حزب راكاح الشيوعي في الكنيست الاسرائيلي، وانتخابات الهستدروت، ومنظمات متطرفة نشيطة للجامعيين العرب والتنظيمات العربية الراديكالية مثل جماعة أبناء البلد كلها تشير الى أنه على نظام الحكم تبني أساليب جديدة للظروف المستجدة إذا أراد المحافظة على مستوى معين من السيطرة على الأقلية العربية»[١٥] إن لوستيك هنا يرى امكانية انفلات الجماهير العربية من عقال السيطرة الاسرائيلية، بسبب فشل الأساليب القديمة للسيطرة ويقدم خدماته «كصهيوني متعقل» من خلال نصائح باستخدام أساليب جديدة في القمع المبطن، ولكنه أيضاً يدرك أن هذه الانتصارات السابقة والمنجزات التي تمت لم تتم إلا بفعل نضال الجماهير وتحديها لأساليب السيطرة، وبهذا فإن استمرار التحدي هو كفيل بافشال كافة الأساليب.

تنظيمات شعبية وليدة:

لم تكن التنظيمات الشعبية العربية السابقة على التنظيمات التي بنيت في أواسط السبعينات أكثر من تنظيمات مؤقته لتنفيذ هدف مؤقت، كالمؤتمرات الشعبية للدفاع

عن الأراضي، ومؤتمر العمال العرب، ومؤتمر المثقفين العرب وغيرها من المؤسسات الموسمية التي لم تجد طريقاً لاستمرار نشاطها إلا بعد حالة النهوض الواسعة المتأثرة بحالة النهوض الوطني الفلسطيني، وانعكاساته على «فلسطيني ١٩٤٨» الايجابية، وقد تشكلت في هذه الفترة لجان شعبية منتخبة كلجنة الدفاع عن الأراضي العربية، ولجنة المبادرة الدرزية، واللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية والاتحاد القطري للطلبة العرب، وسنقدم في هذه الدراسة عرضاً ملخصاً لكل هيئة شعبية ودورها وانجازاتها.

اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية:

اختمرت فكرة اقامة لجنة قطرية توحد مواقف رؤساء السلطات المحلية العربية والدفاع عن مصالح هذه السلطات في عام ١٩٧٣ كنواة محلية في الجليل الغربي وقد ساهم في المبادرة الى تأسيس هذه اللجنة حنا مويس «رئيس مجلس محلي الرامة» وعوض خلايلة، وابراهيم نمر حسين، وفي عام ١٩٧٣ طلبت هذه النواة من الجليل الشرقي والمثلث، بتكوين لجان مماثلة، وتشكلت اللجنة خلال اجتماع اللجان الفرعية الثلاث حيث أعلن عن «اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في مؤتمر صحفي في شباط ١٩٧٥ في الناصرة»[١٦]. وقد حضر اجتماع التأسيس «٤٠٠ مندوباً بين رئيس وعضو لمجلس محلي ممثلين عن ٥٢ مجلساً بلدياً ومحلياً عربياً»[١٧].

أما دوافع تأسيس اللجنة فأهمها يتلخص في التمييز في ميزانيات السلطات المحلية بين العربية واليهودية حيث كانت حصة الفرد في تلك الفترة من ميزانية السلطات المحلية العربية هي «٣,٥ ليرة، من هبات الحكومة بينما كانت حصة الفرد اليهودي تتراوح بين ٦٠ - ٦٥ ليرة»[١٨]، أما ميزانية التطوير فان حصة السلطات العربية تقتصر على المجالس العربية التي لها ميزانية تطوير خاصة تصرف من وزارة الداخلية.

بينما تشارك كافة الوزارات في ميزانية التطوير في المجالس اليهودية.

أما طبيعة القوى السياسية المشكلة للجنة حالياً فإن نصف أعضائها من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة وهناك تمثيل لحزب العمل والليكود ومستقلين ضمن هذه اللجنة، وهذا يعني عدم تجانس اللجنة سياسياً وبالتالي فإن محصلة قرارها يخضع لتوازنات القوى السياسية في النهاية. وقد دلل على ذلك مااتخذته اللجنة برفض اضراب يوم الأرض في ١٩٧٦/٣/٣٠ «مما دفع الجمهور المحتشد أمام مقر بلدية شفا عمرو برشق المجتمعين بالحجارة، فقد صوت في الاجتماع ٧ أعضاء مع الاضراب، ٣٥ ضد الاضراب، أما رئيس مجلس محلي معليا فلم يصوت، رغم ذلك زورت النتيجة واحتسب مصوتاً»[١٩]. وتطور نشاط اللجنة لترى نفسها كما يدعي رئيسها «الممثل الشرعي المنتخب لعرب اسرائيل»، وهذا النشاط دفع السلطات لسحب الاعتراف باللجنة بعد احداث يوم الأرض، ولغاية اليوم تتعامل السلطة مع اللجنة القطرية بطريقة غير مباشرة حيث لاتعترف بها رسمياً، وتتعاون معها عند اقتضاء مصالح السلطة ضرورة هذا التعامل، كما عمدت السلطة الى شق وحدة المجالس المحلية العربية عبر دفعها عناصر موالية لها لتشكيل لجنة قطرية موازية للسلطات المحلية الدرزية، للتخريب على اللجنة القطرية للسلطات المحلية العربية وعملها في الوسط العربي، ولاتقبل هذه اللجنة في عضويتها المجالس المحلية المعينة، باعتبار ادارات هذه المجالس هم موظفو حكومة وليسوا منتخبين من أهالي القرى العربية، وتشمل اللجنة الآن ٤٥ سلطة محلية عربية منتخبة باستثناء رؤساء السلطات المحلية الدرزية، وكل من هو خارج هذا الاطار هو مجلس غير منتخب، ولهذا فإن النقص في عدد هذه السلطات لايعود لانسحاب رؤسائها بل يعود الى سياسة السلطة في حل المجالس المنتخبة وتعيين موظفين لادارتها.

وقد ناضلت اللجنة من أجل تحسين أوضاع المجالس المحلية العربية حيث خفضت الفارق في ميزانياتها بالنسبة لميزانيات المجالس اليهودية الى ٤ ـ ٥ أضعاف، اضافة لنضالها ضد سياسة هدم البيوت ومن أجل توسيع مسطحات القرى العربية واعداد خرائطها الهيكلية، وبسبب هذا النضال سحبت من اللجنة صلاحية مراجعتها قبل الهدم للجنة اللوائية للتنظيم حسب تقرير ماركوفيتش الأخير، كما تناضل اللجنة للاعتراف بأربعين تجمعاً سكانياً كقرى لها مجالس

محلية.

أما انجازات اللجنة فقد تمثلت في:

١ - تخفيض فارق الميزانية بين المجلس المحلي العربي واليهودي من ٢٠ ضعفاً الى ٤ - ٥ أضعاف.

٢ - دعم ميزانية غرف التدريس وميزانية التطوير.

وتناضل اللجنة الآن من أجل إلغاء قرار دمج السلطات المحلية في أربع قرى عربية الى مجلسين محليين الذي يهدف الى تقليص عدد السلطات المحلية وبالتالي تقليص ميزانياتها.

كما شاركت اللجنة كمقرر ومشارك في كافة الأعمال والنشاطات النضالية التي خاضتها الجماهير العربية في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ . وتقوم اللجنة اليوم بدور رئاسة لجنة المتابعة لشؤون الجماهير العربية التي تشرف على نشاطات الجماهير وتقريرها والتحضير لها.

وفي التقييم العام نستطيع أن نقول إن وجود اللجنة هو مكسب جماهيري وطني للجماهير العربية وبغض النظر عن تركيبتها السياسية الحالية ومحتواها الذي يمكن أن يتغير وهذا التغيّر مرهون بنشاط القوى الوطنية ليس فقط من أجل تعديل ميزان القوى داخلها، بل من أجل كنس ماتبقى من المتصهينين العرب الذين يعششون فيها، وتنقيتها من كافة الرموز السلطوية، لتصبح منبراً فلسطينياً ومعبراً حقيقياً عن تطلعات الجماهير ومطالبها.

إن الشعار السياسي الذي ترفعه اللجنة «السلام والمساواة» هو شعار قائم على ميزان القوى داخل اللجنة ولكن فهم هذا الشعار يختلف من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة الى حزب الليكود الممثل فيها، فهو شعار فضفاض غير محدد المعالم. ويجب تحديده بشكل واضح أكثر، وهذا الوضوح أيضاً لن يتحقق إلا بوصول القوى الوطنية الى أغلبية هذه اللجنة حيث يصبح بامكانها أيضاً تعديل هذا الشعار وملاءمته مع متطلبات الوقائع الجديدة التي تفرضها حركة تنامي النشاط المعادي للصهيونية واحزابها وحركة تنامي الانتماء الوطني الفلسطيني من جانب آخر.

إن اللجنة تحمل في طياتها امكانية انفجارها، حيث يقع ضمن دائرة الاحتمال

القوي خروج رجالات السلطة منها إذا ماشعروا أن الأغلبية فيها تقع ضمن الموقف الوطني المناهض لها. ولهذا يجب على القوى الوطنية ايجاد أوسع جبهة معادية للأحزاب الصهيونية ورجالاتها في انتخابات المجالس المحلية العربية، كيما يتمكنوا من سحق واسقاط القوائم السلطوية والعائلية، لصالح القوائم الوطنية والديمقراطية التقدمية. إن ذلك لايتحقق إلا بنبذ النزعة الفئوية وروح التعصب، ووضع اسقاط قوائم السلطة كمهمة أولى في انتخابات المجالس المحلية(*).

لجنة الدفاع عن الأراضي العربية:

تأسست لجنة الدفاع عن الأراضي العربية في اكتوبر ١٩٧٥ في اجتماع شعبي حضره ممثلون عن كافة فئات الشعب الفلسطيني في النقب والمثلث والجليل، وكان الهدف من تأسيسها هو حماية الأراضي العربية المتبقية من المصادرة. وكانت مبادرة التشكيل قائمة بدعوة من الحزب الشيوعي الاسرائيلي لكن غالبية المدعوين لحضور اجتماع التاسيس كانوا من خارج الحزب، وقلائل جداً هم الذين حضروا من أعضاء الحزب في اجتماع حيفا في شهر آذار ١٩٧٥ حيث حضر مامجموعه ٢٥ - ٣٠ شخصاً، الأمر الذي اضطر القائمين على الدعوة لاعادة الاجتماع ودعوة الفلاحين المتضررين حيث عقد في شهر آب ١٩٧٥ اجتماع في الناصرة حضره ١١٠ أفراد معظمهم من أصحاب الأراضي المصادرة، وانتخب في الاجتماع لجنة متابعة صغيرة ترأسها الدكتور أنيس كردوش، وقررت هذه اللجنة الدعوة لاجتماع جماهيري كبير لتوسيع قاعدة العمل حيث قدر الحضور بأكثر من خمسة آلاف شخص، وفي هذا الاجتماع انتخبت لجنة الدفاع عن الأراضي العربية بمجلس من ١٠٠ عضو، وسكرتاريا مكونة من ١١ عضواً ترأسها الدكتور أنيس كردوش والذي بقي فيها حتى توفي.

وأول نشاط للجنة الدفاع عن الأراضي العربية بعد تأسيسها كان الاحتجاج

(*) سنعود فيما بعد لنضالات السلطات المحلية العربية بشكل مفصل.

على قرار وزير الزراعة الصهيوني بمصادرة ٢٢ ألف دونم ضمن مشروع «تطوير الجليل»، حيث طالبت اللجنة بالاجتماع بين أصحاب الأرض والسلطة، كما رفعت رسائل الى كافة الهيئات ولم يتجاوب سوى الحزب الشيوعي معها اضافة الى شولاميت الوني ومائير بعيل، وأمام هذا التجاهل قررت اللجنة تصعيد حملتها بشن حملة اعلامية وتوعية جماهيرية، حتى استطاعت أن تخطو خطواتها الأخرى التي توجت بنضال يوم الأرض.

وأمام تصاعد شعبية اللجنة حاولت السلطة معارضة لجنة الدفاع عن الأراضي باللجنة القطرية للسلطات المحلية العربية إلا أن السلطة فشلت في ذلك حيث مضى اضراب يوم الأرض رغم معارضة اللجنة القطرية له.

ولجنة الدفاع عن الأراضي العربية كاطار منتخب ليست ذات تمثيل فئوي ففي البداية ومن خلال الانتخاب تمثل الحزب الشيوعي بعضوين واتضح أن هناك أعضاء من حركة أبناء البلد في اللجنة، كما كان محمد ميعاري وغيره من اللاحزبيين والمستقلين، اضافة لمجموعة الغد من معليا، ولجنة المبادرة الدرزية.

وبعد يوم الأرض كانجاز دعت اليه اللجنة ونفذته بشكل ناجح دبت الخلافات داخل صفوفها، حيث بدأ الخلاف مع تكون الحركة التقدمية والتي ابتدعت مؤسسة صندوق الأرض التابع لها، وشنوا حملة على اللجنة لأسباب سياسية محضة ولصالح مؤسستهم الجديدة، وانسحبت الحركة التقدمية من لجنة الدفاع عن الأراضي، بينما بقيت كافة المجموعات السياسية الوطنية الأخرى فيها، كما سحب الحزب الشيوعي ممثله في اللجنة صليبا خميس بعد فصله من الحزب وقد أثار سحب صليبا خلافات داخل اللجنة أيضاً على اعتبار أنه ممثل منتخب بشكل فردي وليس عن حزب.

أما انجازات اللجنة فتتلخص في:

١ ـ نشر الوعي الوطني والانتماء للأرض والدفاع عنها.

٢ ـ مقاومة مصادرة الأراضي خاصة أراضي المنطقة رقم (٩) وافشال مشروع ضم أراضي قرى عربية للمجلس الاقليمي مسكاف.

٣ ـ وقف مصادرة الأراضي وتحرير المنطقة رقم (٩).

٤ ـ التحضير لمؤتمر الزراعة العربي[٢٠].

إن أهم مايميز لجنة الدفاع عن الأراضي العربية، هو كونها مؤسسة شعبية متعلقة بالقضية الأساس في الصراع العربي - الصهيوني وهي قضية الأرض، إلا أن اللجنة كشكل تنظيمي «قطري» قد جاءت متأخرة وبعد أن التهمت السلطة معظم الأراضي العربية عام ١٩٤٨ وتحولت بعد عام ١٩٦٧ الى مصادرة الأراضي العربية في الضفة والقطاع، لقد كان بامكان مؤتمرات الدفاع عن الأراضي العربية أن تتحول الى مثل هذه اللجنة وأن تقاوم المصادرة في بداياتها إلا أن الظرف الموضوعي والذاتي لم يكن ناضجاً الى الحد الذي يمكن أن تقوم فيه مثل هذه اللجنة سواء على صعيد الوعي السياسي أو على صعيد الظرف الموضوعي المتمثل بالحكم العسكري الذي حاول منع مثل هذه الأطر السياسية العربية كي يلتهم الأراضي العربية.

لكن الايجابية المهمة في هذه اللجنة إنها تخلو من العناصر الصهيونية، وإن تشكيلها الاداري والقاعدي هم من الشخصيات والقوى الوطنية والديمقراطية المعادية للصهيونية. وهي بذلك تحمل طابعاً تقدمياً ديمقراطياً، وتعكس وجهاً أكثر اشراقاً من اللجنة القطرية للسلطات المحلية العربية.

إلا أن نشاط اللجنة بعد يوم الأرض اقتصر على الطابع الاحتفالي خاصة بمناسبة يوم الأرض ولم تتعدَ اللجنة ذلك إلا في احتجاجها على ضم أراضي من الجليل للمجلس الاقليمي مسكاف، والمشاركة في الدفاع عن أراضي بيت جن عام ١٩٨٦ عبر لجنة المبادرة الدرزية.

واليوم تعقد هذه اللجنة مؤتمراً لدراسة أحوال الزراعة في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ لأجل دراسة وتقدير مساحات الأراضي التي تقع تحت سلطة المجالس الاقليمية أو خارجها ويملكها عرب لأجل استثمارها واستصلاحها.

وتبقى لجنة الدفاع عن الأراضي العربية اطاراً شعبياً أساسياً ومهماً يجب تفعيله، وتعميق انتشاره وبناء لجان فرعية له في كل قرية عربية لأجل الاعتناء اليومي والمتابعة اليومية لمشاكل الفلاح العربي كي يصار الى تطويرها الى اتحاد للفلاحين العرب، يدافع عن حقوقهم، ويصون أراضيهم ويطور من أساليب عملهم ويزيد تمسكهم بالأرض التي أصبحت أكثر من مصدر رزق، لقد أصبحت الأرض عنوان هوية للمواطن الفلسطيني.

لجنة المبادرة الدرزية:

قبل أن نتطرق لتاريخ اللجنة ودورها الوطني والتقدمي، لابد لنا أن نتطرق بشكل ملخص للطائفة العربية الدرزية ووضعيتها الخاصة، فالدروز في فلسطين لازالوا بحاجة الى دراسة تاريخية اثنية وسياسية مستقلة لايمكن تقديمها واعطاؤها حقها في هذه الدراسة فهذه الوضعية الخاصة للعرب الفلسطينيين الدروز لم تنشأ بفعل التطور التاريخي الخاص والمستقل عن تطور باقي فئات الشعب الفلسطيني، بقدر ماجاءت نتيجة تطور تاريخي سياسي للعلاقة بين الحركة الصهيونية - وفيما بعد السلطة الصهيونية - وبعض القادة المتساقطين للطائفة أمثال: «لبيب أبو ركن، وجبر معدي، وحسن خنفيس».

تتوزع الطائفة العربية الدرزية في فلسطين على ثماني عشرة قرية اثنتين منها في جبل الكرمل هما دالية الكرمل، وعسفيا وست عشرة قرية في الجليل هي: «شفا عمرو، المكر، جولس، أبو سنان، جت، يركا، يانوح، كفر سميع، كسرى، البقيعة، حرفيش بيت جن، عين الأسد، الرامة، ساجور، المغار»، ويبلغ عدد السكان الدروز في فلسطين حوالي ٦٠ ألفاً موزعين على هذه القرى العربية، أما سر العلاقة الوثيقة بين السلطة وقادة الطائفة الدرزية فيكمن في تعاون شخصيات درزية منتفعة من الكرمل في الثلاثينات مع الحركة الصهيونية، حيث فبركت هذه الشخصيات عمليات تآمرية لاغتيال شخصيات وطنية من الثوار، والايقاع بين هؤلاء الثوار وبين الطائفة الدرزية حيث قتل فيها حسن خنيفس، الأمر الذي جر الأمور الى حالة من التوتر حصل على أثرها معركة يانوح التي قتل فيها ١٣ شاباً درزياً من عسفيا ودالية الكرمل ضمن فصيل عسكري متآمر على الثوار عام ١٩٤٨ ، وبعدها عمقت الحركة الصهيونية علاقتها بدروز الكرمل كي يصلوا الى دروز الجليل وتطورت هذه العلاقة عبر لف الشخصيات المتنفعة من الدروز في الجليل الذين وافقوا على حلف الدم بين الحركة الصهيونية، وشيوخ الطائفة الدرزية، والذي كانت ترجمته العملية بقبول هذه الشخصيات لفرض التجنيد الاجباري على الشباب الدروز والقتال ضد جيش الانقاذ، وفرق الجهاد المقدس أما أهم الشخصيات التي وافقت على التجنيد الاجباري فهي: «جبر داهش

معدي، صالح خنيفس، لبيب أبو ركن، صالح الفراج، سلمان فرج، عبد الله فارس، مرزوق معدي، نمر أبو حسن، قفطان عزام الحلبي»[٢١]. وقد وقفت هذه الشخصيات ضد مصالح الطائفة الدرزية التي ساهمت في الدفاع عن الجليل حيث استشهد كثير من الدروز في معركة الهوشي والكساير عام ١٩٤٨

وفي عام ١٩٥٦ فرض التجنيد الاجباري على الدروز بمؤامرة بين السلطة الصهيونية والوجهاء المنتفعين، وبذلك عززت السلطة فصل العرب الفلسطينيين الدروز عن باقي جماهير «فلسطيني ١٩٤٨». إلا أن رد فعل القطاع الشاب وأغلبية الطائفة كان ضد الموافقة على التجنيد الاجباري، حيث وقع حوالي ١١٠٠ شاب من أصل عدد سكان مجموعة ١٦ ألفاً آنذاك على عريضة ترفض التجنيد الاجباري لكن هذه المعارضة قمعت بسرعة.

بعد ذلك اتجهت السلطة الصهيونية الى الفصل القانوني والمذهبي للدروز عن المسلمين بايجاد تشريعاتهم الخاصة وقوانينهم المتعلقة بالأحوال الشخصية حيث فصلتهم على ثلاث مراحل عن المحاكم الشرعية الاسلامية[٢٢].

١ - في عام ١٩٥٧ اعترف وزير الأديان بالاستقلال الديني للطائفة الدرزية.

٢ - في ١٩٦١/١٠/٢ تم تشكيل المجلس المحلي الدرزي.

٣ - في شهر ١٩٦١/١٢ سن الكنيست قانون تشكيل المحاكم الدينية الدرزية. وقد تبع هذا الفصل تسجيل الطائفة في الهوية ولايقبل في العمل في أي مكان من كان يرفض تسجيل طائفته الدرزية على الهوية.

أما على المستوى الشعبي فقد دفعت السلطة زلمها ورجالاتها لمعارضة الهيئات الشعبية العربية التي تأسست في السبعينات بتأسيس هيئات موزاية، فقد شكل رجال السلطة من رؤساء المجالس المحلية الدرزية، لجنة رؤساء السلطات المحلية الدرزية، كما شكل قطاع شاب من الطلبة لجنة الطلبة الدروز، وشكل بعض المتصهينين من الدروز في عسفيا ودالية الكرمل حلقة الدروز الصهاينة ١٩٧٦ وكل ذلك كرد فعل سلطوي على محاولات دمج الدروز في القضايا العربية العامة.

وعلى المستوى الثقافي أسست السلطة في عام ١٩٧٢ جهازاً خاصاً للتعليم الدرزي، وادخلوا في برامج التعليم مايسمى بالتراث الدرزي للمدارس الدرزية وفي ١٩٧٦ شكلوا مايسمى بلجنة المعارف الدرزية.

وقد اكتفت السلطة مقابل هذا الفصل وزيادة الواجبات على الدروز بوعود المساواة التامة مع اليهود، وعبروا عن ذلك كذريعة يمكن أن يقدمها عملاء السلطة من الدروز أمام جماهير الطائفة، فقد قررت الحكومة الصهيونية مساواة الطائفة الدرزية مع اليهود عام ١٩٥٧ ولكن القرار لم يجد طريقه للتنفيذ، وأعادت تقرير ذلك في عام ١٩٦٨ ، ثم أعادته في عام ١٩٧٥ ، ثم في عام ١٩٨٧ ، ولكن كل هذه الاعادات لم تنفذ، والمغزى فقط من التقرير واعادة التقرير كان فقط لامتصاص النقمة بين الجماهير العربية الدرزية، واحتواء حالات المد والتجاوب مع حالات المد في الوسط العربي، فالتواريخ المقدمة لحالات تجديد قرار المساواة كلها مرتبطة بفترات كانت تعيش فيها الجماهير العربية في الأرض المحتلة حالات مد ونهوض وطني، وخاصة اعادة تجديد القرار في ١٩٨٧ والذي جاء على خلفية انتفاضة قرية بيت جن الجليلية دفاعاً عن أرضها التي كانت تهدد سلطة حماية الطبيعة بابتلاعها. فقد أضربت القرية ١١٠ ايام.

«إن الدروز هم يهود في الواجبات وعرب في الحقوق، والمساواة بين الدروز واليهود فقط في التوابيت والقتلى والجرحى والأرامل واليتامى والمشوهين»[٢٣]

ولم يكن حظ العرب الفلسطينيين الدروز في مصادرة أرضهم بأقل من حظ القرى العربية الأخرى فقد صودرت مابين ٧٠٪ ـ ٨٠٪ من مساحة اراضيهم، فأقاموا على أراضي قرية يركا ٦ مستوطنات، فبعد أن كانت مساحتها ٦٥ ألف دونم تملك الآن فقط ١٥ ألف دونم، كما سرقوا أوقاف النبي شعيب في حطين والنبي سبلان في قرية حرفيش.

لقد كان لتشريع هذه المؤسسات هدف وظيفي آخر هو توزيع الأدوار والوجاهات على عملاء السلطة، ووضعهم في مراكز مكانية اجتماعية تبرز وجاهتهم من جهة، وتضعهم كسوط مباشر لقمع أبناء طائفتهم من جهة ثانية أما من جهة ثالثة فهي لايجاد تلك الشخصيات الضابطة لحركة العرب الفلسطينيين الدروز بشكل قانوني متأسس على علاقة داخلية ضمن الطائفة لا خارجية نابعة من السلطة بشكل مباشر.

تيارات درزية متباينة في النظرة للهوية:

ضمن هذه الوضعية الخاصة للعرب الفلسطينيين الدروز برزت أزمة الهوية عندهم، هل هم عرب ودروز معاً؟ هل هم قومية درزية مستقلة؟ أم طائفة مذهبية أم ماذا؟ وضمن هذه التساؤلات برزت ثلاثة تيارات أساسية ضمن العرب الفلسطينيين الدروز(٢٤).

١ ـ تيار ينادي بالقومية الدرزية المستقلة التي يربطها حلف الدم مع الصهاينة، وهو تيار كان يدعمه أحد دهاقنة الحركة الصهيونية اسحق بن زفي، والذي حاول أن يجد له انتعاشاً جديداً بعد احتلال الجولان وينادي ببناء دولة درزية في الجولان والجليل ولبنان، وقد أفشله أحرار الجولان. ويتماثل مع هذا التيار الحلقة الصهيونية الدرزية ويمثل هذا التيار أقلية فاشلة مغتربة من العرب الفلسطينيين الدروز.

٢ ـ تيار يرى بأنهم دروز وكفى، فبعد فشل التيار الأول اعتمدت السلطة التركيز على الطائفية، واعتمادها كهوية للدروز، وأخرجت لهذا التيار مثقفيه الذين أرادوا من هذا التيار مجالاً للتنافس على المواقع القيادية في الطائفة.

٣ ـ عرب فلسطينيون: وهو تيار وطني قوي تمثله لجنة المبادرة الدرزية كوجه سياسي شعبي وتسنده الأغلبية الصامته من العرب الفلسطينيين الدروز، إلا أن هذا التيار تخلله حالات من التردد ليس ضمن اللجنة وإنما ضمن الأغلبية الصامتة، وذلك بسبب تهديدات السلطة لها بحرمانها من كثير من الحقوق، والتضييق عليها اقتصادياً ومعاشياً، الأمر الذي يدفعها كي تلوذ بالصمت، وتناضل لجنة المبادرة الدرزية من أجل أن تتجاوز هذه الأغلبية حالة التردد والصمت وتقف بحزم الى جانب الموقف الوطني التقدمي، وتعزل بذلك عملاء السلطة وأركانها في أوساط العرب الفلسطينيين الدروز.

لجنة المبادرة الدرزية بديل العبث السلطوي:

من أين جاءت لجنة المبادرة الدرزية؟ لقد جاءت اللجنة من ضمير الانتماء

الوطني للعرب الفلسطينيين الدروز، وتاريخها لايعود للحظة الاعلان عن تأسيسها، بل الى ذاك اليوم من عام ١٩٥٦ حين وقع ١١٠٠ شاب عربي فلسطيني من دروز فلسطين على عريضة ترفض مؤامرة التجنيد الاجباري ووقعتها بالشبان الدوروز الأحرار، ورغم خفوت هذه الحركة فترة من الزمن إلا أنها عادت للظهور في شكل جديد ومضمون أكثر تقدماً في عام ١٩٧٢ حين تأسست لجنة المبادرة الدرزية برئاسة الشيخ فرهود فرهود من قرية الرامة الجليلية.

أما الأسباب التي دفعت الى الاعلان عن تأسيس اللجنة فهو النضال ضد سياسة التبديد القومي والعدمية القومية عبر النضال من أجل رفض التجنيد الاجباري، ومن أجل التعبير عن الهوية العربية الفلسطينية للطائفة الدرزية وانتمائها للشعب العربي الفلسطيني الذي ترفض أن تحمل السلاح في وجه أخوتها، وأن تكون سوطاً بيد القيادة الصهيونية لتجلد به ظهور ابناء شعبها.

إن اللجنة لم ترفض الخدمة العسكرية في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ ، بل انها رفضت الخدمة كقرار في كل مكان، كما تصدت لسياسة التجهيل القومي والفصل الطائفي، ودفعت الجماهير العربية الدرزية في فلسطين للالتحام مع نضال جماهير الأرض العربية المحتلة عام ١٩٤٨ ضد سياسية المصادرة والتمييز والاحتلال.

أما أهداف اللجنة فهي النضال ضد التدخل السلطوي في الشؤون الوطنية والعربية والدينية للطائفة الدرزية والتصدي للبرامج التعليمية المفروضة عليهم من وزارة المعارف الصهيونية وتعزيز الانتماء الوطني الفلسطيني للشباب الدروز، كما تناضل اللجنة ضمن لجنة الدفاع عن الأراضي العربية ضد مصادرة الأراضي وارجاع الإراضي التي صودرت ومن أجل المساواة التامة.

ولجنة المبادرة الدرزية هي جزء من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وبرنامجها السياسي يتقارب مع برنامج الجبهة التي يعتبر الحزب الشيوعي محورها الرئيسي والمقرر فيها.

ويتمحور نضال اللجنة بشكل مركزي على اقناع أكبر عدد ممكن من الشباب الدرزي برفض الخدمة العسكرية في الجيش الصهيوني رغم كل مايمكن أن يترتب على هذا الرفض من مصاعب حياتية واقتصادية للشباب.

لقد دفع الشباب الدروز رافضي الخدمة العسكرية «ما مجموعه ٣ آلاف سنة من

السجن، كما أن هناك مطاردين بالمئات من رافضي الخدمة، وفي السجن حالياً (١٩٨٨) حوالي ١٢٦ شاباً درزياً رافضاً للخدمة»[٢٥]. وقد أرست اللجنة تقليداً جديداً لرافضي الخدمة وهو رفض التذرع بالتدين أو الجنون[٢٦]. بل الاعلان المباشر عن رفض الخدمة بسبب الحرص على الكرامة القومية ورفض حمل السلاح في وجه أبناء وطنهم. كما تحتفل اللجنة بكل شاب يرفض الخدمة العسكرية في الجيش الصهيوني، فالسلطة: «تحتفل حينما يموت شاب من الدروز في الحرب، لكن اللجنة تحتفل بسلامة أبناء شعبها»[٢٧]. ولا تريد حتى أن يتقابل أخوان من نفس البيت في ساحة معركة كما حدث في بيت جن في ١٣/٤/١٩٨٧[٢٨].

رد فعل السلطة على اللجنة، ونمط استخدامها للجنود الدروز:

لأن اللجنة تحمل الراية الوطنية لبني معروف وتهدد مابنته السلطة خلال فترة طويلة من ولاءات وانقسامات، فان السلطة الصهيونية تبذل كل المحاولات لاعاقة عمل اللجنة ونشاطها في أوساط العرب الفلسطينيين الدروز، فهي دائمة التحريض على اللجنة، وتحاول تشويه سمعة أعضائها وقادتها، وتفرض تعتيماً اعلامياً شديداً على نشاطها ليس فقط في وسائلها السلطوية، بل أيضاً في الصحف المستقلة من خلال الرقابة على نشر أخبارها، كذلك يضايقون أعضاء اللجنة بفصلهم من العمل، أو زيادة الضرائب، أو فرض الاقامات الجبرية على أعضائها[٢٩] كما قتلت السلطة الشاب المجند سلمان خرباوي لأنه حاول كشف مدبري محاولة اغتيال رؤساء بلديات الضفة بسام الشكعة وكريم خلف وابراهيم الطويل.

إذا كان دروز فلسطين يعدون ٦٠ ألفاً فان ٥٠٪ منهم نساء غير مجندات، اضافة الى أن أكثر من ٣٠٪ هم من الشيوخ والأطفال وخارج الخدمة، والمتبقي فقط هو ٢٠٪ أي مايوازي ١٢ ألفاً من الشباب الدرزي بين رافض للخدمة ومعفى ومجند وينتظر تقرير مصير الخدمة، ولهذا فإن التقدير العددي لمجمل المجندين الدروز في الجيش وحرس الحدود لايتجاوز ١٠٠٠ شخص موزعين على مناطق مختلفة. إذن فما هو سر هذا الضجيج حول دور الجنود الدروز القمعي ؟

يتحدث الشيخ جمال معدي عن هذا الموضوع فيقول:

«إن السلطة تعمد الى وضع الجنود الدروز في خدمة عسكرية في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، أو في التجمعات العربية الأخرى، وتحت قيادة ضابط يهودي، وتلقي السلطة العلاقة المباشرة لهذه القوات مع المواطنين الفلسطينيين على عاتق الدروز وتعطيهم اضافة لذلك أوامر بتعويق معاملاتهم مثلاً، أو تشديد العسف والضرب لهم.. الخ من الاجراءات مايخلق شعوراً عاماً بأن الدروز وجنودهم مجموعة حاقدة على شعبها وبالتالي تظهر الأمور وكأنها بيد هؤلاء الذين يتلقون أوامر عسكرية، حتى إذا ماجاء معطي الأوامر وسهل المعاملات وأوقف الضرب ووبخ الجندي الدرزي على ذلك فيظهر الضابط بمظهر الحضاري، ويظهر الجندي الدرزي بمظهر الوحش والهمجي، وتتعمق الصورة في ذهن العربي على الأقل عن همجية الدرزي»[٣٠].

علاقات اللجنة وامتداداتها:

لجنة المبادرة الدرزية كما أسلفنا هي جزء من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة وهي عضو كهيئة اعتبارية في لجنة الدفاع عن الأراضي العربية. وانتشار اللجنة في أوساط الفلسطينيين العرب الدروز في تنام مستمر فهي تحتوي الآن مايقرب من ٢٠٪ من الشباب العربي الدرزي، ولها فروع في أغلب القرى العربية الدرزية، أو ذات الأغلبية الدرزية، واللجنة ممثلة في أغلبية المجالس المحلية في القرى العربية الدرزية، ففي يركا لها ٦ أعضاء في المجلس المحلي من أصل ٩ أعضاء، كما أن لها تمثيلاً في المجالس العمالية ولجان الآباء، وهي ممثلة أيضاً في لجنة المتابعة لشؤون جماهير الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ . أما معيقات امتداد اللجنة بشكل أوسع فهي سلطوية كما أشرنا سابقاً وتخلف الوعي السياسي بين الجماهير.

وتتحلى اللجنة باحترام وعلاقات قوية مع القوى والأحزاب الوطنية بين «فلسطينيي ١٩٤٨» نظراً لمشاركتها لهذه القوى والأحزاب في كافة نضالاتها، فاللجنة داعية وحدة بين كافة القوى الوطنية.

نشاطات اللجنة ونضالاتها:

لقد وقفت لجنة المبادرة الدرزية وقفة نضالية قوية حينما رفع الشيخ فرهود فرهود شعار «عدم تحويل الأعياد الدينية لمهرجانات احتفال سلطوية» وكان ذلك في عيد النبي شعيب عام ١٩٧٤ حينما زار رابين مقام النبي شعيب وحاول أن يحول العيد الى مهرجان سياسي سلطوي ومن يومها، توقفت زيارات رجالات السلطة الى المقام، كما وقفت اللجنة موقفاً مشرفاً في الدفاع عن أراضي قرية بيت جن، وفي محاولة تحصيل حقوق الجنود المسرحين، اضافة الى حملة التضامن الواسعة التي شنتها مع أحرار الجولان في رفض الهوية ورفض الضم.

كما ساهمت اللجنة في دعم الانتفاضة الشعبية العارمة عبر حملات التبرع بالدم، وتقديم المواد الغذائية والطبية وزيارة أهالي الشهداء، اضافة الى فرض العزل الاجتماعي والمقاطعة على الجنود ممن يسيئون التعامل مع أهالي الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، أو ضربهم وقد أثر هذا الاجراء في كثير من الجنود.

كما أصدرت اللجنة أكثر من نشرة للتوعية بين الجماهير الدرزية بانتمائهم الوطني، ومخاطر الانزلاق في غياهب العدمية القومية. ففي نشراتهم يركزون على أبطال قوميين من الدروز العرب أمثال سلطان باشا الأطرش قائد الثورة السورية الكبرى، والمناضل الشهيد كمال جنبلاط، والشهيد أحمد صافش من ابطال مجموعه الكف الأسود في فلسطين في ثلاثينات هذا القرن، اضافة الى أبطال قوميين عرب أمثال الراحل جمال عبد الناصر، وبومدين وغيره.

إن لجنة المبادرة الدرزية في التقييم العام تعتبر بؤرة ثورية للوطنيين من بني معروف، وهي انجاز عظيم لجماهير شعبنا الفلسطيني، يمكن تطوير آفاقها وتوسيع أعضائها بتضافر كافة الجهود الوطنية والتقدمية وتوجهها نحو المزيد من عزل الطائفة الدرزية عن جهاز السلطة، وتعزيز روابطها الوطنية مع باقي جماهير الشعب الفلسطيني وذلك لن يتأتى إلا بالعمل المثابر ودعم نشاط لجنة المبادرة، وابراز صوتها اعلامياً.

إن المصاعب التي تواجهها اللجنة في عملها هي مصاعب حقيقية، وهي تعتبر محكاً (أي المصاعب) عملياً لمدى جدية هذا الطرف الوطني أو ذاك في التعبير عن

الانتماء الوطني الكلي لكافة جماهير شعبنا. «فالجماهير العربية ـ ومنها الدرزية ـ بدأت تذيب يوماً بعد يوم انتماءاتها الطائفية والعائلية، وتنمي انتماءاتها الى الشعب الفلسطيني الذي هي جزء لايتجزأ منه، كذلك تشهد هذه الجماهير عملية تلاشي العادات والتقاليد ونمو التوجه الديمقراطي الاجتماعي لديها».

الاتحاد القطري للطلبة العرب:

يشكل الطلبة العرب مامجموعه ٤٪ من مجموع الطلبة في الجامعات العبرية، وأغلب دراسات هؤلاء الطلبة تتعلق بالعلوم الاجتماعية، وأقلية قليلة هي التي تدرس العلوم الطبيعية والتكنولوجية، وتعتبر الجامعات مجالاً جديداً للطلبة يمكن فيه الاختلاط مع الطلبة اليهود وبالتالي المعايشة اليومية مع تمييز على المستوى الشعبي، اضافة لاختلاط الطلبة العرب ببعضهم بعيداً عن أجواء العلاقات العائلية أو الطائفية التقليدية، بما يمكن هذا الاختلاط في جو التمييز من خلق وحدة متراصة، والتوجه نحو الانحياز لمطالب عامة بالمساواة، ورفع حيف التمييز ومعالجة أمورهم الحياتية وصولاً الى تحديد مواقف سياسية بعيدة عن الانتماء الطائفي أو العشائري.

أنشئت أول لجنة للطلبة العرب في الجامعة العبرية في القدس عام ١٩٥٨ وفي السبعينات تأسست لجان أخرى في معهد التخنيون، وجامعة حيفا، وجامعة بار ايلان وجامعة تل أبيب وبئر السبع. إلا أن هذه اللجان لاتعترف بها ادارات الجامعات العبرية، لابل انها تتعرض لمضايقات وضغوطات، وحرمان من التسهيلات في استخدام القاعات والمنابر الجامعية للتعبير عن آرائها، اضافة لتعرض بيوت الطلبة الى حملات متكررة من المداهمات والتفتيشات من قوات الشرطة والجيش اضافة لاعتقال العديد من نشطاء الطلبة، واقامتهم جبرياً.

وقد رفض الطلبة العرب في أواسط السبعينات المطالب الصهيونية بتكليفهم بمهمات الحراسة في الجامعات واعتبروا ذلك عملية تجنيد اجباري غير مباشرة للعرب في صفوف جهاز القمع الصهيوني، وعلى أثر ذلك هدد العديد من الطلبة بالفصل من الجامعات العبرية، كما اعتقل آخرون، وأقيم بعضهم اجبارياً على

خلفية رفض الحراسة.

وقد قاد الاتحاد القطري للطلبة العرب في الجامعات العبرية نضال الطلبة ضد السلطة الصهيونية، بعد أن تاسس في أواسط السبعينات: «ففي عام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ قام اتحاد الطلبة الجامعيين العرب بعد ان بدأ قبل قيامه بالتنسيق بين لجان الطلبة العرب في الجامعات المختلفة، ومنذ البداية أسهم الاتحاد في معارك الجماهير العربية المتعددة الأشكال في انتخابات المجالس المحلية العربية وفي يوم الأرض الخالد»[٣١].

كما ناضل الاتحاد القطري ضد توصيات لجنة «قصاب»، التي حاولت ترسيم التمييز بين الطلبة العرب واليهود، ومع تصاعد النزعة الفاشية بين الطلبة اليهود قاوم الطلبة العرب هذه النزعة بتشكيل حركة كامبوس مع جماعات طلابية يهودية لمقاومة النزوع الفاشي، وساهم الاتحاد القطري للطلاب العرب في نشاطات الحركة ضد الاستفزازات الفاشية المتطرفة، كذلك شارك الاتحاد في لجنة التضامن مع جامعة بيرزيت.

كما نظم الطلبة في عام ١٩٨٧ اضراباً وحركة احتجاج واسعة على رفع الرسوم على الطلبة العرب بشكل خاص محاولين تقليص أكبر عدد ممكن من الطلبة العرب في الجامعات العبرية.

وقد برزت بين الطلبة العرب آنذاك والى جانب راكاح فئات طلابية راديكالية كالحركة الوطنية التقدمية وأنصار القائمة التقدمية، والتي أصبحت تعبر عن وجهة انتمائها الفلسطينية بوضوح «فالطلبة العرب هم الفئة الأكثر راديكالية بين العرب في اسرائيل، ربما بسبب المصاعب التي يواجهونها في دراستهم أو في البحث عن عمل أو ربما لأنهم جيل انتقالي في المجتمع العربي»[٣٢]. إلا أن هذا التحليل يفتقد الى دور المؤثر الخارجي والمتمثل بالشعور بالهوية والانتماء والاطلاع على أفكار ونظريات تحررية أكسبتهم آفاقاً أوسع في معالجة قضية وجودهم. وهنا استطاعت الحركة الطلابية أن تلد الانتلجنسيا البديلة الوطنية غير المنافقة للسلطة والمعدة للاستهلاك الخارجي فقط بل انتلجنسيا ذات طابع ثوري، «فالمثقف العربي أصبح يفسر مشاكل حالتـه على أساس خلفية القومية والتي تساهم بين أشياء أخرى بزيادة الشعور بالاغتراب وبالتالي تؤدي الى تقوية وعيه وهويته القومية»[٣٣]

وقد تزايد الشعور بالانتماء للشعب الفلسطيني وقضيته بين الطلبة العرب، فقد أصبح هناك منافسون لراكاح وجبهة الطلاب العرب، في العمل في أوساط الطلبة العرب، وأصبحت الانتخابات للجنة الطلبة العرب تحمل أشكالاً تحالفية أو تنافسية على الأغلب بين جبهة الطلاب العرب والحركة الوطنية التقدمية أبناء البلد، ففي مواقع معينة كانت تتقدم جبهة الطلاب العرب وفي مواقع أخرى كانت تتقدم الحركة الوطنية التقدمية، وفي ذيل القائمة كان يقف أنصار الحركة التقدمية إن وجدوا مع أنصار السلطة.

وقد كانت الحركة الوطنية التقدمية اضافة لنضالاتها ضد التمييز، تحمل برنامجاً سياسياً يختلف عن برنامج السلام والمساواة، الذي تطرحه جبهة الطلاب العرب كفرع من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ففي كانون ثاني ١٩٧٩ ، قام بعض الطلبة العرب «يسمون أنفسهم الحركة الوطنية التقدمية، بتقديم رسالة تأييد للمجلس الوطني الفلسطيني الرابع عشر المنعقد في دمشق آنذاك، والتي دعوا فيها لاستمرار سياسة الكفاح المسلح، وقد عقدوا مؤتمراً صحفياً تحدثوا فيه عن عدم وجود تحفظات على نشاط منظمة التحرير الفلسطينية وأنهم لايعتبرون اسرائيل وطنهم ويشعرون بالاغتراب فيها»[٣٤].

وأمام هذا النشاط الوطني للطلبة العرب لم تكتف السلطة بالقمع المباشر، بل، حاولت تفتيت وحدة الصف الطلابي، ووحدة اتحاد الطلبة العرب، عبر دفع الطلبة الدروز الموالين للسلطة بتشكيل لجنة الطلاب الدروز في الجامعات العبرية أسوة بلجنة السلطات المحلية الدرزية وغيرها من التنظيمات الدرزية السلطوية.

إن القوة السياسية المسيطرة على اتحاد الطلبة العرب هي الحزب الشيوعي ولازال الحزب يعتبر الاتحاد احدى مؤسساته في الممارسة السياسية، ولذلك فإن الاتحاد لازال يعاني من الخلل في عمله ونشاطاته ويمكن تطوير هذه النشاطات، إذا ماتم العمل على أساس وحدوي متخلص من الروح الفئوية والهيمنة الحزبية على ادارته وعلى طريقة عمله.

مجموعة الصوت، حركة النهضة، جمعية أنصار السجين، جامعة الجليل:

هذه المؤسسات تعتبر امتدادات لبقايا حركة الأرض التي أخرجت عن القانون عام ١٩٦٥ ، ومنع تجمع أعضائها لأكثر من عشرة أشخاص إلا أن موجة النهوض قد بعثت في بقايا حركة الأرض همة متواضعة لتشكيل جمعيات تقدم خدمات للجماهير، فقد أسس منصور كردوش بعد وفاة ابن عمه أنيس كردوش صندوقاً خيرياً على اسم الدكتور أنيس كردوش، كما أسس منبراً من أجل نشر الوعي الثقافي الوطني الفلسطيني تحت اسم جمعية الصوت. وهذه الجمعية تشكل خليطاً وطنياً، فقد شكلت الجمعية لجنة لاحياء تراث الشاعر راشد حسين، كما أصدرت عدة كتب أخرى لكتاب عرب سواء من داخل الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ أو من خارجها.

كذلك وبعد اعتقال المناضل صالح برانسي وهو أحد مؤسسي حركة الأرض، شكل منصور كردوش جمعية أنصار السجين، كخليط وطني، لأجل تقديم المساعدة للمعتقلين وأهاليهم، والذين كثروا بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ، إلا أن الجمعية سحبت من منصور كردوش واستولت عليها الحركة التقدمية في سنة ١٩٨٧ ، حيث اعتبر ذلك انشقاقاً في وحدة الجمعية.

جامعة الجليل هي من بنات فكر جمعية الصوت، حيث «وزعت الجمعية استبياناً حول ضرورة وجود جامعة عربية مستقلة حيث أظهرت النتيجة أن ٨٠٪ من العينة مع انشاء مثل هذه الجامعة»[٣٥]. وقد تشكل مجلس لمتابعة تأسيس جامعة الجليل، وتقدم هذا المجلس بطلب تأسيس جامعة عربية لهيئة التعليم العالي الاسرائيلية بعد أن استوفت كافة الشروط المطروحة على جامعة كي تتأسس وبهيئة تدريسية ١٠٠٪ من عرب الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ مع أن القانون يسمح بانشاء جامعة ٥٠٪ من هيئتها التدريسية أجانب، إلا أن الهيئة الصهيونية رفضت الطلب تحت ذريعة أن الكيان الصهيوني أشبع بالجامعات، ولم تتابع فكرة انشاء الجامعة قانونياً بسبب خلاف وقع ضمن مجلس المؤسسين «حيث طالبت جبهة الناصرة الديمقراطية بتبني البلدية للجامعة، وقد رفض بعض المؤسسين ذلك

باعتبار أن البلدية هيئة اعتبارية ويمكن أن تخرج من يد قيادة الجبهة الديمقراطية، كما أن اشراف البلدية على الجامعة يفقدها الاستقلال بسبب اشراف وزارة الداخلية الصهيونية على هذه البلدية»[٣٦].

أما حركة النهضة فهي مجموعة محلية أقيمت في قرية الطيبة في أواسط السبعينات، كقوة وطنية تحاول أن تخدم جماهير بلدة الطيبة في المثلث، عبر تكوينها قائمة وطنية لدخول المجلس المحلي، وقد أسس هذه الحركة عبد الحليم أبو اصبع وهو من قدامى حركة الأرض أيضاً.

هذه المجموعات والمؤسسات الصغيرة لازال لها دور في حركة الشارع الفلسطيني في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ ، سواء على صعيد تقديم الخدمات أو نشر الوعي، أو بلورة الهوية الوطنية.

* * *

هوامش الفصل الثاني

(١) حبيب قهوجي، العرب في اسرائيل بعد عدوان ١٩٦٧ ، شؤون فلسطينية ص١٠٦ .

(*) كما حاول بعض التقليديين من الضفة زيارة الجليل والمثلث، وأثناء زيارة أحدهم للأستاذ صالح برانسي، في الطيبة بدأ هذا يمتدح السياسة الاسرائيلية، وما حققه «فلسطينيو ١٩٤٨» من تحسين على مستوى معيشتهم فما كان من الأستاذ صالح برانسي إلا أن طرد هذا الرجل من بيته.

(٢) حبيب قهوجي، العرب في اسرائيل بعد عدوان ١٩٦٧ ، شؤون فلسطينية ص١٠٦ .

(٣) أوري ديفس، وشركاه، العرب الفلسطينيون في اسرائيل/ دير الأسد، مصير قرية عربية في الجليل، ترجمة أحمد الشهابي، دار الكلمة، بيروت ١٩٧٩ .

(٤) صبري جريس، العرب في اسرائيل من ٧٣ ـ ١٩٧٧ ، شؤون فلسطينية ص٣١ .

(٥) حبيب قهوجي، العرب في اسرائيل بعد عدوان ١٩٦٧ ، شؤون فلسطينية ص٣١ .

(٦) نفس المصدر ص٦٤ .

(٧) الحزب الشيوعي الاسرائيلي، كتاب المؤتمر السادس عشر، ص٣٠ .

(٨) نفس المصدر ص٣٧ .

(٩) نفس المصدر ص٣٣ .

(١٠) نفس المصدر السابق.

(١١) مشروع البرنامج السياسي لحركة أبناء البلد ١٩٨٢ (ملاحظة.. هذا البرنامج أصبح برنامج جبهة الأنصار التي انشقت عن حركة أبناء البلد في ١٩٨٣ في أم الفحم).

(١٢) من مقابلة شخصية مع مشهور مصطفى/ أحد نشطاء حركة أبناء البلد في قرية كفر كنا بتاريخ ١٩٨٨/٨/٦ .

(١٣) ايان لوستيك، العرب في ظل الدولة اليهودية ص١٢ .

(١٤) نفس المصدر ص١٢ .

(١٥) نفس المصدر ص٢٠١ .

(١٦) المعلومات المستقاة هنا من مقابلة مع ابراهيم نمر حسين رئيس بلدية شفا عمرو، ورئيس اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية/ المقابلة في ١٩٨٨/٨/٢٨ في شفاعمرو.

(١٧) د. أميل توما، طريق الجماهير العربية الكفاحي في اسرائيل - دار ابو سلمى - عكا، ص٢٤٦ - ٢٤٧ .

(١٨) مقابلة شخصية مع ابراهيم نمر حسين وكل المعلومات الاحصائية والتاريخية الواردة هنا من المقابلة الشخصية معه. المجالس اليهودية تبلغ بين ٤ - ١٠ أضعاف حصة المجالس.

(١٩) من مقابلة شخصية مع القس شحادة شحادة - رئيس لجنة الدفاع عن الأراضي العربية/ كفر ياسيف ١٩٨٨/٨/٢٧ .

(٢٠) كافة المعلومات والأرقام الموجودة أخذت من مقابلة شخصية مع القس شحادة شحادة/ رئيس لجنة الدفاع عن الأراضي العربية، كفر ياسيف ١٩٨٨/٨/٢٧ .

(٢١) من مقابلة شخصية مع الشيخ جمال معدي، رئيس لجنة المبادرة الدرزية/ يركا ١٩٨٨/٨/٧ .

(٢٢) عماد جاد: رؤى الأحزاب الاسرائيلية تجاه العرب/ شؤون فلسطينية عدد ١٧٩ شباط ١٩٨٨ .

(٢٣) من مقابلة شخصية مع الشيخ جمال معدي، يركا، الجليل ١٩٨٨/٨/٧ .

(٢٤) سلمان ناطور، الدروز في اسرائيل، مقالة من كتاب فلسطينيو ١٩٤٨ - ١٩٨٨ ، تحرير خالد خليفة، اصدار مركز احياء التراث العربي، الطيبة ١٩٨٨ .

(٢٥) من مقابلة مع الشيخ جمال معدي.

(٢٦) في القانون الصهيوني فان المتدين يعفى من الجندية، كذلك المجنون وأصحاب العاهات.

(٢٧) من مقابلة مع الشيخ جمال معدي.

(٢٨) يروي الشيخ جمال معدي أن أخوين أحدهما مجند والآخر مدني تقابلا في معركة الدفاع عن أراضي بيت جن، الأول يحمل السلاح والثاني يدافع عن الأرض المصادرة.

(٢٩) خلال ١٩٨٧/١٩٨٨ فرضت الاقامة الجبرية على الشيخ جمال معدي ومنع من دخول الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي شهر تموز ١٩٨٨ قررت دائرة المعارف فصل الشيخ جمال معدي من وظيفته كمدرس في مدرسة يركا.

(٣٠) يروي الشيخ جمال طرفة من غزة، فحينها قابل بعض الشبان هناك واشتكوا له من الدروز قالوا له : «إن أعطل دروز دروز بئر السبع» وبئر السبع لايسكنها دروز.

(٣١) أميل توما: طريق الجماهير العربية الكفاحي في اسرائيل، دار أبو سلمى ص٢٢١ .

(٣٢) صبري جريس: العرب في اسرائيل من ١٩٧٣ - ١٩٧٧ ، شؤون فلسطينية ص٤٢ .

(٣٣) ايان لوستيك: العرب في ظل الدولة اليهودية ص٢٢ .

(٣٤) صبري جريس: العرب في اسرائيل من ١٩٧٣ ت ١٩٧٧ ص٣٤ .

(٣٥) من مقابلة شخصية مع الأستاذ منصور كردوش، الناصرة ١٩٨٨/٨/٧ .

(٣٦) من مقابلة شخصية مع الأستاذ منصور كردوش، الناصرة ١٩٨٨/٨/٧ .

الفصل الثالث

١٩٧٦ - ١٩٨٨
يوم الأرض لحظة الانعطاف

كان الثلاثون من آذار عام ١٩٧٦ لحظة انعطاف متميزة في تاريخ نضال الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ لسببين:

أولهما: إن هذا اليوم كان تأكيداً لحقيقة الانتماء الوطني لهذه الجماهير، ورفضها لمصادرة ماتبقى من أرضها، الأمر الذي يعتبر تأكيداً للرفض القديم لكل ماصودر، كما كان اعلاناً واضحاً منها بتمسكها بأرضها، ورفض اقتلاعها منها.

وثانيهما: إن أحداثه جاءت متميزة بتحول نضالي قائم على الفعل والمبادرة، قبل أن تكون قائمة على رد الفعل، فقد أبدت الجماهير يومها استعداداً عالياً للمشاركة والتضحية، والمقاومة، فقد كانت أحداثه ضخمة والمشاركة فيه واسعة، مما دفع السلطة الصهيونية لتفجير حقدها الأسود لتقمع المسيرات والمظاهرات ويسفر هذا القمع عن استشهاد ستة مواطنين، اضافة لجرح العشرات، واعتقال المئات.

وقد دفعت هذه الأحداث وزخمها الأحزاب الصهيونية وغير الصهيونية لاعادة النظر في برامجها، حيث عبر «يسرائيل كينتغ عن ذلك بقوله: «إن نجاح الاضراب نجاحاً تاماً في القطاع العربي، هو حقيقة يجب تدارسها وقبولها كمعطيات، ونقطة انطلاق لكل بحث في الموضوع»[1]. كما رأى «ماير فلنر» الأمين العام للحزب الشيوعي الاسرائيلي أن «الجماهير العربية في نضالها منذ سنين طويلة ضد سياسة التمييز والقمع القومي، قد وصل نضالها في سنة ١٩٧٦ إلى ذروة جديدة»[2].

إن دراسة يوم الأرض تقتضي منا التطرق للخلفية التاريخية التي لعبت دوراً أساسياً في بروز هذا الحدث التاريخي الوطني، بطرفيها المتناقضين المتمثلين بالسياسة الاسرائيلية الاستلابية ونقيضها وهو الحالة السياسية الجديدة للجماهير الفلسطينية، والتأثير المتبادل بين هذين الطرفين في تلك الحقبة الزمنية.

الاجراءات الاسرائيلية:

١ ـ صدور قرار اغلاق المنطقة رقم (٩) بتاريخ ١٩٧٦/٢/١٣ كمنطقة عسكرية، حيث منع أصحاب الأرض الأصليين من الوصول اليها، وقد أثر ذلك على أصحاب أرض «المل» من قرى عرابة البطوف، ودير حنا، وسخنين، وعرب السواعد، حيث انفجرت أحداث يوم الأرض الأولى في هذه القرى التي يبلغ تعداد سكانها حوالي ٢٧ ألف نسمة.

٢ ـ صدور وثيقة كيننغ في ١٩٧٦/٣/١ ، حيث قدم متصرف اللواء الشمالي كيننغ تقريراً لوزارة الداخلية اتسم بالسرية وسنتناول لاحقاً أهم مضامين هذا التقرير الذي اشتهر بوثيقة كيننغ.

مساحة أراضي «المل»:

تقع أراضي «المل» السهلية ضمن حدود ثلاث قرى عربية هي عرابة، ودير حنا وسخنين، وتبلغ مساحتها الاجمالية ٦٠ ألف دونم وهي مشجرة بالفواكه والزيتون حسب مايذكره محمود نعامنة رئيس مجلس محلي عرابة كما يثبت محمود نعامنة أن أصحاب هذه الأراضي يملكون «كواشين» تثبت ملكيتهم لهذه الأراضي ومن دائرة أراضي اسرائيل، أما ماوضعت السلطة يدها عليه فهو يقارب ١٧ ألف دونم.

ويذكر محمد مصالحة في كتابه: «الأرض ـ دراسة وتحليل»، إن هذه الأرض استخدمت من قبل سلطات الانتداب البريطاني كمناطق عسكرية خلال سنتي ١٩٤٢ ـ ١٩٤٤ أثناء الحرب العالمية الثانية، وقد كان الجيش البريطاني يدفع لقاء الاستخدام أجرة معينة، وبعد ١٩٤٨ استخدم الجيش الاسرائيلي المنطقة لغرض

التدريب واستخدم نفس الأسلوب البريطاني، وفي عام ١٩٥٦ قامت السلطة باغلاق المنطقة أمام أصحابها الفلاحين، ثم تراجعت وأصدرت تصاريح خاصة يتم تجديدها كل ثلاثة شهور.

كما يذكر محمود نعامنة أن حوالي ١٠٠ مواطن عربي في هذه المنطقة استشهدوا نتيجة اصطدامهم بالألغام المزروعة فيها.

يقول ران كسليف: «إن سخنين، احدى أكبر القرى العربية في اسرائيل كانت تمتلك في عام ١٩٧٤ ، ٩٥ ألف دونم، اما اليوم وبعد أن تضاعف عدد سكانها واصبح أكثر من ١٢ ألف فهي لاتملك إلا ١٧,٥ ألف دونم»[٣].

إن الحديث عن تحديد رقم دقيق لمساحات الأراضي المصادرة، هو أمر صعب الحصول عليه، فالاختلاف بين أرقام دائرة أراضي اسرائيل وأرقام وزارة الزراعة واضح، إلا أن محمد مصالحة يذكر في كتابه أن مجمل مساحة الأراضي العربية التي صودرت منذ ١٩٤٨ بلغ ٣,٢٥ مليون دونم، أما الكتاب الأسود عن يوم الأرض فيذكر أن حجمها كان حوالي ١,٢٥ مليون، ويرى أحمد سعد أن المساحة هي ١,٥ مليون دونم، بينما لاتفصح الاحصاءات الاسرائيلية عن أرقام حقيقية.

وثيقة كيننغ - تنضح عنصرية:

لم تظهر وثيقة كيننغ في ١٩٧٦/٣/١ إلا كاقتراح لتهويد الجليل ومصادرة أرضه واستيطانه، ولم تفح رائحتها العنصرية إلا في شهر ايلول ١٩٧٦ حين كشفت صحيفة «عل همشمار» عن فحواها، فهي وثيقة لاتقترح سلب الأرض فقط وإنما اتخاذ اجراءات سياسية لمعاملة «فلسطينيي ١٩٤٨» فقد أقر كيننغ في وثيقته بفشل السياسة الاسرائيلية في خلق حالة الاندماج والتمثل للعرب في الكيان السياسي والاجتماعي الاسرائيلي، فالوثيقة ترى هذا الفشل في «نقل الدولة الاهتمام بالعرب إلى أيدي متكلمين باللغة العربية، الذين سحبوا عناصر العنف منهم وتوجوهم زعماء، ودعموا مراكزهم بقدراتهم على الحصول على مكاسب لأنفسهم» كذلك يشير إلى أن «العاملون في المحيط العربي في جميع المجالات، السياسي والعسكري والشرطي، والمدني، يمنحون دائماً، بمدى شبههم بالعقلية العربية، ولم تلاحظ

فيهم دائماً كفاءة التفكير أو كفاءة التنفيذ على مستوى يفوق الجمهور الذي يعنون به وبمصالحه»[٤] .

وترى الوثيقة أن المعركة الديمغرافية هي قوة محركة، بين العرب واليهود في الجليل، بسبب تزايد العرب السكاني حيث ترى أنهم سيشكلون أكثر من ٥١٪ من سكان اللواء الشمالي، فهي تقول: «إن تكاثرهم في الجليل يحمل في طياته خطراً على سيطرتنا على المنطقة».

كما تتحدث الوثيقة عن بروز «التطرف القومي» بين فلسطينيي ١٩٤٨ إلى التأثيرات المتبادلة بين جماهير ١٩٤٨ وجماهير ١٩٦٧ في الضفة الغربية وبروز منظمة التحرير الفلسطينية في الساحة الدولية والاعتراف الدولي بها عام ١٩٧٤ مما أدى «إلى رفع هاماتهم وشعارات النضال القومي المتطرف في اسرائيل» وأبرز كيننغ في وثيقته أهم مظاهر التطرف القومي في التماثل مع شعارات م.ت.ف، في المظاهرات وفي اجتماع سخنين في ١٩٧٥/٣/١٤ والناصرة في ١٩٧٥/٣/٦ وفي انتخابات الناصرة في ١٩٧٥/١٢/٩ .

كما يرى كيننغ أنه في حالة وجود استفتاء في لواء الشمال سينتصر العرب، وتفادياً لهذه اللحظات السياسية الحرجة يقدم كيننغ اقتراحاته:

١ ـ تكثيف الاستيطان اليهودي في منطقة الشمال.

٢ ـ اقامة حزب عربي يعتبر أخاً لحزب العمل يركز على المساواة والسلام، والثقافة واللغة والانسانية.

٣ ـ رفع التنسيق بين الجهات الحكومية في الهستدروت والسلطات المحلية في معالجة الأمور العربية.

٤ ـ ايجاد اجماع قومي يهودي داخل الأحزاب الصهيونية حول موضوع عرب اسرائيل وتناسي الصراعات السياسية الداخلية.

أما عن معالجة أمور العرب فيرى أن الحكومة قصرت في خلق شخصية عربية عامة موالية، بسبب «عجز العرب عن استيعاب «الديمقراطية الاسرائيلية»، لأنه مجتمع يعيش مرحلة الانتقال من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي وهذا أدى إلى بروز شخصيات وطنية (غير مخلصين للدولة)، متطرفة، ومعادية للحكومة وبرامجها تجاه العرب، كما يشير إلى أن الجيل الثاني الذي تربى في ظل الصهيونية رفض

الجيل القديم والزعامة القديمة، مما خلق جيلاً ثائراً معادياً للحكومة ومتجهاً نحو راكاح، ولذا فهو يقترح:

١ ـ استبدال المسؤولين الحاليين وتربية وجوه جديدة تكون زعامة جديدة مثقفة.

٢ ـ مساعدة هذه القيادة الجديدة في اقامة حزب عربي.

٣ ـ فضح راكاح وتعريته على مستوى الشخوص(٥).

أما على الصعيد الاقتصادي والعمل فيرى كينِنغ أن زخاء اقتصادياً، أصاب العرب وأثر على تركيب العمالة والعرض والطلب في فروع الاقتصاد الاسرائيلي، مما أدى إلى خلق اطمئنان اجتماعي، واقتصادي حرر الفرد والعائلة من المشاكل الاقتصادية وتوقع الضغوط، واتاحت لها فراغاً للتفكير السياسي والاجتماعي، وولد لديها نزوعاً نحو القومية المتطرفة، التي تشتغل لإثارة مختلف التذمرات والاحتجاجات، والشعور بالقوة والاحتجاج.

ومن أهم اقتراحاته في هذا المجال:

١ ـ تحديد نسبة العاملين العرب في المشاريع الاسرائيلية بحيث لايتجاوز ٢٠٪ لمنع نهوض العمال العرب الوطني والتأثير السلبي على الانتاج وفروع الاقتصاد.

٢ ـ اعتماد وكلاء عرب «مخلصين» (يعتمد عليهم في حالة الطوارىء)، للاعتماد عليهم ضد التأثير على الأوضاع الاقتصادية.

٣ ـ التضييق الاقتصادي على العائلة العربية والانسان العربي، عبر ملاحقة الضرائب، ورفض اعطاء المنح للعائلات متعددة الأولاد من العرب، وتسليم هذه المنح للوكالة اليهودية.

٤ ـ اعطاء الأولوية لليهود على العرب في فرص العمل.

وفي تحديده لظروف التعليم يرى أن المثقفين في استلابهم تدفعهم ضرورة نفسية للتنفيس عن أنفسهم فيكون تعبيرهم ضد الجهاز الاسرائيلي والدولة، ويتوقع تفاقم هذه بين (الخريجين) وانتقالهم إلى العنف وتماثلهم مع م.ت.ف، وسعيهم الدائم للبحث عن زعامة عربية.

ومن اقتراحاته في هذا المجال:

١ ـ تخفيض نسبة العرب في التحصيل العلمي.

٢ - تشجيع التوجهات المهنية لدى التلاميذ العرب.

٣ - تسهيل عملية سفرهم للخارج لأغراض التعليم، ووضع صعوبات أمامهم عند العودة.

أما على صعيد تطبيق «القانون» فتشير الوثيقة إلى ضرورة التشدد في تطبيق «القانون»، حتى لايظهر التسامح كنقطة ضعف قد تؤدي إلى الاخلال «بالأمن الداخلي» الذي يضطر اسرائيل لاستخدام القوة وبالتالي الاضرار بسمعتها. ومن مقترحاته في هذا المجال:

١ - محاكمة المسؤولين الاسرائيليين المتسامحين.

٢ - زيادة في قوات الأمن والشرطة لردع «الأوساط المتطرفة» و«الجالسين على الجدار» الذين قد ينجرون إلى أعمال التمرد والمظاهرات.

ردود فعل أولية:

في اليوم التالي لصدور قرار وضع اليد على أراضي المل، احتشدت جماهير القوى العربية المجاورة في سخنين في ١٤/٢/١٩٧٦، وعقدت مؤتمراً احتجاجياً، كما شنت حملة اعلامية ضد مصادرة الأرض، وارسال برقيات الاحتجاج، وعقد مؤتمر صحفي في ٢٦/٢/١٩٧٦ رافضين قرار اغلاق هذه المناطق، ونتيجة هذا الضغط الجماهيري، أقرت السلطة بخطوة نصف تراجعية حيث قسمت المنطقة إلى المنطقة (أ) التي يتم اعادتها إلى الفلاحين شريطة حصول السلطات المحلية على تصاريح سنوية، حيث تقوم السلطات بازالة كل مظاهر التدريبات العسكرية، أما المنطقة (ب)، تبقى فيها المناورات العسكرية ولايسمح بدخولها إلا بتصاريح خاصة من قوات الجيش، إلا أن وسائل الاعلام ذكرت أن ١٢ مستوطنة ستقام في المنطقة رقم (٩)، مما ألهب مشاعر الجماهير وكشف التضليل الصهيوني وانذاك دعا الدكتور أنيس كردوش، رئيس لجنة الدفاع عن الأراضي العربية إلى اجتماع جماهيري حاشد، لمواجهة الاستيطان والمصادرة، ودعا إلى تحديد ٣٠/٣/١٩٧٦ يوم اضراب شامل واعتبر يوماً للأرض تبنته جماهير الشعب الفلسطيني في كل مكان.

العوامل الفلسطينية تتضافر:

لم يكن بالقليل ذاك التاثير العربي والفلسطيني الخارجي الذي كان يترك بصماته على جماهير «فلسطينيي ١٩٤٨» من حركة الأرض إلى يومنا هذا، فقد كان هذا الأثر ـ إن كان خارجياً ـ يترك تأثيره الداخلي في السلوك السياسي للجماهير العربية بشكل فعال، كذلك نستطيع القول إذا كانت مجازر ايلول، ووفاة الرئيس عبد الناصر قد أثرت على هذه الجماهير سلباً، فان استعادة منظمة التحرير الفلسطينية لتأثيرها العربي والدولي بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، قد خلق جواً جماهيرياً جديداً أثر على الضفة الغربية وقطاع غزة وعلى «فلسطينيي ١٩٤٨» في آن معاً وان كانت درجة تأثيره في الضفة والقطاع أعلى:

١ ـ على صعيد الضفة والقطاع:

كان لقرار القمة العربية في الرباط عام ١٩٧٤ بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني وترجمات هذا الاعتراف بقبول المنظمة عضواً في الأمم المتحدة بصفة مراقب، أثر كبير في استعادة الثقة والقوة بمنظمة التحرير وخلق هبة شعبية واسعة في الضفة والقطاع تؤيد المنظمة وترفع شعاراتها الوطنية، وتعلن رفضها للاحتلال.

كما كان للجبهة الوطنية المتحدة في الضفة الغربية ورديفتها في القطاع دور في قيادة هذه الهبة الجماهيرية وتوجيهها، اضافة لقيادة نضالات أخرى مقاومة للسياسة الاسرائيلية في الاستيطان والمصادرة، كما حدث في قرية كفر قدوم، ومحاولة تقسيم الحرم الابراهيمي، والسماح لليهود بالصلاة في المسجد الأقصى قد عكست حالة نضالية جديدة في أوساط جماهير الضفة والقطاع وجدت تاثيراتها، على جماهير «فلسطينيي ١٩٤٨» سواء عبر حملات التضامن أو عبر اللقاءات المتبادلة وغيرها، مما هيأ الوضع أيضاً في الجليل والمثلث لمقاومة السلطة سيما وإن سيف المصادرة كان مرفوعاً فوق أعناقهم أيضاً.

٢ - على صعيد «فلسطينيي ١٩٤٨»:

لقد كان لبروز التنظيمات الشعبية وتبلورها، اضافة لتنامي الوعي الوطني، والشعور بالخطر تجاه مصادرة ماتبقى من الأراضي، وتراجع قوائم السلطة، ونمو التيارات الوطنية والديمقراطية وتأثيرها في أوساط الجماهير كالحزب الشيوعي وحركة ابناء البلد، وايجاد اطار يدافع عن الأرض هو لجنة الدفاع عن الأراضي العربية، وعوامل هامة في تهيئة الشارع العربي إلى نضال جديد برزت مظاهر في مواجهة رفض اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية اعلان الاضراب، حيث لاقتهم الجماهير بالحجارة.

لقد تشكلت توليفة متفاعلة من العوامل التي دفعت لعمل نضالي يواجه تمادي السلطة الصهيونية فلا الاجراءات الاسرائيلية بمعزولة عن مشاعر الشارع ولا تطور القضية الفلسطينية بمعزول عن هذا الشارع وعن رد فعل السلطة الاسرائيلية، بل إن هذه التوليفة شكلت أرضية موضوعية لانفجار مقبل، استطاعت قيادة الجماهير ممثلة أساساً بلجنة الدفاع عن الأراضي العربية بالتقاطها لتعلن الاضراب الشامل يوم ٣/٣٠ كحد أدنى ولكن الجماهير تجاوزت هذا الحد بالمظاهرات «لقد كان الوسط العربي يشبه طنجرة الضغط، وتحول إلى قنبلة موقوتة وانفجرت يوم الأرض»[٦].

أحداث يوم الأرض:

بعد الدعوة إلى اعلان الاضراب الشامل، عمدت السلطة الصهيونية إلى منع حدوث هذا الاضراب وكسره، وقد أطلقت لذلك مجمل تهديدات متتالية على لسان أكثر من مسؤول حكومي، ومسؤول في الشؤون العربية، فقد أخذت الحكومة قراراً بقمع التظاهرة العربية أمام الكنيست إن حدثت، مما دفع لجنة الدفاع عن الأراضي إلى تأجيلها، كما شغلت السلطة «عناصرها العربية» المعراخية والليكودية، للتشويش على الاضراب، سواء عبر التصويت ضده في ٣/٢٥ في اجتماع رؤساء السلطات المحلية في شفاعمرو، واشتراط هذه اللجنة بشخص

رئيسها الموالي للمعراخ «ابراهيم نمر حسين» التزام لجنة الدفاع بقرار السلطات المحلية إذا حضر رئيس لجنة الدفاع، اجتماع هذه السلطات. وقد علق توليدانو على تآمر بعض رؤساء السلطات المحلية واتخاذهم قراراً برفض الاضراب. متخذو القرار أبدوا نضوجاً سياسياً كبيراً على تحملهم المسؤولية وعدم انجرافهم وراء التيارات السلبية»[٧]. أما رعنان كوهين مسؤول الدائرة العربية في حزب العمل فقد علق على قرار السلطات بان الرؤساء: «أبدوا كفاءة في اتخاذ القرار»[٨].

كما هددت السلطة بالضغط على الهستدروت بعدم الوقوف إلى جانب العمال المضربين، كذلك هددت وزارة المعارف بفصل المعلمين والموظفين المضربين.

وقائع وأحداث:

لم تبدأ الأحداث بالتوقيت الرسمي للاضراب، بل سبقتها بيوم، ففي دير حنا، خرجت تظاهرة شعبية في القرية مساء ٣/٢٩، رداً على استفزازات الجيش الذي احتشد لمحاصرة الاضراب، حيث ماإن خرجت المظاهرة حتى اطلقت قوات الجيش وحرس الحدود النار على المتظاهرين من الجهة الشرقية للقرية، ومع صوت الرصاص، خرجت جماهير القرية إلى الشوارع، مقاومة همجية السلطة الأمر الذي دفع الجيش لاطلاق النار في جميع الاتجاهات، للارهاب والقتل، وصل به الأمر إلى اطلاق النار على البيوت، وجرح في هذه الليلة أربعة من شبان القرية. وحتى لاتفلت زمام الأمور من يد السلطة فرضت حظر التجول على القرية، وشنت حملة اعتقالات واسعة.

وفي التاسعة مساءً ردت عرابة البطوف على قمع مظاهرة دير حنا بمظاهرة أخرى، وكانت معركة مواجهة في الشارع بين أهالي القرية، وقوات السلطة جرح فيها العشرات وسقط الشهيد خير محمد ياسين كأول شهيد ليوم الأرض. وعند سماع نبأ استشهاد الشاب خير ياسين، اتسعت المظاهرة، وفقدت قوات السلطة سيطرتها على القرية، وطلبت من رئيس المجلس المحلي أن يخرجها من أقصر طريق إلى خارج القرية تحت ذريعة فراغ ذخيرة الجيش، وعند وصولهم خارج القرية قال أحد الجنود: «سأستدعي الفرقة الثالثة الآن وسترون» ثم فرضت قوات السلطة

منع التجول على القرية بعد أن عززت قواتها واعتقلت ٤٠ مواطناً.

ردت قرية سخنين بعد أن سمعت اطلاق النار ودارت مواجهة جماهيرية مع قوات الجيش، جرح فيها خمسون مواطناً، واعتقل من القرية سبعون، وقدمت القرية ثلاثة شهداء هم رجا أبو ريا، خضر خلايلة، والشهيدة خديجة قاسم شواهنة التي خرجت مع أمها لانقاذ أخيها وعندما أمرها الجنود بالرجوع أدارت ظهرها فأطلقوا النار عليها.

وامتدت الأحداث إلى باقي الجليل والمثلث، وعمت التظاهرات الشعبية، فسقط في قرية كفر كنا الشهيد محسن طه واعتقل العشرات من أبناء القرية، كذلك خرج أهالي بلدة الطيبة في المثلث في تظاهرة كبيرة في ساحة البلدة، فأطلق جيش السلطة النار على المتظاهرين، جرح في هذه المظاهرة العشرات من المواطنين واستشهد المواطن رأفت علي زهيري من مخيم نور شمس قرب طولكرم والذي كان متواجداً في البلدة يومها.

لقد سقط ستة شهداء في يوم الأرض، ولكن الجماهير الفلسطينية جربت الطريق الصحيح لانتزاع حقوقها، وعبرت بصدق عن اكذوبة التعايش والمساواة. . . الخ، كما أعلنت في هبتها رفضها لسياسة التذويب والتدجين والطمس. ولقد وجدت أحداث يوم الأرض تجاوبها أيضاً في قرية كسرى الدرزية، وفي مضارب بدو النقب، حيث أقسم أهالي كسرى الدرزية: «على التمسك بالأرض، ومن لايفعل ذلك لا يدفن فيها، ولايشاركه أحد في أفراحه أو أتراحه»[٩].

لكن سقوط الشهداء الستة قد أسقط أول ماأسقط كل مراهنات السلطة على عكاكيزها في الوسط العربي، كما أسقط كل التهديدات السلطوية، وفي النهاية أسقطت قرار مصادرة المنطقة رقم (٩) حيث غضت السلطة النظر عن المصادرة، وحررت المنطقة رقم (٩) من قيد المصادرة مؤقتاً إلا أن سيف العودة لقرار المصادرة لازال قائماً، حيث لاتزال المنطقة في مصير معلق، ولم يتخذ قرار نهائي بتسليمها لأصحابها من الفلاحين.

والأهم من ذلك أن يوم الأرض كان انجازاً سياسياً كبيراً لجماهير «فلسطينيي

١٩٤٨»، ففي خضم النضال من أجل الدفاع عن الأرض، تعزز انتماء الجماهير ليس إلى أرضها فقط بل إلى الوطن حين اكتشفت قدراتها الهائلة التي كبحت جماح الزحف العنصري الصهيوني نحو حرمانها مما تبقى لديها من أرض.

كذلك فتح يوم الأرض عيون السلطة الصهيونية على مسألة جديدة ألا وهي انفضاح زيف دعايتها التضليلية عن التعايش، وفشل سياستها التي مارستها طوال ٢٨ عاماً في تدجين واسرلة الجماهير العربية، كما كشفت عزلة عملائها من رؤوس السلطات المحلية وعجزهم عن التأثير على الجماهير التي اعتبرت هذه الرموز تقف في خندق آخر غير خندقها.

لقد أحال يوم الأرض ونضاله قضية الأرض من مسألة «كوشان ووثائق»، إلى مسألة سياسة بحته تتعلق بالمسألة القومية والحقوق القومية لهذه الجماهير، فبعد يوم الأرض: «آن الأوان لانتزاع قضايا أراضي عرب اسرائيل من حدود الصلاحية الادارية لدائرة أراضي الدولة ووضعها في مكانها الصحيح كقضية سياسية»[١٠]. أما العنصري كيننغ فهو يقر أخيراً بخطورة الأحداث ويقول: «نشأ لأول مرة منذ قيام الدولة وضع تماثل فيه جميع العرب عن وعي وعلناً وخلافاً لطلب الحكومة مع مطلب سياسي قومي عربي متطرف، واستعدوا نفسياً للأعمال وتحقيقها»[١١]. كما قدم كيننغ اقتراحه (رقم ٢٠) بعد يوم الأرض إلى وزارة الداخلية يطالب فيه الاسراع في تنفيذ المشاريع العملية لتهويد الجليل، وايجاد دائرة من مختلف الوزارات من خلال الكنيست لادارة «تطوير الجليل».

أما على صعيد القوى السياسية التي شاركت في احياء يوم الأرض، فقد تبنى الحزب الشيوعي الاسرائيلي دعوة لجنة الدفاع عن الأراضي العربية بالاضراب، وعمل مافي قوته لانجاح الدعوة، خاصة بعد نشوته بانتصار جبهة الناصرة الديمقراطية في انتخابات بلدية الناصرة، التي كشفت تعاظم تأثير الحزب في أوساط الجماهير العربية، كمدافع عن حقوقها، وكحامل لمشاعرها القومية نسبياً: «فقد بعث انتصار الناصرة روح الأمل الجديد بين الجماهير العربية في اسرائيل وعزز الثقة بالحزب الشيوعي الاسرائيلي وبان التمييز والاضطهاد القومي ليسا باقيين إلى الأبد»[١٢]. إلا أن الحزب رغم تحدثه عن دوره الريادي في اضراب يوم الأرض وصناعة أحداثه التاريخية لم يقيم هذه التجربة ضمن مفعولها التاريخي بل قيمها

بقوله: «إن الجماهير العربية أصبحت قوة عظيمة الأهمية في تجميع القوى الديمقراطية في اسرائيل، بسبب يومي انتصار جبهة الناصرة الديمقراطية، واضراب يوم الأرض». لكننا نرى أن الأحداث كانت أكبر من دور الحزب وإن أفقها كان أوسع من برنامج الحزب نفسه، فقد تجاوزت الجماهير الدعوة للاضراب إلى التصادم المباشر مع قوات الجيش، الأمر الذي رفضه الشيوعيون حين قرروا في مؤتمرهم الثامن عشر: «والجماهير العربية ترفض نصائح الخنوع والاستسلام التي تعرضها عناصر رجعية معينة للأقلية العربية، وكذلك رفضت نصائح الفئات اليسارية والقومية المتطرفة هؤلاء الذين يحاولون أن يدفعوا بالجماهير العربية إلى أعمال مغامرة، وإلى فصل نضالها عن النضال الديمقراطي العام في اسرائيل لتغيير السياسة ولتغيير الحكم والنظام»[١٣] إن عدم انطباق حسابات حقل الشيوعيين الاسرائيليين على حسابات بيدر الجماهير، قد دفعت بالحزب إلى اشتراطات مسبقة في مناسبات يوم الأرض الأخرى.

فهم أي الحزب وينطق الحزب هنا الجماهير العربية على لسانه في عدم اعتراضهم معاً (الحزب والجماهير) على كون الجليل والمثلث قسماً من دولة اسرائيل، هم بسياستهم العنصرية وبرنامجهم «تهويد الجليل» وسياسة التمييز والقمع على الجماهير العربية في اسرائيل، هم الذين يتصرفون كان الجليل والمثلث ليسا جزءاً من اسرائيل[١٤]. وهنا ينسى الحزب أن المثلث والجليل لم يكونا يوماً أرضاً اسرائيلية، حتى في حدود الدولة اليهودية المقترحة في قرار التقسيم سنة ١٩٤٧.

أما القوى التقدمية الوطنية التي لم تكن سوى مجرد أنوية للحركة الوطنية التقدمية ـ أبناء البلد، والتجمعات الشعبية الأخرى ـ فقد شاركت في الأحداث وشارك ممثلوها الذين لم يكونوا معروفين آنذاك في لجنة الدفاع عن الأراضي بالدعوة للاضراب، إلا أنها انسجمت في حركتها مع حركة الجماهير، وعفويتها في التصدي لقوات الجيش، معتمدين في ذلك على رؤيتهم السياسية القائمة على تعميق التناقض مع الكيان الصهيوني، وتنمية نضال الجماهير في التصدي للسلطة التي تهضم حقوقها وتستولي على أرضها، ولا زال الاحتفال بيوم الأرض مثار خلاف على الشكل النضالي المرافق لهذا الاحتفال بين القوى السياسية.

لقد غذى نضال يوم الأرض نزوعاً نحو تنمية حركة أبناء البلد وتطوير حجمها وفعاليتها في مختلف القرى العربية. «فمنذ ١٩٧٦ اجتذب الانتباه مجموعة طلابية راديكالية يؤيد أفرادها «جبهة الرفض» وقد نشرت بياناً سياسياً خلال الانتخابات العامة للجنة الطلاب العرب في القدس في نهاية ١٩٧٧، يعكس بوضوح مدى العداء الذي اتخذ مكانه في مواقفهم تجاه الدولة[١٥].

أما الأحزاب الصهيونية بقوائمها العربية فقد تراجعت في نفوذها بين الجماهير ففي انتخابات الكنيست الثامن سنة ١٩٧٣ حصلت القوائم العربية على ٣٥٪ من أصوات الناخبين العرب، في حين حصلت على ٢١٪ فقط في انتخابات الكنيست التاسع سنة ١٩٧٧, وارتفعت أسهم وقوائم الحزب الشيوعي حيث حصل على نسبة ٤٠٪ : من أصوات العرب سنة ١٩٧٧ أي ما قيمته ٨٠ ألف صوت حاصلاً على خمسة مقاعد في الكنيست بينما كان عام ١٩٧٣ في الكنيست الثامن حاصلاً على ٤ مقاعد وبعدد أصوات ٥٣٣٠٠ صوت. في حين زاد عدد مقاعد الممتنعين عن التصويت للانتخابات بين هاتين الفترتين ليصل في سنة ١٩٧٧ إلى ٢٤٪ من مجمل من يحق لهم التصويت[١٦].

التهويد: مشروع للاستيلاء على الأرض:

لم يكن مشروع التهويد إلا نتاجاً تطبيقياً عملياً لمقترحات كيننغ بعد دراسة وافية قدمها في تقريره حول نمو الوضع الديمغرافي العربي، وازدياد نسبة المثقفين الوطنيين الفلسطينيين الذين يمكن أن يشكلوا عاملاً مؤثراً ومقرراً على نشاط السلطة في المناطق ذات الأكثرية العربية، ولهذا، وحرصاً على استمرار السيطرة الصهيونية على فلسطيني ١٩٤٨، قدم مشروعه تحت اسم «تطوير الجليل» والذي اشتهر باسم مشروع «تهويد الجليل» الذي عمم ليصبح مشروعاً للتهويد في المثلث والنقب أيضاً.

ويهدف مشروع التهويد إلى خلق أغلبية يهودية في الجليل والمثلث والنقب، وخاصة في الجليل كأكبر تجمع سكاني عربي وقد أقر المشروع في ١٩٧٦/٣/١٩ لينفذ على مرحلتين: مرحلة قريبة حتى ١٩٨٠ وأخرى طويلة المدى حتى ١٩٩٠،

وذلك حتى: «لايبقى الجليل للغرباء وإنما لليهود» وحتى تتم محاصرة «المواطنين العرب الذين هم سرطان في جسم الدولة»[١٧]، إلا أن انتفاضة يوم الأرض قد لجمت هذا الجموح العنصري لفترة زمنية ثم عاود هذا الجموح عنصريته فيما بعد وخاصة اثر توقيع اتفاقات كامب ديفيد والانسحاب الصهيوني من سيناء، حيث حاولت حكومة الليكود تعويض مافقدته في سيناء، بتسمين مستوطنات الجليل، ومصادرة أراضي في النقب حيث صادرت أراضي واسعة كمطارات بديلة للمطارات التي كانت قائمة في سيناء، وقد بلغت المساحة المصادرة من أراضي النقب ٢٦ ألف دونم للتعويض عن مستوطنات ازيلت، إضافة غلى مصادرة ٨٢ ألف دونم أخرى كمطارات في أراضي زراعية عربية، كما قامت دوريات شارون الخضراء باتلاف المحاصيل الزراعية واقتلاع المزروعات والسيطرة على مساحات واسعة من أرض النقب.

كما صادرت أراضي في أم الفحم، والحقت أراضي زراعية في الجليل إلى المجلس الاقليمي «مسكاف» بما نسبته ١٥٠ ـ ٢٠٠ ألف دونم، كما الحق عام ١٩٨٣، ٢٤ ألف دونم من أراضي شفا عمرو إلى مجلس اقليمي «مرج بن عامر» «عيمق يزراعيل»، إضافة لمصادرات أخرى في قرى عرب السواعد من بدو الجليل.

ولأجل تنفيذ مشروع التهويد بدأت السلطة الصهيونية بتضييق الخناق على السلطات المحلية العربية وتقليص ميزانيتها، منعاً لأية امكانية في تطوير هذه السلطات لأوضاعها، كذلك تماطل السلطة في وضع المخططات الهيكلية لهذه القرى وتوسيع مسطحاتها. وكل ذلك تسهيلاً لمرور عملية التهويد وفسح المجال أمامها.

لقد دفع وصول الليكود للسلطة عام ١٩٧٧، والهجمة التي شنها ضد فلسطينيي ١٩٤٨ و١٩٦٧ أيضاً إلى انتقال النضال الجماهيري من مرحلة تحقيق الانجازات المتتالية إلى مرحلة الدفاع عن الحقوق إلا أن ذلك لم يعن أبداً أن الانجازات قد انعدمت، فقد شنت الحركة الوطنية نضالات عديدة إبان هذه الفترة، للدفاع عن حقوقها، فأوقفت عمليات الضم للمجالس الاقليمية، كما حاولت بنضالاتها وقف عملية التقليص في ميزانيات السلطات المحلية العربية.

إذا كان يوم الأرض ومقاومة التهويد منعطفاً جديداً في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية داخل الأرض المحتلة، فإن هذا المنعطف قد تصادم أيضاً بعقبات صاحبتها نضالات، ففوز الليكود بكل ما يعنيه من غطرسة عنصرية مباشرة ودون التواء قد أثر على مسار هذه الحركة، كذلك فإن حرب لبنان ١٩٨٢ وما ولدته على الساحة الفلسطينية من خلافات وانقسامات، قد لقيت أيضاً صداها في أوساط هذه الجماهير بشكليها الايجابي والسلبي، فقد اتخذت مظهرها الايجابي في تعزيز اعتبار المسألة الفلسطينية مسألة واحدة وأن فلسطينيي ١٩٤٨ لهم الدور أيضاً وليس فقط وجهة النظر في ما يجري على الساحة الفلسطينية، إلا أن مظهرها السلبي تبين في بروز تيارات سياسية يمينية، حاولت تسويق بضاعة الاستسلام حتى داخل ١٩٤٨ .

هوامش الفصل الثالث

(١) أسعد الأسعد، الأرض والممارسة الصهيونية، دار صلاح الدين ت القدس ص٨٤ .
(٢) الحزب الشيوعي الاسرائيلي، المؤتمر الثامن عشر ص٦٢ .
(٣) ران كسليف ـ مصدر سبق ذكره.
(٤) أسعد الأسعد، الأرض والممارسة الصهيونية ـ مصدر سبق ذكره ص ٦٢ .
(٥) نفس المصدر ص ٧٠ .
(٦) ران كسليف ـ مصدر سبق ذكره ص ٤٣ .
(٧) الكتاب الأسود عن يوم الأرض ـ لجنة الدفاع عن الأراضي العربية ص١١١ .
(٨) نفس المصدر ص ١١١ .
(٩) نفس المصدر ص ١١٩ .
(١٠) ران كسليف ـ مصدر سبق ذكره.
(١١) أسعد الأسعد ـ مصدر سبق ذكره ص ٨٧ .
(١٢) الحزب الشيوعي الاسرائيلي ـ المؤتمر الثامن عشر ص ١٨٦ .
(١٣) نفس المصدر ص ١٨٨ .

(١٤) نفس المصدر ص ١٩٠ .
(١٥) ايلي ريخس، الانتلجنسيا العربية في اسرائيل.
(١٦) عماد جاد ـ مصدر سبق ذكره.
(١٧) الحزب الشيوعي الاسرائيلي المؤتمر التاسع عشر ١٩٨١

الفصل الرابع

دراسة بإيصالات القوى السياسية والشعبية

مقدمة

على أبواب عام ١٩٧٧ حملت الانتخابات للكنيست الصهيوني التاسع غلاة المتطرفين الصهاينة إلى سدة الحكم حيث شكل مناحيم بيغن حكومته الائتلافية مع هتحياة وغيرها، لتنقل السياسة الصهيونية إلى مرحلة جديدة تأثر من خلالها فلسطينيو ١٩٤٨، فبينما كان المعراخ يمارس الضرب البطيء على الخاصرة والانهاك التدريجي، مارس الليكود سياسة الضربات الموجعة في الرأس، فالعرب بالنسبة للسياسة الليكودية المعلنة ليسوا أصحاب قضية خاصة، ومشاكل خاصة إلا بقدر كونهم مواطنين في الدولة، ولذلك ألغى الليكود الدوائر العربية في الوزارات، وركز في علاقات السلطة مع الوجاهة التقليدية، وميز الطائفة الدرزية. أما الغاء الدوائر العربية في الوزارات، فلم يكن بسبب تحقيق المساواة، بل بسبب خطة مسبقة في قمع الجماهير العربية مباشرة ودون وسيط مختص.

وفي عهد الليكود تفاقمت الأزمة الاقتصادية للكيان الصهيوني، وازدادت حدة التضخم، مما أدى إلى تقليص في الميزانيات، لصالح الصرف على الصناعات العسكرية، وعلى حرب لبنان، وقد كان لهذه الأزمة الاقتصادية أثرها على ظروف معيشة الجماهير العربية ومؤسساتها، فهم الذين كانوا الهدف المباشر في تقليص ميزانيات الخدمات، سواء العامة أو تلك التي تخص السلطات المحلية ومشاريعها التطويرية. هذا إضافة إلى حملة التحريض الفاشية على العرب سواء في الجامعات

أو في القرى والمدن وانتعاش النزعات التطرفية الفاشية في أوساط الحكم الصهيوني.

إلا أنه وفي مقابل فاشية الليكود، وقمعه، لم تتنازل الحركة الوطنية عن انجاز يوم الأرض ولم تتراجع عنه فزخم هذا اليوم مصدراً وتراثاً تتغذى به الجماهير في نضالها، إلا أن طابع النضالات هنا لم يأخذ شكله التصاعدي على غرار يوم الأرض، بل نكص إلى حالة الدفاع والاكتفاء بالأمور المطلبية الحياتية، والتي أخذت جانباً واسعاً وكبيراً من نشاط الحركة الوطنية.

وخلال هذه المرحلة تعاظم ونما دور التكوينات الشعبية في نضالها للدفاع عن الأرض ومطالب السلطات المحلية، والثقافة الوطنية عبر نمو دور لجنة الدفاع عن الأراضي، واللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية ولجان الطلبة العرب، إلا أن هذا النمو ما لبث أن تباطأ مع نهايات عام ١٩٨٢ وبروز الخلاف داخل م.ت.ف ليحتل أولوية في الحركة السياسية ونشاطها، ولينعكس أيضاً على مواقف القوى السياسية وعلى المزاج الجماهيري بشكل عام.

الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة:

بناء على قرار من المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي الاسرائيلي، المنعقد في اذار ،١٩٧٧ وتوجه الحزب لخوض الانتخابات للكنيست التاسعة بزخم يوم الأرض وحالة النهوض الجماهيري، شكل الحزب تجمعاً شعبياً فضفاضاً أسماه الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، بعد نجاح تجربة جبهة الناصرة الديمقراطية في عام ، ١٩٧٥ وتحت شعار «لنتوحد في النضال ضد الاحتلال، ومن أجل السلام والديمقراطية، والمساواة في الحقوق، وفي الدفاع عن حقوق الكادحين، ففي التفرق الفشل، وفي الوحدة القوة، حزبنا الشيوعي الاسرائيلي، يتوجه إلى جميع قوى السلام والديمقراطية في اسرائيل يهوداً وعرباً، ومناشداً إياهم، لنعمل من أجل تأليف جبهة سلام وديمقراطية لانتخابات الكنيست التاسعة»[1].

وبعد اتصالات قامت بها قيادة راكاح، تشكلت الجبهة من القائمة الشيوعية الجديدة (الحزب)، الفهود السود[2]، إضافة إلى جبهة الناصرة الديمقراطية، ولجنة

المبادرة الدرزية، ورؤساء مجالس محلية وقادة طلبة وعمال ومثقفين عرباً ويهوداً.

وتخضع حداش لهيكلية تنظيمية، وادارة قطرية عامة، وهيئة سكرتارية، ولها فروع محلية، منتشرة في المدن والقرى العربية وفي أوساط يهودية ضئيلة كما يعترف الحزب بذلك. وساهمت «حداش» في الرد على همجية الليكود ضد جماهير الضفة والقطاع حيث شاركت في تأسيس لجنة التضامن مع جامعة بيرزيت، واللجنة ضد حرب لبنان، ولجنة التضامن مع المناطق المحتلة.

والجبهة الديمقراطية لا تضع شروطاً ايدولوجية على المنتمين إليها، بل تضع برنامجاً سياسياً يهتم ب:

١ ـ الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، والمطالبة بالانسحاب الاسرائيلي من الضفة والقطاع، وتحقيق السلام العادل والثابت بين «دولة اسرائيل» والدول العربية في ظل عقد مؤتمر دولي.

٢ ـ الدفاع عن حقوق العاملين في الانتاج.

٣ ـ الغاء سياسة التمييز والاضطهاد القومي ضد المواطنين العرب.

٤ ـ الغاء التمييز الطائفي ضد أبناء الطوائف الشرقية في جميع المجالات.

٥ ـ الدفاع عن الحريات الديمقراطية وتوسيعها.

٦ ـ ضمان المساواة في الحقوق للمرأة في كافة المجالات[٣].

ويظهر أن المسألة الفلسطينية في برنامج الجبهة غير محددة، وواضحة، حيث عدل هذا البرنامج في المؤتمر العشرين، بعد اجتماع الهيئة القطرية للجبهة في ١٩٨٥ حيث ورد فيها:

١ ـ انسحاب اسرائيل من جميع المناطق التي احتلتها عام ١٩٦٧ والعودة إلى خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ التي هي الحدود الآمنة المعترف بها بين اسرائيل والدول العربية.

٢ ـ الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة بجانب اسرائيل وعاصمتها «القدس الشرقية».

٣ ـ احترام حق اسرائيل والدول العربية في السيادة والتطور في ظروف سلام، وبوجود ضمانات دولية فعالة عبر المؤتمر الدولي للسلام.

٤ ـ حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، طبقاً لقرارات هيئة الأمم

المتحدة[٤].

هذه النقاط تتضمن عدم وضوح أيضاً فلا ذكر هنا لمنظمة التحرير الفلسطينية، رغم اعتراف الحزب بها كممثل شرعي للشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ والخارج، وان الحزب هو ممثل فلسطينيي الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ وهو قائدها.

دوافع تشكيل الجبهة:

يشير الشيوعيون الاسرائيليون أن أحد الأسباب التي دفعت إلى تشكيل الجبهة، هو الظرف السياسي آنذاك المتمثل بنمو حالة النهوض الوطني بعد يوم الأرض، ودخول الليكود إلى الحكم الأمر الذي تطلب مواجهته حيث يرون أن: «البرنامج الديمقراطي العام للجبهة يتيح توسيع صفوفها أكثر فأكثر في أوساط الجمهور اليهودي أو الجمهور العربي»[٥].

ومن خلال هذه الجبهة يطمح الشيوعيون الاسرائيليون إلى أحداث تغيير أساسي في السياسة الاسرائيلية الحاكمة، عبر تجميع القوى المناهضة للامبريالية والسياسة الاسرائيلية العدوانية والتوسعية، فبرنامج الجبهة مستقل عن برنامج الحزب الشيوعي، رغم تأثره به على الصعيد السياسي، والهدف من وراء هذا الاستقلال السياسي تجميع أوسع الصفوف حول الحزب، وتحويله إلى قوة سياسية مؤثرة، تناهض التطرف الصهيوني، وتعيق تطور التيار القومي الديمقراطي الذي شق طريقه في حياة الجماهير العربية في الأرض المحتلة على صعيد الأفكار والتنظيم حيث يقول الشيوعيون: «وفي الجمهور العربي يرسم البرنامج - برنامج الجبهة - حدوداً بين طلاب السلام المثابرين، وبين الذين يقدمون برامج مغامرة أو على العكس يقدمون برامج انهزامية من الاستسلام والتخلي عن استقلال فلسطين»[٦].

إذن فالهدف من تشكيل الجبهة لم يكن فقط تجميع أوسع القطاعات حول الحزب، بل اختيار لتوجه سياسي «معتدل»، وطريق نضالي أدنى من استعدادات الجماهير، بل كابحة لهذه الاستعدادات، خاصة في أوساط فلسطينيي ١٩٤٨ بعد استيعاب دروس يوم الأرض، فما يهم الجبهة تماماً هو ما يهم الحزب، وهو قيادة

الجماهير العربية ورسم سياستها ونضالها داخل الأرض المحتلة عام ١٩٤٨، كي لا تبرز شعارات مثل «في الخليل والجليل شعب واحد لا شعبين». وعلى هذه القاعدة دار نقاش حزبي داخلي لتقييم يوم الأرض ليخرجوا بضرورة شن «حرب الإبادة ضد المتطرفين والمعارضين الذين لا يدركون الفرق بين الأوضاع من جهتي الخط الأخضر، حدود ٤ حزيران والذين ينفون شرعية وجود دولة اسرائيل»[٧].

وقد وجد هذا التوجه ممارسة عملية في اعتبار الحزب نفسه الممثل الوحيد لفلسطينيي ١٩٤٨، إضافة لاستقبال جبهته الدعوات لبناء أوسع جبهة عربية ـ يهودية، توقف انحراف الجماهير العربية نحو التطرف القومي واليهودية تجاه لفاشية لتصبح الجبهة ممثلاً «للفلسطينيين داخل اسرائيل». كما استقبلت هذه الجبهة مختلف العناصر التي وعت تأثير الجماهير العربية الوطني وتركت صفوف، لمعراخ والأحزاب الصهيونية، لتدخل صفوف الجبهة أمثال «طارق عبد الحي» رئيس مجلس محلي الطيرة، جمال طربية من سخنين ومؤخراً محمد وتد، أحد قادة المبام حيث يؤكد الحزب: «أن الجبهات شملت أوساطاً لم تشارك في النضال الشعبي سابقاً، وكذلك شخصيات وأوساطاً كانت في الماضي مرتبطة بأحزاب الحكم»[٨].

وقد دعمت الجبهة قيادات تقليدية ضمن انتخابات السلطات المحلية وادخلتها ضمن قوائمها الانتخابية إلا أن هذا التجمع الشعبي ورغم وجود هيكل تنظيمي له لم يستطع أن يخرج عن نطاق الحزب وسياسته وبرامجه، فقرار الجبهة هو قرار الحزب، وموقف الجبهة هو موقف الحزب، والبنية التنظيمية للجبهة أغلبها أعضاء حزبيون «فالجبهة الديمقراطية لم تكن أكثر من يافطة توضع أمام يافطة الحزب، وعلاقتها بالحزب هي علاقة «أنا انطونيو، وانطونيو أنا»[٩].

انجازات الجبهة:

رغم تأسيس هذه الجبهة، واحتوائها لقطاعات شعبية فلسطينية ضمنها، إلا أنها في صيغتها التنظيمية والممارسية. لم تستطع الخروج عن برنامج الحزب الشيوعي، بل لقد هيمن الحزب عليها وافقد المشتركين فيها من غير الحزب صفة

التقرير، أو الاعتبار، لدرجة بات يعتبر غير الحزبيين من أعضاء الجبهة كما مضافا إلى صوت الحزب الشيوعي وقوته السياسية والانتخابية، وبهذا استطاعت الجبهة أن تنجز مهمة توسيع صفوف القواعد الشعبية الملتفة حول الحزب، وأن تكون الوجه الجماهيري للحزب لا أكثر، وقد أكسبها هذا الوجه القدرة على استمالة العناصر الوطنية غير الماركسية والعناصر التي تخلت عن الأحزاب الصهيونية بعد كساد بضاعتها في أوساط الجماهير العربية، لتبحث عن مواقع وجاهية تحافظ فيها على وجاهتها القديمة بعد غسل أوساخ المعراخ والأحزاب الصهيونية الأخرى عنها.

إلا أن الجبهة لم تستطع أن تخترق بشكل ملموس جدار التجمعات اليهودية، تماماً كما الحزب الذي لا زال يعاني من أزمة الكم اليهودي فيه، وأزمة امتداده بين اليهود بشكل عام، لتطغى صفة العربية على قواعد وقيادة الجبهة بفعل الأكثرية العربية التي لايستطيع الحزب التحكم فيها تماماً كما يتحكم في البناء التنظيمي والهيئات المركزية فيه، حيث يبدو التناقض الصارخ بين الأغلبية اليهودية في هيئات الحزب المركزية، والأغلبية العربية الساحقة في منظماته القاعدية،

ورغم ذلك حققت الجبهة نموا في تمثيلها في الكنيست ما بين الثامنة سنة ١٩٧٣ والتاسعة عام ١٩٧٧ بينما حافظت على نسبتها عند الثامنة في الانتخابات عام ١٩٨١، ١٩٨٤ كما يبين الجدول التالي:

الكنيست	السنة	العدد	النسبة من الأصوات الكلية	الممتنعين عن التصويت من العرب
٨	٧٣	٤	٣,٤٪	-
٩	٧٧	٥	٤,٦٪	٢٤٪
١٠	٨١	٤	٣,٤٪	٣١٪
١١	٨٤	٤	٣,٤٪	٢٣٪

فقد حققت الجبهة زيادة في عدد الأصوات مقداره ٢٦,٧٦٥ صوتاً وارتفع عدد مقاعدها إلى ٥ مقاعد بدلاً من ٤ ويعود هذا الانجاز لاستغلال الحزب الظرف الناهض وطنياً وتعديل بعض بنود برامجه لتستجيب مع مطامح الناخب العربي وبناء جسم جبهوي جديد لم يجرب بعد، ولم تتضح ولاءاته للحزب تماماً، وهذا ما يفسر التراجع الذي أصاب الجبهة في انتخابات ١٩٨١ رغم زيادة عدد الأصوات عن الكنيست الثامنة، حيث يعود هذا التراجع إلى ارتفاع نسبة العرب الممتنعين عن المشاركة في الانتخابات سواء نتيجة دعوة سياسية أعلنها أبناء البلد أم نتيجة فقدان هذه القطاعات الجماهيرية لثقتها في دور الكنيست في تحقيق طموحها إضافة لخروج رابطة الاكاديميين من جسم الجبهة عام ١٩٨١ وتكوين نواة أولية للحركة التقدمية، ثم ميل الناخب العربي إلى التخلص من حكومة الليكود، بإعطاء صوته لكتلة انتخابية قادرة أو لديها القدرة على هزيمة الليكود وهي المعراخ، أما في الكنيست الحادية عشرة فرغم زيادة أصوات الجبهة إلا أنها لم تستعد مكانها ضمن مجال القفزة التي حققها عام ١٩٧٧، فقد دخل إلى الحلبة منافسٌ سياسي جديد هو القائمة التقدمية للسلام التي يرأسها محمد ميعاري ويشترك معه مجموعة البديل التي شكلها كل من الجنرال احتياط «ماتي بيلد» والصحفي «أوري أفنيري»، حيث اعتمدت هذه القائمة أيضاً على كسب الأصوات العربية ضمن حملة اعلامية على ماضي راكاح وسياسته، ومستفيدة من الخلاف الفلسطيني الخارجي والدعم الذي قدمه اليمين لهذه القائمة عبر استنادها في الدعاية والتحريض على الولاء لسياسة اليمين وتأييد مواقفه ضمن الأوساط الشعبية في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ .

كما ساهمت دعوة م.ت.ف سنة ١٩٧٧ الجماهير العربية لانتخاب الجبهة في الكنيست في رفع مستوى أصواتها بينما أثرت حياديتها في هذا الموقف بعد ١٩٧٧ إلى فتور في دعم الجبهة.

كما ساهمت الجبهة في احداث التراجع في نسبة الأصوات العربية للأحزاب الصهيونية، فقد تراجع وزنها كقوائم عربية تابعة للأحزاب الصهيونية من ٣٥٪ من الأصوات عام ١٩٧٣ إلى ٢١٪ عام ١٩٧٧، ١٢٪ عام ١٩٨١ إلى أن اضطرت الدوائر الصهيونية لشطبها عام ١٩٨٤، بينما حصلت الجبهة عام ١٩٧٧

على ٤٠٪ من أصوات الناخبين العرب وعلى ٥٠٪ في ١٩٨١، بينما حصلت الجبهة مع التقدمية عام ١٩٨٤ على ٥١٪ من أصوات الناخبين العرب.

أما في الهستدروت فقد حققت الجبهة ارتفاعاً في نسبة تمثيلها بالاعتماد على العمال العرب حيث بلغت نسبة الجبهة في السنين ما بين ٦٩ - ٨٥، كالتالي:

السنة	العدد	النسبة ٪
١٩٦٩	١٣,٠٧٦	٪٢,٢٥
١٩٧٣	١٨,٧٢٤	٪٢,٤١
١٩٧٧	-	-
١٩٨١	٢٨٩٠٢	٪٣,٥٨
١٩٨٥	٣٣٦٢٩	٪٤,٢١

من ملاحظة الجدول نرى التدني العام في نسبة الجبهة التمثيلية في الهستدروت، الأمر الذي يعني ضعف البنية العمالية داخل الحزب والجبهة معاً، رغم طبيعة الكيان الصهيوني الرأسمالية والتي توفر قطاعاً عمالياً واسعاً، مما يعني أن الجبهة اعتمدت في زيادة نسبتها على أصوات العمال العرب بنسبة ١,١٧٪ عام ١٩٨١ عن ١٩٧٣، و ١,٨٪ عن نفس سنة الأساس. بينما نجد هيمنة حزب العمل وحتى الليكود على الأغلبية النسبية في الهستدروت، إن هذا الدور العمالي الضيق للجبهة يعزى لكونها رضيت لنفسها قائداً وطنياً للجماهير العربية الفلسطينية بمجمل فئاتها على أن تكون قائداً عمالياً كما يعرف الحزب المسيطر على الجبهة نفسه كحزب يهودي - عربي - عمالي. وطليعة «للطبقة العاملة الاسرائيلية».

أما في السلطات المحلية العربية فالجدول التالي يوضح زيادة ممثلي الجبهة في هذه السلطات في عام ١٩٧٨، بينما تراجعت الجبهة في السلطات المحلية عام ١٩٨٣ كالتالي:

السنة	عدد السلطات التي مثلت فيها	عدد مندوبي الجبهة	رؤساء سلطات من الجبهة	عدد السلطات المحلية عامة
١٩٧٣	٢١	٥٤	غير محدد	٥٤
١٩٧٨	٤٠	١٣٧	١٩	٥٤
١٩٨٣	٣٦	١١٨	٢٠	٥٤

لقد دخل عام ١٩٨٣ منافس جديد للجبهة على السلطات المحلية العربية وزع الأصوات بين الجبهة وبين كتلتين وطنيتين هما حركة أبناء البلد، والحركة التقدمية، واللتان استطاعتا أن تحققا تمثيلاً في بعض المجالس على حساب الجبهة، فالجبهة لازالت دون أن تكون قوة مقررة في اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، إلا أن تكوين الجبهات الديمقراطية المحلية قد ساعد في زيادة تمثيل الجبهة عام ١٩٧٨ أسوة بجبهة الناصرة الديمقراطية.

إن تراجع الجبهة الديمقراطية في ١٩٨٣ في انتخابات السلطات المحلية العربية يتماثل تماماً مع التراجع الحاصل في نسبة نمو الجبهة في انتخابات الكنيست، وربما يعود سبب هذا التراجع إلى نفس السبب الذي أدى إلى التراجع في الكنيست والتي ذكرناها سابقاً، بينما ما يتذرع به الحزب من تغيير في أسلوب انتخاب السلطات المحلية والذي قام على انتخاب رئيس المجلس المحلي مباشرة من الجمهور وليس من خلال المجلس المنتخب، فهذه الذريعة تكشف زيفها في زيادة عدد رؤساء السلطات المحلية من الجبهة برئيس واحد بينما نقص عدد المندوبين ب ١٩ مندوباً وعدد السلطات المحلية بأربعة، هذا مع ما تفرزه الوقائع من تراجع في القوائم العائلية أو السلطوية،

أما في المجالس المحلية اليهودية فلم تمثل الجبهة إلا في مجلسين محليين يهوديين فقط من مئات السلطات المحلية والمنطقية اليهودية في الانتخابات الأخيرة عام

١٩٨٣،

لقد خسرت الجبهة في الانتخابات الأخيرة لأنها فضلت خوض الانتخابات بقائمتها دون أن تبني تحالفات مع القوى الوطنية الأخرى، والتي أرادت الجبهة منها إذا تحالفت معها أن تذيب نفسها في البرنامج والتمثيل ضمن الجبهة ودون القبول بحدود دنيا محلية تضمن أغلبية وطنية في المندوبين والرؤساء.

في التقييم العام للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ومسيرتها، نرى أن هذه الجبهة:

١ ـ خضعت لسيطرة الحزب الشيوعي سياسياً وتنظيمياً، وأفقدت العناصر غير الحزبية تأثيرها الفعال في قرار الجبهة، وقد اختلفت تجربة الجبهة الديمقراطية عن تجربة الجبهة الشعبية في الخمسينات في أن الجبهة الديمقراطية استطاعت أن تجير هذا التجمع الشعبي لدعم الحزب وقدمته جسماً داعماً للحزب وقراراته، بعكس الجبهة الشعبية التي فشل الحزب في تطويعها كأداة سياسية له واحتوائها، الأمر الذي ضيق من مساحة فعل هذه الجبهة بعكس دور الجبهة الشعبية.

٢ ـ إنها جبهة عناصر وأفراد تابعة لسياسة الحزب أكثر منها جبهة حد أدنى بين قوى سياسية متفقة عليه، واعتبار الفهود السود وتنظيم الشرارة قوى هو في المحصلة اعتبار غير واقعي، بسبب وجود قوى أخرى فاعلة لم تستطع الجبهة جذبها إلى حالة تحالفية.

٣ ـ إن طابع البرنامج السياسي للجبهة والذي جاء بقرار من الحزب ومفصلاً على مقاس برنامج الحزب بحيث أن كل نقطة في برنامج الجبهة هو في برنامج الحزب، قد منع عناصر وقوى اخرى كان يمكن أن تشارك في هذه الجبهة، كما أن انجرار الجبهة إلى حملة العداء ضد الحركة التقدمية، قد أفقدها صفة العامل الموحد، وأصبحت بوقاً لسياسة الحزب بدلاً من دفعه نحو توحيد هاتين القوتين واللتين لا تختلفان كثيراً في برامجهما السياسية والمطلبية.

٤ ـ إن انضمام عناصر لها ماضٍ غير وطني ومرتبط بالأحزاب ـ الصهيونية سابقاً، قد وضع الشكوك من الجماهير أمام جديتها الكفاحية، واعتبرتها جبهة أصوات انتخابية، كما انعكس ذلك في ميوعة المواقف النضالية للجبهة تجاه القضايا السياسية وخاصة احياء ذكرى يوم الأرض فيما بعد ١٩٧٦ . فحرص الجبهة على

الحفاظ على هذه الشخصيات دفعها للتنازل وإحناء الرأس قليلاً.
٥ ـ فشلت الجبهة في وقف التيار القومي ونموه ومحاصرة هذا التيار الذي تزداد سرعة نموه في أوساط الجماهير العربية.
٦ ـ نجحت الجبهة في تشكيل واجهة سياسية أعرض من الحزب ساهمت في دفع حركته وزيادة وزنه الانتخابي نسبياً عبر السنوات من ١٩٧٧ وحتى ١٩٨٤ .

بروز قطاع واسع من المثقفين:

فتحت حرب حزيران عام ١٩٦٧، المجال أمام حراك طبقي في المجتمع العربي داخل الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ وهذا الحراك نجم عنه ارتفاع في مداخيل العمال العرب وتحول بعضهم إلى العمل في الصناعة أو كمشرفين على عمال الضفة والقطاع أو كمقاولين، وقد أدى هذا التحول إلى زيادة حجم الادخار في الوسط العربي، دون أن يستقر هذا الادخار في تركيم رأسمالي، بسبب من العوائق السلطوية، وضعف القدرة على المنافسة، وتحول توظيف هذه المدخرات نحو تشجيع عملية التعليم العالي حيث أنشئت لجان وصناديق شعبية عربية لدعم هذا التوجه، كذلك يمكننا القول أن سياسة التضييق السلطوية قد دفعت بعدد لا بأس به من أبناء القرى العربية للهجرة إلى امريكا والعمل والتعلم هناك وتحصيل الشهادة الجامعية. فبين فلسطينيي ١٩٤٨ اليوم ١٤ ألف أكاديمي منهم ١٠ الاف خريج وأربعة الاف طالب في المرحلة الجامعية الأولى. ويشير الجدول التالي إلى التوزيع القطاعي حسب الجنس والشهادة بين الأكاديميين العرب[١٠]:

الجنس	الشهادة الأولى العدد	النسبة ٪	الشهادة الجامعية الثانية/العدد	النسبة ٪	الشهادة الجامعية الثالثة/العدد	النسبة ٪
ذكر	٢١٣٠	٧٨,٤٪	١١١٥	٧٧,٥٪	٤٢٤٥	٧٨,٢٪
أنثى	٨٦٠	٢١,٦٪	٣٢٥	٢٢,٥٪	١١٨٥	٢١,٨٪
المجموع	٢٩٩٠	١٠٠٪	١٤٤٠	١٠٠٪	٥٤٣٠	١٠٠٪

بينما لم يتعد المثقفون في عام ١٩٤٨ فئة قليلة العدد وغير ذات وزن أو تأثير، إلى أن سمح بدراسة الطلبة في الجامعات العبرية كما سمح لهم بالسفر وتلقي العلم في الخارج إلا أن الزيادة الملحوظة في عدد المثقفين لم تظهر بوجهها الجلي إلا بعد عام ١٩٦٧، حيث تزايد عدد المثقفين وبرزوا كقوة اجتماعية كامنة في هذا المجتمع . . وشكلت هذه الفئة مجموعة انتلجنسياً في ظل التعرض لظروف القهر القومي والبطالة، والتمييز في الوظيفة، وقد حاول هؤلاء المثقفون تشكيل جمعياتهم وروابطهم الخاصة بهم، مثل رابطة الأكاديميين، وجمعيات الخريجين، إلا أن الخلاف السياسي ومحاولة الحزب الشيوعي السيطرة على هذه الجمعيات قد أضعف من دورها وجعل المثقفين يبتعدون عنها. كما حاولت السلطة استغلال هؤلاء الأكاديميين بتوظيف بعضهم في دوائرها لأنها كما يقول إيلي ريخس: «تريد الوجه المنافق للانتلجنسيا العربية الشابة وللاستهلاك الخارجي فقط»[11]. إلا أن المثقفين رفضوا هذا التوجه السلطوي وحاول أغلبهم العمل في المؤسسات المستقلة، أو في المؤسسات التعليمية في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، ونتيجة لهذا الوضع، اتسعت في الوسط العربي شريحة المثقفين ذوي المشاعر العميقة بالاحباط والاغتراب الأمر الذي أوجد لها أبعاداً سياسية واجتماعية زادت حدتها وتحولت من احباط شخصي إلى نطاق جماعي، أخذ من الخلفية القومية التي ينتمي إليها وسيلة في تفسير أسباب هذا الاضطهاد والتمييز مما أوجد لديهم، وعياً جديداً بالهوية العامة، إلا أن هؤلاء المثقفين لم يتشكلوا كمصدر فاعل في عملية التغيير الاجتماعي السياسي إلا حينما أصبحت لهم التزاماتهم السياسية والايدولوجية التي مكنتهم من تأطير وعيهم وتوجيهه نحو فهم التغيرات الجوهرية السياسية والاجتماعية في القرية العربية، وهذا ماأحدث التغير في دور الانتلجنسيا العربية من موقع المتفرج إلى موقع الفاعل السياسي الاجتماعي المكتسب للوعي، والمتعرض لتيارات فكرية مختلفة، والذي استطاع أن يجير معرفته في خدمة الهدف التحرري ففي عام ١٩٧٨ وقع ٥٦ مثقفاً عربياً وأصحاب مهن حرة في الجليل بياناً يؤيدون إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وأنهم جزء مكمل من الشعب العربي الفلسطيني وأن أي حل للمشكلة الفلسطينية يجب أن يحوي اعترافاً وضماناً دولياً بهويتهم الوطنية وحقهم في البقاء في وطنهم الأم واستعادة أرضهم وقراهم واملاكهم وأملاك الوقف المصادرة من بين

الموقعين محمد كيوان أحد مؤسسي حركة أبناء البلد[١٢].

كما ساهمت بعثات الحزب الشيوعي إلى الدول الاشتراكية في زيادة عدد المثقفين الذين رفدوا الحزب بكوادر تحمل وعياًنظرياً وسياسياً جيداً إضافة لكون هذه البعثات احدى مجالات نشاط الحزب في أوساط الجماهير العربية.

ويرى بولس فرح أن حركة الأرض، وحركة أبناء البلد، وقطاعات واسعة من الحركة التقدمية، تنتمي في أصولها إلى شباب قرويين مثقفين «حيث ظهرت فئة أكاديمية حققوا وضعاً اقتصادياً جيداً، لكن هذا الوضع لم يحقق لهم الاكتفاء، لأن أنوفهم مغروسة في وحل التمييز والقهر، فخرجت تعبر عن مطامحها في تعبيرات سياسية وطنية»[١٣].

كذلك فقد خرجت مجموعة كبيرة من رابطة الأكاديميين من جسم الجبهة الديمقراطية شكلت بعدها جزءاً من الحركة التقدمية، وكان على رأس الخارجين الدكتور رشيد سليم وهو أحد قادة الحركة التقدمية[١٤].

وقد تعرض الأكاديميون العرب في حياتهم الطلابية سواء داخل فلسطين أو خارجها لتأثيرات الحركة الوطنية الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية ولحالة النهوض الوطني الجديدة والتي دفعت كثيراً منهم إلى تبني مواقف المنظمة أو تأييدها، حيث وجدوا في ذلك تعبيراً عن هويتهم وواقعهم، فشكلوا لجان الطلبة العرب والحركة الوطنية التقدمية، كاطر تختلف عن اطار جبهة الطلاب العرب والتي تعتبر اطاراً تابعاً للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة.

كما وجد الأكاديميون مجالاً للتأثير في السلطات المحلية العربية وفي الهيئات الشعبية الأخرى فقد ازدادت نسبة الشباب في عضوية المجالس المحلية، كذلك شكل مجموعة من الأكاديميين العرب لجنة شعبية لمتابعة أوضاع التعليم في الوسط العربي، مشتركين من لجان أولياء أمور الطلبة والسلطات المحلية وغيرها.

وأمام هذا التطور في دور قطاع المثقفين العرب، حاولت السلطة أن تحد من زيادة عدد هؤلاء الأكاديميين عبر التضييق على الطلبة العرب في شروط قبولهم في الجامعات العبرية، كما شكلت لجنة صهيونية لتدارس هذا التطور اصدرت

تقريرها الذي عرف بتقرير لجنة «قصاب» على اسم رئيس اللجنة، والتي طالبت برفع رسوم الدراسة على الطلبة العرب، وتضييق الخناق على نشاطاتهم، واطلاق يد زعران الفاشية الصهيونية من جماعة «هنجبي» لمهاجمة الطلبة العرب، إلا أن نضال هذه الفئة وتصديها قد أفشل هذه الاقتراحات.

إن دور الانتلجنسيا في أوساط فلسطينيي ١٩٤٨ يتصاعد متكاتفاً مع نضال الفئات الشعبية الأخرى ضد التمييز العنصري وضد الاضطهاد القومي وسياسة التجهيل، وقد أفرز هؤلاء الأكاديميون رموزاً وطنية، وشخصيات لها نفوذها واحترامها في الشارع العربي، وبذلك فإن دورها سيكون له أكبر الأثر في نشر الوعي والثقافة الوطنية، والدفاع عن حقوق الجماهير العربية السياسية والقومية.

والانتلجنسيا كتكوين ينتمي في ميله إلى البرجوازية الصغيرة لم تعدم محاولاتها للبحث عن هوية سياسية توزعت غالبيتها بين الحزب الشيوعي الاسرائيلي والحركة التقدمية وحركة أبناء البلد، بينما اختار نفر منها طريق الاستقلال أو التعاون مع السلطة وخدمتها، ومن خلال هذا البحث عن الهوية وجدت فئة معينة في النكوص إلى السلفية الدينية ملاذاً لها ومهرباً من مواجهة قضايا الجماهير، حيث لاقت هذه الفئة في تشكيل الروابط الاسلامية وفيما بعد الحركة الاسلامية تعبيراً عن موقفها الانعزالي والهجومي على الحركة الشيوعية والقومية الديمقراطية ومجاملة الحركة التقدمية أحياناً.

كما لعب هذا الولع البرجوازي الصغير في التخريب على حركة أبناء البلد، حيث برزت الظاهرة الانشقاقية عن الحركة في تشكيل جبهة الأنصار، التي انشقت عام ١٩٨٣ عن حركة أبناء البلد خلال مؤتمر فرع أم الفحم، والذي حصر هذه الحركة في نطاق فرع أم الفحم ولم تتجاوزه إلى الفروع الأخرى، وقد أسهم هذا الانشقاق في اضعاف حركة أبناء البلد مؤقتاً، كما فتح عيون الحركة على بعض الثغرات التنظيمية والسياسية التي اعترت نشاط الحركة. كذلك ساهم النفس البرجوازي الصغير الذاتي في تشقق الحركة التقدمية، وبروز الخلافات السياسية والتنظيمية ضمنها إلا أن هذا التشقق عاد والتأم تحضيراً لانتخابات الكنيست الثانية عشرة.

حركة أبناء البلد:

ولدت الحركة من خلفية تاريخية لا تعود فقط إلى لحظة التأسيس، أو نستطيع القول أن عدم وجود تاريخ محدد لتأسيس التنظيم، يعكس عدم ولادته بقرار، بقدر ما جاء استجابة تطورية لواقع بدأ يبرز بين الجماهير خاصة بعد حرب حزيران ١٩٦٧، وعلى صعيد فلسطينيي ١٩٤٨ فلم يكونوا«خارجين أبداً على قواعد التطور التاريخي للشعوب، ولم نكن خارجين على التغيير النوعي الذي طرأ على الشعب الفلسطيني والذي نحن جزء لا يتجزأ منه بكل ما يعنيه هذا التغيير من معنى»[١٥]. وكما تقول احدى نشراتهم: «ففي غمرة المد الوطني الفلسطيني بعد عام ١٩٦٧، وفي ظروف بأس وبلطجة السلطة، وعكاكيزها (الزعامات الرجعية المحلية). وفي ظروف تراجع الحزب الشيوعي الاسرائيلي، وتنديده بالعمل العسكري الفلسطيني واعتباره ذلك عملاً تخريبياً في حينه. . . وطرح الحزب حلاً يتضمن تكريساً لتجزئة الشعب والوطن ـ الفلسطينيين على أساس أننا هنا في الداخل جزء من الشعب الاسرائيلي ومصيرنا مرتبط نهائياً بدولة اسرائيل»[١٦]. في ظل هذه الظروف جاءت حركة أبناء البلد ـ في قطاع منسي من الشعب الفلسطيني ـ وعلى هذه الخلفية تجمعت عناصر من أم الفحم عام ٦٩ لتبدأ نواة الحركة على صعيد محلي في أم الفحم من شبان ينتمون إلى توجهات فكرية متعددة بعضهم من بقايا حركة الأرض، وما تسبين والجبهة الحمراء، وأوساط شعبية أخرى، ونمت هذه الحركة عبر نضالاتها المحلية ضد العائلية والطائفية، وفي أنشطة العمل التطوعي والدفاع عن الأراضي حتى كان تبلورها السياسي في أواسط السبعينات حيث تعتبر انطلاقة يوم الأرض نقطة تحول في حياة الحركة. وبداية لبروزها كتيار سياسي متبلور يخط طريقه، وحتى عام ١٩٧٦ لم يكن للحركة برنامج سياسي مكتوب، حتى بدأ النقاش في أمور سياسية وهذا بعد أن امتدت الحركة خارج أم الفحم، ففي خلال النقاشات طرح المثل: «إذا أردنا تعبيد شارع من أم الفحم فسيصل هذا الشارع إلى واشنطن»، بما يحمله هذا المثل من مدلولات سياسية ومواقف»[١٧].

وقد اجتذب ظهور الحركة في أوساط الطلبة في الجامعات العبرية (أوساطاً

يهودية وصهيونية، تحذر من خطورة امتداد الحركة وطروحاتها الجديدة فيقول ايلي ريخس: «منذ ١٩٧٦ اجتذب الانتباه مجموعة طلابية راديكالية يؤيد أفرادها» جبهة الرفض» وقد نشرت بياناً سياسياً خلال الانتخابات العامة للجنة الطلاب العرب في القدس في نهاية ١٩٧٧ يعكس بوضوح مدى العداء الذي اتخذ مكانه في مواقفهم تجاه الدولة»[١٨].

وقد حدد البيان بنوداً فلسطينية تمثل توجهاً جديداً ضمن الشارع السياسي الفلسطيني في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ تتضمن الدعوة إلى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وبأن هذا الحق لا يطبق فقط على السكان المتركزين في الضفة والقطاع والبلدان العربية، بل على العرب في الجليل والمثلث والنقب. كما رأى أن م.ت.ف هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني بعد أن تتوحد م.ت.ف بكافة فصائلها بما فيها جبهة الرفض، كما أيدت هذه المجموعة انشاء السلطة الوطنية في الأرض الفلسطينية كحل مرحلي بلا صلح أو اعتراف أو مفاوضات. ورفض البيان قرارات ٢٤٢، ٣٣٨ ومبادرة السادات بعد اتفاقية سيناء الثانية. وأكد البيان على حق اللاجئين في العودة إلى بلادهم طارحين أسلوب الكفاح الطويل والمستمر ضد الذين اقتلعوهم.

ويرى أبناء البلد أن بروز العامل الفلسطيني المؤثر والمستقل في اطار العمل العربي المشترك، وبروز م.ت.ف قد شكل وعياً جديداًبدأ يأخذ طريقه نحو الانسجام مع الوعي الفلسطيني العام والحركة الوطنية بشكل عام.

أما على صعيد التنظيم فلم يتشكل للحركةتنظيم مركـزي قطـزي لا في أوائل الثمانينات، واقتصر عملها على التنسيق بين الفروع في المناطق العربية، وأماكن تواجد الحركة، متفقة على خطوط عامة أساسية ثلاثة هي:

١ ـ الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ هم جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني.

٢ ـ م.ت.ف هي الممثل الشرعي والوحيد لكافة الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده.

٣ ـ أي حل للقضية الفلسطينية يجب أن يشمل فلسطيني ١٩٤٨[١٩].

وهذه المبادىء الثلاثة سمحت لأوسع قطاع شعبي من الائتلاف ضمن هذا

الاطار، إلا أنه لم يملك رأساً قيادياً مركزياً ملزماً، بسبب تعارض وجهات النظر التفصيلية داخل الاطار، بحيث ظهر الاسم المركب للحركة في شعار «حركة أبناء البلد، الحركة الوطنية التقدمية، وأوساط شعبية» وقد دلل هذا الاسم على عدم التجانس الايدولوجي والسياسي، وتجمعه خطوط سياسية عريضة غامضة وغير محددة المعالم، وقد دخلت الحركة انتخابات المجالس المحلية، كما نشطت في أوساط الحركة الطلابية ونجحت في الدخول إلى لجان الطلبة العرب وقيادة بعضها، فقد دخلت الحركة إلى هذه المواقع الطلابية عبر اسم الحركة الوطنية التقدمية، كما دخلت إلى لجنة الدفاع عن الأراضي العربية.

وعلى أبواب انتخابات الكنيست الحادية عشرة تفاعلت هذه التشكيلة السياسية والنظرية ضمن الحركة مع التفاعلات السياسية في الساحة الفلسطينية بعد حرب لبنان ١٩٨٢ ليبرز ضمن الحركة تياران: تيار يطالب بإعادة النظر في مواقف الحركة السياسية خاصة انتخابات الكنيست، وتيار يرفض هذه الانتخابات، وتمركز هذا التقاطب في فرع الحركة الرئيسي في أم الفحم، وطرحت مسألة الانتخابات، والمسألة اليهودية، حيث كان هذا النقاش دائراً في الحركة بشكل خفيف في السبعينات، إلا أن ظروف حرب ١٩٨٢ ولدت نزوعاً رفع وتيرة النقاش حد التبني العملي، وحاول أنصار الانتخابات عقد مؤتمر في أم الفحم لتعميم برنامج سياسي اقترحوه للاقرار في هذا المؤتمر«إلا أن الحاضرين لم يكونوا إلا ٥٠٪ من أعضاء المؤتمر انسحب بعضهم خلال المؤتمر مما دفع إلى طي عملية التعميم وإعلان الانشقاق في ١٩٨٣، وقد قاد هذا الانشقاق كل من حسن جبارين، وغسان فوزي[٢٠].

إلا أن حسن جبارين وغسان فوزي، تمسكا باسم الحركة عنواناً ويافطة لجسمهم التنظيمي الجديد، حتى حلت المشكلة وتنازل هؤلاء ليسموا أنفسهم «جبهة الأنصار». لقد شن أبناء البلد معركة جماهيرية من أجل حفاظهم على اليافطة والاسم، لأن الحركة غير مرخصة كحزب سياسي، بل مسجلة كجمعية عثمانية، أي أنها موجودة «بسبب عدم وجود قانون يمنعها، وليس بسبب وجود قانون يدعمها»[٢١]. وهذا يعني أن كل شخص يمكن أن يدعي لنفسه اسم ابناء البلد دون قيود. والجانب الجماهيري الذي أستند إليه فقط كان في تسجيل الحركة كقائمة في مجلس محلي أم الفحم باسم المحامي محمد كيوان والذي لم يسر مع

الأنصار بل بقي ضمن صفوف الحركة حتى فصل منها عام ١٩٨٥ .

أما جبهة الأنصار فلم تتعد في نشاطها وامتدادها أكثر من حدود أم الفحم، ولم تستطع هذه الحركة أن تحوز على أغلبية أبناء البلد، مما دفعها إلى التقوقع وهي الآن منقسمة إلى جناحين، جناح يتزعمه حسن جبارين، وجناح يتزعمه غسان فوزي وتأثيراتها محدودة.

أما على الصعيد الايدولوجي الفكري، فالحركة وان تعلن تبنيها للاشتراكية العلمية، إلا أنها لا زالت تراوح بين التبني القيادي لهذا الفكر وبين التعاطف القاعدي مع هذه الأفكار، والتبني العملي والشامل للاشتراكية العلمية في نظر أبناء البلد يكون باكتمال البناء التنظيمي المركزي، وعقد مؤتمر الحركة، أي أن الحركة ترى نفسها تنظيماً قومياً ديمقراطياً ثورياً ليتحول باتجاه الحزب الماركسي اللينيني الذي «يستطيع أن يكون بديلاً للحزب الشيوعي الاسرائيلي»[٢٢]

وبسبب عدم التماسك التنظيمي للحركة وفضفاضية برنامجها السياسي في البداية خسرت الحركة ليس فقط جبهة الأنصار، بل كان لظهور الحركة التقدمية أثر على نمو الحركة، حيث انتقل كثير من العناصر المتعاطفة مع أبناء البلد إلى الحركة التقدمية فكما يقول رجا اغبارية أحد قادة أبناء البلد: «وما فعلته الحركة التقدمية عند ظهورها هو استقطاب بعض هذه العناصر التي لم تكن تمثل فعلاً الخط السياسي لحركة أبناء البلد. . . ثم يقول صحيح أن هذا الأمر انعكس سلباً على قاعدتنا الجماهيرية، لكنه أحدث فرزاً وبلورة وتوضيحاً لخطنا السياسي»[٢٣] .

ويرى رجا اغبارية أن حالة الجزر التي عاشتها حركة أبناء البلد في أواسط الثمانينات يعود إلى حالة الجزر الوطني العام في الساحة الفلسطينية، وبروز الحركة التقدمية كاستجابة لحالة الجزر، إضافة لانشقاق جبهة الأنصار، ولعملية القمع التي تمارسها السلطة ضد قيادات الحركة. إضافة لعدم وجود منبر اعلامي منظم وناشر لأفكار الحركة.

إن رفض الحركة لتشكيل قائمة انتخابية للكنيست يقوم على أساس فهم قومي للصراع ضمن الفهم الماركسي إضافة لفهمهم لطبيعة الكنيست الصهيونية النابعة من طبيعة الأساس السياسي والايدولوجي الذي قامت عليه وهي لذلك ترفض تجميل الوجه العنصري الصهيوني، وتشارك في انتخابات السلطات المحلية العربية

وفي لجنة الدفاع عن الأراضي العربية، واتحاد الطلبة العرب. وقد حققت الحركة تقدماً في لجان الطلبة، وهي تنمو تدريجياً في السلطات المحلية حيث تملك تمثيلاً في بلدية أم الفحم ومجالس محلية في كفر كنا، دبورية وكابول، أما تواجدهم في العمال فهو ضئيل إضافة إلى انعدام الأعضاء من الطائفة الدرزية لديهم.

وقد عملت الحركة حتى ١٩٨٢ مع أوساط وطنية وشعبية كمجموعة الصوت، وحركة النهضة وغيرها من القوى الوطنية العربية داخل الأرض المحتلة ضمن لجنة التنسيق الوطني، والتي أعلن وزير الداخلية عن اخراجها عن القانون ومعاقبة كل من ينضوي تحت لوائها.

كما ساهمت الحركة في بناء أول اطار نسوي عربي داخل الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ تحت اسم لجنة المرأة العربية التقدمية والتي تأسست في اللد وامتدت إلى شفا عمرو وكفر كنا ومجد الكروم وقرى اخرى غيرها. وللجنة الان روضة أطفال عربية في مدينة اللد تحت اسم روضة أطفال غسان كنفاني، والتي حاولت السلطة اغلاقها أو تغيير اسم الشهيد غسان كنفاني باسم اخر للروضة.

إن حركة أبناء البلد في التقييم العام حركة ديمقراطية ثورية، تعتمد الانتماء الوطني الفلسطيني قاعدة لبرنامجها السياسي، وتعتمد في نموها على نمو الوعي الوطني الفلسطيني وعلى نشاطها الدعاوي كجزء من الشعب الفلسطيني، وقد استطاعت أخيراً أن تخرج من دائرة النشرات المتقطعة التي تعرف نفسها بها إلى اصدار صحيفة اسبوعية تحمل اسم الراية، وتصدر في مدينة الناصرة في الجليل وقد أغلقتها السلطات الصهيونية عام ١٩٨٨ .

وتسير الحركة الآن في خط تصاعدي في نموها بين جماهير الأرض المحتلة عام ١٩٤٨، ونحو مزيد من النضج السياسي والتنظيمي فهي تملك الآن لجنة قطرية تقود مركزياًتنظيم الحركة، وتعد الآن لمؤتمرها الأول الذي ستقدم له أول مشروع لبرنامج سياسي متكامل، يعرف الحركة وهويتها السياسية والفكرية، ويركز البناء التنظيمي فيها.

لقد ساهمت الحركة في كافة النشاطات والنضالات الجماهيرية للعرب الفلسطينيين في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ سواء في نضال لجنة الدفاع عن الأراضي العربية أو السلطات المحلية أو الحركة الطلابية أو سبيل إنهاء الاحتلال

وغيرها من النضالات، ولعل أبرز مظهر من مظاهر نضاليتها وجديتها، هو تعرض ٢٥٠ كادراً وعضواً من أعضائها للاعتقال الأداري أو الاحترازي أو التحقيق أثناء الانتفاضة الشعبية في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ لقد قامت الحركة لا من أجل كسب انتخابي في الكنيست، ولا من أجل الاحتراف السياسي، بل قامت لأجل التعبير عن هوية جزء من الشعب الفلسطيني، تعبيراً سياسياً محدداً، يؤكد الهوية والتكامل مع الحركة الوطنية العامة للشعب الفلسطيني، مع مراعاة خصوصيات على مستوى العمل اليومي المحلي لا على مستوى المبادىء والاستراتيجيات. انها حركة آمنت بوحدة الشعب الفلسطيني وبالتالي بوحدة نضاله ومصيره.

الحركة التقدمية للسلام:

على خلفية فشل الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة في تكوين جسم سياسي جماهيري، أكثر سعة من أصدقاء الحزب الشيوعي والملتقين مع برنامجه المفصل للجبهة، ومحاولة الحزب ضبط مسار الجبهة كواجهة له، ظهرت قوى أخرى من أصول سياسية واجتماعية طبقية مختلفة في الشارع العربي، لم يستطع برنامج الجبهة استيعابها، حتى خرجت من جسم الجبهة قطاعات شعبية، لم تنسجم تماماً مع ما تطرحه الجبهة بالنسبة للجماهير العربية في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨، بل إنها وصلت حد المعاداة السياسية والايدولوجية للجبهة وبرامجها، وشكلت هذه القطاعات قوة جديدة سرعان ما نمت داخل الجماهير العربية وحققت موقعاً، أصبح يقلق الجبهة والحزب معاً.

وقد اتبعت هذه القوة الجديدة منهجاً يركز على الثغرات الفلسطينية داخل برنامج الحزب وفكره، كما ركزت على اخطاء واحداث تتعلق بتراث وماضي الحزب إضافة لعلاقاته التنظيمية الداخلية. لتطرح نفسها تحت شعار «حركة عربية تهدف إلى فلسطنة الجماهير العربية في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨» بغض النظر عن ديماغوجيا هذه النظرة أو حقيقتها. إلا أنها استطاعت أن تنفذ من ثغرات الحزب لتشكل الحركة التقدمية للسلام.

فقد «بدأت الحركة في الناصرة كنواة في أواخر ١٩٨١، عمودها الفقري

المنسحبون من جبهة الناصرة الديمقراطية بعد أن رأوا أن اطار الجبهة لم يحقق لهم ما يهدفون إليه، وخاصة فيما يتعلق بانتخابات بلدية الناصرة»[٢٤].

إلا أن قطاعات أخرى انسحبت من جو أبناء البلد، ومن جمعية أنصار السجين ورابطة الجامعيين، لتنضم إلى الحركة الوليدة، التي أسسها محمد ميعاري، وهو محامٍ كان عضواً في حركة الأرض، إضافة للقس رباح أبو العسل من جمعية أنصار السجين، والمحامي عزيز شحادة ومن رابطة الجامعيين كان الدكتور رشيد سليم.

إلا أننا لا نستطيع أن نقول إن الحركة التقدمية تشكلت فقط على خلفية النفور من اطار الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والانسحاب منها، بل إن هناك ظروفاً أخرى قد ساهمت في تشكيل هذه الحركة، هي مجمل التأثيرات السياسية اليمينية لقيادة منظمة التحرير على فلسطينيي ١٩٤٨ وحالة التنافس الجماهيري التي انعكست من الأرض المحتلة ١٩٦٧ على جماهير فلسطينيي ١٩٤٨، حتى حاولت هذه الحركة خلق تماثل سياسي مع الخط اليميني في المنظمة، بعد أن كانت في أول الأمر حيادية تجاه الموضوع، حيث كانت تغمز يميناً من قناة المنظمة إلى أن اتضح وجهها بعد حرب لبنان ١٩٨٢، ولقاءات محمد ميعاري وشريكه في القائمة الانتخابية أوري افنيري مع عرفات، وشخصيات أخرى في مواقع قيادية في اليمين الفلسطيني.

ويمكن التكهن ـ حيث لا وثائق ولاتصريحات تدل على ذلك ـ ان عملية تشكيل الحركة التقدمية قد تمت على نار هادئة، وضمن كولسات السرطاوي ـ بيلد وغيرها من اللقاءات، وترك الأمر ينضج تدريجياً حتى تم له التكوين الفعلي في أوائل الثمانينات. حتى ليمكننا القول أن البنية السياسية والفكرية والتنظيمية للحركة هي صورة مصغرة عن البنية الفكرية والسياسية والتنظيمية لليمين الفلسطيني، فهي «اطار وطني واسع، لا ايدولوجية محددة لها، وما يجمع عناصرها هو النشاط»(*)[٢٥].

أما رؤيتهم تجاه الحركة فتمثل في كونها جسماً عربياً فلسطينياً، لتنمية الانتماء الفلسطيني، وتحقيق المساواة بل أن «٩٥٪ من فعالياتها عربية صرفة»[٢٦].

(*) يذكر أبو اياد أن ماجمع عناصر فتح هو المحبة/فلسطيني بلا هوية.

وتحاول الحركة تمييز نفسها عن الحزب الشيوعي، بتركيزها على الحقوق القومية وبيان الصراع العربي الصهيوني كصراع قومي، كما أنهم يؤكدون على حق العودة ويعتبرونه مركز العمل، بينما يركز الحزب على دولتين لشعبين، إلا أن موقف الحركة من الحقوق القومية يبقى غامضاً وينقصه الوضوح، وهذا يوقعها في مأزق كونها لم تأت بجديد يختلف من برنامج الحزب الشيوعي، سوى الافتراق النظري الايدولوجي.

وقد تبلورت الحركة تماماً في ١٩٨٣ حينها خاضت بقائمة مستقلة انتخابات بلدية الناصرة، مركزة على الانتقاد بكتلة الجبهة في البلدية، على تقصيرات معينة إضافة للخلاف السياسي، وقد حققت قائمة الحركة آنذاك مقعدين في المجلس البلدي، كما حققت نفوذاً وتأثيراً في مجلس عمال الناصرة.

ثم خاضت الحركة التقدمية انتخابات الكنيست مشتركة مع مجموعة البديل التي يقودها أوري افنيري وماتي بيلد، لتحقق مقعدين في الكنيست خلال عمر قصير من النشأة، ولتحرم الحزب الشيوعي من عدد كبير من الأصوات كان يمكن أن يرفع تمثيله إلى خمسة أو ستة مقاعد.

والحركة التقدمية تختلف عن القائمة التقدمية، فالقائمة تشكيل انتخابي يجمع ما بين الحركة ومجموعة البديل على برنامج سياسي عربي، يهودي يقع على يمين موقف الحركة التقدمية وعلى يسار مجموعة البديل، بينما الحركة هي تكوين سياسي أعضاؤه وقيادته عرب فلسطينيون، وقد حاولت الحركة أن تخوض الانتخابات بشكل منفرد، إلا أنها لم تعط الامكانية لذلك، واقترح عليها مشاركة مجموعة يهودية فكما يقول كامل الظاهر «إن الشارع اليهودي لا ينظر إلى القائمة التقدمية كقائمة عربية يهودية، بل قائمة عربية، وقد أضعف هذا موقف المجموعة اليهودية المشاركة، أما الشراكة القائمة فهي شراكة مرحلية ومحددة ضمن اتفاق على برنامج حد أدنى، أي أنها شراكة على خوض الانتخابات والتمثيل في الكنيست»[٢٧].

«لقد حققت القائمة في انتخابات الكنيست الحادية عشرة (٣٧٧٥٠) صوتاً منها ٣٥ ألف صوتٍ عربي و٢٧٥٠ صوتاً يهودياً»[٢٨]. أي أن نسبة اليهود ضمن القائمة هو تقريباً لا يزيد إلا بقليل عن نسبة التصويت اليهودي للحزب الشيوعي والذي بلغ في الانتخابات نفسها» ألفي صوت على ما يذكره صليبا خميس»[٢٩] أما

في مجال السلطة المحلية العربية، فلم تحقق الحركة نجاحاً يذكر في الانتخابات، كذلك فتواجدها قليل ضمن الطلبة العرب، وقد انعكس ذلك في ضعف تمثيلها أو في فشلها في الحصول على نسبة الحسم بين أوساط الطلبة.

وتبرير الحركة في موافقتها على الدخول لانتخابات الكنيست يتناقض مع شعار «فلسطنة الجماهير» الذي تطرحه ويأتي هذا التناقض في قول كامل الظاهر كقائمة تقدمية، نحن من الوجود السياسي لاسرائيل، كما نرغب لها أن تكون، ولا نحاول التنازل عن انتمائنا السياسي الاسرائيلي»(٣٠).

أما تحقيق شعار «الفلسطنة»، وهو شعار ابدعته الحركة لتمييز نفسها عن الحزب الشيوعي، فيبقى في مستوى التبشير والدعاية السياسية فبرنامج الحركة مثلاً «لا يتحدث عن اقامة حكم ذاتي لفلسطينيي ١٩٤٨ داخل أماكن تواجدهم، وهذا المطلب رهن بتصاعد النضال الوطني واضعاف الانتماء السياسي الاسرائيلي»(٣١) ويستشف من هذه المواقف أن هناك سياسة ذات وجهين تعتمد براغماتية سياسية أكثر مما تعتمد التكتيك السياسي المبدئي، فالتعبئة القاعدية للحركة ومن خلال صحيفة الوطن هي ديماغوجيا تركز على محور الانتماء للشعب الفلسطيني ومحاربة الحزب الشيوعي، بينما الممارسة السياسية للحركة، هي ممارسة برلمانية «اسرائيلية»، وقد أتاحت فضفاضية الالتزام الايدولوجي لدى الحركة، وتخلخل الهيكل التنظيمي فرصة لاستيعاب هذه البراغماتية في الممارسة السياسية، فالحركة موحدة في معاداة الحزب الشيوعي، لكنها مفككة في طرح برنامجها هي وفي الدفاع عن مواقفها، وقد تبين هذا الخلل إثر الخلاف الذي نشأ عام ١٩٨٧ في قيادة الحركة نفسها، حيث عادت «التضامن» كصحيفة لتصدر من جديد منتقدة الحركة وسلوكها السياسي، ونشبت الخلافات بين الدكتور رشيد سليم، والمحامي محمد ميعاري على قضايا تنظيمية وشخصية، ترى في سيطرة التيار المركزي للحركة سبباً في أزمتها، إلا أن القس رباح أبو العسل قد توسط وأنهى الخلاف لتستعد الحركة موحدة للانتخابات.

ومضت الحركة في معاداة الحزب الشيوعي شوطاً طويلاً، فقد انسحب محمد ميعاري وأنصار التقدمية من لجنة الدفاع عن الأراضي العربية، وشكلت ما سمي صندوق الأرض برصيد قدره «نصف مليون دولار»، كما حرصت على اللجنة

واتهمتها باختلاس أموال جرحى يوم الأرض»[٣٢].

وفي مؤتمر الحركة الأخير والذي عقد قبيل انتخابات الكنيست في شهر آب ١٩٨٨ عدلت الحركة كثيراً من مواقفها السياسية الفلسطينية وتجاه الدولة العبرية، فاعترفت بكون اسرائيل دولة لليهود، إضافة لسكانها العرب، وهو ما لم تسجله في برنامجها السابق، وبهذا الموقف أغلقت الطريق أمام امكانية الحديث عن «اسرلة راكاح للجماهير العربية في الداخل، ووطنية راكاح الاسرائيلية» واستخدام هذه المواقف منبراً للتحريض على راكاح.

أما الحزب الشيوعي الاسرائيلي فقد قال في التقدمية مالم يقله مالك في الخمر، لدرجة التشكيك في وطنية قيادتها، ففي رأي الحزب: إن الحركة ولدت «ليس كحركة قومية ـ وطنية، وإنما كحركة معادية للشيوعية، ارتدادية، ساداتية، تمت على خلفية «كامب ديفيد» وعلى خلفية استشراس السلطة في عهد حكم «ليكود» بيغن وطوال مشوار المواجهة معه، وكذلك على خلفية الخلافات المؤسفة داخل م.ت.ف»[٣٣]. وقد شعر الحزب أن الحركة بتأسيسها. قد تشكل منافساً للحزب في قنص أصوات الناخبين العرب، وفي السيطرة على الساحة الجماهيرية بين فلسطينيي ١٩٤٨، فشن هو الاخر هجومه عليها بشكل عنيف في الصحافة وفي الشارع فقد حدد الحزب أن ما يميز الحركة هو «كونها بؤرة ليس للساقطين والملفوظين من الجبهة، والمرتدين عن الحزب الشيوعي فحسب، وإنما لكافة العريقين في التعاون مع السلطة، والمرشحين السابقين في القوائم السلطوية المكشوفة، أو في القوائم العائلية والطائفية المرتبطة بالسلطة»[٣٤]، وقد وصلت به حد اتهامها بالتآمر البوليسي، والتواطؤ مع أحزاب الصهيونية مستشهداً بلقاء كيننغ التلفزيوني بتاريخ ١٩٨٦/٤/٣٠ حين قال: (إن الحزب العربي الذي تكلم عنه في وثيقته، قد قام) وكان يشير إلى قيام الحركة التقدمية، رغم أن جهات معينة ارتأت بتر المقابلة لدوافع أمنية طبعاً»(*)[٣٥].

(*) نلاحظ أن حجة سميح غنادري في اثبات التآمر البوليسي غير دقيقة وبها اسقاطات ذاتية، كما أن اتهامه للحركة باحتوائها رجال القوائم السلطوية مردود عليه فقد فعلت الجبهة ذلك أيضاً.

لقد خسر الحزب بظهور التقدمية وأنوية أبناء البلد، امكانية ادعائه أنه الممثل الوحيد لجماهير فلسطينيي ١٩٤٨ «الذي لا ينازع، لا بل وجدت لهذه الحركة كتلة انتخابية تسرق من حصته الاف الأصوات العربية، ففي غضون ثلاث سنوات من انشائها حصلت التقدمية على ٣٥ ألف صوت عربي بينما لم يحصل الحزب خلال ٣٥ عاماً من النشاط سوى على ٦٧ ألف صوت عربي من أصل ١٩٨ ألف صوتٍ، وهذه تعتبر طفرة في نمو الحركة التقدمية والتي يتوقع ثباتها أو امتدادها. النسبي البطيء. ولهذا فلا غرابة أن يجند الحزب طاقاته في الوسط العربي لتحجيم أو دثر التقدمية حتى لو استخدم في ذلك الأساليب. البوليسية كما فعل «أميل حبيبي حينما مارس الدس البوليسي على الحركة عبر رسالته إلى الكتاب اليهود ينبههم فيها أن الحركة التقدمية هي حركة معادية لوجود اسرائيل»[٣٦].

إن براغماتية الحركة التقدمية، وعدم وضوحها السياسي والايدولوجي، ومرونة بنائها التنظيمي، سوف يزيد من مشاكلها على صعيد الأداء السياسي بين الجماهير وامتدادها، كما أن تقارب برنامجها السياسي الأخير لدرجة التطابق في الموضوع الفلسطيني مع برنامج راكاح سوف يفقدها امكانات التميز، والاقناع بين الجماهير العربية، وسيقتصر نموها بالتالي على أساليب ديماغوجية تعتمد سياسة للقاعدة، وسياسة للممارسة السياسية البرلمانية وغيرها، إضافة إلى أساليب الاغراء المادي، والاستمالة القائمة على تهيج العواطف باستخدام العلم الفلسطيني والتزكيات القادمة من الخارج لا أكثر.

إن خطر الحركة التقدمية يكمن في حرف مسار الوعي الوطني الفلسطيني بين الجماهير نحو أهداف استسلامية، أو دعم مناهج تنازلية في الساحة الفلسطينية، لتختصر بذلك جزءاً من قوة الجماهير السياسية التي بدأت تتبلور كعامل سياسي ضاغط على السياسة الصهيونية، وطاقة كامنة يمكن أن تتفجر في مجرى الصراع التاريخي مع الكيان الصهيوني في المستقبل.

كما تبرز خطورتها في دعم الأفكار المعادية للفكر التقدمي، ونسج تحالفاتها مع قوى دينية رجعية لضرب الاطر والحركات التقدمية في أوساط جماهير «فلسطينيي ١٩٤٨»، ليصب كل ذلك في تعويق عملية التبلور النضالي لهذه الجماهير وابقائها ضمن دائرة التحكم الصهيوني.

الحركة الإسلامية:

تكاد تكون الحركة الاسلامية طفرة في تاريخ الحركة الوطنية لفلسطينيي ١٩٤٨، فهي لم تأت بفعل نمو نضالي وتعبئة لفراغ نضالي لم تستطع باقي الحركات السياسية تعبئته، كما أنها لم تأت بفعل تطور تاريخي متصل عبر مراحل نمو الحركة الوطنية الفلسطينية في الداخل، فالحزب الشيوعي له تراثه الخاص والمتواصل، أما الحركة التقدمية وأبناء البلد فقد استندوا إلى تراث حركة الأرض، ونمو المقاومة الفلسطينية في الخارج للتأكيد على توجه وطني علماني، بينما جاءت الحركة الإسلامية على خلفية رجعية من خارج تراث الحركة الوطنية الفلسطينية بشكل عام، وهي لا تزال لاتجد مثلاً في قادة دينيين وطنيين وثواراً أمثال الشيخ عز الدين القسام مثالاً لها، تقتدي به، بل إنها كحركة ولدت على خلفية المد الديني الرجعي وحقبة النفط في أواخر السبعينات كما استلهمت احياء الفكر الديني من الثورة الايرانية كمادة للدعاية بين الجمهور.

لقد نشأت الحركة من عناصر احبطها جهل حركة التاريخ وتعرجاته، وزاد في يأسها شدة التمييز والقهر، وشد من أواصرها سيل البترودولار مقابل العداء السافر لكل ما هو وطني وتقدمي، فقد تزامن ميلادها مع فترة السماح لفلسطينيي ١٩٤٨ بالحج للديار السعودية، وتوصية حركة الاخوان المسلمين في الضفة والقطاع جهدهم نحو خلق حالة مشابهة لأوضاعهم في الداخل، فوجدت في تبني الأفكار الدينية مجالاً لعملها التخريبي على القوى الوطنية والتقدمية وبدأت تؤسس نفسها كروابط تنظيمية متفرقة لا يجمعها جامع تنظيمي واحد، ومركز قيادي موحد.

بداية الحركة كانت في قرية جليلية وأخرى في المثلث، وتكاد تكون كفر قاسم مركز وموئل الحركة الأساسي بعدها تأتي قرية كفر كنا الجليلية، وقد بدأت نشاطها التبشيري بشكل واضح في أوائل الثمانينات، عبر نشاطات دينية متفرقة في كفر قاسم، يحدوها في ذلك العداء للشيوعية ومناهضتها، وبعد أن كان قائد الحركة الإسلامية «عبد الله نمر درويش» من كفر قاسم أحد أصدقاء الحزب الشيوعي ومؤيديه في القرية، كما اعتمدت التنظير ضد العلمانية وضد صليبية جورج حبش،

ونايف حواتمة، ولم تبرز الحركة كقوة سياسية إلا بعد ١٩٨٧ ونمت على خلفية الانقسام داخل المنظمة ونقدها لكافة تياراتها، حيث استطاعت أن تستقطب قطاعاً يائساً، أراد أن يؤسس معركة طائفية في أوساط الجماهير العربية، إلا أن امتدادها وقوتها قد فرضا على باقي القوى الوطنية في الداخل اعتبارها قوة سياسية تؤخذ بعين الاعتبار، حيث أضحت الحركة الوطنية مطالبة بأن تحدد موقفاً من الحركة الجديدة، ومن نشاطاتها ودعواتها.

ويتمركز وجود الحركة على الأغلب في منطقة المثلث، التي يغلب فيها الطابع الإسلامي كهوية، نظراً لندرة المسيحيين في هذه المناطق، ففي جلجوليا وكفر قاسم، وكفر برا، والطيرة وقلنسوة، يتواجد أعضاء الحركة الاسلامية بشكل مكثف.

ويتبع قادة الحركة الإسلامية في رؤيتهم السياسية، وجهة نظر الاخوان المسلمين على امتداد وجودهم في البلدان ذات الأكثرية المسلمة، فهي ترفض التحالف مع القوى الوطنية الأخرى، أو المشاركة في نشاطها أو تلبية دعواتها، كما أنها تحاول التخريب على المشاركات الجماهيرية في المناطق التي يتواجدون فيها كما حصل في يوم الأرض في ١٩٨٨/٣/٣٠، حيث اعتدوا على ماير فلنر في الاحتفال وحاولوا التشويش على خطابه.

أما برنامجهم الفلسطيني، فلا برنامج مكتوب لديهم، وكل ما نستطيع الوصول إليه هو لقاء زعيمهم عبد الله نمر درويش مع يديعوت أحرونوت والذي جدد دوائر العمل الإسلامي الشامل تجاه القضية بدوائر ثلاث هي الدائرة الفلسطينية والدائرة العربية والدائرة الإسلامية، دون أن تضع فهماً خاصاً لطابع الحركة وتوجهها الفلسطيني، لا بل أنها وحتى الآن تعمد إلى نفس أسلوب الاخوان المسلمين بالتشهير بمنظمة التحرير، والقيادات الوطنية، دون أن تطرح بديلاً لما تراه واقعاً كافراً غير ابهام«الاسلام».

ومن تصريحات قائد الحركة المختلفة يؤكد دائماً أن الحركة ليست تنظيماً سياسياً، بل حركة دينية، تهدف إلى نشر الإسلام بين أوساط الناس لا أكثر، ورغم ذلك فهي تمارس ممارسات سياسية مختلفة، حتى أنها تشارك في لجنة المتابعة العربية التي تأسست عام ١٩٨٨ من أعضاء الكنيست ذوي الأصل الفلسطيني ورؤساء

السلطات المحلية والتنظيمات السياسية الوطنية العربية.

أما تعامل الحركة الوطنية بمجمل قواها مع هذه الحركة فهو متباين حد المقاطعة إلى المغازلة ومحاولات التحالف، فأبناء البلد والحزب الشيوعي بنظرتهما التاريخية نحو الحركة يحاولون فضح مراميها السياسية الرجعية والطائفية بينما تتعامل الحركة التقدمية مع هذه الحركة بمغازلة تهدف من خلالها إلى توحيد جهد الحركتين ضد الحزب الشيوعي، ومحاولة الحركة التقدمية كسب أصوات الاخوان المسلمين في الانتخابات. وقد ظهر ذلك بعدما أعلن شبان من الحركة الإسلامية رفضهم لتوجه قيادة الحركة بدعم الحركة التقدمية في الانتخابات للكنيست الثانية عشرة، الأمر الذي دفع قيادة الحركة إلى اصدار بيان يدعو إلى حرية الاختيار بين الانتخاب وعدمه، وحرية الاختيار للناخب، الأمر الذي ترك الصيغة مبهمة على حد تعبير صحيفة الراية التابعة لأبناء البلد، بحيث تسمح للناخب حرية الاختيار ما بين الحزب الشيوعي مروراً بالمعراخ والمفدال وحتى الليكود نفسه.

لقد حاولت السلطة نفخ هذه الحركة وتركيز الأضواء الاعلامية عليها ففي خلال أكثر من شهر حاورت الصحف الاسرائيلية عبد الله نمر درويش عدة مرات حول الحركة وأهدافها، وفي كل مرة كان يؤكد دينية الحركة، ورفضها للعمل السياسي. وتسليط الأضواء هذا جاء من أجل التعتيم على نشاط القوى الوطنية الأخرى أو لضرب الحركة الوطنية لفلسطينيي الداخل(*)

إلا أن عبد الله نمر درويش يؤكد على خوض المعركة الانتخابية للسلطات المحلية في شباط ١٩٨٨ بكتل وقوائم مستقلة، بينما ما يطمح لرئاسة مجالس مثل كفر قاسم، جلجولية وأم الفحم وغيرها لعضوية هذه المجالس.

في التقييم النهائي فالحركة الإسلامية لا تعتبر ضمن معايير الانتماء الوطني،

(*) في شهر كانون ثاني ١٩٨٨ ظهر الشيخ عبد الله نمر درويش وهو معلم في مدرسة على شاشة «التلفزيون الاسرائيلي» يعلم الطلاب ويرشدهم بأن من يجد حجراً في الطريق يجب أن لايقذف به سيارة وإنما أن ـ كنه الى طرف الشارع.

والنضال اليومي، والبرنامج السياسي من الحركة الوطنية الفلسطينية، وإنما جاءت لأجل التشويش والتخريب على هذه الحركة، وإن أخذها بعين الاعتبار لا يعني الاعتراف بها كجزء من القوى المناضلة ضد الصهيونية وسياسة التمييز، بقدر ما هو قائم على ضرورة تخليص الجماهير من مرض استشرى في الساحة العربية، واستخدمته السلطة «كعصا شعبية» لضرب الحركة الوطنية ومنجزاتها، وتوحيد الموقف الوطني العام ضرورة ملحة لأجل تعريتها، وفضح مراميها المرتبطة بمرامي الخطة الأردنية السعودية.

نضالات شعبية في هذه الفترة

في هذه المرحلة، وأن اتسمت النضالات الشعبية بطابع الدفاع عن الحقوق والمطالب، إلا أن حالة النهوض أظهرت الطابع العربي لهذه النضالات ضد التمييز والمصادرة، ومن أجل المساواة في الحقوق المدنية، وقد تبلور في هذه المرحلة اتجاهان للنضال خاضتهما الجماهير العربية.

الأول: اتجاه تعزيز النضال المطلبي الديمقراطي، وقد ساهمت «حداش»، في قيادة هذه النضالات ضمن أوسع الأطراف المستعدة لمثل هذه النضالات، والتي تعتبر أوسع في حجم القوى المشاركة فيها. وقد ركزت الجبهة على هذا الطابع النضالي الداعم لبرنامجها في المساواة، ومن أجل المهمة الاستراتيجية في تعزيز التناقضات داخل المجتمع «الاسرائيلي» وصولاً إلى تغيير الطابع العنصري للدولة العبرية.

أما الاتجاه الثاني: فقد اتخذ الطابع الوطني في النضال ضد الاحتلال ومن أجل الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، والتضامن مع معاناة جماهير الضفة والقطاع والجولان ضد سياسة الضم والاستيطان والقمع. وقد كان حجم القوى المشاركة في هذه المهمات السياسية القومية أضيق منه في المهمات الديمقراطية اليومية، كما برز ضمن هذا الاتجاه حالتان:

الحالة الأولى: حالة الاكتفاء بالتضامن والدعوة لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وقد مثل الحزب الشيوعي والجبهة الديمقراطية والحركة التقدمية هذا الجانب، بينما رأت الحالة الثانية أن وضع الجماهير العربية في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ لا ينفصل عن وضع الجماهير العربية الفلسطينية في الضفة والقطاع وأن أي حل يتعلق بالقضية الفلسطينية لابد وأن يأخذ بعين الاعتبار أوضاع هذه الجماهير، وعلى هذه القاعدة، بنت موقفها على أساس أن نضالها لا ينفصل عن نضال جماهير الضفة والقطاع وهو مكمل لهذا النضال، وقد أفرز هذا التوجه، تحقيقاً لموقف معادٍ للدمج والذوبان، وطرح بشكل جدي للنقاش مسألة التغيير الديمقراطي في الكيان الصهيوني، بارتباطه مع المسألة القومية لجماهير فلسطينيي الداخل، وقد مثل هذه الحالة حركة أبناء البلد وبعض قطاعات في الحركة التقدمية.

لقد أفرزت هذه النضالات الشعبية حقائق جديدة خدمت في المحصلة النهائية وبشكل موضوعي أهداف التوجه القومي الديمقراطي، رغم كل ما حاوله راكاح من محاصرة هذا النهج وتوطينه ضمن برامجه النضالية، فالمسألة الأساسية لم تقم على تغييرات طبقية بمعزل عن القضية الوطنية العامة، بل أن هذه البرجوازية الصغيرة التي برزت في القوى القومية، لم تتخذ مواقفها خارج تأثيرات الحركة الوطنية، وقد تمثلت أهم هذه الحقائق الجديدة في:

١ ـ فشل سياسية التمثل والدمج والتي نجمت عن وجود حركتين متناقضتين احداهما تنفي الأخرى، هما حركة الدمج والتمثل القسري في ظل بقاء حالة التمييز والتي مارستها السلطة الصهيونية كطرف تناقضي أول، أما الطرف الثاني فهو حالة الشعور الأولي بالهوية نتيجة القمع والتمييز، ونمو هذه الحالة مع تأثيرات حالة النهوض الفلسطيني في أوساط جماهير الأرض المحتلة عام ١٩٤٨، والتي دفعت نحو تعميق الانتماء الوطني للشعب الفلسطيني، والاعلان الصريح عن رفض «المواطنة الاسرائيلية»، والذي فسح المجال لبروز تأثير التعبيرات الشعبية القومية مثل لجنة الطلاب العرب، لجنة الدفاع عن الأراضي العربية، اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، اتحاد الكتاب العرب، رابطة الكتاب العرب . . . الخ والتي هي تعبيرات وطنية في شكلها القائم وإن كانت مضامين

بعضها وأهمها اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية تفتقد إلى شمول المضامين الوطنية. وهذه التعبيرات لم تساهم في الدمج بقدر ما عززت الميل الموضوعي للفصل الناتج عن مجمل الحركة التاريخية، وهذا الميل يعد انتصاراً للتيار القومي الديمقراطي داخل الحركة الوطنية، وجراً تدريجياً لراكاح نحوها، رغم محاولته، تتويج شعارات هذه التعبيرات بالسلام والمساواة.

٢ ـ هامشية حركة النضال اليهودي ـ العربي المشترك بين القوى الديمقراطية اليهودية، حيث لم يشارك في هذه النضالات بشكل فعلي سوى تلك القلة من الأعضاء اليهود في الحزب الشيوعي، وأفراد ماتسبين لا أكثر، وقد فرض هذه الهامشية تغلغل الصهيونية في المجتمع اليهودي، والأغلبية العربية في القوى التي تعتبر نفسها قوة ديمقراطية يهودية عربية مشتركة. حيث فشل النضال الديمقراطي العام. في تجنيد رأي عام يهودي ديمقراطي يساهم في المشاركة في الدفاع عن الحقوق العربية حتى الآن.

٣ ـ تصاعد نفوذ القوى الوطنية بين جماهير فلسطينيي ١٩٤٨، وتراجع الرموز، العائلية التقليدية والقوى المرتبطة بالسلطة والأحزاب الصهيونية، وقد ساهم في هذا التراجع تصاعد نضال القوى الوطنية على الصعيد الديمقراطي العام، والوطني، إلا أن كثيراً من رموز السلطة قد اختارت لنفسها بعد تركها لأحزاب السلطة، أن تكون ضمن تحالفات مع بعض القوى الوطنية كالحركة التقدمية، والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة واللتان سارعتا إلى احتواء مثل هذه الرموز وضمها ضمن اطرها العامة. سواء لحصر التيار القومي الديمقراطي، أو لتوسيع نفوذها بين أوساط الجماهير، خاصة وإن هذه الرموز تحظى بمكانة عائلية مرموقة.

إلا أن هذا النضال المتصاعد شابته بعض الثغرات التي تعود إلى:

أ ـ طبيعة البنية التنظيمية التي وسمت المنظمات الشعبية فمن الخليط غير المتجانس للجنة السلطات المحلية العربية والتي لم تصل القوى الوطنية فيها إلى أكثر من ٢٠ رئيساً من أصل ٤٥ رئيساً. إلى سيطرة الحزب الشيوعي وأصدقائه من الجبهة على لجنة الدفاع عن الأراضي العربية، وعدم تمثيل اللجنة تمثيلاً حقيقياً لواقع ملاك الأراضي والفلاحين الصغار، إضافة لمحاولات تجيير نضالات هذه

اللجنة لصالح الحزب، وكبح جماح أي مشروع نضالي يتجاوز حركتهم الشرعية.

ب ـ الابقاء على النضالات الشعبية ضمن نطاق «الشرعية القانونية الاسرائيلية» وعدم التحرك دون إذن «شرعي» من السلطة، مما أضعف وبهت من الأشكال النضالية اللاحقة ليوم الأرض، كما جعلتها تتحرك ضمن «مرجل الغليان» الذي يسمح للمشاعر بالتصاعد ولكن دون أن تخرج عن الحدود المرسومة لها. من قبل القوى وخاصة الحزب الشيوعي.

ج ـ محاولة الحزب الشيوعي المتكررة للسيطرة على النشاطات النضالية وقمع أية قوة أخرى من إبراز نفسها أو تحقيق حقها في المشاركة الفعالة في هذه النشاطات.

إن النتيجة العامة لنضال الجماهير العربية تمثلت في خلق حالة من التعاطف الجماهيري مع القوى الوطنية وانكفاء عن الأحزاب الصهيونية، كما طور في برامج القوى الوطنية، بما يتماثل مع المطالب الجماهيرية العامة.

«نضالات السلطة المحلية العربية»

وجدت الهيئة السياسية الصهيونية بعد استيلائها على فلسطين نفسها أمام جسم عربي صغير الحجم ومركز في مناطق محددة، لكنه بدون رأس سياسي وقيادة سياسية، أو محلية يمكن التعامل معها، والذا وجدت القيادة نفسها أمام مهمة خلق قيادة يمكن من خلالها التحكم بمسار حركة الجماهير، وضرب مقاومتها، من أجل تدجينها واستيعابها، ولذلك عمدت السلطة بداية إلى تعيين أعضاء المجالس المحلية وفق رغبتها وبما تحققه مصلحتها أولاً في الضبط السياسي للعلاقة بين السلطة والجماهير الفلسطينية، وثانياً في خلق حالات الفرقة العشائرية والطائفية داخل نفس القرية، بما يسهل عملية التحكم، ويخلق حالة تسابق إما عائلي أو طائفي على الولاء للسلطة.

«فقد كان العرب يلقون التشجيع من قبل هيئات متعددة في الحكومة للحفاظ على صراعاتهم ضمن حدود القرية، أو اتباع أية قاعدة طالما هذه القاعدة لا توحدهم كتجمع سياسي ضد الحكومة»[٣٧] فبعد تأسيس الكيان الصهيوني، قدم

وزير الداخلية برنامجاً لتشكيل مجالس محلية عربية هدفت إلى ثلاث نقاط هي:

١ ـ تشكيل مجالس محلية يمكنها مع الزمن أن ترتقي لمستوى الحكم المحلي العربي إلى مستوى اليهود وتكون حلقة وصل مناسبة بين القرى والسلطة المركزية للدولة.

٢ ـ ايجاد الأدوات التي تساعد على التطوير الاقتصادي عبر اعطاء القرى تمثيلاً قادراً على العمل لأجل المصالح الاقتصادية المهمة وتفاوض من أجل القروض.

٣ ـ لتخدم السلطة كنوع من صمام الأمان للهدوء، وتضمن تنفيس الاحباط نتيجة الانتقال المفاجىء إلى أقلية[٣٨].

هذه الخطة أو البرنامج لم توضع إلا في سياق الهدف السياسي العام للسلطة والذي تركز في البند الثالث أما البندين الأولين فلم يكونا سوى اجراءين يخدمان الهدف السياسي الثالث وحال السلطات المحلية العربية اليوم يشهد على ذلك.

وظل التعيين قائماً في السلطات المحلية العربية حتى أواسط الستينات حيث بدأت الانتخابات لهذه السلطات وأصبحت هذه السلطات تعبر عن تطور ميزان القوى السياسي بين الجماهير العربية فقد دعا المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي الاسرائيلي عام ١٩٦٥ إلى انتخاب مجالس محلية عربية قادرة على مواجهة سياسة الاضطهاد القومي والطبقي وسلب الأراضي العربية، إلا أن سياسة حل المجالس المحلية المنتخبة وغير المنتخبة ظلت قائمة ومن صلاحيات وزير الداخلية، ولا زالت هذه الصلاحية تستخدم حتى الآن.

وحتى تأسيس اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في أواسط السبعينات، ظلت نضالات السلطات المحلية العربية تتمحور حول:

١ ـ نشر السلطات المحلية المنتخبة في كافة القرى العربية.

٢ ـ زيادة حصة هذه المجالس في الميزانيات المقدمة للمجالس المحلية.

٣ ـ تطوير أوضاع القرى العربية ورصد ميزانية لهذا التطوير.

وقد عرضت هذه المطالب في مؤتمر عكا بتاريخ ١٩٧٠/٦/٣ الذي شارك فيه ١٥ رئيساً من المجالس المحلية، إلا أن هذه المطالب ظلت قيد الوعود.

وفي كانون ثاني ١٩٧٢ عقد ممثلو الحزب الشيوعي في السلطات المحلية العربية، وهم أربعون عضواً ممثلين في ١٧ سلطة محلية عربية منتخبة، اجتماعاً قطرياً موسعاً دعوا فيه إلى تجديد الاجتماع الأول في أواسط ، ١٩٧٠ من أجل نشر

السلطات المحلية المنتخبة في كل القرى العربية، وتحقيق المساواة في الهبات، وتقديم الميزانيات، واقرار الخرائط الهيكلية والغاء أوامر الهدم، وغيرها من المطالب، «وقد شكلت وزارة الداخلية لهذا الأمر - وبعد ضجة اعلامية كبيرة - لجنة عرفت بلجنة جرايسي في ١٩٧٢ والتي نشرت تقريرها في عام ١٩٧٤ وقدمت توصياتها بضرورة اقامة لجان تنظيم محلية، واعطاء تمثيل ملائم للمجالس المحلية في لجان التنظيم، كما رافق هذه التوصيات الاشارة إلى سياسة التمييز ضد السلطات المحلية العربية والجماهير العربية بصورة عامة»[٣٩]. كما تكونت في نفس الفترة لجنة المتابعة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية والناشئة عن اتحاد لجان المتابعة في الجليل الغربي والشرقي والمثلث، والتي اعتبرت النواة الأولى التي أسست اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في الناصرة في ١٩٧٥/٢/١٦ لتبدأ مرحلة جديدة ونوعية في نضال السلطات المحلية العربية.

ومع تأسيس اللجنة القطرية، حاول المعراخ ابتلاع اللجنة من خلال ممثليه فيها، ودعوا إلى اشراف مركز السلطات المحلية على هذه اللجنة وتحويلها إلى دائرة محلية عربية تابعة لهذا المركز، كما ساهم زلم المعراخ داخل اللجنة بتعطيل قرار الاضراب العام يوم الأرض في ١٩٧٦/٣/٣٠ .

ومع بروز وثيقة كيننغ واستلام الليكود للسلطة، بدأ طوق الخناق يضيق على عنق السلطات المحلية العربية وقد أدى ذلك إلى عقد اللجنة القطرية مؤتمراً احتجاجياً في ١٩٧٦/٩/٢٢ مطالباً بابعاد اسرائيل كيننغ عن وظيفته ورفض تسلمه وظائف تتعلق بالمواطنين العرب، كما قامت اللجنة بالاضراب الاحتجاجي لمدة ساعتين في ١٩٧٦/٩/٢٨ .

وفي انتخابات السلطات المحلية العربية عام ١٩٧٨ حققت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة انتصارات كبيرة لتدخل في تمثيل ٤٠ سلطة محلية، بما مجموعه ١٣٧ عضوا، إضافة لفوزها في انتخابات بلدية الناصرة، وقد دفعت هذه الانتصارات السلطة الى محاصرة المجالس المحلية العربية، ومقاومة نشاطاتها، حيث رفض مدير عام وزارة الداخلية التعامل مع السلطات المحلية العربية، ورفض الاجتماع مع وفودها، وحاولت السلطة سحب الصفة التمثيلية عن اللجنة القطرية، من خلال اجتماع لاعوانها في كفر قرع في ايلول ١٩٧٩، والذي دعا إلى

تجميد عضوية رؤساء السلطات المحلية في المثلث من اللجنة القطرية، تحت ذريعة أن اللجنة قد تحولت إلى حلبة صراع سياسي، كما نجحت السلطات الحاكمة بالتعاون مع عملائها من الدروز في تحقيق الانفصال للجزء العربي الدرزي عبر تشكيل لجنة السلطات المحلية الدرزية.

إلا أن كافة هذه المحاولات لم تضعف اللجنة ومكانتها بين فلسطينيي ١٩٤٨، بل زادت من الالتفاف حولها، وجعلتها تنتقل من مرحلة تثبيت نفسها كلجنة ممثلة إلى بدء الدفاع عن الحقوق والنضال من أجل هذه الحقوق، ففي أوائل الثمانينات ناضلت السلطات المحلية العربية من أجل تحقيق برامج تعليمية عربية لا تمتهن الهوية القومية العربية، ومن أجل تحسين أوضاع المدارس العربية التي ينقصها ٣ الاف غرفة دراسية، ومعظم أبنيتها خاوية ومعرضة للانهيار في أية لحظة، ولأجل ذلك اضربت السلطات المحلية يوم ٢٠/٥، و ٢٧/٥/١٩٨٠، كما هددت بوقف التعليم في المدارس مع بداية العام الدراسي ٨٠/٨١، والتظاهر أمام وزارة المعارف، إلا أن هذه الحملة نجحت في حل جزئي للمشكلة.

وعلى طول فترة وجود السلطات المحلية العربية ناضلت هذه المجالس من أجل ساواة ميزانيات وهبات المجالس المحلية العربية مع ميزانيات المجالس المحلية اليهودية، وكان انجازها هو تخفيف الفارق من ٢٠ ضعفاً إلى ٤ ـ ٥ أضعاف. وقد شنت السلطات المحلية لأجل ذلك نضالات حيث عقد مؤتمر تضامني في ١٦/٣/١٩٨١ مع السلطات المحلية في شفا عمرو إضافة لاضراب عمال بلدية الناصرة في اكتوبر ١٩٨١ والذي استمر أكثر من شهر(*) واجتماع كفرمندا التضامني في ٣/١١/١٩٨٠ وخرجت المؤتمرات بقرارات تدعو إلى:

١ ـ رفض توجهات المدير العام لوزارة الداخلية فيما يتعلق بالميزانيات العربية،

(*) استمر الاضراب أكثر من شهر، وكانت تعاني البلدية من أزمة مالية حادة، لدرجة لم تستطع البلدية دفع أجور موظفيها خلال شهري ايلول واكتوبر، وذلك نتيجة لحسم كيننغ ٦٠ مليون شيكل لتصبح ميزانية البلدية أقل من ٤٥٪ من ميزانية بلدية يهودية مماثلة.

والمطالبة بتقارب الميزانيات العربية من اليهودية من أجل تقدير الخدمات للجماهير العربية ومن أجل تطور ورفع المستوى الاداري والخدماتي للسلطات المحلية العربية.

٢ ـ اقرار ميزانيات التطوير لكل سلطة محلية عربية وفق الحد الأدنى من احتياجات التطوير.

٣ ـ تسديد العجز المالي المتراكم منذ خمس سنوات لكل سلطة محلية عربية.

٤ ـ التضامن مع بلدية الناصرة، والدعوة إلى اضراب مفتوح للسلطات المحلية العربية إذا لم تحل المشكلة حتى ١٩٨١/١١/٢٣ واقرار اضراب جزئي احتجاجي للسلطات المحلية العربية يوم ١٩٨١/١١/٩[٤٠].

وقد عانت السلطات المحلية من تراكم العجز، والأزمات المالية الدائمة، والتي لم تحل حتى الآن، بل ظلت عاملاً ضاغطاً على هذه السلطات، ومجالاً لممارسة الضغط السياسي على اللجنة القطرية وحرف مسارها عن مسار الجماهير العربية بشكل عام.

وقد عادت سياسة الضم واغلاق المناطق والمصادرة إلى الواجهة عام ١٩٨٣، حيث حاولت السلطة ضم عشرات الاف الدونمات من الجليل إلى اقليم مسجاف، واغلاق ٣٤ ألف دونم من أراضي وادي عارة تابعة لأم الفحم، وضمت حوالي ٢٤ ألف دونم من أراضي شفا عمرو إلى مجلس اقليمي «عيمق يزراعيل» أي «مرج بن عامر» لقد كانت عملية الضم والاغلاق بمثابة مؤشر جديد على هبة نضالية جديدة أشبه بهبة يوم الأرض، وعلى أبواب الثلاثين من أذار ١٩٨٣، كانت كل الشواهد توحي بطبيعة خاصة للاحتفال بيوم الأرض، فالظروف إلى حد ما متشابهة في الاجراءات الصهيونية، ففي ١٩٨٣/٣/٢٦، انعقد المؤتمر الأول للسلطات المحلية العربية وحضر المؤتمر ألفي شخصية من أعضاء كنيست عرب ورؤساء مجالس محلية، وقيادات هيئات شعبية أخرى، ودعا المؤتمر إلى وقف حملات المصادرة سواء في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ أو في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، وأمام هذه التحضيرات، التفت السلطة الليكودية على القرار وأتبعته بقرار يضم اراضي لم تتبع قرى عربية إلى قرى عربية، حتى تظهر صبغة غير عنصرية على قراراتها وخطواتها، كما أقرت لجنة الداخلية في الكنيست في

١٩٨٣/٣/١٠ البحث في قضية ضم الأراضي العربية لامتصاص الغضب والنقمة، ولـ «تهدئة الخواطر» والمشاعر العربية التي بدأت تلوح بيوم «أرض جديد»، وأحالت لجنة الدفاع عن الأراضي العربية قرار المواجهة للجنة القطرية بقولها: «إن السلطات المحلية العربية ستقرر اما التظاهر أو الاضراب فهذا هو رد الفعل الطبيعي لتعسف وزارة الداخلية»(٤١). وقد صدر بيان أيضاً عن اجتماع ٣/٢٦ الذي ضم اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية ولجنة الدفاع عن الأراضي العربية والأعضاء العرب في الكنيست يدعو فيه إلى إقامة المسيرات والاجتماعات والمهرجانات فقط. واتخذ البيان صيغة هادئة، نظراًلأنه محصلة لآراء ومواقف قوى متباينة، الأمر الذي لم يرق بالشكل النضالي إلى مواجهة تحمي هذه الأراضي، وكان لحالة الوضع الفلسطيني العام أيضاً تأثيرها على تراجع الشكل النضالي، حيث بدأت حالة الخلاف الفلسطيني بعد خروج المقاومة من بيروت، وتراجع المد الوطني في تلك الفترة. ولم تخفف الحكومة من المصادرة إلا بعد اضراب اللجنة القطرية اضراباً شاملاً في ٧ حزيران ١٩٨٣.

في ١٩٨٣ كانت الاستعدادت تجري لخوض انتخابات السلطات المحلية في شهر تشرين أول، حيث جاءت هذه الانتخابات في ظل حكم الليكود الفاشي وفي ظل أوضاع فلسطينية غير ناهضة بسبب العدوان على لبنان. إضافة لتنشيط السلطة والأحزاب الصهيونية لعملائها في الوسط العربي، والحديث السلطوي عن تقليص ميزانية الدولة بسبب أعباء الحرب في لبنان، وتحديداً تقليص ميزانية الخدمات، وقد دفعت هذه الظروف لاهتمام السلطة بالانتخابات، وتوجهها نحو قنصها، وضرب اللجنة القطرية، كما دخلت لانتخاب السلطات المحلية قوى متنافسة وطنية وعربية، كالحركة التقدمية وأبناء البلد، مما أضعف مركز راكاح وقلل من نسبة تمثيله في الأعضاء بينما زاد تمثيله في الرؤساء، وقد كان لفقدان صيغة وطنية وقائمة وطنية موحدة للانتخابات أثر كبير في تعزيز القوة المعراخية وخروج الحزب من ٤ سلطات محلية عربية، إضافة لزيادة في تمثيل الواجهات التقليدية المرتبطة أساساً بالمعراخ. إلا أن المحصلة العامة هو استمرار نضال اللجنة القطرية بفعل زيادة حدة التمييز وحققت هذه النضالات في استعادة أراضي الضم والمصادرة، ورفع ميزانية المجالس وتحقيق استقلالية اللجنة القطرية، ورفض

تبعيتها كدائرة ضمن مركز السلطات المحلية العام.

واستمرت حكومة «الراسين» بعد ١٩٨٤ في محاربة السلطات المحلية العربية، ولجنتها القطرية، وبالتحديد تلك القوى الوطنية داخلها، حيث رأت هذه الحكومة في وثيقة «عاموس غلبواع» مستشار الوزير «موشي أرنس»، مدخلاً لهذه السياسة حيث تضمنت هذه الوثيقة ثلاثة بنود احداها عامة، والآخر خاص «بالتقارب العربي اليهودي» والثالث يتعلق بالسلطات المحلية العربية والطلاب. وتتضمن هذه الوثيقة خطة على مراحل خماسية متتالية بميزانية ١٦٠ مليون دولار يخصص منها ٣٢ مليوناً سنوياً في الأهداف التالية:

١ ـ الدعوة إلى الخدمة الإلزامية في الجيش من قبل المواطنين العرب.

٢ ـ اتخاذ الدولة لسلسلة من الاجراءات بهدف تقريب المواطنين العرب من الدولة، وكسبهم في صف الدولة، وفرض تعلم اللغة العربية في المدارس اليهودية، وايجاد نوعية يهودية من أجل حسن الجوار مع العرب.

٣ ـ الحيلولة دون ظهور عناصر وتنظيمات عربية تهدف إلى الانفصال عن الدولة، وضرورة العمل على محاربة اللجنة القطرية كهيئة عربية واخضاعها إلى مركز السلطات المحلية في البلاد، واقامة تشريع يمنع أموال الصمود من الدخول إلى البلاد، لدعم هذه التوجهات الانفصالية التي ظهرت في حالات التماثل مع م. ت. ف.

٤ ـ وقف الزيادة في عدد الطلاب العرب في الجامعات الاسرائيلية.

وعلى أثر عودة قضية قرى أقرث وكفر برعم لصدارة الأحداث وبعد أن أقرت المحكمة العليا الصهيونية، حق العودة لسكان هاتين القريتين إليهما، انتعش نضال السلطات المحلية العربية، وشجعها ذلك على شن نضالات جديدة مقاومة - آراء «جلبواع»، ومطالبة بتحسين ميزانيات المجالس المحلية وسد العجز القائم فيها، وضمن هذه الظروف كانت سنة ١٩٨٧ سنة السلطات المحلية العربية، حيث خاضت أكثر من خطوة نضالية جزئية وشاملة، أقرت في مؤتمر السلطات المحلية العربية في نيسان ١٩٨٧، حيث أضربت السلطات المحلية يوم ٥/٥/٨٧، إضافة لمظاهرات جزئية أمام وزارة الداخلية، ومظاهرة سيارات، وخطوة تسليم المفاتيح للوزارة احتجاجاً إلى أن توج ذلك بخطوة اندارية

للاضراب لمدة اسبوع، وانتهت هذه الخطوات النضالية باضراب «يوم المساواة» في شهر تشرين الثاني عام ١٩٨٧ حيث تكلل الاضراب بالنجاح واعتبر نقلة جديدة في نضال السلطات المحلية العربية، نظراً للالتفاف الجماهيري والوطني حوله من أجل انجاحه.

لقد سبق اضراب «يوم المساواة» اضرابات جزئية في ٤ ـ ٨٧/١١/٥ وأخذت العملية النضالية شكلاً تراكمياً يومياً متصاعداً، ضمن وعود السلطة التي قدمتها ونكثت بها، رغم عدم استطاعة هذه المجالس دفع رواتب موظفيها مدة شهرين في ظل مماطلة وزارة المالية في تحويل مخصصات هذه المجالس، والمخصصات اللازمة لسد العجز في ميزانيتها، وأمام هذه المماطلة شكلت لجنة سميت «بهيئة اضراب يوم المساواة» تشرف على التحضير للاضراب وتتابع سيره، حيث أعلنت الاضراب في ٨٧/١١/١٥ إلا أنها حلته بعد أن أعلنت السلطة تحويل المبلغ إلى حساب المجالس، وحينما انكشف كذب هذا الادعاء تقرر الاضراب في ١١/٢١ لتعلن فيه عن «يوم المساواة» كيوم اضراب شامل في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ .

وما لبث أقل من شهر على يوم المساواة حتى اندلعت انتفاضة الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع لتهز بشمولها وعمقها وديمقراطيتها، جماهير الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ ولتبدأ مرحلة جديدة في نضال هذه الجماهير على أبواب يوم «السلام» في ١٩٨٧/٢/٢١م.

إن نضال السلطات المحلية ظل في اطار المطالب اليومية من أجل مساواة القرى العربية بمثيلتها اليهودية، ولم يظهر لهذه السلطات دور سياسي مؤثر خارج مواقف الأحزاب الممثلة فيها أو محصلتها، فقد أصدرت اللجنة بياناً بعد اجتماعها في الرامة في ١٩٨٠ أدانت فيه محاولة اغتيال رؤساء البلديات ولم تتطرق اللجنة فيه سوى للسلام العادل دون ذكر منظمة التحرير الفلسطينية بفعل توازن القوى في هذه اللجنة بين أحزاب صهيونية وأخرى لا صهيونية. إلا أنها نشطت على الصعيد المطلبي لتحقيق أهدافها التفصيلية المتمثلة في:

١ ـ المطالبة بالغاء القوانين الانتدابية التي لا زال مفعولها يسري في السلطات المحلية، ومن قانون يؤدي لاستقلال السلطة المحلية عن السلطة المركزية.

٢ ـ الغاء الضرائب غير العادلة خاصة المتعلقة بالسكن.

٣ ـ تحديد نسبة ثابتة من ضريبة الدخل لتمويل السلطات المحلية دون تمييز.

٤ ـ ايجاد مشاريع حكومية لحل مشكلة السكن في القرى والمدن العربية والغاء مظاهر الاهمال للأحياء العربية في المدن المختلطة.

٥ ـ توسيع المسطحات التابعة للبناء في القرى العربية وانجاز الخرائط الهيكلية لها.

٦ ـ اصدار الرخص للمباني العربية التي أقيمت في القرى بدون رخص وشمل هذه المباني ضمن مناطق البناء وتوفير كل الخدمات اللازمة لها.

٧ ـ إقامة لجان تنظيم محلية في كل قرية عربية لكل تجمع سكاني عربي يزيد عن عشرة آلاف مواطن.

٨ ـ ضم الأراضي العربية التي تخص كل قرية إلى نفوذ السلطة المحلية، وتخصيص أراضي الدولة لتطوير المرافق العامة.

٩ ـ المطالبة بتصنيع القرى والمدن العربية.

١٠ ـ رفع مستوى التعليم في المدارس وتأمين الأبنية الملائمة لها.

ورغم كون هذه الأهداف اليومية غير منجزة حتى الآن، إلا أنها تبقى على المدى الطويل موضوع نضال وانجاز يحتاج في تحقيقه إلى لجنة قطرية بتركيبة وطنية تمثل فيها القوى الوطنية أغلبية المؤتمر والسكريتارية وقادرة على فرض موقف نضالي أكثر جذرية، وكفاحية، فاللجنة كاطار يشمل مجالس محلية منتخبة هي مكسب يجب تثبيته والحفاظ عليه وتطوير واقعه وهذا أمر مرهون بنمو تمثيل القوى الوطنية ونضالها في ضم أوسع قطاع جماهيري عربي حولها كي يتسنى لها تحقيق برنامجها واضفاء الصبغة الوطنية الصرفة على هذه اللجنة.

إن حالة الخلاف الوطني بين القوى السياسية وفقدانها لأدنى شكل من الوحدة يعتبر عاملاً أساسياً في بقاء الكثير من العناصر المعراخية والليكودية والصهيونية الاخرى ضمن ادارات المجالس المحلية ورئاستها، وفرض نفسها كعامل مميع

لقرارات اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية.

فالتركيبة غير المتجانسة للجنة القطرية هي عامل مؤثر في بهتان الأشكال النضالية التي تطرحها للجماهير، كما أنها تؤثر على الوجه الوطني للجنة، وتخلق تردداً واضحاً في ابداء كفاحية مناسبة للمهام النضالية المطروحة.

كما تفقد التركيبة التي تتمتع بها اللجنة القطرية قدرة اللجنة على حسم موقف سياسي واضح تجاه القضية الفلسطينية، فقراراتها ومواقفها تجاه هذه القضية عائمة، غامضة وتقع على يمين الحزب الشيوعي وما ترددها في الدعوة إلى الاضراب في ٨٨/٣/٣٠ سوى دليل على تذبذب وغموض مواقفها السياسية.

كما أن اصرار اللجنة على العمل والنضال ضمن «الشرعية القانونية» يرهنها لمواقف أقل من مستوى ما تطالب به الجماهير، ويعزز تحكم السلطة بنشاطاتها، ويمكنهم من استخدامها كعامل امتصاص أو تنفيس ولهذا فبقاؤها في وضع معلق «غير معترف بها رسمياً، وغير خارجة عن القانون»، لم يأت صدفة أو نتاج رد فعل بل أن بقاءها ضروري في علاقة غير رسمية. فحينما تشتد وتيرة نضالها، يلجأ المسؤولون لعدم الاعتراف بها، وحينما تحتاجها السلطة تلجأ إليها.

أما الحزب الشيوعي فيولي اللجنة اهتماماً خاصاً ويركز على دورها، نظراً لوجوده الكبير فيها، وعدم وجود الحركة التقدمية، وأبناء البلد، وهو يحاول جهده أن يهيمن على مواقفها أو أن يصل في الانتخابات إلى أغلبيتها، فهو لأجل ذلك يحاول نسج تحالفاته مع مستقلين داخل اللجنة لتعزيز دوره ونفوذه فيها.

إلا أننا أيضاً نلاحظ على صعيد المجالس المحلية العربية حالات من المحسوبيات في التوظيف سواء على صعيد عائلي أو طائفي في المجالس التقليدية أو على صعيد حزبي في المجالس التي تسيطر عليها الجبهة الديمقراطية فالعصا والجزرة موجودة أيضاً ليس في السياسة الصهيونية، بل في ممارسات القوى التي تسيطر على المجالس.

إن المجالس المحلية العربية هي مجال أوسع لتحقيق المطالب اليومية العربية، كذلك فهي مجال تعبر فيه الجماهير عن هويتها، ولذلك فالحرص على التواجد الوطني فيها كأغلبية يحتم بناء القوائم الوطنية الموحدة والذي لم تنظر إليه القوى الوطنية حتى الآن بعين الجد.

نضالات لجنة الدفاع عن الأراضي العربية

على مدار أربعة عقود ظلت قضية الأرض، مسألة صراعية بين الكيان الوليد، والجماهير العزلاء إلا من تمسكها بالأرض تمسكاً بالهوية ووسيلة العيش، ورمز البقاء، فالأرض ومنذ بداية القرن العشرين لم تعد قيمة ريعية، بل تجردت لتصبح موضوع حرب أو سلم، موضوع وجود. أو لا وجود لطرفي الصراع، فوجود الصهيونية على الأرض الفلسطينية كان مشروطاًبالسيطرة على الأرض، وانتزاعها بالقوة، ووجود الفلسطيني أيضاً كان مشروطاً بتمسكه بالأرض، وظلت هذه المسألة حية إلى يومنا هذا، يحكمها توازن القوى، وحالات المدوالنهوض أو الجزر والنكوص، إلا أن مقاومة المصادرة والاستيلاء، وقوانينها السلطوية، لم تأخذ طريقها الثابتة التي بنيت لها مؤسسة خاصة تتابعها، فقد كان الدفاع ميدانياً ويومياً عن الأرض، وقد لعب المحامي حنا نقارة من الحزب الشيوعي دور بارزاً في الدفاع عن قضايا الأرض، إلا أن عمليات الدفاع كانت موسمية، حيث تشكل المؤتمرات لهدف محدد تنتهي بانتهاء مشكلة معينة، ولم تأخذ هذه المعركة بعدها الجماهيري الحقيقي وبشكل منظم إلا بعد تشكيل لجنة الدفاع عن الأراضي العربية عام ١٩٧٥ . فلم يؤرخ لهيئات شعبية دائمة للدفاع عن الأرض، بل لبرامج أو هيئات مؤقتة كمؤتمر الدفاع عن الأراضي الذي عقد في الجليل عام ، ١٩٥٥ ومؤتمر أخر في ١٩٦٣ في الجليل الغربي، وما ورد في برنامج الجبهة الشعبية تجاه مصادرة الأراضي والاستيلاء عليها.

إلا أن مقاومة المصادرة بشكل نضالي وكفاحي منظم لم يتأسس إلا بعد تشكيل لجنة الدفاع عن الأراضي العربية وعلى خلفيتين:

١ ـ عودة السلطة للمصادرة من أراضي المثلث والجليل والنقب، تناغماً مع حركة المصادرة والاستيطان في الضفة.

٢ ـ بروز مقاومة واضحة للمصادرة في الضفة كما حصل في دير الحطب وكفر قدوم.

لقد تأسست لجنة الدفاع عن الأراضي العربية كتجمع شعبي يدافع عما تبقى

من الأرض وعلى خلفية اغلاق المنطقة رقم ٩ ومقاومة مصادرتها وبهدف نشر وعي وطني بالتمسك بالأرض، والدفاع عنها وحمايتها من المصادرة. وقد أثمرت حملة التوعية بتهيئة الجو الجماهيري لخوض نضال نوعي جديد تمثل في قيادة لجنة الدفاع عن الأراضي العربية ليوم الأرض الخالد، ليرتبط هذا اليوم بلجنة الدفاع ويسجل أول نجاح لتجربة اللجنة الوليدة، ولتعيش على تراثه كاطار له مكانته بين الجماهير، وولدت هذه المكانة مزيداً من الالتفاف حولها، ودعم نضالاتها والمشاركة فيها، وبعد مؤتمرها التأسيسي عقدت اللجنة مؤتمرها الأول عام ١٩٨٧ .

إلا أن اللجنة لم تتقدم في خطواتها النضالية بنفس الدرجة التي تقدمت بها اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية. واقتصرت نضالاتها بعد يوم الأرض على الاحتفال بذكرى يوم الأرض، ومواجهة المشاكل الطارئة التي تتعلق بالأراضي والتحضير لمؤتمر الزراعة العربية والذي امتد ٣ سنوات.

الاحتفال بيوم الأرض:

بعد أن كان للجنة شرف تحقيق النقلة النوعية في يوم الأرض، أصبحت المؤهلة لقيادة احتفالات ذكرى يوم الأرض والتحضير لهذه الاحتفالات وتقرير برامجها، وبقيت هذه الاحتفالات بعيدة عن تحقيق الملموس وضمن اطار العمل الاستعراضي بالمهرجانات والمسيرات، حتى عام ١٩٨٣ حينما هددت أراضي جديدة بالمصادرة والضم للمجالس الاقليمية حيث اكتفت بالمهرجانات والمسيرات وظلت الاحتفالات روتينية خطابية إلى أن جاء يوم الأرض في ١٩٨٨/٣/٣٠ ليعلن الاضراب في هذه الذكرى وليصاحب هذا الاضراب المسيرات والاجتماعات الخطابية في ظل تعزيزات عسكرية مشددة من السلطة.

مواجهة مصادرات جديدة:

بعد أن حاولت السلطة ضم أراضي عربية في الجليل للمجلس الاقليمي مسكاف، وعيمق يزراعيل في أوائل الثمانينات إضافة لمصادرات قرب أم الفحم

وغيرها، واجهت اللجنة عام ١٩٨٣ تحدياً جديداً يشبه أوضاع يوم الأرض ١٩٨٣، وقد دعت بعض القوى الوطنية ـ حركة أبناء البلد ـ لاضراب احتجاجي في يوم الأرض احتجاجاً على هذه الممارسات إلا أن اللجنة ومعها اللجنة القطرية للسلطات المحلية، اكتفت بالمهرجانات والمسيرات وظلت اللجنة تتابع الموضوع حتى استطاعت إفشال المخطط وتجميده.

متابعة استرجاع المنطقة رقم ٩:

في آب ١٩٨٦ الغيت الصبغة العسكرية عن منطقة رقم ٩ في مركز الجليل بعد محاولات عدة لعمليات إغلاق جديدة للمنطقة حيث أعيد ٢٠٪ من المساحة للسكان العرب أي مامقداره ١٢ ألف دونم لقرى دير حنا وعرابة وسخنين و ٢٤٠٠ دونم لعرب السواعد، بينما بقيت مساحة ٥٠٨٠ دونم كأراضي دولة أقيمت عليها مستوطنة كرمئيل و ٥٧٩٠ دونم لتوسيع نفس المستوطنة ونقل ٦٢٠٠ دونم لمستوطنة «حزون»[٤٢] إن إلغاء الصبغة العسكرية عن أراضي المل لا تعني إعادتها، وما دفع للتنازل عنها هو فقط احتياجات المستوطنات لأراضي الدولة، وعدم صلاحية المنطقة للتدريب بسبب الكثافة السكانية، إضافة لمحاولات المعراخ تبييض وجهه السياسي أمام الجماهير العربية.

التحضير لمؤتمر الزراعة العربية:

استمر التحضير لهذا المؤتمر أكثر من ثلاث سنوات توج بانعقاده في قرية عبلين في ١٩٨٨/١٠/٨ تحت شعار حماية الأرض بالزراعة، وتطوير الزراعة العربية، وقد تليت في المؤتمر كلمات المشاركين إضافة لأوراق عمل حول الزراعة العربية وتطويرها وشكل لجنة متابعة لقرارات المؤتمر ومشاريع الاقتراحات، التي أكدت على إقامة لجنة متابعة لشؤون الزراعة العربية والمطالبة بوقف مصادرة الأراضي أو ضمها للمجالس الاقليمية، وفتح أبواب المركز القطري الزراعي أمام الفلاح العربي لدخوله، والانتفاع من قروضه والمساعدة على تسويق منتجاته ودعمها،

ووقف التمييز في تخصيص مياه الري، والعمل على إقامة شركة تسويق زراعية عربية وإقامة مصانع التعليب، وتمثيل الفلاحين العرب في اتحاد المزارعين القطري، وتوفير المرشدين الزراعيين وإقامة اللجان الزراعية المحلية لمتابعة القضايا الزراعية المحلية ووضع حد لتخريب الدوريات الخضراء على قراري النقب[٤٣] لقد أحدث المؤتمر نشاطاً نوعياً للجنة الدفاع عن الأراضي العربية، حيث انتقل عملها من دائرة رد الفعل على المصادرات إلى دائرة الفعل في حماية الأرض من المصادرة بالاستصلاح والزراعة، كما ربط المؤتمر بقراراته لجنة الدفاع عن الأراضي بهموم المزارعين اليومية وهذا يعتبر تطوراً جديداً في علاقة اللجنة بالفلاحين وإفراجاً لها من كونها واجهة سياسية إلى كونها منظمة شعبية، تعالج قضايا الفلاحين وتهتم بتطوير أوضاعهم والدفاع عن حقوقهم.

فتحت لجنة الدفاع عن الأراضي بعد أن حققت إنجازها الأول في يوم الأرض عام ١٩٧٦ عيون القوى السياسية عليها وجعلتها بذلك هدفاًلنشاطها وتأثيرها السياسي، وزاد اهتمام هذه القوى بها حيث أصبحت جبهة عريضة تحوي أطرافاً وشخصيات وطنية مستقلة مما جعلها اطاراً لا حزبياً بشكل نسبي، إلا أنها كلجنة ظلت أسيرة قيادتها التي يسيطر عليها الحزب الشيوعي، فبعد انتخابات المؤتمر التأسيسي، اعتمدت اللجنة سياسة التعيين التي أغفلت التمثيل المناسب للقوى، وقد دفعت عملية التعيين إلى غياب أعضاء عن اجتماعات اللجنة وخروج قوى منها، والتشهير باللجنة واتخاذها ـ أي القوى ـ لخطوات نضالية منفردة، ولهذا فإن اللجنة لا زالت لا تمتلك دستوراً يحدد الأعضاء وطريقة القيادة وأسلوب العمل، كما لا زالت تفتقر إلى فروع محلية في القرى العربية، مما يجعلها أسيرة موقف قوة مهيمنة عليها.

إلا أن اللجنة تتميز عن اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، بكون برنامجها السياسي أشد وضوحاً من لجنة السلطات، وان حجم القوى الوطنية فيها هو السائد، لا بل هو طابعها العام، ولهذا فاللجنة تقف إلى جانب الشعب الفلسطيني في حقه في تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

كما أن تواجد قوى الأحزاب الصهيونية أو رجالاتها من العرب في اللجنة إما

مستتراً وغير مكشوف تحت شعار شخصيات مستقلة أو غير موجود وهذا يعني أن اللجنة التي حملت شعار الدفاع عن الأرض لا تهم الأحزاب الصهيونية وتهم فقط القوى الوطنية لأن امكانات النضال من خلال هذه اللجنة واسعة وواضحة، لا تقبل فيها الصهيونية تنازلاً، أو من مواليها أن يدافعوا عن الأرض ضد الحكومة، وبهذا تنعدم امكانيات النشاط الصهيوني في اللجنة، وتنتعش فيها المواقف الوطنية.

إلا أن اللجنة ظلت أيضاً عاجزة عن تحويل نشاطها نحو الفلاحين على مدار نشاطها، وتشكيل اتحاد لما تبقى من الفلاحين تحمي مصالحهم وتدافع عن حقوقهم، وتساهم في تطوير الزراعة العربية، فلا حاجة أبداً لمزيد من اللجان البيروقراطية، بل يمكن للجنة الدفاع أن تتولى أمر تشجيع الزراعة والاستصلاح الزراعي وتمثيل الفلاحين الفلسطينيين في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ دون افراز لجنة خاصة بذلك.

كما أن افتقار اللجنة لنظام انتخابي ديمقراطي لعضويتها يجعلها فضفاضة يدخلها المحامي والمعلم والصحفي والمهندس والفلاح معاً، مع أنه من الأفضل لو كانت هيئة تمثيلية لأصحاب الأراضي والفلاحين لتشكل اتحاداً لهم.

إن قيادة اللجنة حالياً هي من أولئك المهتمين بقضايا الأرض والدفاع عنها، لكن الفلاح صاحب القضية الأساسي غائب عن هذه القيادة وهذا خلل يجب تجنبه، بتطوير اللجنة ليكون قوامها الفلاحون وأصحاب الأراضي، لا الهيئات الحزبية، والشخصيات المستقلة التي يمكن أن تجد لنفسها في هيئة شعبية أخرى مكاناً يناسب موقعها الاجتماعي، ووضعها المهني، وتبقى لجنة الدفاع عن الأراضي اطاراً شعبياً مناضلاً ووطنياً يجب التمسك به والحفاظ عليه لأنها أوثق من يرتبط بقضية الصراع.

أحداث بيت جن:

بيت جن، قرية فلسطينية ضمن القرى العربية الدرزية في الجليل، وتقع على مقربة منها أراضٍ جبلية واسعة سيجتها السلطة ووضعتها تحت رعاية سلطة حماية

الطبيعة، وامتدت الأراضي المحمية من السلطة لتصل قرية بيت جن وأراضيها التابعة لمسطحها لتضيف مصادرة جديدة، واستيلاء جديداً، حيث لم تفرق السلطة هنا كعادتها بين العرب الدروز وباقي فئات الشعب العربي الفلسطيني، لأن الهدف هنا هو الأرض، وما دام هذا هو الهدف، فكل الاعتبارات السياسية الجزئية تذوب أمام الاعتبار السياسي العام، وربما توقعت السلطة أن سياستها في التجزئة، والتمييز في معاملة فئات الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ قد أثمرت ما يضمن سكوت العرب الدروز، وخضوعهم التام لقرار السلطة، بعد أن خضعوا لقرار التجنيد الاجباري عبر عملية الإكراه واستخدام عملائها من قادة الطائفة.

لقد بدأت حملة المصادرة من أراضي القرى العربية الدرزية، مع بداية تأسيس الكيان، وكان نصيب بيت جن من هذه المصادرات (١٣٠٠٠) دونم عام ١٩٤٨، إضافة لخمسة الاف دونم في بداية الستينات عبر قانون تسوية الأراضي، ثم اخضعت قرية بيت جن سنة ١٩٦٣ لسلطة حماية الطبيعة، التي حددت تعامل فلاحي بيت جن مع أرضهم، ومنعتهم من الفلاحة وقسمت أراضي القرية إلى أربعة أقسام: «الأول يمنع به قطع الحطب، واستصلاحه بالالات الحديثة، تسمح فيه الزراعة الموسمية وبالوسائل القديمة، القسم الثاني يمنع استصلاحه وقطع الحطب، وتسمح فيه الزراعة الموسمية بالجرارات ذات العجلات المطاطية، القسم الثالث يسمح فيه قطع الحطب والاستصلاح والزراعة غير الموسمية، القسم الرابع وهو القرية نفسها، معفى من معظم التقييدات إلا قطع الحطب ورعي الماشية واستصلاح الأرض فيجب هنا موافقة سلطة حماية الطبيعة»[٤٤].

لقد كانت هذه التقييدات على استخدام الأرض، تمهيداً لفرض اليد اللصوصية على أراضي القرية، ومصادرتها، وظلت مشكلة أراضي بيت جن قائمة بين أهالي القرية وسلطة حماية الطبيعة حتى تفجرت في ١٣ نيسان ١٩٨٧.

فقد انطلقت الأحداث في الاجتماع الشعبي لأهالي القرية وبمشاركة لجنة المبادرة الدرزية وحضر أعضاء مجالس محلية في المغار والبقيعة «وقرر الاجتماع اعلان الاضراب المفتوح في القرية»[٤٥].

في اليوم التالي خرج أهالي القرية إلى مواقع الأراضي المصادرة لتتضامن معهم

القرى العربية الدرزية وغيرها ثم أعلن في ٤/٢٨ الاضراب الشامل في مدارس القرية وليستمر هذا الاضراب ١١٠ أيام.

«لقد وضع الاضراب التاريخي في بيت جن علامة(X) على مجمل النهج العنصري لحكام اسرائيل، ونسف كل المقولات عن حلف الدم، واخوة السلاح، واخدم في الجيش تنل حقوقك وغيرها من مهاترات فارغة»[٤٦] كما كشف زيف الادعاء الصهيوني بموالاة الدروز للسلطة، وبين الطاقات الثورية التي اختزنها الدروز على مدار أربعين عاماً من القمع والاستلاب والفصل عن جماهير الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ وعن هويتهم الوطنية، وفي هذه الأحداث تراجعت عكاكيز السلطة فمنها من لحق بالموقف النضالي، ومنها من اختبأ ولم يظهر، وأمام الاحراج اضطر شفيق أسعد رئيس مجلس محلي القرية للتجاوب مع حركة المواطنين.

وقد صعد أهالي بيت جن من كفاحهم، فنصبوا خيامهم على الأراضي المصادرة في منطقة الزابود، ونحروا الذبائح وحينما حاولت قوات الشرطة وحرس الحدود اخراج المعتصمين في أرضهم، حصلت المواجهة، وجرح فيها عدد من أفراد الشرطة، وانتفضت القرية كلها دفاعاً عن أرضها، لتضطر السلطة لمراجعة نفسها، وتحدد خطوطها التراجعية.

لقد قادت الاضراب هيئة منظمة وتابعت تطوره اعلامياً وتمنياً ليشكل علامة بارزة في الدفاع عن الأرض، وقد حاولت السلطة امتصاص النقمة لتصدر في ٨٧/٤/٢١ قراراً حكومياً يؤكد على قراراتها السابقة غير المنفذة، بمساواة الدروز والشركس التامة باليهود، محاولة منها لفض حالة التضامن القوية التي أبداها الدروز مع قرية بيت جن وخوفاً من تطور الحدث إلى أبعد مما وصل إليه.

لقد بان الوعي الوطني لدى منتفضي بيت جن والجماهير العربية الدرزية الاخرى حينما رفضت زيارة امل نصر الدين «الصهيوني» وزيدان عطشة عضو الكنيست في حزب شنيوي الصهيوني أيضاً، بل أن المنتفضين تجاوزوا سلطة رئيس الطائفة الروحي أمين طريف ماضية في نضالها حتى استطاعت استرجاع أرضها.

لقد أبرز الاضراب دوراً هاماً للجنة المبادرة الدرزية، الوجه الحقيقي للعرب

الدروز، والإطار المناضل ضد التهويد والاستلاب القومي ومن أجل وقف التجنيد الاجباري للشباب العرب الدروز كما كشف عن الوجه الحقيقي لعكاكيز السلطة بين الدروز والذين أبدوا موقفاً خانعاً أمام السلطة، الليكودي المتصهين أمل نصر الدين حتى يلفت الأنظار عن بيت جن راح يطالب بمستوطنة «درزية» في الضفة الغربية، وصالح طريف المعراخي الذي راح يسمي شارعاً في قريته على اسم ديفيد بن غوريون وفي غمرة الأحداث التي كانت تعصف بقرية بيت جن.

إن أحداث بيت جن كانت نقلة نوعية في نضال العرب الدروز، ووضعتهم في موقف مواجهة مباشرة مع السلطة موقف يمزق ستار «حسن النوايا» تجاه الدروز ونقلهم من وضع الاستجداء في المطالبة في الحقوق إلى وضع النضال لانتزاعها كما فتح اضراب بيت جن عيون الكثيرين من أبناء الطائفة الدرزية على اضطهاد عمره أربعون عاماً من القهر وفرض أتاوات الدم الأمر الذي أكسب لجنة المبادرة الدرزية امتداداً جديداً وقوة جديدة في أوساط العرب الدروز.

إلا أننا نلاحظ غياب دور للجنة الدفاع عن الأراضي العربية، يتدخل بشكل مباشر وليس عبر لجنة المبادرة الدرزية رغم كل الحساسيات وغيرها، إلا أن حملة التضامن والدفاع عن أراضي الزابود على المستوى «الشرعي»، لم يقم به غير الحزب الشيوعي عبر أعضائه في الكنيست، كما اكتفت القوى الوطنية الاخرى بالتغطية الاعلامية، وقصرت في المشاركة في الدفاع العملي عن أرض عربية، ويعود ذلك لغياب تواجد هذه القوى بين أبناء الطائفية العربية الدرزية.

لقد ظهرت بعد أراضي بيت جن أيضاً عملية تدمير بيوت عرب الخوالد وترحيلهم والاستيلاء على أرضهم واكتفت القوى هنا بالاستنكار، ولم تتحمل لجنة الدفاع عن الأراضي مسؤوليتها الكفاحية بتبني قضيتهم والدفاع عنها وإعادتهم إلى قراهم، إن قضية عرب الخوالد هي جزء من قضية أربعين قرية عربية غير معترف بها، ويعيش أهلها تحت طائلة الترحيل والاستيلاء على الأرض، وقد شكلت في أواخر ١٩٨٧ لجنة تهتم بهذه القرى وقضيتها، إلا أن الطروحات النضالية لدعم مطالب هذه القوى لا زال دون مستوى أهمية تثبيت هذه القرى على الخارطة والاعتراف بها وتحسن أوضاعها.

تعرض الجزء المتبقي من الشعب الفلسطيني في وطنه، لحالة من العزلة فترة عشرين عاماً عن العالم العربي وتأثيراته المباشرة وعن الشعب الفلسطيني وتطوراته الثقافية في الشتات، وفي ظل هذه العزلة كان المتناقضان الثقافيان يتحركان في حالة صراعية وفي خطين متوازيين خط الثقافة الإنسانية والوطنية التقدمية وخط الثقافة الاستعلائية والعنصرية أو ما تزرعه من ثقافة خانعة وسط جمهور المعلمين العرب، خط يحاول طمس المعالم الخاصة والتقدمية للثقافة الفلسطينية وخط يدافع عن هذه الثقافة ويحولها اقنوماً لتحقيق شخصيته الوطنية، فيتمسك بها، ويحاول بكل إمكاناته تطويرها وتقدمها، خط يتلهف ويبحث عن الحقيقة التاريخية والعلمية، وخط يحاول أن يزرع الأوهام والكذب على التاريخ في المدارس والإذاعة والصحافة.

ومن ضمن حالة الصراع هذه تولدت «المكونات الأساسية» لخصوصية دور القطاع المثقف في الحفاظ على الثقافة الوطنية، وفي تعميق الوعي الوطني والانتماء للشعب الفلسطيني، والوقوف سدا في وجه محاولات «الاسرلة الثقافية»، وخلق وجود ثقافي مطواع وخانع.

لقد بدأت المعركة منذ بدأ الصراع إلا أن ملامحها مع زيادة عدد المتعلمين الفلسطينيين وتأسيس النوادي وتوزيع النشرات الثقافية في الخمسينات، حين تبلور أول اطار طلابي عربي في الجامعة العبرية في القدس عام ١٩٥٩، بفضل مبادرة طلبة شيوعيين واخرين وطنيين، لكن التوجه العام نحو التعليم لعب دوراً أساسياً في نمو الحركة الطلابية العددي في المدارس والمعاهد والجامعات سواء العبرية أو تلك الجامعات في الخارج، ففي عام ١٩٧٦ أصبحت نسبة الطلبة العرب في الجامعة العبرية ٣,٥٪ من مجموع الطلبة وتطورت عام ١٩٨٧ لتصبح ٦٪ أي بما مجموعه ٤٠٠٠ طالباً وهو كم يساوي جامعة من جامعات الضفة الغربية كجامعة النجاح الوطنية في مدينة نابلس.

ويشير الدكتور ماجد الحاج، رئيس لجنة متابعة التعليم العربي، إن عدد

الطلاب العرب في المدارس الابتدائية والثانوية حوالي (٢٢٠,٦٠٠) طالباً من أصل ٨٠٠ ألف عربي بينما تبلغ نسبة المعلمين ١٣,٨٪ من المعلمين في الكيان الصهيوني أي أن نسبة النقص للمدارس العربية في المعلمين حوالي ٤٠٪ من احتياجاتها، بينما حجم النقص في غرف التدريس حوالي ١٢٠٠ غرفة وان ٢٠٪ من غرف التدريس غير صالح.

أما المناهج التعليمية فهي تخدم السياسة الصهيونية، وتجهيل الطلبة العرب وطمس عروبتها وفلسطينيتها، ومحاولة زرع «الوطنية الاسرائيلية» فيها، إضافة لأن السلطة تنهي وظيفة كل معلم تشعر أنه ذو ميول سياسية معادية للسلطة، ويحاول أن يبني وعياً وطنياً في أوساط الطلبة، «واستناداً إلى تقرير وزير المعارف فإن الفارق الزمني بين التعليم العربي والتعليم اليهودي حوالي ١٥ سنة، أي أن السلطة تحتاج إلى ما بين ١٠ - ١٥ سنة لسد الهوة بين المدارس العربية والعبرية في ظل مساواة التعليم»[٤٧] ويتبع هذه السياسة التمييزية أيضاً عوائق أخرى في دخول الطلبة العرب إلى الجامعات العبرية، فمستوى التعليم العربي المنخفض يجعل من الصعوبة نجاح الطلبة المتقدمين للجامعات العبرية باجتياز امتحان القدرات والقبول «السيسوخومتري»، مما يقلل نسبة تنافسهم «ويشرع لعنصرية حتى في تلقي العلم».

ولقد ساهم الطلبة العرب في الجامعات في تنوير الشارع الفلسطيني في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨، من خلال تعرضهم لمجمل تيارات فكرية وثقافية، وخروجهم من مستوى التعليم الحكومي إلى مستوى التعليم الجامعي الذي يفتح آفاقاً أوسع للمعرفة، وربما يهدم كثيراً من المفاهيم التي زرعت فيهم ضمن اطار المنهج الصهيوني للمدارس العربية، فالحركة الطلابية العربية في الجامعات كانت انبثاقاً وطنياً يخدم معركة الجماهير العربية العامة، والنضالات الطلابية اليومية، فهي تشارك في معارك هذه الجماهير ضد التمييز والاضطهاد، ومع دخول الحركة الوطنية مرحلة انطلاق جديدة في بداية السبعينات، تبلور أكثر وضع الحركة الطلابية الفلسطينية عبر تشكيل الاتحاد القطري للطلبة العرب في ١٩٧٣، ليشن نضالاً من أجل الحق العربي في التعليم وفي التعبير عن هويته وثقافته الوطنية، فلقد ناضل هؤلاء الطلبة ضد سياسة التمييز ومحاولة الفاشيين الاعتداء عليهم،

ففي ١٩٧٣ هاجم الطلبة العرب في الجامعة العبرية في القدس «روفائيل ايتان» رئيس أركان الجيش الصهيوني سابقاً، مما أدى إلى تدخل قوات حرس الحدود واقتحامها للحرم الجامعي والاعتداء على الطلبة وجرح واعتقال العشرات منهم.

كما شاركت الحركة الطلابية بفعالية في احياء يوم الأرض، فقد نشرت لجنة الطلاب العرب عام ١٩٧٦ بيانها الداعي إلى تصعيد النضال في الداخل لتشكل مع نضالات الضفة والقطاع آنذاك نضالاً واحداً ومتكاملاً لا يتجزأ.

«وبسبب الدور التاريخي للجنة الطلاب العرب في القدس ظهرت قوة جديدة أسهمت في الأونة الأخيرة بتعزيز هذا الوعي وهي حركة أبناء البلد حيث نشرت بياناً تعارض فيه اتفاقات كامب ديفيد موقعاً باسم الحركة الوطنية التقدمية والتي كانت تعتبر في البداية الجناح الطلابي لحركة أبناء البلد حتى دمج الاسمين معاً لتحمل الحركة اسماً واحداً هو الحركة الوطنية التقدمية أبناء البلد. وإضافة لذلك تشكلت مع تشكيل الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، جبهة الطلاب العرب في الجامعات.

وقد ناضل الطلبة العرب في الجامعات من أجل استخدام القاعات لاجتماعاتهم، ومن أجل حرية التعبير عن هويتهم وثقافتهم ومن أجل حقوقهم في الدراسة في كافة المجالات والمواضيع التي تطرح في الجامعة، وقد استطاع الطلبة تحقيق انجاز استخدام القاعات، وحرية التعبير بنضالهم، إلا أنهم وللآن لم يستطيعوا تحقيق المطلب الأخير، ومنذ أن نشأت لجنة الطلاب العرب وإدارة الجامعات لا تعترف بهذا الاطار بشكل رسمي، بل أنها تضع العوائق أمام نشاطاته.

لقد ناضل الطلبة العرب ضد فرض الحراسة عليهم ضد ما اسموه «بالمحاولات التخريبية» ورفضوها وقد كلفهم ذلك اعتقالات، واقامات جبرية، وتفتيش منازل وطرد من الجامعات، حتى انتهى الأمر باتفاق بين ادارة الجامعة ولجنة الطلبة العرب باستبدال الحراسة إلى خدمة الاسعاف، وهذا يعتبر انتصاراً للجنة الطلاب العرب، فالأولى كانت تحمل صبغة المشاركة الأمنية والمس بالمشاعر القومية، بينما تحولت في النهاية إلى خدمة انسانية عامة.

ومع استلام الليكود للسلطة في عام ١٩٧٧ سيطرت على نقابة الطلاب العامة

فئة طلابية فاشية أخذت على عاتقها التحريض العنصري والفاشي ضد الطلبة العرب وصولاً للاعتداء الجسدي عليهم، وحاولت هذه النقابة الضغط على ادارة الجامعة لإعادة فرض الحراسة على الطلبة العرب ثانية أو استبدالها بنصف الحراسة «أي حراسة المكتبات والمساكن الطلابية، وهبت لجنة الطلاب العرب حينذاك في مواجهة هذا الضغط لتلغي هذه المطالب في النهاية.

لقد اتسع التأثير السياسي للحركة الطلابية العربية وظهر نشطاً ومتصاعداً، مبرزاً هويته الوطنية بوضوح ومتعاطفاً مع منظمة التحرير الفلسطينية، مما دفع الحكومة للانتباه لهذا الوضع والمطالبة بضربه، فقد صرح مناحيم بيغن: «إنني أسمع أن الطلبة العرب يحملون شعارات م.ت.ف ويرفعون العلم الفلسطيني، ويكرهون اسرائيل، وبينهم عملاء لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعلينا ابعادهم عن الجامعات ليذهبوا إلى دمشق وبيروت وليتلقوا العلم، فلا يوجد لهؤلاء مكان في الدولة»[٤٨]. وقد أصاب الطلبة بشكل خاص ما أصاب الجماهير، حينما أصدر تامير قانونه بمنع التماثل مع «منظمة ارهابية» كتعديل على قانون منع الارهاب، حيث طرد على هذا الأساس عدد كبير من الطلبة العرب ولفترات طويلة، كما لحقتهم اقامات جبرية، ومنعتهم من حرية التعبير في الحرم الجامعي.

وامعاناً في قمع الطلبة العرب أصدر «موشي قصاب» وثيقة في عام ٨٣/٨٢ تدعو إلى حرمان الطلبة العرب من مخصصات الحالة الاجتماعية التي تدعم وضع الطلاب إذا لم يخدموا في الجيش خدمة اجبارية، ومن المنح الطلابية، كأحد العوامل التي تقلل نسبة الطلبة العرب في الجامعة، ودفعهم للهجرة خارج الوطن استكمالاً لوثيقة كيننغ، واستجابة لاقتراحات هذه اللجنة رفعت ادارات الجامعات رسوم التعليم على الطلبة العرب وذلك من أجل التضييق عليهم، ودفعهم لترك الجامعات، نظراً لأنهم يرون في وجودهم خطراً حقيقياً على الدولة ولأجل مواجهة هذه الخطوة ائتلفت الحركة الوطنية التقدمية مع جبهة الطلاب العرب في تحالفات طلابية ديمقراطية على قاعدة النضال ضد لجنة «قصاب» وضد رفع الرسوم، وقد خاض هذا التحالف تظاهرات طلابية يومية واعتصامات أمام الجامعات والكنيست، إضافة لمظاهرة كبرى في الناصرة ضمت ٧ الاف طالب جامعي وثانوي، ووقفت إلى جانبهم الهيئات الشعبية والسلطات المحلية حتى

فشلت هذه المؤامرة.

وشارك الطلبة العرب في التضامن مع نضالات طلبة جامعات الضفة والقطاع، سواء بعمليات استنكار اغلاق المؤسسات التعليمية أو عبر تظاهرات لجنة التضامن مع جامعة بيرزيت.

واستمرت الحملة على الطلبة العرب بعد صعود التيار الفاشي مرة أخرى في الجامعات العبرية، حيث حصلت عام ١٩٨٥ مصادمات بين الطلبة العرب وطلبة من الجناح الفاشي، تدخلت خلالها الشرطة واعتدت على الطلبة العرب، وقد تم هذا الصدام على خلفية دعوة التيار الفاشي لحليفه الفاشي الكتائبي «بيير يزبك»، لالقاء محاضرة في الجامعة العبرية، حيث تصدى له الطلبة العرب في المحاضرة، وعلى أثرها قدمت ادارة الجامعة عدة طلبة عرب لمحاكمات تأديبية كما أسقط الطلبة العرب العنصري مائير كاهانا من على منصة الخطابة في الجامعة، حينما طالب بطرد الطلبة العرب من الجامعات.

وفي عام ١٩٨٧ ناضل الطلبة العرب ضد رفع الرسوم الجامعية على الطلبة العرب تحت ذريعة أنهم لا يخدمون الخدمة الاجبارية في الجيش، كما ناضلوا ضد حرمانهم من السكن في اسكان الجامعة تحت حجة رفضهم الحراسة ومن أجل افساح المجال أمام طلبة أجانب للسكن فيها.

رغم النضالات المطلبية والوطنية لطلبة الجامعات لا يغيب عن نضال الطلبة الثانويين العرب ضد سياسة التجهيل والعدمية القومية، والمناهج المزيفة، كما يشاركون في النضالات العامة، والاتحاد القطري للطلبة الثانويين يعتبر قائداً لنضال الطلبة الثانويين.

إن المحصلة العامة للنضالات الطلابية العربية هي ايجابية رغم خمول دور الاتحاد القطري للطلبة العرب وعدم مبادرته، وارتهانه إلى فروعه، دون أن يساهم في تنشيط حركة الوعي والثقافة بشكل ملموس، ويكاد يكون هذا الاتحاد وضعاً فخرياً يتنشط فقط في فترة الانتخابات.

إلا أن هذا الاتحاد هو في النهاية اتحاد عربي وطني لا وجود لقوى صهيونية فيه ولا رجالات للمعراخ بل أنه يعبر عن حالة وعي وطنية متقدمة بين هذه القوى الوطنية ومن أعضائها، بسبب تماسه اليومي بالفكر وتوازن القوى فيه بين الحركة

الوطنية التقدمية والحزب الشيوعي الاسرائيلي. أما الحركة التقدمية والدينية فتواجدها ضئيل ضمن الطلبة وهما غير ممثلين في معظم لجان الطلبة العرب.

الصحافة والأدب في معركة الهوية

لم يتواجد بين من تبقى من الفلسطينيين بعد تأسيس الكيان الصهيوني، غير نفر ضئيل العدد من المثقفين ومن بينهم الشعراء والأدباء الذين هالهم حجم الصدمة، ووقعوا تحت طائلة الكبت الفكري والايدولوجي، ومنع التعبير عن الهوية الوطنية والامال والطموحات الانسانية، كما أن فقدان هؤلاء المثقفين لتلك المؤسسات التي ترعى مواهبهم وتنميها كالنوادي، والمعاهد قد جعلهم يبحثون عن التطور الذاتي لهذه المواهب ضمن المعاناة اليومية، والاحتكاك اليومي بالسلطة وبآلام الجماهير، الأمر الذي خلق أدباً رافضاً، يتبنى وجهة نظر واقعية، فرضتها طبيعة الحياة اليومية أكثر مما فرضتها اختيارات هؤلاء الكتاب، فقد كان الشعور بالاحباط والقهر يدفعهم دائماً للكتابة، وقد كانت هذه الكتابة توصلهم إلى مراكز التحقيق والسجن والاقامات الجبرية وفي ظل هذه الظروف تطور الأدب والثقافة، وعلى أرضية رفض الاضطهاد أصبح الشعر جزءاً من حياة كثير من الناس بين جماهير الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ .

ولم تتطور حركة أدبية منظمة بين مثقفي ١٩٤٨ إلا في ١٩٥٢ حيث شكل كل من «راشد حسين، وحبيب قهوجي، عصام عباسي، جمال قعوار، جورج نجيب خليل، حنا أبو حنا، وفرج سلمان رابطة الشعراء وضمت إليها شعراء يهود يكتبون بالعربية منهم سليم شعشوع وزكي بنيامين وسامي المعلم وشالوم الكاتب[٤٩] وان الحركة الأدبية تجاوزت هذه الرابطة وأصبحت أكثر انتشاراً بين قطاعات جديدة من الكتاب، الذين أبرزوا همهم الداخلي وعبروا عنه كما عبروا عن انتمائهم لوحدة كبرى هي الثقافة الوطنية العربية التي طالما حاولت السلطة تسطيحها عبر تبني كتاباً بعيدين عن الانغماس في الواقع، وممجدين للسلطة أو تذويبها وطمسها، فقد ظهر في الأدب العربي لجماهير الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ معالجات للمصادرة، والقمع والتصريح، إضافة لتسجيل نضالات الجماهير في مواجهة القمع والاضطهاد، كما

ظهر التضامن مع عبد الناصر وحركته ومع ثورة الجزائر ومع الأحداث العالمية الأخرى.

وحتى لحظة انتهاء الحكم العسكري عام ١٩٦٦ ظل الكتاب العرب يستخدمون الرمز، والصور التي تبعدهم عن المباشرة لتوقي الاعتقال أو عدم النشر وغيره من الأساليب التي كانت تستخدمها السلطة لمنع المثقفين العرب من تحقيق انتاج أدبي يعبر عن مشاكل الجماهير ويلتزم بها وظل أدب هذا الجزء من الشعب مجهولاً حتى قام الشهيد غسان كنفاني بنشره والتعليق عليه في كتابات عنها عام ١٩٨٥ . وقد كان للاتحاد كجريدة دور مهم في نشر الوعي ومقاومة التمييز والاضطهاد ونشر الثقافة الوطنية والتقدمية، وقاومت الحكم العسكري والقيادات التقليدية. وظلت الجريدة نصف اسبوعية حتى عام ١٩٨٣ حيث تحولت إلى صحيفة يومية.

إضافة للاتحاد فقد لعب الحزب الشيوعي في نشر الوعي عبر صحفه الأخرى للشباب كالغد، والجديد والدرب، والتي اعتبرت مكملاً لدور جريدة الاتحاد ومعمقاً لمفاهيمها وخطها.

وفي الفترة قبل الحكم العسكري لم تصدر سوى نشرات لمرة واحدة تابعة لحركة الأرض، حيث منعت السلطة من التصريح لجريدة تنطق باسم حركة الأرض، أما غير ذلك فلم يكن هناك أية صحافة عربية.

ولم يتطور وضع الصحافة العربية إلا بعد أوائل الثمانينات حيث أضيفت إلى الاتحاد واخواتها صحفاً جديدة يختلف توجهها الوطني عن توجه الاتحاد، وقد ترافق ذلك مع ظهور قوى سياسية قومية جديدة في الشارع العربي أرادت أن تعبر عن نفسها وتوجهها عبر اصدار نشراتها المتقطعة في البداية حيث أصدرت حركة أبناء البلد نشرات مثل البديل الوطني سنة ١٩٨٣، والهوية في ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، وهي نشرات لمرة واحدة يحق لكل شخص أو هيئة إصدارها دون ترخيص أو رقابة مرة في السنة بناء على قوانين الطوارىء. كذلك أصدرت الحركة التقدمية نشرة التضامن المجانية ثم أسست صحيفة نصف شهرية تحولت إلى اسبوعية باسم الوطن تعبر عن مواقف الحركة وتنشر فكرها. كما تأسست صحيفة مستقلة في أوائل الثمانينات هي صحيفة الجماهير وترأس تحريرها الكاتب

عفيف صلاح سالم من الناصرة، حيث اتخذت خطا ديمقراطيا وطنيا، أزعج السلطة فلفقت لها التهم وأصدرت السلطة قراراً باغلاقها وسحب ترخيصها في عام ١٩٨٦، وفي عام ١٩٨٧ أصدرت حركة أبناء البلد صحيفة الراية، كصحيفة أسبوعية تنطق باسمها وهي تعتبر صحيفة ذات أفق ديمقراطي ثوري تركز على بناء توجه سياسي جديد وسط الجماهير العربية غير أن السلطات الصهيونية ضاقت ذرعاً بها فأغلقتها عام ١٩٨٨.

كذلك ظهرت في عام ١٩٨٧ مجلات بحثية وطنية بين الجماهير العربية في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ مثل مجلة الآداب التي أعاد اصدارها الكاتب عفيف سالم، وشؤون أكاديمية التي يحررها الدكتور أحمد طيبي، وكتاب الأسوار التي تصدرها دار الأسوار في عكا ويرأس تحريره هيئة وطنية تشكل توجهات سياسية وايدولوجية مختلفة.

أما على صعيد دور النشر فلم تنشط إلا في أواخر السبعينات دور نشر مثل دار اليسار للنشر ودار أبو سلمى ومؤسسة الأسوار في عكا وتلعب هذه الدور دوراً مهماً في نشر الأدب والتراث والفكر التقدمي والوطني.

وقد ظهر في الفترة الأخيرة أسلوب جديد في الصحافة المجانية المعتمدة على الاعلانات، إلا أنها تعتمد في مادتها الصحفية إضافة للاعلانات على مقالات تغلب عليها صفة المواقف الوطنية، والمقالات السياسية والفكرية الجادة مثل صحيفة جفرا، وفينوس، وكل العرب والمهماز وغيرها، وقد فسح المجال أمام كل صاحب وجهة نظر يستطيع أن يعبر عنها، في جريدة اعلانية إلا أن السلطة حاولت في فترة معينة أن تستغل هذه الصحف لتدعم بعضها لتعادي القوى الوطنية مثل صحيفة الصنارة لنشر الفضائح والتي تعتبر بوقاً للسلطة وإن احتوت بعض مقالات ديكورية لتجميل وجه «لطفي مشعور» الليبرالي المعراخي.

وضمن النشرات لمرة واحدة نشطت لجنة المبادرة الدرزية في اصدار مثل هذه النشرات محاربة الفصل الطائفي ومؤكدة عروبة الطائفة، ومتصدية لمجلة «المدى» السلطوية المخصصة لتشويه وعي الطائفة الدرزية.

لقد أتاحت الليبرالية الصهيونية بعد ١٩٦٧ مجالاً لحركة نشر وتطور ثقافي واسع لم يأت وفق ما خططت له بل جاءت بعيداً عن توجهاته بسبب عجز أشباه مثقفيه

عن فرض ثقافتهم الهزيلة في الشارع، ونمو تيار ثقافي وطني ديمقراطي ملأ الشارع، وسد المنافذ أمام السلطة.

وأمام هذا العجز راحت السلطة تبحث عن أرض بكر تنشر نشاطها فيها، حيث راحت تؤسس «رابطة الشباب والمثقفين البدو «كتنفيذ دقيق لسياسة حكومية مبرمجة ومحكمة تهدف إلى تجزئة الشعب»[٥٠] وكان على رأس تأسيس هذه الرابطة عيزر وايزمن، إلا أن هذه الرابطة سرعان ما عورضت من قبل الشباب البدو، وأصبحت تقتصر فقط على قلة قليلة من الجنود المسرحين وتفرغ من مضمونها.

نضالات من أجل تحرير الوقف الإسلامي

بعد أن كانت الأوقاف الإسلامية والتي تشكل ١٦/١ من أراضي فلسطين تحت إشراف لجنة الأوقاف العامة، التابعة للمجلس الإسلامي الأعلى قبل ١٩٤٨، وضعت السلطة الصهيونية يدها على الأوقاف، باعتبار انحلال المجلس الإسلامي الأعلى ولجانه، وتحوله إلى غائب وبالتالي ينطبق عليه قانون أملاك الغائبين، منتهكة الشرعية الإسلامية التي تعتبر أملاك الوقف غير قابلة للمصادرة أو البيع، وأصبحت أملاك الوقف تحت اشراف القيم على أملاك الغائبين وممثلين عن «إدارة أراضي اسرائيل» ووزارة المالية والاسكان.

في سنة ١٩٦٥ تحول الإشراف على ما يحرر من الأوقاف إلى لجنة عينتها السلطة باسم «لجنة امناء الوقف الإسلامي»، وهي لجنة من موظفي السلطة العرب لها الحق في التصرف بأموال الأوقاف وأملاكها وبذلك أعطتها الغطاء «الشرعي» لتصفية أملاك الوقف، وعبر هذه الوسيلة بيعت أملاك واسعة للوقف الإسلامي، إلا أن لجاناً أخرى شعبية تشكلت للدفاع عن الوقف الإسلامي، والمقدسات والاثار الإسلامية، حيث أنها خلال العقود الماضية: «خاضت أوساط قيادية وهيئات شعبية مع الجماهير العربية معارك مشرفة للدفاع عن المقدسات والأوقاف والاثار الحضارية والتصدي للممارسات الرسمية التصفوية التي تستهدف، المعالم التاريخية والحضارية للانسان العربي الفلسطيني الباقي في وطنه»[٥١].

وإذا نظرنا للمقدسات الإسلامية لرأينا أن هناك مساجد تحولت إلى خرائب، وأخرى متاحف أو نوادي، بينما منع المسلمون من الصلاة في مساجد أخرى، وأقيم فندق هلتون على مقابر عبد النبي في يافا ومسجد اخر لمطعم ونادٍ ليلي، ومنعت السلطة دفن جنازات في مقابر إسلامية قديمة هذا إضافة لحرث وتخريب مقبرة الاستقلال في حيفا ومحاولة هدم مسجد حسن بك وبيع مقبرة الجماسين في يافا.

وفي عام ١٩٧٦ تأسست جمعية المبادرة الإسلامية من عناصر وطنية لتدافع عن المقدسات وأملاك الوقف في مواجهة السلطة ومن يفتون لها بالاستيلاء على الأوقاف لقاء حصة، حيث تواطأ «سهيل شكري وعرفان أبو حمد وغيرهم من لجنة الأمناء لتخريب مقبرة الاستقلال في حيفا، وتدمير مقبرة الشيخ عز الدين القسام فقد ذكرت الصحف العبرية أن سهيل شكري اختفى وغادر إلى الولايات المتحدة مع مبلغ مليون دولار دخلت إلى حسابه جراء صفقة كبيرة جرت على أراضي الأوقاف بحيفا»[٥٢].

وقد اضطرت السلطة أمام ضغط جمعية المبادرة الإسلامية والجماهير لترميم أحد الجوامع، والجمعية الان تناضل لعزل هيئة المتولين عن الوقف، واجراء انتخاب لهيئة متولين جديدة تشرف على الأوقاف وأملاكها.

وتطرح جمعية المبادرة الإسلامية مطالبها باستعادة أملاك الوقف والإشراف عليه من خلال أهدافها التالية:

١ ـ تحرير جميع الأوقاف الإسلامية المصادرة حسب قانون أملاك الغائبين.

٢ ـ تسليم هذه الأوقاف إلى لجان منتخبة تمثل مصالح المسلمين وتشرف على الأوقاف والغاء لجان الأمناء المعينة.

٣ ـ اعتبار جميع الصفقات التي تمت على الأوقاف والمساجد باطلة وملغاة.

٤ ـ تعويض المسلمين عن أراضي وممتلكات الأوقاف التي تمت تصفيتها على أيدي هيئة الأمناء.

٥ ـ تعويض المسلمين عن مداخيل الأوقاف التي نهبت خلال ٣٥ عاماً.

لقد كانت السلطة تصرف ريع الأوقاف على تبرعات للجنود من «أبناء الأقليات»، ودعم القوائم الانتخابية السلطوية إضافة إلى مجالات أخرى تخدمها.

والنزر اليسير من ريع هذه الأوقاف كان يقدم للمساجد، بينما كان متولو الوقف يستولون على جزء كبير من ريع هذه الأوقاف، وما حادثة قتل أحد متولي وقف يافا في عام ١٩٨٨ إلا دليل على ما يجري وراء كواليس الأوقاف.

إن معركة الأوقاف الإسلامية لا زالت في بدايتها وقد فجرت محاولة هدم جامع حسن بك في يافا والاعتداء العنصري على مقبرة القائد الشهيد عز الدين القسام ومساجد حيفا، ومقبرة الاستقلال، والتي فتحت عيون الهيئات الشعبية للدفاع عنها.

اجمالي الفصل:

لم تكن حرب حزيران هزيمة سوى للأنظمة العربية التي خاضتها، أما الجماهير فدفنت شهداءها ومضت في طريقها، كما أنها لم تكن نصراً شاملاً دون مشاكل للكيان الصهيوني فقد فتحت عليه أبواباً جديدة، فحركة العلاقة بين فلسطينيي ١٩٤٨ وفلسطينيي ١٩٦٧، لم تكن بتلك السطحية التي توقعها الكيان الصهيوني في بداية الاحتلال بل أنها، أخذت مجرى تطورياً، يسير باتجاه توحيد النضالات الفلسطينية ضد السلطة، كذلك فقد ساهمت حركة المد الثوري في تعزيز الحالة الجماهيرية، ونقلها من حالة التشتت إلى حالة تجميع القوى في منظمات شعبية، تدافع عن حق جماهير ١٩٤٨ في السيادة على أرضها، وفي تحصيل حقوقها المهضومة على الصعيد اليومي وبدأت تنتشر في أوساط هذه الجماهير رؤى سياسية جديدة، هذه الرؤى التي لم تفصل واقعها بشكل شامل عن واقع ما يجري على الساحة الفلسطينية، لقد انعقدت كل خيوط هذه التطورات، في تصاعدها تماماً مع انعقاد خيوط تطورات حرب اكتوبر على الصعيد الفلسطيني العام، وتلاحمت حالة النهوض الوطني في الضفة والقطاع مع حالة نهوض في الجليل والمثلث والنقب لتنفجر في وجه القمع الصهيوني، ومحاولات الطمس في يوم الأرض الخالد، الذي بأحداثه الكبيرة وتضحياته سجل خاتمة مرحلة التحضير وبداية لمرحلة جديدة في النضال الوطني لفلسطينيي ١٩٤٨ .

لقد كان يوم الأرض يوماً تاريخياً نقل الحركة الوطنية الفلسطينية من مرحلة إلى أخرى من مرحلة التعبئة إلى مرحلة الانفجار، من مرحلة إعادة التأصل إلى مرحلة ممارسة النضال من أجل الحقوق اليومية والحقوق السياسية.

وقد تعززت الهوية الوطنية في هذا اليوم وما بعده وأصبح رمزاً لبطولة وتضحيات، وشهداء تفخر بهم الجماهير العربية في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ . لقد أعاد يوم الأرض المسألة إلى أصلها إلى قضية الأرض، كمسألة أساسية في الصراع العربي الصهيوني. وأعطى اليوم دفعة جديدة للنضال الوطني، فلا زالت الجماهير تستمد منه قوة واصراراً في النضال وما زال هو رمزاً تاريخياً تتغنى به الأجيال.

تعتبر هذه المرحلة تجسيداً لتعميق فلسطينية الجماهير على الصعيد الشعبي، وقد تمثل ذلك في:

١ ـ ظهور وتنشيط تعبيرات شعبية في النضال الديمقراطي العام.

٢ ـ ظهور وتنشيط وتبلور قوى وطنية سياسية جديدة نافست راكاح أو تجاوزته.

٣ ـ تعديلات على برنامج الحزب الشيوعي وشطب كلمة «عرب اسرائيل» لتحل محلها «الأقلية القومية العربية في اسرائيل، وإضافة تعبير «الحقوق القومية» بشكل مبهم للجماهير العربية في الداخل، مع بقاء برنامج الحزب بالسلام على حاله. رغم اعترافه بمنظمة التحرير الفلسطينية.

إلا أن هذه المرحلة أيضاً كانت تنقصها:

أ ـ اطار جبهوي عربي لمختلف القوى العربية الوطنية المتواجدة أو أي شكل وحدوي يجمعها.

ب ـ برنامج حد أدنى لهذا الاطار يجمعها على أهداف محددة.

ج ـ لجنة تنسيق وطنية محددة للقوى تقرر النشاطات الوطنية، بدلاً من نقلها إلى الاطر الشعبية للمصادقة عليها، خاصة نقلها للسلطات المحلية العربية ممثلة بلجنة الرؤساء التي تقع على يمين راكاح.

د ـ المبادرة والفعل، بدل ردات الفعل، والسعي لتطوير العمل الذاتي، والخروج بهذه النضالات من جو «الشرعية القانونية» إلى مرحلة التحدي

والمواجهة.

هـ - الإبداع والتجديد والخروج من دائرة الأشكال النضالية السلبية والروتينية، إلى إشراك أوسع قطاعات جماهيرية.

كذلك يمكننا القول أن حالة التنافس بين القوى قد خرجت من حيّز الحوار، والأشكال الديمقراطية، إلى حالة الخلاف والتشهير والقطيعة، والحرب الإعلامية، الأمر الذي أفقد هذه القوى القدرة على المناورة في نسج التحالفات فيما بينها، وظل الاتفاق على الأشكال النضالية مرهون بهذا الخلاف، سواء ما يفرضه من جو المزايدة، أو محاولات الانفراد والاحتواء والسيطرة، أو نقل هذه الخلافات إلى اطار أوسع، تفقد فيه القوى المتنافسة درجة من درجات تأثيرها هناك، ليصبح الاتفاق أقل مما كان يمكن الاتفاق عليه في الاطار التنسيقي مثلاً.

أما حالة الجماهير فقد انخرطت في الهم الفلسطيني مباشرة، وبدأت ترى في مسألة الخلاف الفلسطيني خارج الأرض المحتلة قضيتها التي يمكن أن تدلي بدلوها فيها، مما يكشف أن التيار الوطني الفلسطيني قد بدأ يفرض نفسه على الجماهير، التي لم تفقد فلسطينيتها التي أرادت الحركة التقدمية أن تحييها ضمن التنظير للخط اليميني وبرنامجه.

لقد تراكمت كل هذه النضالات، في حركة متصاعدة لتدخل مرحلة جديدة من نضال الجماهير الفلسطينية عند نهايات ١٩٨٧ ومع بدء الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، لتتعمق فلسطينية هذه الجماهير، وليتقدم البعض في المسيرة، بينما يحني بعض آخر رأسه للعاصفة، ويكتفي باعلان نفسه قابلة الانتفاضة.

هوامش الفصل الرابع

(١) الحزب الشيوعي الاسرائيلي - المؤتمر ١٨ - ١٩٧٧ - ص٢٠٤ .
(٢) حركة الفهود السود حركة احتجاجية نشأت في أواخر الستينات بين اليهود الشرقيين، إلا أن هذه الحركة تفرقت أيدي سبأ، حيث تشتت بين الأحزاب الأخرى ولم يبق منها غير فئة صغيرة جداً لاتعدد مجموعة أفراد يقودها «شارلي بيطون» عضو الكنيست الثالث عن الجبهة .
(٣) الحزب الشيوعي الاسرائيلي المؤتمر ١٩ - ١٩٨١، ص٢٠٥ - ٢٠٦ .
(٤) الحزب الشيوعي الاسرائيلي المؤتمر ٢٠ - ١٩٨٥ ، ص٧٤ .
(٥) نفس المصدر ص٧٤ .
(٦) نفس المصدر ص٧٤ .
(٧) ميخائيل فرشافسكي وغادة أبو جابر، الحركة الوطنية الفلسطينية في الداخل في عقدها الأخير ٧٥ - ٨٥ - مجلة المطرقة، اكتوبر ١٩٨٥ .
(٨) راكاح المؤتمر ١٩ ص٢٤٤ .
(٩) من مقابلة شخصية مع صليبا خميس، حيفا ١٩٨٨/٨/١٠ ، ويذكر أن صليبا خميس فصل من راكاح على أرضية خلافات نظرية وتنظيمية مع الحزب عام ١٩٨٦ بعد أن كان عضواً قيادياً فيه .
(١٠) د. ماجد الحاج، الأكاديميون العرب في اسرائيل، كتاب الأسوار، دار الأسوار عكا ص٤٢ .
(١١) ايلي ريخس: الانتجنسيا العربية في اسرائيل ص٥٨ .
(١٢) فصل محمد كيوان/ المحامي ، من حركة أبناء البلد وهو يعمل الآن لوحده تحت اسم جمعية أبناء البلد .
(١٣) من مقابلة شخصية مع بولس فرح، حيفا ١٩٨٨/٨/٦ .
(١٤) من مقابلة مع المحامي كامل الظاهر - الناصرة ١٩٨٨/٨/٢٦ .
(١٥) البديل الوطني - نشرة لمرة واحدة - اصدار حركة أبناء البلد ١٩٨٣ .
(١٦) نفس المصدر.
(١٧) من مقابلة مع مشهور مصطفى - كفر كنا ١٩٨٨/٨/٧ .
(١٨) ايلي ريخس الانتلجنسيا العربية في اسرائيل ص٦٤ .

(١٩) مقابلة مع مشهور مصطفى .
(٢٠) نفس المصدر.
(٢١) نفس المصدر.
(٢٢) نفس المصدر.
(٢٣) رجا اغبارية ـ لقاء مع نشرة الهوية والجماهير ـ آذار ١٩٨٧ ص٧ .
(٢٤) مقابلة مع كامل الظاهر ١٩٨٨/٨/٢٦ .
(٢٥) نفس المصدر.
(٢٦) نفس المصدر.
(٢٧) نفس المصدر.
(٢٨) عماد جاد، مصدر سبق ذكره .
(٢٩) مقابلة مع صليبا خميس .
(٣٠) مقابلة مع كامل الظاهر .
(٣١) مقابلة مع صليبا خميس .
(٣٢) مقابلة مع القس شحادة شحادة .
(٣٣) سميح غنادري، الماركسية اللينينية المسألة القومية ص٢٣٤ .
(٣٤) نفس المصدر ص٢٣٦ .
(٣٥) نفس المصدر ص٧٥ .
(٣٦) الصحف: الوطن، الصنارة، الراية ـ تموز ١٩٨٨ .
(٣٧) خليل نخلة، دراسة نقدية لانتروبولوجيا العرب في اسرائيل شؤون فلسطينية بالانجليزية ص٥٤ .
(٣٨) نفس المصدر.
(٣٩) رمزي خوري، الجبهات الديمقراطية طريق انجاز السلطات المحلية العربية ص٢١ .
(٤٠) رمزي الخوري، نفس المصدر.
(٤١) الكتاب الأسود الرابع ـ اصدار لجنة الدفاع عن الأراضي العربية، ١٩٨٣ ص٣٧ .
(٤٢) الهوية والجماهير، الحقيقة وراء اعادة أراضي «المل» ص٢٠ ، آذار ٨٧ ، نشرة لمرة واحدة .
(٤٣) الراية العدد ٦٠ ، ١٩٨٨/١٠/١٤ .

(٤٤) سعيد نفاع، الاضراب العام في بيت جن، حقائق وتقديرات واستنتاجات، الزابود، نشرة لمرة واحدة، اصدار لجنة المبادرة الدرزية، ص٦ .
(٤٥) سهيل قبلان، سجل نضال أهالي بيت جن خلال اضرابهم، الزابود، ص١١ .
(٤٦) الشيخ جمال معدي، الزابود، نشرة لمرة واحدة .
(٤٧) د. ماجد الحاج، أوضاع التعليم العربي ـ جريدة الصنارة ـ العدد ٢٢٦ .
(٤٨) البديل الوطني ـ مصدر سبق ذكره.
(٤٩) حبيب قهوجي، القصة الكاملة لحركة الأرض .
(٥٠) عامر جنداوي ـ الصنارة .
(٥١) فتحي قوراني، الأوقاف الاسلامية في البلاد والنضال من أجل تحريرها، من كتاب فلسطينيون ١٩٤٨ ـ ١٩٨٨ ، تحرير خالد خليفة ص١٤٨ .
(٥٢) فتحي قوراني ـ دفاعاً عن الجذور، حيفا .

الفصل الخامس

في الانتفاضة
من التضامن إلى المشاركة

«هؤلاء العرب الذين عاشوا بين ظهرانينا أربعين عاماً لم يعودوا مجرد حطابين وسقاة يخدمون في الأعمال الشاقة، بل جعلتهم الأربعون عاماً ليس عرباً فقط بل وفلسطينيين أيضاً»[1].

إذا كان عام ١٩٨٧ عام الديمغرافيا والترانسفير بالنسبة للمؤسسة الصهيونية سياسياً وعسكرياً، فقد كان عام ١٩٨٧ هو عام السلطات المحلية العربية ونضالها، وعام بيت جن وانتفاضتها بالنسبة للجماهير العربية في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨، فأمام الهجمة الصهيونية الواسعة على حقوق فلسطينيي ١٩٤٨، وأمام دعوات رحبعام زئيفي وميخال ديكل وغيره لترحيل العرب إلى الأقطار العربية، نتيجة تنبؤات «أرنون سوفير» بالخطر الديمغرافي، وإدراك القيادة الصهيونية أن فلسطينيي ١٩٤٨ لم يعودوا مناضلين سلبيين، وكم مهمل بل هم ينخرطون تدريجياً في الهم الفلسطيني العام، وتحولوا إلى قوة ديمقراطية وطنية فلسطينية ذات تأثير مهم في العمل الوطني الفلسطيني، أمام هذه الحقائق، كانت الجماهير العربية تعيش حالة من الغليان والتأهب لمرحلة جديدة ولم ينقصها سوى عود الثقاب الذي يشعلها، فقد نشطت التصريحات الصهيونية المتطرفة ضد فلسطينيي ١٩٤٨ والدعوات لترحيلهم أو دمجهم أو فرض الخدمة الاجبارية عليهم أو اتهامهم بأنهم احتياطيون للمنظمات الفلسطينية، فاريك شارون في مقابلة صحفية يقول: «انهم احتياطيون لرجال المنظمات في المستقبل وحتى منذ اليوم»[2]،

وحذر تقرير حكومي بأن «المثقفين العرب سيشكلون قيادة الوسط العربي إذا ما استمر شعورهم باليأس من موقف الدولة حيالهم وسيؤدي ذلك إلى تعاظم فلسطنة العرب في منطقة ٤٨ وتبرز ظواهر متطرفة بينهم»[٣]، ويرصد الرأي العام الصهيوني تطورات فلسطينيي ١٩٤٨ حيث يقول مارك جيفن: «وأيضاً عرب اسرائيل يطلقون على أنفسهم اليوم «شعب فلسطيني»، ويدور الحديث اليوم عن جزأين من الشعب الفلسطيني» كما يقول: «يعتقد البعض أن مرحلة جديدة قد بدأت تتبلور في أوساط العرب بمنطقة ١٩٤٨، لكنني اعتقد بأن الأمور لا تسير بهذا الاتجاه، وأن جزءاً مما حدث هو تعبير واضح عن الغضب الجامح الذي يشعرون به، وجزءاً آخر عمل منظم قامت به فئات متطرفة»[٤]، ما يطرحه مارك جيفن هو نصف حقيقة حاول التغطية عليها بنصف حقيقة أخرى، فعرب ١٩٤٨ لم يفقدوا فلسطينيتهم وشعورهم بها منذ ١٩٤٨، ولكنهم الآن حقاً على أبواب مرحلة جديدة في كفاحهم، ففلسطينيتهم خرجت من اطار الوعي الكامن إلى اطار التنظيم والآن إلى اطار المشاركة والعمل، فالخلاف لم يعد اليوم على فلسطينية هذه الجماهير أم لا، بل أن الخلاف القائم حالياً هو حول المدى الذي يمكن أن يوصل هذا الاعتراف بالفلسطينية من مواقف سياسية وايدولوجية وتنظيمية وتبعات هذه المواقف على المستوى الكفاحي.

وكما بدأت مرحلة جديدة في تاريخ الشعب الفلسطيني ونضاله بانتفاضة ٩ ديسمبر ١٩٨٧، فقد بدأت مرحلة جديدة في نضال الجماهير العربية في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ تحت تأثير عاملين داخليين أولهما: اشتداد القمع والتمييز وتزايد الشعور بالهوية، واختبار التجربة النضالية بعد يوم المساواة وأحداث بيت جن، وثانيهما اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في الضفة والقطاع وانتقال شرارتها إلى الجليل والمثلث والنقب تحت تأثير هذين العاملين، امتدت الانتفاضة بين فلسطينيي ١٩٤٨ في وجهتين أولها وجهة التضامن والثانية وجهة الدفع نحو المشاركة وفي الجهة الثانية كانت تبرز ملامح التطور التي تنذر بميلاد مرحلة جديدة حتى أنها أثرت على الوجهة الأولى وجعلتها تتقدم في عملية تضامنها نحو أشكال تتعدى الشجب والاستنكار إلى الحركة والرد الجماهيري.

مع الانتفاضة:

لم يبق فعل الانتفاضة أسير الحركة ضمن حدود الضفة والقطاع بل تعداه إلى عواصم عربية ودولية، واتسع نطاقه ليخلق حالة تعاطف وتضامن وتغيير وجهات نظر كثيرة كانت سائدة عن النضال الفلسطيني، فكيف يمكن لهذه الانتفاضة ألا تترك تأثيرها العميق على جماهير هي جزء من الشعب الفلسطيني ولا يفصلها عنه سوى خط وهمي من التمييز بين أجزاء الشعب الفلسطيني يقوم على التوزيع الجغرافي لا أكثر ولا أقل لقد كانت جماهير المثلث والجليل والنقب أقرب فئات الشعب الفلسطيني للتأثير، وبذلك سرعان ما اتخذ هذا التأثير فعله، فمع بدء الانتفاضة واندلاعها راقبت جماهير الجليل والمثلث والنقب أحداثها عن كثب وأحست بالبطولة في المقاومة والفاشية في القمع معاً، كما أحست باهتزاز وهشاشة سياسات الكيان الصهيوني وعدم قدرتها على كبح حركة الجماهير وقمعها أو وقفها، رغم كافة الأساليب الفاشية من القتل والحصار إلى تكسير العظام والدفن في ظل الحياة، كما ساهم الاعلام الفلسطيني داخل الأرض المحتلة بوضع هذه الجماهير في الصورة، لتصبح عاملاً ضاغطاً يدفع باتجاه اتخاذ خطوة ما تدعم البطولات التي تسطر في الضفة والقطاع، فلا يكفي هنا «أن نتضامن اعلامياً ونضع أنفسنا على قدم المساواة مع شعب السويد في تضامنه مع القضية الفلسطينية»[٥]، فالجماهير العربية لم تعد جزءاً من التكوين السياسي والاجتماعي للكيان الصهيوني، بل هي مشاركة في الهم الفلسطيني.

في البداية كانت الدعاية:

لقد أخذت كافة القوى السياسية الوطنية داخل الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ على عاتقها، الدعاية لهذه الانتفاضة في البداية سواء عبر الصحف والمجلات أو عبر نشاط أعضاء الجبهة الديمقراطية والقائمة التقدمية في الكنيست ونشاط أبناء البلد أو عبر مجمل الندوات والمحاضرات والاجتماعات التضامنية مع الانتفاضة، تشرح أبعادها وأسبابها، وتؤكد على شرعية مطالبها، وتدين الأفعال الهمجية لقوات

الاحتلال في قمع المواطنين وانتفاضتهم، وأمام هذه الحملات والتوضيحات التي عمت المدن والقرى والتجمعات العربية الفلسطينية داخل الأرض المحتلة، أصبح وتحت الضغط الجماهيري الواسع من المطلوب اتخاذ خطوة تضامنية ما، تكون عملية وبعيدة عن اطار اللفظ الكلامي، وفي هذه الأثناء كانت التحضيرات قائمة والاستعدادات تتوجه نحو مرحلة أكثر رقياً في التضامن والمساندة لشعب الانتفاضة والتخفيف عن كاهله.

لجان شعبية لدعم الانتفاضة:

دخلت جماهير فلسطينيي ١٩٤٨ جو الانتفاضة العملي من خلال تشكيل اللجان الشعبية في كل قرية عربية لتقديم الدعم المادي للمخيمات المحاصرة ومن أجل التخفيف عن النقص في الأغذية والمواد الطبية الناجمة عن حالات الحصار الطويل ومنع التجول على القرى والمدن والمخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة للتبرعات المادية لدعم العمال المضربين والمعتقلين والجرحى، وقد جمعت التبرعات العينية والنقدية وكانت ترسل عبر اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية أو عبر لجنة الدفاع عن الأراضي العربية أو لجنة المبادرة الدرزية، كما نشط أيضاً التبرع بالدم لمعالجة الجرحى. لقد وجدت الجماهير الفلسطينية في الداخل نفسها ولأول مرة منذ نكبة ١٩٤٨ أمام مهمة تاريخية مميزة تتمثل في دعم الانتفاضة والمساهمة في زيادة الضغط على المؤسسة الصهيونية، حيث أبدت هذه الجماهير استعداداً منقطع النظير في تاريخها لتقديم هذا الدعم، والتعبير عن وحدة الشعب بأقل ما يمكن اعطاؤه، حتى كان لفعل استمرار الانتفاضة دوره وتأثيره، لنقل هذا الدعم المادي والتعاطف المعنوي إلى خطوة سياسية عملية.

يوم فلسطين:

لقد سمته الهيئات التمثيلية العربية بيوم السلام، ودعم الحزب الشيوعي هذه التسمية، وسمته الجماهير بيوم فلسطين. كما صدر في بيان منظمة التحرير

الفلسطينية ولذلك آثرنا تسميته يوم فلسطين، لأن حقيقته كانت هكذا كما فرضته الظروف لا كما أرادت توازنات الهيئات التمثيلية أن تسميه. فقد دعت لجنة المتابعة لأوضاع «عرب الداخل» إلى يوم اضراب شامل تضامنا مع الانتفاضة في ١٩٨٧/١٢/٢١ حيث جسد هذا الاضراب قمة النشاط الجماهيري العربي - الفلسطيني في داخل الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ وجسد تلاحم جزأي الشعب الفلسطيني، فقد أضربت كافة القرى والمدن العربية في ذاك اليوم بالرغم من تهديدات السلطة، وتلويحات الهستدروت بخصم أجرة العمال المضربين ذاك اليوم، وتجاوب هذا الاضراب مع المزاج الجماهيري إلى حد ما، فقد فرض المزاج الجماهيري نفسه على الهيئات التمثيلية وشل تذبذبها وترددها سواء في لجنة المتابعة أو اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية «حتى أن عضو الكنيست توفيق طوبي هددهم بأنهم إذا لم يوافقوا على الاضراب فإن قوى وطنية أخرى ستعلن الاضراب وتنجحه»[٦]. ونجح الاضراب لا بل أن الحركة الجماهيرية تجاوزته، لتتظاهر في قرى ومدن ولتكتب الشعارات الداعمة للانتفاضة وترفع الاعلام الفلسطينية، حيث بلغ عنف المظاهرات حدته في أم الفحم وشفا عمرو ويافا، فقد القيت الحجارة والزجاجات الفارغة على الشرطة وأغلقت الشوارع في أم الفحم، وهنا اتخذ يوم فلسطين شكلاً شبيهاً بيوم الأرض لكنه الآن في ظل انتفاضة ولهذا فإن زخمه كان أعلى وأكبر وتأثيره كان أقوى في الشارع العربي والمؤسسة الصهيونية الحاكمة معاً. فقد كان رد فعل السلطة الحاكمة على اضراب ١٢/٢١ وما رافقه من أحداث عنيفة جداً حيث صرح اسحق شامير: «ان ما جرى كان خطيراً ويستهدف وجود الدولة» (كذلك تواصلت ردات الفعل على هذا اليوم حيث أعلن روني ميلو مقاطعته للجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، كما طالب بحرمانها من الهبات المالية المخصصة من وزارة المالية لهذه السلطات. كذلك شنت السلطة حملة اعتقالات واسعة في صفوف المواطنين في أم الفحم وشفا عمرو وغيرها من المدن، وعلى خلفية هذا الحدث اعتقلت السلطات ٣ من أعضاء اللجنة القطرية لحركة أبناء البلد ادارياً، حيث مارست هذا العمل لأول مرة منذ ١٩٦٦ وانهاء الحكم العسكري.

ما بعد يوم فلسطين:

ولد يوم فلسطين حالة نضالية جديدة بين فلسطينيي ١٩٤٨، فمظاهرات أم الفحم وشفا عمرو، لم تعد ظاهرة عابرة فإلى جانب استمرار حملات التبرعات والإغاثة وغيرها نشطت أعمال التظاهر في العديد من القرى العربية وحاول الحزب الشيوعي امتصاص الحالة الجماهيرية المشتعلة يوماً بعد يوم، عبر البحث عن مظاهرات مرخصة، وشن حملة واسعة على رافعي العلم الفلسطيني والمنادين بوحدة الشعب الفلسطيني في الجليل والخليل، إلا أن الحالات الجماهيرية العفوية قد تجاوزته وتطورت في عملها أيضاً. ففي وادي عارة ويافا وجسر الزرقاء وغيرها من المدن كانت ترفع الأعلام وتقذف الحجارة والزجاجات الحارقة وتغلق الشوارع، وتحاول أن تتماثل تدريجياً مع أشكال عمل المتنفضين في الأرض المحتلة وأمام هذا التصاعد الواضح في الحركة الجماهيرية دعت الهيئات التمثيلية العربية إلى مظاهرة حاشدة في الناصرة في ٢٤/١/٨٨، تدعم الانتفاضة ومطالبها، حيث أعلن من على منصتها عبد الوهاب دراوشة عضو حزب العمل وأحد ممثليه في الكنيست عن انسحابه من حزب رابين وإدانته لسياسته في الأرض المحتلة، فلم يعد بفعل الانتفاضة لرجالات الأحزاب الصهيونية مكان في وسط الجماهير الفلسطينية، وكان ظرفاً جيداً لمثل هذا الرجل أن ينسحب ليمتص نقمة عليه أولاً وليحاول سياسة جديدة لحزب العمل نحو الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨.

لقد انتقلت الانتفاضة تدريجياً وضمن أوضاع خاصة إلى جماهير الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ ولم يعد بالامكان تجاهل دورها أو التقليل منه، بل أصبح بالامكان البحث الآن عن سبل تطوير هذه الأوضاع الجماهيرية الجديدة واكتسابها لصالح ازعاج المؤسسة الصهيونية وهز أركان سياستها القائمة على الصلف والتجاهل لحقوق الشعب العربي الفلسطيني.

كذلك أفرزت أحداث يوم فلسطين وما تبعها من تهديدات سلطوية توجهاً جديداً لأحزاب وقوى سياسية عربية وطنية، شعرت بجدية التهديدات السياسية

الصهيونية لها، فرضيت باحناء الرأس والتخفيف من وتيرة التضامن العملي، ومحاولة احتواء مظاهر التمائل مع انتفاضة الضفة والقطاع عبر الادانة الواضحة من الحزب الشيوعي والحركة التقدمية والحركة الإسلامية، لمظاهر هذا التمائل والتحريض الأرعن على حركة أبناء البلد باعتبارها «قوة مزايدة ومغامرة» تقف وراء مثل هذه الأعمال بينما تنفي حركة أبناء البلد هذه المسؤولية لكنها لا تدين هذا التوجه الشعبي، فعلى أعتاب يوم الأرض في ١٩٨٨/٣/٣٠ كانت الحركة الوطنية في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ تعيش حالة اختلاف بين تصعيد وتيرة النضال وبين الاكتفاء بالنضال الديمقراطي واعتبار الفلسطينيين في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ «قوة ديمقراطية اسرائيلية» تكتفي بالتضامن والدعم المعنوي والانساني للمنتفضين.

ولهذا نشطت زيارات أعضاء الكنيست من راكاح والتقدمية للمناطق المنتفضة، إضافة للحملات الإعلامية على الصحف.

اصراب يوم الأرض:

أصدرت لجنة المتابعة بيانها الداعي للاضراب الشامل في يوم الأرض الثاني عشر، حيث يصاحب هذا الاضراب مهرجانات خطابية أهمها في سخنين، كما طالبت هذه اللجنة أن يمر الاضراب بهدؤ، ودعت إلى تشكيل لجان محلية لضبط الاضراب وقيادته و «منع أي عمل خارج عن قرارها»[8]. وقد عكس البيان روحاً تنازلية واضحة، فقد عارض الاضراب عدد لابأس به في اللجنة القطرية ولجنة المتابعة واستمرت المعارضة أياماً حتى بت فيها ببيان لجنة المتابعة، ومضى يوم الأرض كما أرادته السلطة هادئاً تماماً، ولكن هذا الهدوء كان في الصراع ما بين الجماهير والسلطة، بينما لم يكن هادئاً في الصراع بين الحركة الإسلامية الرجعية من جانب والقوى الوطنية من نجانب آخر، كذلك حاول أعضاء راكاح التشويش على كلمات الحركة التقدمية، بينما هدد أبناء البلد بالضرب نظراً لرفعهم شعارات وطنية فلسطينية تؤكد على وحدة الشعب الفلسطيني، ونشرت كافة الأحزاب الصهيونية اعلانات للجمهور العربي تطالبه بالهدوء وتعترف بحقه في الاضراب من حزب

العمل وحزب مبام وراتس وغيرها، إن اضراب يوم الأرض والاكتفاء بالخطابات لم يعن في ذلك الوقت سوى أنه خطوة نضالية أقل من يوم فلسطين ولولا ذلك لما تبرع شمعون بيرس وقال: «اعترف بحق الاضراب وأناشد بالمحافظة على القانون»[٩].

ما بعد يوم الأرض:

رغم الهدوء الرسمي الذي صاحب يوم الأرض، وانفضاضه، تحركت قرى عربية مرة أخرى في وادي عارة ليقذف شبانها دوريات الشرطة بالحجارة، كذلك شاركت الهيئات التمثيلية في مظاهرات تضامن كان أكبرها في مدينة حيفا، وكان يوم الأرض، ومظاهرة حيفا، كانتا الاختتام الرسمي للتضامن العملي مع الانتفاضة من قبل الهيئات التمثيلية، لتبدأ كل قوة بافتتاح دعايتها الانتخابية للكنيست مجترة بذلك نضالاتها، ومتاجرة بالانتفاضة، وبدأت اللجان الشعبية تخبو في نشاطها التضامني مع الانتفاضة، لتحوله إلى نشاط انتخابي من أجل الدعاية والانتشار بين الناس لاكتساب أصواتهم، واقتصرت الأعمال هنا على الميل العفوي للتماثل مع الانتفاضة والذي ركز على أعمال الحرائق في شهر تموز، ورمي الزجاجات الحارقة، ورفع الأعلام الفلسطينية والكتابة على الجدران، بينما فتح الحزب الشيوعي والحركة التقدمية الأبواب على مصراعيها للحرب الكلامية، وتنازع الأصوات العربية، وكي لا تتوقف حملاتهم الانتخابية، بدؤوا بشن حملة شعواء على مشعلي الحرائق، ورافعي الأعلام لأنه ـ أي رفع العلم ـ «ضربة للتعايش بين الشعبين»[١٠].

حملات سلطوية لأجل الالتفاف:

بعد أن شعرت السلطة الصهيونية بخطورة ما يجري بين فلسطينيي ١٩٤٨ على توجهاتها ووجودها ضمن هذه المناطق، شنت السلطة حملة ترهيب وترغيب وقد ترافقت الحملة مع بدء الدعاية الانتخابية للقوى السياسية فالترهيب لأولئك الذين

يعارضونها ويعادونها والترغيب لمواليها من «الايجابيين»، فهي لا تستطيع أن تسكت على حالة التفاعل مع الانتفاضة وتغض الطرف عنها، كما أنها لا تريد ابراز العصا الغليظة، حرصاً على الأصوات وسمعتها وتأثير ذلك على تعمق مشاعر العداء لها بين الجماهير.

وقد تركزت سياسة الترهيب في توسيع حملات الاعتقال الاداري الذي لم تمارسه منذ ١٩٦٦ حيث اعتقلت أكثر من عشرة شخصيات من المثلث والجليل، إضافة لحملات الاعتقال الأخرى تحت تهم مختلفة كرفع العلم، أو القاء الحجارة والزجاجات الحارقة، أو الاخلال بالنظام. . . الخ حيث تجاوز عدد المعتقلين ٣٠٠ شخصاً، كذلك مارست الترهيب الشعبي بالإسراع في تطبيق تقرير ماركوفيتش الخاص بهدم البيوت غير المرخصة حيث هدمت بيوتاً في قلنسوة والطيبة وأم الفحم، وضمن عملية الردع بلغت الأحكام التي تصدر بحق رافعي الاعلام مدة سنة ونصف من السجن، بينما الحكم لنفس التهمة في الضفة الغربية مدتها ستة شهور. وشملت عملية الردع بالاعتقال أكثر ما شملت عناصر ومؤيدي حركة أبناء البلد والتي بلغ مجموع ما اعتقل من عناصرها ومؤيديها ٢٥٠ شخصا، وقد لحق الحزب الشيوعي والتقدمية رتوشا بسيطة حيث أغلقت صحيفة الاتحاد مدة أسبوع واستدعي بعض أعضائه للاستجواب كذلك استدعي بعض أعضاء التقدمية للاستجواب، واتخذت الأوساط المتطرفة من زعران كهاناً بالهجوم على مدينة شفا عمرو، ومداهمة بيوت عربية في الطيبة والناصرة، إضافة لحملة التحريض المسعورة التي شنتها الأوساط الحاكمة ضد القوى الوطنية والتهديد باخراجها عن القانون.

أما سياسة الترغيب فقد استخدمتها السلطة ضمن زياراتها الانتخابية للمناطق العربية حيث قدمت وعوداً هائلة ونفذت بعض الخدمات التي طال انتظارها، وحاول «عمرام قلعجي»، خليفة كينتغ عقد لقاء بين رؤساء السلطات المحلية اليهود والعرب في الجليل، كان يامل أن يكون «فاتحة تعاون لخدمة سكان المنطقة لمصالحهم جميعاً وعدم استمرار عملية المواجهة الدائمة على كافة المستويات»[1].

كما حاولت السلطة امتصاص النقمة وتحويلها عبر تقديم بعض المعونات للمجالس المحلية، وفتح بعض المدارس والمصالح العامة، والاعتراف بمجالس

محلية جديدة في يمة وبير السكة وهي قرى في المثلث.

وقد أثرت حملات الترغيب في مواقف اللجنة القطرية والحزب الشيوعي، حيث رفضت اللجنة القطرية اعلان يوم حداد على «أبو جهاد»، كما اشتعلت مقالات جريدة الاتحاد هجوماً على مشعلي الحرائق، وراشقي الحجارة، وكاتبي الشعارات على الجدران، وكل من يحاول أن يدفع بالحركة النضالية لمستوى أرقى، يساهم في تركيم نضالات هذه الجماهير ويدفع بها نحو مزيد من الضغط على الكيان وتحقيق انجازات يومية لها.

الحملة الانتخابية ودورها:

ما أن انتهى أذار حتى بدأت كافة القوى المشاركة للانتخابات في الكنيست بتحضير أوضاعها وترتيبها للبدء في خوض المعركة الانتخابية والدعاية لها، ووضعت جل اهتمامها في هذه الترتيبات حتى نسيت قضايا نضالية يومية للجماهير في غمرة الاستعدادات للانتخابات.

ومن الطبيعي جداً أن تفرض الانتفاضة جوها على الانتخابات كيف لا وقد فرضت نفسها على الأحزاب الصهيونية وأصبحت هي مادة الدعاية المركزية لكافة الأحزاب. لكن الأمر الأساسي هو أن الانتفاضة أصبحت مادة للمتاجرة بين الحزب الشيوعي والحركة التقدمية، فاميل حبيبي وصل به الأمر أن ادعى أن الحزب ونضالاته هو «قابلة الانتفاضة»[١٢]، وزين دعايته بتحريف المثل العربي ليصبح «انتفاضة يابنت عمي، حجر منك و «واو» مني»* وتلقف الحزب وثيقة بسام أبو شريف تلقف الملهوف ليصيح للعالم أن كل نضالات الشعب الفلسطيني تصب الآن في برنامجه، أما التقدمية فلا تختلف عن الحزب في استثمارها للانتفاضة مستغلة لقاء مؤتمر المنظمات غير الحكومية، واعراض خالد الحسن عن مقابلة أميل حبيبي ووفد الحزب كعامل ضعف يحسب عليه.

(*) الواو، هو الرمز الانتخابي للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة.

أما مسار الحملة الانتخابية العامة في الوسط العربي وعبر ما تبرزه «الاتحاد» و «المهماز» الشيوعيتين ووطن التقدمية يظهر لنا وكأن الحرب ليست مع التمييز، ولا مع الاضطهاد، بل هي حرب بين وطنية راكاح ووطنية التقدمية وعروبة حزب دراوشة، الأمر الذي أظهر استياء عاماً وسط الجماهير تجاه هذا الخلاف حيث تعتبره الجماهير حرفاً للنضال عن أهدافه الرئيسية، فعدا تلميحات راكاحية «وتقدمية» ضد المعراخ لا نجد إلا سباباً وشتائماً وتعريضاً كل منهما بالاخر.

وقد استقوت الحركة التقدمية على راكاح خلال هذه الحملة بحركة عبد الله نمر درويش الذي دعا أعضاءه في بيان عام للانتخابات، دون أن يحدد لهم التيار الذي يجب انتخابه، إلا أن الغزل الواضح بين التقدمية وحركة درويش الدينية الرجعية تبدي أن حركة درويش ستدعم محمد ميعاري وقائمته.

وقد انخرطت أبناء البلد في الحملة الانتخابية داعية إلى مقاطعة الانتخابات، ورفضها من منطلق أن الهوية الوطنية الفلسطينية تتعارض مع الانتخاب والترشيح لبرلمان عنصري يرفض مبدئياً وجود العرب، وأن الانتفاضة هي دافع للنضال وتصعيده وليس مادة للمتاجرة الانتخابية واجتذاب الأصوات العربية.

أما حزب دراوشة فهو وليد حركة امتصاص الانتفاضة واحتواء تلك الأصوات التي تنثني عن راكاح والتقدمية ومن أجل الحفاظ على أصوات المعراخ بين فلسطينيي ١٩٤٨، ولهذا كانت حركته المسرحية بالانسحاب من حزب العمل، والسماح له بتشكيل حزب عربي، رغم أن استراتيجية الكيان الصهيوني في معالجة الوضع العربي، كانت تضع في أولوياتها منع ظهور حزب عربي مستقل.

أما المعراخ والليكود وباقي الأحزاب الصهيونية الأخرى، فتسابقها على الصوت العربي، كان واضحاً وضوح صهيونيتها بالضبط، فاسحق نافون وعيزر وايزمن رجلا المعراخ «الطيبين»، جابا القرى العربية طولاً وعرضاً، ووافقت وزارة المعارف على إنشاء كلية دينية في باقة الغربية، وفتح شاحل محطة تقوية كهربائية في أم الفحم، بينما يعقوبي، يفتتح مكتب بريد في مدينة أم الفحم أيضاً هذا عدا عن الجليل والنقب، كذلك ركز الليكود زياراته للقرى البدوية والدرزية واعداً ومنفذاًوعوداً طال انتظارها.

كما اختار المعراخ ثلاثة أعضاء عرب ركز فيهم على التوزيع الطائفي ووضع

أهم اثنين في مراكز مضمونة من بين مرشحيه، فقد اختار من المثلث نواف مصالحة ممثلاً له في الهستدروت وعضواً في الكنيست «كمسلم سني» يجمع هذه الأوصاف، كذلك اختار صالح طريف من قرية جولس كدرزي من المجالس المحلية حيث هو رئيس مجلس محلي جولس ومن الجليل، بينما كانت «نيللي كركبي» مسيحية ومن مدينة حيفا المختلطة وفي قيادة اتحاد المرأة السلطوي، إن التوليفة التي اختارها كانت مبرمجة وموزونة بدقة، سواء في التوزيع الطائفي أو الجغرافي أو الجنسي أو القطاعي المهني، كذلك جاءت مبرمجة أيضاً ضمن التوقعات المعراخية لحصة من أصوات العرب بمقعدين حيث وضع الثالث فيهما «نيللي كركبي» في مكان غير مضمون، إلا أنه وضماناً لمزيد من الأصوات فبرك صنيعته عبد الوهاب دراوشة كي يلم أيضاً أصواتاً أخرى تدخله للكنيست.

لكن الليكود أظهر تعصباً واضحاً في مؤتمره حيث ركل «أمل نصر الدين»، خارج قائمة الانتخابات، وبالتالي أصبحت معركته بين العرب أصعب، سواء سياسياً أو على صعيد عدم وجود ممثل عربي يمكن أن يقنع مصوتي حيروت السابقين بالتصويت له. وحينما شعر الليكود أن الصوت العربي حاسم، توجه له بالدعاية التي تقتصر على توفير الخدمات والمساواة التي تنازل إليها شامير في دعاية موجهة للعرب.

كما أظهر كل من راتس ومبام وشينوي وحتى المفدال هذا الاهتمام إلا أن المفدال وراتس يفتقدان لمرشحهما العربي، بينما الباقي يضمون على الأقل عضواً واحداً في مكان مضمون.(*)

أما راكاح والتقدمية، فعلى توقعهما أيضاً ساويا بين عدد الأعضاء العرب واليهود في قائمتيهما، عملاً بالمساواة، بينما يركزون في دعايتهما على الوسط العربي لأن أكثر من ٨٠٪ من أصواتهما هي من الوسط العربي، ويعتبرون معركتهما معركة من أجل اقتسام الحصة الكبرى من أصوات العرب بينهما، وبهذا فإن المعركة الانتخابية في الوسط العربي تتمحور حول ثلاثة أقطاب رئيسية، أولها الجبهة

(*) بعد تراجع شينوي لم يعد مرشحها الثالث زيدان عطشه في مكان مضمون.

الديمقراطية للسلام والمساواة، وثانيها الحركة التقدمية للسلام، أما ثالثها فهو تجمع المعراخ الذي لازال يتمتع بنفوذ يحوز على مالايقل عن ٢٠٪ من أصوات العرب.

إن الصوت العربي في عام ١٩٨٨ هو الحاسم بالنسبة لقوة المعراخ وتفوقه على الليكود، وهو بذلك يبذل أقصى جهده لاحتواء مزيد من الأصوات العربية، فالعرب ممن يحق لهم التصويت يبلغون ٣٤٧ ألفاً[١٤] أي حوالي ١٢٪ من مجموع من يحق لهم الاقتراع، أى ما يوازي ١٤ مقعداً في الكنيست.

خلاصة الفصل:

«لأول مرة في نضال الشعب الفلسطيني يلاحظ بشكل لا يقبل الجدل مشاركة فعالة، لكل الجماهير الفلسطينية والتأثير المتبادل بين قطاع غزة والضفة الغربية والجليل والمثلث»[١٥]، ولكن هذا ليس مفاجأة، لأن الشعب الفلسطيني رغم توزعه الجغرافي المفروض موحد في مهمات نضاله الموضوعية، ولم يفقد ولاءه لفلسطينيته، التي تفرض مخاطبته كشعب واحد بقضية واحدة، وقد عبر عن ذلك بيانات القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، بتحية مخيم العمل التطوعي في الناصرة، ودعوة القوى الوطنية في الأرض المحتلة لنبذ خلافاتها، ووقف الحملات الإعلامية بينها، وتوحيد جهودها في مواجهة مخططات السلطة.

لقد اسدلت الانتفاضة المتواصلة الستار على مرحلة الدفاع عن النفس التي عاشتها الجماهير الفلسطينية في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ وعلى الجماهير الفلسطينية بشكل عام بعد غزو لبنان، وهيأت الانتفاضة الأرضية المناسبة والمناخ المناسب لانتقال الشعب الفلسطيني في كل مكان بقيادته الشرعية م.ت.ف نحو إرساء بدايات المرحلة الجديدة التي تتسم بالهجوم المتواصل والصمود سياسياً، ثقافياً، وعسكرياً باتجاه تحرير الأرض والشعب وإقامة الكيان الفلسطيني المتمثل بالدولة الفلسطينية المستقلة.

إلا أن هذه الأمور الموضوعية التي فرضت نفسها نتيجة طبيعية للتراكم.

التاريخي للنضال الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، لم تأخذ أبعادها في وعي وممارسة بعض القوى السياسية في الشارع العربي حيث حاولت هذه القوى حصر العمل النضالي للجماهير ضمن خطي رفض الاحتلال، والتضامن مع أهالي الأرض المحتلة، دون أن يربطوا ذلك بمطالبهم هم على الأقل بينهما ربط القادة الصهاينة بين مطالبهم وحركة تضامنهم، فقد ذهب الكيان الصهيوني عميقاً في تحليل حركة هذه الجماهير «حيث صرح جاد يعقوبي بأن هذه التطورات خطيرة وذات أهمية كبيرة جداً، وأنني أنصح الجميع بأن ينظروا إلى هذه الظاهرة باهتمام بالغ، إذ ليس من المستبعد أن تكون هذه المرحلة تاريخية بفضل التعرف عليه مسبقاً من أجل معالجتها في الوقت المناسب»(١٦) بينما يرفض الحزب الشيوعي الاسرائيلي الانتقال بنضال الجماهير إلى مرحلة تاريخية جديدة في ظل ظرف موضوعي جديد ومناسب لتكوين حالة نوعية ترتقي عن حالة الدفاع عن النفس على حالة المطالبة بالحقوق المدنية والقومية لفلسطينيي ١٩٤٨ وهذه المطالبة لاشك تحتاج إلى تطوير أدوات النضال وأساليبه وأشكاله، ولا تبتعد الحركة التقدمية رغم شعاراتها الطنانة بعيداً عن توجهات الحزب الشيوعي الاسرائيلي الذي رفض شعار وحدة الشعب الفلسطيني بقوله: «إن رفع شعارات مغامرة يلحق الضرر بنضال الشعب الفلسطيني البطولي من أجل حقوقه مثل شعار «شعب واحد ـ دولة واحدة»(١٧)

بينما يتهم الحزب التوجه الشعبي بنقل الانتفاضة لجماهير الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ بأنهم مدسوسون من قوى الظلام أو أنها نوايا طيبة تقود إلى جهنم ويضعف تجنيد الرأي العام الاسرائيلي، مستشهدين بدور الرأي العام الامريكي في وقف حرب فيتنام.

وكان لارتهان القرار النضالي بهيئات تمثيلية عربية مختلطة من قوى وطنية وأخرى ضمن الأحزاب الصهيونية دور في زيادة نسبة ميزان القوى اليميني في اختيار الأسلوب النضالي، وإضافة كمية للرأي الذي يرى في الجماهير الفلسطينية جزءاً من القوى الديمقراطية في اسرائيل، بينما يفتخر علانية بأنه جزء من الشعب الفلسطيني، أما أهم تأثيرات الانتفاضة على فلسطينيي ١٩٤٨ فهي:

١ ـ إنها عمقت وعياً جماهيراً فلسطينياً بين الجماهير، كما عمقت الارتباط

العضوي بين أجزاء الشعب الفلسطيني على الأرض الفلسطينية ودفعت إلى الوراء كل الدعايات عن «الاسرلة»، والقوة الديمقراطية داخل «اسرائيل».

٢ ـ تعمق التناقض بين الجماهير والأحزاب الصهيونية، وكونت مزاجاً يرفض الأعراب المنضوين تحت مظلة الأحزاب الصهيونية، مما دفع محمد وتد للانتقال للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، واستقالة دراوشة من حزب العمل.

٣ ـ كشفت الانتفاضة عن طاقة هائلة كامنة في قوة ليست قليلة بين الجماهير الفلسطينية، فهي أكثر من الفلسطينيين في لبنان أو سوريا، ولديها الاستعداد للنضال بحكم موقعها الخاص والمتميز.

٤ ـ يمكن استغلال هذه الطاقة على المدى المرحلي القصير من أجل الدولة الفلسطينية المستقلة، فالمعركة من أجل الدولة المستقلة هي معركتها أيضاً تفتح فيها جبهة جديدة على الصهيونية. أما على الصعيد النهائي، فلا يتوقع أن تبقى خاضعة للاضطهاد الطبقي والعنصري بعد اكتسابها هذه الخبرة النضالية وستبقى مشكلتها هي مشكلة تتصل بحل الاشكال الفلسطيني العام، وتصبح معركتها من أجل حقوقها القومية هي أيضاً معركة الدولة الفلسطينية المستقلة.

٥ ـ اسقطت الانتفاضة أو جمدت مشاريع الترانسفير، وغيرها ضد فلسطينيي ١٩٤٨.

٦ ـ أظهرت الانتفاضة ضعف التيارات السياسية التي لا زالت تتمسك بالشرعية القانونية ـ ويمينيتها وتخلفها عن حركة الجماهير.

٧ ـ أكدت ظاهرة التماثل مع الانتفاضة أن الموقف الجماهيري لا زال يدفع نحو نضالات أعلى في وتيرتها، وتحاول تجاوز ضوابط القوى السياسية ودفعها خلف الأحداث كما حدث يوم الأرض ١٩٧٦.

٨ ـ إن القوى المرشحة لدفع النضال الوطني «لفلسطينيي ١٩٤٨» وتصعيده هي القوى الوطنية الديمقراطية من خلال نمو وتوسع نفوذها في أوساط الجماهير واستقطاب قوى شعبية أخرى إلى جانبها، بما يلائم حركة القيادة مع مزاج الجماهير، ويمكن لأبناء البلد إذا ما قوت تنظيمها، ونشطت أن تقوم بهذه المهمة.

هوامش الفصل الخامس:

(١) زئيف شيف، هآرتس، ك٢ ,١٩٨٨

(٢) أهود أشاب، مقابلة مع أريك شارون، يديعوت احرونوت تشرين ثاني ,١٩٨٧

(٣) موشي كول، وزير سابق، هآرتس ١٩٨٧,/١١/٥

(٤) مارك جيفن، على همشهار مترجم من القدس ١٩٨٧/١٢/٢٩ .

(٥) مقابلة مع كامل الظاهر - الناصرة.

(٦) عوض عبد الفتاح، دور وموقف الجماهير الفلسطينية في الداخل من الانتفاضة، الراية العدد ٥٢ .

(٧) يديعوت احرنوت ١٢/٢٤ .

(٨) بيان لجنة المتابعة العليا ١٩٨٨،/٣/٢٩ الصحف العربية في الأرض المحتلة ،١٩٤٨ المقصود بمنع أي عمل خارج عن قرارها هو تجاوز طروحات هذه اللجنة ليمر اليوم بـ «سلام وهدوء».

(٩) لقاء شمعون بيرس مع الصنارة ١٩٨٨/٣/٢٥ .

(١٠) أميل حبيبي - الاتحاد، كانون ثاني ١٩٨٨ .

(١١) الصنارة نيسان ١٩٨٨

(١٢) في أحد الاجتماعات في الناصرة وصف أميل حبيبي أمام جمع من الجمهور، أرقام نداءات القيادة الموحدة بأرقام الأحذية.

(١٣) جريدة القدس ١٩٨٨/١٠/٣١

(١٤) غانم حبيب الله ، الثورة الشعبية اسقاط للفكر الاستسلامي، كتاب الأسوار، ربيع ١٩٨٨ ص ٢٠ .

(١٥) الفجر ١٩٨٧/١٢/٢٣

(١٦) زاهي كركبي - الاتحاد ١٩٨٨/٢/١٧ .

الفصل السادس

«دراسة في القوى السياسية»

مدخل :

في هذا الفصل نتطرق لمناقشة الحركات والقوى السياسية التي نشأت في أوساط فلسطينيي ١٩٤٨ بعد أن تطرقنا لمجمل الحركة النضالية الجماهيرية والوطنية بأبعادها على الأرض وفي أوساط الجماهير، وتتركز مناقشتنا هنا على الأوضاع الداخلية لهذه القوى وتركيبتها وما طرأ على هذه التركيبة من تطورات سواء إلى الأمام أو إلى الوراء.

فتطور الحركة الوطنية وتصاعدها في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ لابد وقد فرض تطورات على القوى السياسية التي كانت تقود هذه الحركة وترشدها، وتعبىء الطاقات الجماهيرية ضمن برامجها السياسية وأطرها التنظيمية، التي طورت نفسها كي تستوعب الاقبال الجماهيري عليها، وكي تستوعب المستجدات السياسية الناتجة عن هذا التطور.

وفي هذا الفصل سوف نناقش الحزب الشيوعي الاسرائيلي. والحركة التقدمية للسلام، والحركة الوطنية التقدمية أبناء البلد، كقوى قائمة حالياً في أوساط فلسطينيي ١٩٤٨ . وسوف لا نتطرق لحركة الأرض، والجبهة الشعبية، لأن معالجتها قد سبقت في فصل سابق وضمن اطار تطور الحركة الوطنية في ظل الحكم العسكري.

إن مناقشتنا لهذه القوى في فصل خاص يأتي ضمن الدور الهام الذي تلعبه هذه القوى في الساحة السياسية في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ بتأثيرها على الجماهير

وصيانة هويتها الوطنية، كما تأتي لالقاء مزيد من الضوء حول أوضاع هذه الحركات ونموها، وهويتها، ومواطن الضعف والقوة في بنائها الداخلي، ومدى انسجام هذا البناء مع حقيقة كونها حركات سياسية منظمة وموجهة نحو جماهير فلسطينية تناضل من أجل حقوقها القومية. وما هي الآفاق التاريخية لتطور العلاقات بين هذه القوى من جانب وبينها وبين الجماهير الفلسطينية من جانب آخر.

لقد ولدت هذه الحركات على خلفية الحاجة السياسية لجماهير الأرض المحتلة لقيادة وطنية، في ظل فشل المشروع الصهيوني، وأحلامه بصهينة وتذويب هذه الجماهير، لذا فقد خرجت هذه الحركات لهذا المدى أو ذاك من وسط الجماهير وطموحاتها، وهي عموماً حركات ليست خارج السلطة فحسب وإنما أيضاً تلاحق ويضيق عليها من السلطة، وهذا يعطيها طابعاً تقدمياً ونضالياً لهذا المدى أو ذاك أيضاً، إلا أنها كحركات تستند في قيام بعضها إلى «الشرعية القانونية»، وتغطي نشاطها ضمن هذه «الشرعية»، أو أنها فرضت نفسها ضمن تناقض هذه «الشرعية» وحاولت أن تجد لنفسها مكاناً علنياً ضمن ثغرات النصوص القانونية.

أما الانعكاسات السياسية لهذه الأوضاع الداخلية وتطوراتها فسوف نتطرق لها في فصل لاحق ضمن معالجة الاشكاليات السياسية الأساسية لمسألة الجماهير العربية في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ .

الحزب الشيوعي الاسرائيلي «راكاح»

خلفية تاريخية:

يعود تأسيس الحزب الشيوعي الاسرائيلي إلى تأثير التطور العام الذي حكم مسار الحركة السياسية العامة في فلسطين، وخاصة بعد ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ ، حيث بدت بوادر الانقسام داخل الحزب الشيوعي الفلسطيني، بين العرب واليهود، في ظل احتدام الصراع بين الحركة الوطنية الفلسطينية والحركة الصهيونية والاستعمار البريطاني.

ولم تكن الخلافات والانقسامات على خلفية الفهم النظري والبرنامجي أو التنظيمي، بقدر ما جاء على خلفية قومية، وجدت لنفسها تبريرات نظرية وبرنامجية وتنظيمية، إلى أن اقترح البعض تشكيل قسم خاص لليهود «واعتبر قادة الحزب وخاصة سيمحا تساباري مساعد (موسى)(*) إن مهمة سكرتارية «القسم اليهودي» تقوم على نقل القرارات التنظيمية إلى الأوساط اليهودية دون أن يكون لها أي حق باتخاذ القرارات بشكل مستقل»[1]، وظلت عملية الانقسام تتفاعل داخلياً حتى ١٩٤٣ حين تشكلت عصبة التحرر الوطني كتنظيم ديمقراطي عربي، والحزب الشيوعي الفلسطيني الذي تزعمه شموئيل ميكونيس الذي استمر يحمل هذا الاسم حتى قرار التقسيم سنة ١٩٤٧ حيث تحول إلى «الحزب الشيوعي لأرض اسرائيل». أما بولس فرح الذي يعتبر من قادة الحزب آنذاك، وخرج منه عام ١٩٤٠، ثم شارك في تأسيس عصبة التحرر الوطني فيرى «ان الحزب الشيوعي كان منقسماً أصلاًرغم عدم الشعور بذلك آنذاك، فالمستوطنون اليهود الذين يسمون أنفسهم اشتراكيين جاؤوا للبلاد كمستوطنين استعماريين لإقامة الدولة العبرية العرقية القومية وهرب اليهود من الثورات ليأتوا هنا مستوطنين استعماريين قوميين يريدون إقامة الدولة اليهودية الصهيونية الاشتراكية، لذلك أثبت التاريخ أن شموئيل ميكونس، وموشي سنيه ناضلوا من أجل الدولة اليهودية القومية أكثر من الاشتراكية»[2] ويضيف أنه كلما كان «يشتد عود الصهيونية في البلاد كلما اشتدت العناصر الشيوعية اليهودية إلى استخلاص نتائج صهيونية مثل «تحول الكم اليهودي في فلسطين إلى نوع جديد (أي من مهاجرين إلى أمة وركائز للاستعمار) تطالب بالاستقلال»[3]، وعلى أثر الانقسام في الحزب الشيوعي الفلسطيني تشكل في فلسطين ثلاثة قوى شيوعية رئيسية هي:

١ ـ الاتحاد التربوي الشيوعي: وهي مجموعة شيوعية يهودية تأثرت بالصهيونية وتحولت إلى الحزب الشيوعي العبري.

(*) موسى: هو رضوان الحلو، أحد القادة الشيوعيين البارزين في فلسطين واسمه الحركي كان (موسى).

٢ ـ الحزب الشيوعي الفلسطيني وقد ترأسه شموئيل ميكونس بعد اتحاده مع جماعة ماير فلنر ثم تحول إلى الحزب الشيوعي في أرض اسرائيل وكان يضم العناصر الشيوعية اليهودية.

٣ ـ عصبة التحرر الوطني والتي كانت تنظيماً ديمقراطياً عربياً يضم عناصر ديمقراطية على أساس برنامج عربي ديمقراطي، إلا أن قيادتها كانت شيوعية وعلى الأغلب ماركسية، وقد ربط اميل حبيبي بينها وبين الحزب الشيوعي الفلسطيني.

وحافظ الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي تحول إلى «العبري في أرض اسرائيل» على تماسكه عام ١٩٤٧ ووقف مع قرار التقسيم بينما نددت الاتحاد (جريدة العصبة وجمعيات العمال آنذاك)، بهذا القرار مسبقاً ورفضته، ثم اختلفت الروايات بين سميح سمارة، واميل حبيبي، وبولس فرح حول موقف العصبة من القرار، فيرى سميح أن اللجنة المركزية رفضت القرار في البداية بأكثرية أعضائها، إلا أنها وبعد مداولات دعت لاجتماع موسع للحزب قاطعته الأكثرية في اللجنة المركزية ويتهمها أي ـ سميح ـ بأنها منعت فروع حيفا وعكا من الاشتراك فيه، حيث وافقت أغلبية ممثلي الأقلية على القرار. أما اميل حبيبي فيرى أن اللجنة المركزية ـ لا أكثرية ولا أقلية ـ هي التي وافقت على القرار بإجماع لكن بولس فرح: فيقول إن أكثرية اللجنة المركزية عقدوا اجتماعهم ورفضوا قرار التقسيم، أما الأكثرية فلم تحضر الاجتماع الموسع لأنها لم تعرف متى وأين وكيف عقد الاجتماع، ورغم ذلك اتخذت الأقلية قراراً بالموافقة على القرار بأكثرية الأقلية وفي غياب الأكثرية الأصلية. ويعلق بولس فرح على اجماع اميل حبيبي: «يظهر ان الاجماع عند اميل حبيبي هو مثل أكثرية السادات»[٤].

في عـام ١٩٤٨ كانت النكبة بقي أعضاء «الحزب الشيوعي في أرض اسرائيل» في القرى والمدن، وليشارك هذا الحزب في مجلس الدولة، حيث وقع ماير فلنر على «وثيقة الاستقلال» الصادرة في ١٥/٥/١٩٤٨، والتي أعلنت عن قيام الكيان الصهيوني. بينما تشتت أعضاء عصبة التحرر الوطني وقيادتها، فمنهم من بقي مع من تبقى في الأرض الفلسطينية، ومنهم من هاجر وأصبح لاجئاً. وقبل أن تستقر الكارثة وتهدأ «أعلن الشيوعيون العرب المنظمون في اطار عصبة التحرر الوطني والشيوعيون اليهود المنظمون في اطار الحزب الشيوعي الاسرائيلي عن عقد مؤتمر

الوحدة «بين ٢٢ و ١٩٤٨/١٠/٢٣» أو المؤتمر القطري الذي أعاد إلى الحركة الشيوعية في البلاد وحدتها اليهودية ـ العربية ووحدتها الأممية»[٥]. وهنا أدان الشيوعيون العرب تجربة عصبة التحرر الوطني، وأعادوا توحدهم مع الشيوعيين اليهود، فيقول توفيق طوبي: «لقد حدثت هذه الفرقة التي لا مبرر لها في فترة تاريخية ومصيرية، وقد أضرت بنضال الشعبين ضد الامبريالية ومن أجل تحررهما واستقلالهما»[٦]. بعدها عقد المؤتمر الحادي عشر ـ لاحظ وليس الأول ـ للحزب الشيوعي الاسرائيلي والتي ضغط فيها الشيوعيون العرب من أجل الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وإقامة الدولة المستقلة لهم ضمن حدود قرار التقسيم وعلى هذا الأساس، لم يحوِ الحزب الشيوعي الاسرائيلي بين أعضائه أولئك الشيوعيين العرب الذين يقيمون في المنطقة التابعة للقسم الفلسطيني العربي من حدود القرار والتي تسيطر عليها السلطة الصهيونية، والابقاء على هؤلاء الأعضاء ضمن عضوية عصبة التحرر الوطني حتى بات أن السلطة الصهيونية قد فرضت أمرها الواقع على هذه المنطقة وحينها انضم أعضاء العصبة إلى الحزب الشيوعي الاسرائيلي الجديد.

وقد عبر الشيوعيون اليهود «برضى عن التغيير الحاصل في الموقف السياسي الذي اتخذته عصبة التحرر الوطني تجاه القضية القومية في فلسطين[٧]، إن الموقف الماضي الذي رفعته (ع. ت. و) من هذه التضية قد عرقل وحدة الحزب الشيوعي، إن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاسرائيلي تعتبر هذا التغير الحاصل بمثابة مساهمة في تحقيق الوحدة»[٨].

وعلى أساس البرنامج الجديد اندمج الشيوعيون العرب في الحزب الشيوعي الاسرائيلي، حيث إن إعادة الوحدة اعتبرت في الوثيقة: «ستقوي نضال دولة اسرائيل من أجل الاستقلال، وستقوي النضال من أجل حكم ديمقراطي في دولتنا، وستقوي النضال من أجل الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة والجماهير الكادحة»[٩].

وبتأسيس الحزب الشيوعي الاسرائيلي والأردني، غاب التوجه النظري السياسي للحزب الشيوعي الفلسطيني القديم ولعصبة التحرر الوطني لينشأ نهج سياسي جديد على أساس الوقائع الراهنة والالتصاق بها، وقبول قرار التقسيم، والفصل

بين «اسرائيل» ككيان سياسي كولونيالي والصهيونية كموجدة لهذا الكيان، لتبدأ مرحلة جديدة في نضال الشيوعيين العرب واليهود الطبقي داخل الكيان الصهيوني، ومن أجل الدفاع عن حق الشعب الفلسطيني ببناء دولته في حدود التقسيم وعودة اللاجئين.

وبعد هذه الوحدة نشط الشيوعيون من أجل استقرار «الديمقراطية» في الكيان الصهيوني وانخراط العرب في هذا النشاط داعين لحماية الحقوق اليومية للسكان العرب المتبقين إلا أنهم أيضاً توافقوا مع الشيوعيين اليهود في «الدعوة لقطف الزيتون من القرى العربية الخالية لصالح الكيرن كيمت، كما سكتوا على وساطة الحزب الشيوعي لعقد صفقة الأسلحة التشيكية، واعتبار دولة اسرائيل مفتوحة للهجرة مضمونة العمل»[١٠] وهذا يعني أن السيطرة اليهودية على الحزب لم تعكس أممية حقيقية في العلاقة بين الشيوعيين العرب واليهود، بل كان يعكس سيطرة مجموعة قومية يهودية سيطرت على قيادة الحزب وحرفت مساره باتجاه تعزيز كيانية الدولة، بينما بقي العرب في الحزب أقلية إلى فترة محددة ربما «المؤتمر الخامس عشر»، حيث ساوت الأكثرية العربية في قاعدة الحزب.

لقد تمثل الحزب بالتعيين في الكنيست الأولى حيث مثله ماير فلنر وتوفيق طوبي، ثم حصل بعدها على ثلاثة مقاعد في الكنيست. ثم ارتفع عدد ممثليه إلى خمسة عام ١٩٥٧ وذلك توافقاً مع حالة المد القومي العربي في الوطن العربي عامة والتي أخذت تأثيراتها بين فلسطينيي ١٩٤٨، وتكوين الجبهة الشعبية لمقاومة الاستعمار ثم عاد الى ثلاثة مقاعد بعد انفضاض هذه الجبهة وحتى العام ١٩٧٣ حصل الحزب على أربعة مقاعد في الكنيست.

حتى عام ١٩٦٥ سيطرت على الحزب قيادة صهيونية ذات نزعات شوفينية قومية، حاولت حرف مسار الحزب، وقد انعكس هذا الانحراف في تقاطب الحزبين إلى تيارين، تيار صهيوني «قومي يهودي» لا يحوي ضمنه أي عربي يتزعمه كل من موشيه سنيه (أحد قادة منظمة الهاجاناه) وشموئيل ميكونس قائد الحزب الشيوعي في أرض اسرائيل، أما التيار الثاني فاستند إلى القاعدة العربية ومجموعات يهودية تزعمها ماير فلنر، وانتهى هذا التقاطب بانشقاق الحزب وخروج شموئيل ميكونس وسنيه ليشكل حزب «كامس»، بينما أعيد بناء الحزب من جديد في المؤتمر

الخامس عشر عام ١٩٦٥ .

لقد دخل الحزب بتأسيسه في تناقض مستعصٍ بين الوجود الكولونيالي للصهيونية على أرض فلسطين وموافقته عليه في النهاية، وبين طبيعة الحزب ومواقفه النظرية والايدولوجية الثورية والأممية، وضمن هذا التناقض كان الحزب الشيوعي يتحرك ولا زال، وكل تطوراته محكومة، بآفاق حل هذا التناقض، وكل الأزمات السياسية والتنظيمية التي يعانيها هذا الحزب هي بفعل عدم قدرة الحزب على حل هذا التناقض وتجاوز منهج احناء الرأس أمام العاصفة، والبرامج السياسية التي لا تتطابق مع المهمات التي تفرضها طبيعة الصراع الموضوعية. فهذه الحركة ضمن هامشي التناقض أفقدته القدرة على الوضوح وبالتالي خلقت لديه أزمات الامتداد في الشارع اليهودي، بينما لم يلق العرب فيه غير ملاذ للدفاع عن حقوقهم اليومية، ومن هنا كان الانشقاق وعلى أساس قومي وهنا كان قومياً أيضاً.

الانشقاق:

يرى الحزب الشيوعي الاسرائيلي أن ظروفاً موضوعية وأخرى ذاتية قد ساهمت في ايصال الحزب إلى حالة الانشقاق فمن الظروف الموضوعية كان تأثير السياسة والايدولوجية الصهيونية ضمن اليهود، بسبب تعمق نفوذ الرأسمال الأجنبي في الكيان مما أثر على الوضع الاجتماعي الداخلي في اسرائيل وساهم في خلق وجود ايدولوجي رجعي، مما أدى إلى صعوبات «وعراقيل خاصة بدأت تتكدس في طريق نمو قوة وتأثير الحزب الشيوعي الاسرائيلي بين أوساط الجمهور اليهودي، وفي هذا الوضع فقدت عناصر غير مستقرة الايمان في سيل الماركسية اللينينية للحزب وراحت تفتش عن مخرج بالتعود على حقائق قومية متطرفة ووصفية»[11].

كما كان للصراع العربي الصهيوني تأثيره على نفوذ الحزب في الأوساط اليهودية، كما خلقت مواقفه «السلامية» في الصراع العربي - الصهيوني، ومواقفه المشيرة إلى السياسة «الموالية للاستعمار التي تنتهجها الأوساط الحاكمة في اسرائيل، والسياسة المتنكرة للحقوق القومية للشعب العربي الفلسطيني بأنها العقبة الأساسية في طريق السلام»[12]. ردود فعل يهودية عرقلت من امتداده في هذه الأوساط كذلك ساهمت

مواقف الشيوعيين الايجابية تجاه التأميمات، وتقليص مصالح الامبريالية في أنظمة البرجوازية الوطنية العربية كمصر في اعتباره حزباً بعيداً عن الصهيونية التي تلف حولها معظم المجتمع اليهودي.

كذلك أثرت الظروف الدولية، وتخلي بعض الأحزاب الشيوعية الأوروبية عن نهج ديكتاتورية البروليتاريا والأممية البروليتارية في دعم موقف الفريق المنشق.

أما الظروف الذاتية فقد تمثلت في اختلاف الآراء وقت الانقسام وتطور هذا الاختلاف إلى الافتراق، فقد شكل الاختلاف حول تحديد التناقض الأساسي في نضال الشيوعيين الاسرائيليين، فحينما رأى الفريق الأول أن التناقض هو بين الحركة الاستعمارية ومن يدور في فلكها في المنطقة من جهة وبين حركة التحرر العربية والمنظومة الاشتراكية والقوى المعادية للاستعمار في «اسرائيل» من جهة أخرى، رأى الفريق الثاني أن التناقض الأساسي الحاسم هو «بين القوميتين، اليهودية والعربية»[١٣]، حيث حول شموئيل ميكونس وجماعته مركز الثقل في الصراع وخطر الحرب إلى الحركة القومية العربية المعادية للاستعمار ليتفقوا مع الأحزاب الصهيونية في هذا التحديد.

كما اختلف الرأي حول الموقف من حكومة «ليفي أشكول»، وكونها امتداد لسياسة بن غوريون الهجومية أو لا، كذلك اختلفوا على تقييم حركة القومية العربية فبينما رأى أحد الفريقين أن ايجابياتها كثيرة رأى الفريق الثاني أن «القادة العرب الذين يناضلون ضد الاستعمار.. هم أعداؤنا وليسوا أصدقاءنا»[١٤] وقد ظهرت الأطروحات القومية الشوفينية واضحة لدى جماعة «كامس»، فيما بعد حرب حزيران ١٩٦٧ حيث ايدت هذه الجماعة الحرب، ووقفت الى جانب العدوان، وبالنسبة للحركة الشيوعية العالمية فقد حملت جماعة «كامس» على الاتحاد السوفياتي لمواقفه المؤيدة لحركة التحرر العربية، وانتقدت الجماعة الاحزاب الشيوعية العربية حيث نادت الجماعة بعدم «التبعية» للاتحاد السوفياتي والحركة الشيوعية العالمية فقد شبه موشي سنيه دور المستعمرين الامريكيين في فيتنام بدور الاتحاد السوفياتي في الشرق الاوسط.

وعلى الصعيد التنظيمي تجاوزت المجموعة المنشقة أصول العمل التنظيمي اللينيني حيث وضعت قيادة المكتب السياسي نفسها فوق اللجنة المركزية والكادر

الحزبي، وتحدثت عن رفاق ذوي وزن مميز و «إن رفيقاً يهودياً»، يساوي أكثر «من رفيق عربي»[15]. كما سربت هذه المجموعة معلومات للصحف حول الأمور الداخلية للحزب، واستغلت سيطرتها على الجريدة المركزية «كول هاعام» لتنشر مقالات ومواقف تتعارض مع مواقف اللجنة المركزية، ونظمت نفسها أي «كامس» في كتلة سرية في الحزب لها لجنتها المركزية الخاصة.

وقد حاولت الأكثرية من الفريق اللاصهيوني تقديم تنازلات لتجنب الانقسام، إلا أن عمق هذا الانقسام، وإشاعة الخبر في الصحف البرجوازية لم تساعد على ذلك، فقد بادرت الأكثرية إلى اتفاق لتأجيل عقد المؤتمر الخامس عشر، لكن المنشقين رفضوا ذلك، وأعلنوا انقسامهم تحت شعار «مات الحزب الشيوعي الاسرائيلي القديم، طهرنا الحزب من القوميين العرب، ومن العدميين اليهود»[16]. وقد ارتكب الحزب أخطاء نظرية في تجاهل التثقيف حول المسألة القومية بين صفوف الحزب، وعدم التدقيق في اختيار الأعضاء، والترفيع السريع لأولئك الذين غادروا أحزاباً صهيونية إلى الحزب الشيوعي مثل «موشي سنيه»، والتنازل عن أمور تنظيمية، كتنازل الأكثرية لاعطاء الأقلية، أعضاء أكثر في اللجنة المركزية للحزب كي يصبحوا الأكثرية منعاً للانقسام.

وقد أصدر الحزب كتاب المؤتمر الخامس عشر للحزب بعد سنتين من انعقاد المؤتمر دون أن يتضمن شروحاً كافية لأسباب الانشقاق، وتفصيلاً للحوارات التي دارت في المؤتمر، الأمر الذي يعني أن الاعتماد على هذا الكتاب كمرجع هو بقدر ما يراد به أخذ وجهة نظر المحافظين على وحدة الحزب، إلا أن أهم ما أشار إليه هذا المؤتمر وهو محاولة التحديد العددي للأعضاء العرب في الحزب بحيث لا يظهرون أكثر من اللازم على رأي الفريق المنشق. ورغم ذلك خرج سنيه وميكونس وشكلوا قائمتهم الجديدة، إلا أنها سرعان ما اندثرت وانهارت، ليخرج الحزب موحداً في مؤتمره السادس عشر ومؤكداً قوته من جديد متدارساً ما حصل عشية الانشقاق ومتجاوزاً حالة من الخلاف.

إلا أن هذا التجاوز والنجاح أمر لا زال مؤقتاً، فلا زالت التناقضات الأساسية التي تحكم بنية الحزب موجودة، وبالتالي فهي تتطور في ظل تطور عملية الصراع، رغم أن الضوابط العامة أصبحت في فترة ما بعد المؤتمر السادس عشر أكثر إلزاماً

كما تلعب الأغلبية العربية داخل الحزب دورها، الأمر الذي يفقد امكانات بلورة تيار شوفيني صهيوني داخل الحزب، إلا أن امكانات الخلاف في الوسط العربي في الحزب ربما تجد تأثيراتها في الانسحابات الفردية أو الجماعية من الحزب.

البناء الحزبي:

كحزب شيوعي، ينطلق «راكاح» في بنائه الحزبي من الأصول اللينينية في التنظيم والقيادة والعمل، وتستند وحدة الحزب التنظيمية على هذه الأصول، فالحزب يخضع في علاقاته الداخلية إلى المركزية الديمقراطية والطاعة الحزبية، ووفق دستور الحزب الخاص المنطلق من المبادىءالعامة للتنظيم اللينيني يشكل الحزب منظماته القاعدية وهيئاته الأعلى وصولاً للمؤتمر واللجنة المركزية والمكتب السياسي ولجنة المراقبة المركزية، إلا أن الحزب بحكمه مسألة خاصة بخلاف كثير من الأحزاب الشيوعية فهو يستند إلى جسمين قوميين «عربي ويهودي» وبالتالي فإن هذه المسألة لا زالت تعكس نفسها على هذا البناء الحزبي بهذه الطريقة أو تلك، فيأتي هنا ليوازن سياسياً في برنامجه بين حقوق «الأقلية القومية العربية في اسرائيل» وبين النضال الطبقي لأجل اسرائيل الاشتراكية وبدون صهيونية، عبر فك علاقاتها التبعية مع الاحتكارات الامبريالية والغاء التمييز القومي والطبقي، وتنعكس هذه الموازنة السياسية على الموازنة التنظيمية بين العرب واليهود في الحزب وخاصة في الهيئات المركزية للحزب. وقد ظهر هذا في المؤتمر العشرين حيث أنه «من بين ٦١٥ مندوباً للمؤتمر كان هناك ٣٠٠ مندوباً عربياً، و ٣١٥ مندوباً يهودياً»[(١٧)]، رغم أن أكثر من ٩٠٪ من عدد الأعضاء في الحزب هم عرب.

في المؤتمر:

يلاحظ أن نصيب العمال[(*)] في المؤتمر بلغ نسبة جيدة، فنسبتهم في المؤتمر السادس

(*) العمال من ضمنهم من هم متفرغون للعمل الحزبي حيث تضع تقارير المؤتمر العاملين في الحزب ضمن العمال وجدير بالذكر أن عدداً ليس بالقليل من أعضاء المؤتمر هم متفرغون.

عشر ٥٧٪ وفي المؤتمر التاسع عشر بلغت ٧٢٪ ثم نقصت في المؤتمر العشرين إلى ٦٨٪ من أعضاء المؤتمر. وتشارك البرجوازية الصغيرة من (موظفين، مثقفين، طلاب.... الخ) بنسبة ٤١٪ من أعضاء السادس عشر و٤٢٪ من المؤتمر العشرين، ولا يتجاوز الفلاحون نسبة ٥٪ من بين فئة البرجوازية الصغيرة، وتبلغ نسبة مشاركة المرأة في المؤتمر حوالي ١٧٪ وهي تعتبر نسبة ثابتة بعد المؤتمر السادس عشر[١٨].

ويواجه الحزب الشيوعي الاسرائيلي في حياته الداخلية العديد من الأمراض الحزبية الداخلية، وصلت أحياناً حد اللامبالاة بالقرارات الحزبية، والسياسة الحزبية العامة. حيث أشار المؤتمر العشرون إلى «أن الحزب الشيوعي رغم كونه منظماً وفقاً لمبادىء المركزية الديمقراطية ومع ذلك ازداد ضعفه التنظيمي»[١٩]. كما تظهر هذه الاشارات بين سطور الوثائق الحزبية، حيث أشار المؤتمر التاسع عشر إلى ضرورة تجاوزها، مثل ضعف الارادة الداخلية للأعضاء، تدني الحماس بين الأعضاء والرفاق ويعزوها الحزب إلى: «الهوة بين الجهود الكبيرة للحزب، وبين الوضع السياسي العام والسائد، وعدم انجاز التغيير الذي يرغبه الحزب في السياسة الاسرائيلية، الحاكمة»[٢٠]، كما يشير الحزب إلى أن الضعف التنظيمي وصل حد انتهاك الجماعية في قيادة الحزب على درجات مختلفة ووصلت حد الأزمة الحزبية التي تمثلت في خرق قرار حزبي و «تسريب أبحاث عن نقاشات داخلية إلى الخارج». كما برزت بعض التذمرات حول النشاط الحزبي الداخلي ووصلت حد المطالبة باقالة شارلي بيطون من الكنيست، وقد ظهرت هذه التذمرات أيضاً في مظاهر الخروج من الحزب، كما حصل مع صليبا خميس الذي احتج على البيروقراطية، وعلى التركيبة القيادية للحزب، حيث طالب بتغيير هذه التركيبة، إضافة لذلك برزت مجموعة طرعان في ١٩٨٧ والتي رفضت قيادة فرعها في القرية وأصدرت منشوراً يعلن انسحابها من الحزب، وحصل ذلك أيضاً في كفرمندا، كما جمدت أوضاع الحزب في مدينة أم الفحم في العام ٨٧ ـ ٨٨ . فترى مجموعة طرعان «أن هناك فئة متسلطة في قيادة الحزب تقتل الديمقراطية داخل الحزب وتفرض جواً ارهابياً على أعضاء الحزب وتعادي الحركات الوطنية للحفاظ على مصالحها المرتبطة بميوعتها السياسية والتنظيمية»[٢١]. أما في كفر مندا فقد صدر

بيان للرأي العام من أعضاء الجبهة فيها ضمنوه عدداً من الانتقادات للجبهة المحلية، كما انتقد سيطرة أعضاء الحزب الشيوعي على الجبهة، وقد وقع على هذا البيان ابراهيم بشناق السكرتير السابق لمنظمة الحزب في كفرمندا أو الذي قدم استقالته من الحزب مع مجموعة من الأعضاء كما أشار البيان أن فرع الحزب يعتبر مشلولاً منذ عشر سنوات. هذه المظاهر تثبت أن حركة التشلل داخل الحزب قد أخذت أبعادها الأولى هذه المرة بين الأوساط العربية، وليس بين الأوساط اليهودية، أي بين الجسم الغالب في بنية الحزب التنظيمية. وفي معرض تبريره لوجود شخصية يهودية في منصب الأمانة العامة يرى صليبا خميس أن ضرورات التنفذ والدخول إلى المجتمع اليهودي تتطلب هذا الوجود، كذلك يرى أن الأسلوب المتبع في «توزيع المسؤوليات في الحزب، يتمشى مع الأسلوب الماركسي اللينيني والأممي، لأنه إذا كان الموقف المبدئي هو الأممي فإنه لا وجود لفرق بين يهودي وعربي، وتوزع المسؤوليات بغض النظر عن الانتماء القومي، بل أن المصلحة الحزبية والنضال الجماهيري، والكفاءات الحزبية هي التي تقرر، بل للأسف كان الجانب اليهودي يضغط باتجاه خلق «التوازن» داخل الحزب، وقد أدى هذا لشلل الحزب وشده للوراء»[٢٢]. وقد أثر ذلك على توسع الحزب وامتداده في الوسط العربي، كما أنه لم يخلق قيمة تذكر لتوسيع صفوف الحزب بين اليهود، لأن تلك القيادة السياسية والحزبية من اليهود في هيئات الحزب المركزية، لم تكن ذات قاعدة شعبية وجماهيرية واسعة، أو ذات تأثير في الأوساط اليهودية.

مكانة الحزب:

تفتقر دراسة مكانة الحزب إلى معلومات وافية ودقيقة، إلا أن ما حققته دراستنا من معلومات تشير أن الحزب يبالغ في حجم دوره ومكانته، كعامل تحريض للأعضاء وشحذ هممهم، وكمحاولة لابراز درر الحزب المؤثر أمام الجماهير، وفي هذا البند سنتناول تأثيرات الحزب في الساحة السياسية والنقابية الجماهيرية من خلال المعطيات والأرقام المتوفرة لدينا والتي تعتمد أساساً على تقارير مؤتمرات الحزب.

يقول الشيوعيون الاسرائيليون أن نسبة العضوية في الحزب في ازدياد مضطرد حيث بلغت الزيادة ١٥٪ عام ١٩٦٩، و ٢٥٪ في عام ١٩٨١، ٣٠٪ عام ١٩٨٥، وتعاظم عدد الفروع إلى ٧٦، ٨٦ ٩٠ فرعاً أغلبها كانت في المناطق العربية، فما تأثيرات هذه الزيادة والتوسع في ساحة العمل السياسية والجماهيرية.

في الساحة السياسية:

ينطلق الحزب في نضاله من أجل الأهداف التي وضعها في دستوره من العمل الجماهيري العلني القائم على «التشرع القانوني»، ويتركز هذا العمل ضمن العمل البرلماني والهستدروت والاتحادات المهنية الأخرى، وهم بذلك يعتمدون على هذا العمل العلني في إزالة«اسرائيل الصهيونية ـ الطبقية» من أجل «اسرائيل الاشتراكية»، ويفصلون هذا الهدف الاستراتيجي بأهداف تكتيكية، تقوم على السلام، المساواة، الحريات الديمقراطية. . . الخ، ورغم أن التغيرات في المجتمع الصهيوني هي في اضطراد نحو اليمين والفاشية إلا أن الحزب ببرنامجه لم يحقق إنجازاً صغيراً في منع الزحف الفاشي، كما أنه لم يعد النظر في برامجه وتكتيكاته وشعاراته لتتلاءم مع الظرف الجديد، الذي تلمسه الحزب وحدده، وظل أسير البرامج القديمة، لا بل أنه في فترات ما تراجع عن مواقف اتخذها كانت على يسار موقفه الحالي، مثل قبول ضم الجليل والمثلث والتي كانت حصة فلسطينية في قرار التقسيم، بعد أن رفض ذلك ونادى بعودة هذه الأراضي للدولة الفلسطينية.

رغم نضال الحزب ضد سياسة الوفاق الطبقي لحزب العمل، ووقوفه في معسكر الاشتراكية العلمية، ونضاله ضد فاشية الأحزاب الدينية والليكودية إلا أنهم فشلوا حتى الآن في إقامة أوسع جبهة معادية للسياسة العدوانية، فالجبهة الديمقراطية لو توسع برنامجها كان يمكن أن تضم قوى أخرى جديدة، إلا أنه قصرها على تلك القوى والأفراد التي تؤيد برنامجه، والتي يقدر على احتوائها، حتى أنها أصبحت تجمعاً شعبياً عربياً(*) حول الحزب أكثر مما هي جبهة حد أدنى لقوى

(*) التأييد العربي للحزب الشيوعي يبلغ حوالي ٩٧٪ من مؤيديه، وأما في الوسط اليهودي فلا يتجاوز الالفين كما قال صليبا خميس.

سياسية إلا أن الحزب شارك في تأسيس حركات احتجاجية شعبية مثل «يوجد حد، وضد الاحتلال وغيرها» إلا أن هذه الحركات لا زالت دون المستوى الذي يجب أن يؤثر حزب كالحزب الشيوعي فيها بما يجعلها تخلق رأياً عاماً يهودياً واسعاً حول برنامج سياسي موحد.

يحمل الحزب الشيوعي ميزة خاصة عن الحركات السياسية الأخرى في الكيان الصهيوني، فهو يعترف صراحة بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني خارج الأرض المحتلة عام ١٩٤٨، ويؤيد حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وتقرير مصيره. كما وقف ضد حرب حزيران، ولبنان، ونادي بالمساواة القومية العربية وقد ساهم من أجل ذلك في تشكيل كافة الهيئات الشعبية العربية وعزز نفوذه فيها، إضافة لنضالاته البرلمانية في الدفاع عن الحقوق العربية، وقد أكسبه هذا النشاط امتداداً في الشارع العربي، وتقلصاً في الشارع اليهودي الذي يميل يومياً نحو الفاشية.

إن مكانة الحزب السياسية تقع خارج العملية السياسية في الكيان الصهيوني، وتأثيراته فقط هي ضمن نفر ضئيل في المجتمع اليهودي المشرب بالأفكار الصهيونية، إلا أنه يتمتع بمكانة تصل التقرير في أوساط فلسطينيي ١٩٤٨، رغم وجود أحزاب وقوى سياسية أخرى إلا أنه الأقوى والأقدر على فرض شروطه، أما في الشارع اليهودي، فيكاد لا يؤخذ بعين الاعتبار إلا حين مناقشة السياسة الصهيونية في الشارع العربي. ويفسر هذا سر الاندفاع الهائل للحزب من أجل هدم الجدار بينه وبين الجماهير اليهودية، فالطبقة العاملة اليهودية لا تمنحه حتى الآن ثقتها، بسبب وقوعها تحت تأثير الايدولوجيا الصهيونية التي جاءت بهذه الطبقة لتستوطن في الأرض الفلسطينية وبالتالي فإن التعاون الطبقي الذي يطرحه حزب العمل، أو المبام أو غيره يجد صداه الواسع بين العمال الذين نشؤوا في شروط كولونيالية وبواسطة هذه الشروط.

إن الحزب الشيوعي يعيش مأزق الامتداد بين العناصر اليهودية وهذا المأزق ناتج أولاً عن الظرف الموضوعي الذي يراه الحزب في مظاهر السياسة الصهيونية، بينما جوهره هو في المشروع الكولونيالي الصهيوني وارتباطاته بالامبريالية، فالرأسمالية اليهودية، لم تبن نفسها من خلال التراكم القائم على انحلال نظام

اقطاعي خرجت من صلبه، بل جاءت جاهزة بعمالها ورأسمالها، لتطرد اقطاعاً عربياً، ورأسمالية عربية وليدة، ولتستغل عمالاً عرباً في البداية ثم تنتقل إلى العمل العبري ومن بعدها تعود لاستثمار القوة العاملة العربية بعد أن جردتها من أرضها واستولت عليها. إن «البروليتاريا اليهودية» مدينة في وجودها للمشروع الاستيطاني، وتحررها من الاستغلال الذي يقع عليها، يقتضي ضرب الكولونيالية الاستيطانية وهو ما يفقدها مبرر وجودها، ولذلك فهي تحافظ على شد لحمتها مع «البرجوازية اليهودية»، أمام التناقض الأساسي الذي يهددها.

في العمال:

الحزب الشيوعي، هو حزب الطبقة العاملة وقائد نضالها، وبالتالي فمن أولويات مهماته هو تنظيم جماهير الطبقة العاملة والتغلغل في أوساطها، ليستطيع الدمج بين النظرية العلمية والحركة العمالية في حركة سياسية منظمة قادرة على احداث التغيير نحو الاشتراكية. فإلى أي مدى وصل الحزب الشيوعي في انتشاره بين العمال:

إنه انتشار محدود جداً فنسبة مؤيدي الحزب في أوساط العمال لا تتعدى ٢,٤٪ حسب انتخابات الهستدروت عضو واحد فقط. أما نصيب حزب العمل فهو ٦٥٪ والليكود كان نصيبه ٢٢٪ .

ولعل ما يعيق انتشاره بين العمال ليس فقط سيطرة الصهيونية على أفكار العمال اليهود، بل يكمن أيضاً في قلة المجالس العمالية المنتخبة في القرى العربية حيث يصار إلى تعيين أغلبها. كذلك فإن اغراءات حزب العمل للعمال العرب في قيادة المجالس العمالية قد ساهمت في اضعاف مركز الحزب ضمن النقابات العمالية. إن الاضرابات التي يخوضها العمال، بدعوة من الهستدروت، لا تمثل دعوة الحزب بقدر ما تمثل إرادة اللجنة التنفيذية للهستدروت.

ويركز الحزب على إقامة المجالس العمالية، وله نشرة عبرية هي «زو هديرخ/ للعمال»، «والاتحاد للعامل» والمنتشرة في أوساط العمال العرب، وقطاع من فقراء اليهود من الطائفة الشرقية.

وتبقى مهمة الانخراط في الأوساط العمالية وتوسيع صفوف الحزب من بين العمال، أمراً قائماً، ومحكاً عملياً، فالحزب يعترف بضعفه «النسبي» بين أوساط العمال. كما يعاني الحزب من ضعف في أوساط الفلاحين سواء كانوا عرباً أو يهوداً بسبب سيطرة الحركة الكيبوتسية على العمال اليهود، وسلبية الفلاح العربي تجاه الحزب.

في صفوف المرأة:

في صفوف الحزب لم ينخرط من أوساط النساء سوى ٢٠٪ من أعضاء الحزب، وكان دور النساء الشيوعيات واضحاً في إقامة اللجنة النسائية ضد الحرب في لبنان، ونساء بالسواد. . . الخ، وللحزب منظمته الديمقراطية النسوية «هي حركة النساء الديمقراطيات»، أما دوره في حركة النساء العاملات فهو لا يتعدى التمثيل بعضو واحد في المجلس.

في صفوف الشباب:

لأجل انتشاره بين الشباب أسس الحزب، اتحاد الشبيبة الشيوعية، ويعتبر الاتحاد عضواً في اتحاد الشبيبة الديمقراطية العالمي، كما تمثل في عضوية اللجنة التنفيذية للاتحاد العالمي، ويشترك اتحاد الشبيبة في كافة نشاطات الحزب، إلا أن توسع الحزب في صفوف الشبيبة قد تقلص ليشكل عملية تناقص فمن نسبة ٥٠٪ من مؤيدي الحزب عام ١٩٨١ تراجع الحزب إلى نسبة ٣٤٪ عام ١٩٨٥ . وأما في المناطق اليهودية فهو لا يتعدى نفراً ضئيلاً، حيث تتركز غالبية أعضاء الشبيبة الساحقة في الوسط العربي، وتعتبر فروع اتحاد الشبيبة الشيوعية في المجتمع اليهودي مجمدة.

ويعتبر اتحاد الشبيبة مصفاة يتم من خلالها اختيار أعضاء من الاتحاد للعضوية والترشيح في الحزب الشيوعي، ولذلك فهو الرافد الأساسي للحزب بالأعضاء والطاقات الشابة، ولهذا يركز الحزب على التثقيف النظري والسياسي للشبيبة

تمهيداً لعضويتهم في الحزب وقد بلغت نسبة ممثلي الشبيبة في المؤتمر العشرين للحزب ٤٦٪ من المندوبين. وللشبيبة الشيوعية مجلة تعالج شؤونهم هي مجلة الغد العربية ومجلة «لعينات» بالعبرية.

في الصحافة والمثقفين:

يلعب الاعلام الحزبي والصحافة الحزبية دوراً هاماً في نشاط الحزب الشيوعي وعلاقته بالجماهير، فمن أجل توحيد الموقف ووجهة النظر ومن أجل أن تصبح الجريدة منظماً عاماً نشط الشيوعيون الاسرائيليون في المجال الاعلامي فالحزب يملك أكثر من عشرة صحف خمس منها عربية هي الاتحاد، الغد، الدرب، الجديد، الاتحاد للعامل، والتقدم والخمس الأخرى منها تخاطب الشارع اليهودي بالعبرية والايديشية والبلغارية والانجليزية وتلعب الاتحاد دوراً مهماً في نشر خط الحزب والدفاع عن المطالب العربية اليومية، فهي الصحيفة الأكثر انتشاراً بين فلسطينيي ١٩٤٨، إضافة لكونها الصحيفة اليومية العربية الوحيدة والمتمتعة بكادر صحفي متمرس وخبير في العمل الصحافي والإعلامي.

ولعل انتشار الصحافة الشيوعية العربية يعد باضعاف انتشار الصحافة الشيوعية العبرية وغيرها، ويعود ذلك كما كررنا أكثر من مرة لنفوذ الحزب في الشارع العربي.

في المنظمات الديمقراطية:

نشط الشيوعيون الاسرائيليون في المشاركة في حركات الاحتجاج المختلفة على السياسة والممارسة الصهيونية سواء في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ أو في حرب لبنان، أو ضد النزعات الفاشية في أوساط الطلبة فقد شارك الشيوعيون في حركة كامبوس وهي عبارة عن تجمع طلابي مناهض للفاشية وانتشارها في الجامعات، كما شاركوا في لجان الصداقة مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية وفي عصبة حقوق الانسان والمواطن، ولجنة اعماريين ضد الفاشية والنازية، وغيرها عشرات

لمنظمات.

من خلال استعراض امتداد الحزب في القطاعات والمنظمات المختلفة نرى أن الحزب يكاد يقتصر في امتداده على الوسط العربي وبين الجماهير العربية وان امتداده على الوسط العربي وبين الجماهير العربية وإن امتداداته في الوسط اليهودي تشكل له أزمة بنيوية يعجز عن تجاوزها في ظل برنامجه الحالي وفي ظل اشتداد النزعة الفاشية في الكيان الصهيوني، وحتى في الوسط العربي فقد تولدت على خلفية أزمة برنامج الحزب قوى سياسية مناظرة له بعضها أعلن الحرب المكشوفة مع الحزب كالحركة التقدمية للسلام، والحركة الإسلامية، وبعضها يحاول أن يشكل بديلاً ديمقراطياً له عبر تجاوز ثغرات هذا الحزب، الأمر الذي يؤثر على امتداداته وسط هذه الجماهير.

إن امتداد الحزب بشكل كبير في الأوساط العربية لدرجة يعتبر معها حزباً عربياً لا ينعكس تماماً في توزيع المسؤوليات في الهيئات الحزبية القيادية ولعل نظرة على أعضاء اللجنة المركزية والمكتب السياسي، ولجنة المراقبة الحزبية تبين مدى عدم الانسجام في التركيب العربي للحزب في القاعدة، والأغلبية اليهودية أو التوازن في الهيئات القيادية الأمر الذي يعكس خللا ما. إن استعراض المؤتمرات ،١٦ ،١٩ ٢٠ يثبت ذلك. كذلك يمكن أن يثبتها المؤتمرات ،١٧ ١٨ رغم عدم توفرها بين أيدينا وهذا يثبت أن الإنشقاق في الحزب لم يستطع أن يرقى به إلى تجاوز المسألة القومية في التوزيع التنظيمي.

توزيع المسؤوليات، بين اممية مفتعلة، وقومية كامنة

يقع توزيع المسؤوليات الحزبية ضمن المصلحة الحزبية، وظروف النضال الجماهيري، والكفاءات الحزبية المنطوطة بها قيادة هذه النضالات، فهل وضع الحزب هذه الاعتبارات موضع التنفيذ في بناء هيئاته المركزية الحزبية، وحتى هيئاته لوظيفية، إن الحزب الشيوعي في ظل ظروف اختلاف تركيبته القومية لا يضع

للمسألة القومية اعتباراً تنظيمياً، بل إن الاعتبار الأساسي هو اعتبار سياسي قائم على تبني برنامج مشترك ونضال مشترك بين الأعضاء من مختلف القوميات. ولقد رأينا أن الشروط الموضوعية والامتداد الجماهيري مواتٍ للنضال في أوساط الجماهير العربية فهل انعكس ذلك في التركيب التنظيمي للهيئات المركزية؟ إن الكفاءة التنظيمية لا يمكن أن تكون حكراًعلى شخص أو قومية بل هي تكتسب من خلال تربية ملاكات كادرية وقيادية من خلال العمل النضالي المستمر، ولابد لهذا الكم العربي الهائل أن يفرز حالات نوعية ذات كفاءة تنظيمية وعملية وسياسية تمكنها من الوصول إلى مراتب قيادية في الحزب فهل التوازن القائم يعبر عن ديمقراطية هيئات منتخبة بشكل حر ما دام عمل الحزب ووجوده عملاً ووجوداً علنياً، أم أن ما يظهر لا يعدو كونه افتعالاً لموقف أممي يخفي في ظلاله قومية كامنة. فالأغلبية الساحقة العربية يمكن لها أن توصل عدداً أكثر من المندوبين إلى المؤتمر، والهيئات المركزية الأخرى، إلا أن هذا الشرط الموضوعي لا يأخذ مفعوله بين الهيئات القيادية المركزية، وتظهر علامات العملية القيصرية واضحة في توليد الهيئات القيادية المركزية، بما يحفظ توازناً معيناً، أو أغلبية للطرف العربي في موقع وأخرى للطرف اليهودي في موقع آخر.

«فمعظم الذين يشغلون مناصب مسؤولة وقيادية في الحزب على أسس مبدأ النصف بالنصف هم عناصر مشلولة، وليس لها قاعدة جماهيرية، حيث أثر ذلك على الوسط العربي»[٢٣]. وتصل الأمور حد التعيين الداخلي في ظروف لا حاجة للتعيين الداخلي فيها، بل لتوسيع الديمقراطية وإعطائها مجالها ومداها الكاملين. كي تفرز بشكل موضوعي ممثليها في الهيئات المركزية، فكيف يمكن إفراز ٣١٥ مندوباً يهودياً للمؤتمر العام من بين ألف أو أكثر قليلاً من أعضاء الحزب اليهود، بينما يفرز من بين عشرات الاف الأعضاء العرب في الحزب فقط ٣٠٠ مندوب للمؤتمر، إن ذلك يوحي بظلال شك على اكتمال العملية الديمقراطية. فقد دعي «فقط مئة مندوب للمؤتمر كمرشين انتخبوا من فروعهم بينما الاكثرية الساحقة لم تدّر بانها ممثلة في المؤتمر»[٢٤] فسياسة التوازن هي تعبير عن حزب خائف من حقيقة التطور الجماهيري العربي الذي رافق الحزب، ويغطي ذلك بتوازنات مفتعلة ليس لها أساس موضوعي، وكما أن الحساب الاقتصادي يكون على الانتاج، فإن

الحساب الحزبي هنا يجب أن يقوم على هذا المبدأ، فلماذا يتقلص يوماً بعد يوم تواجد الحزب بين الأوساط اليهودية وهل في ذلك انتاج؟!

والجدول التالي يبين توزيع الأعضاء العرب واليهود في الهيئات القيادية المركزية في الحزب.

المؤتمر	رئاسة المؤتمر		اللجنة الدائمة		لجنة الاعتمادات		لجنة الاعتراضات	
	عرب	يهود	عرب	يهود	عرب	يهود	عرب	يهود
١٦	٢١	٣٠	١١	١٣	٣	٢	٢	٢
١٩	٢١	٢٢	١٥	١٤	٥	٧	٧	٥
٢٠	٢٢	٢٢	١٠	١٠	٤	٦	٦	٥

المؤتمر	لجنة المراقبة المركزية		اللجنة المركزية		سكرتاريا اللجنة المركزية		المكتب السياسي	
	عرب	يهود	عرب	يهود	عرب	يهود	عرب	يهود
١٦	٣	٤	٩	١٢	٣	٤	٤	٥
١٩	٣	٤	١٨	١٧	٤	٤	٤	٥
٢٠	٤	٣	١٨	١٧	٣	٤	٤	٥

وإذا لاحظنا الجدول فإن المصفاة تمضي في غربلتها للأعضاء العرب حتى تصل إلى سكرتاريا اللجنة المركزية، والمكتب السياسي التي تحافظ فيه على أغلبية يهودية مع اعطاء منصب الأمين العام للحزب لماير فلنر، بينما يقود سكرتاريا اللجنة المركزية توفيق طوبي باعتباره نائباً للأمين العام حيث تبدو المناصفة مفتعلة، ولا

تعكس نوايا ديمقراطية حقيقية، أو افرازاً طبيعياً لهذه النوايا الديمقراطية.

إن الأغلبية اليهودية أو التوازن يمكن أن يفسـر على أنه تجاوب مع اعتراف الحزب بأن «اسرائيل هي دولة يهودية بها أقلية عربية ذات وزن كبير»[٢٥] واستجابة لذلك يجب أن يبرز في الحزب شخوص يهوندية بدون رصيد نضالي يؤثر على الأوساط اليهودية. وبذلك يأخذ الشيوعيون بالقرار السياسي الدولي ـ قرار التقسيم ـ منطلقاً لتحديد موقفهم من الكنيست، الحكومة، الدولة، وحتى الحزب، دون أن يعودوا للمنطلقات النظرية والتاريخية التي تفسر وجود هذا الكيان، بما تفرضه النظرية الماركسية اللينينية، الأمر الذي أوقعهم في انحراف سياسي جعلهم أسرى المواقف المرحلية، والمساومات السياسية الاضطرارية، دون أن يأخذوا الاعتبار المبدئي على محمل الجد.

حركة أبناء البلد:

لم يكن خروج حركة أبناء البلد سوى إفراز طبيعي لمرحلة تاريخية جديدة في تاريخ الشعب الفلسطيني ونضاله على المستوى الخارجي، وعلى مستوى النضال الشاق والصعب الذي خاضته جماهير الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ عبر أربعة عقود من الزمن، فعندما اختار التيار الشيوعي التقليدي طريق الولاء «للكيان الصهيوني»، ولو كان على مستوى الاعتراف القانوني، فرغت الساحة من بديل علمي يطرح القضية الفلسطينية في اطارها التاريخي ضمن عملية الصراع الذي يتفاقم يومياً، فقد ظهر في الخمسينات تيار قومي هو حركة الأرض، تشبثت بالمواقف القومية لحزب البعث والناصرية، وتماثلت مع الايدولوجيا القومية البرجوازية، دون أن يكون لهذه الايدولوجيا البرجوازية أساسها الموضوعي، أي وجود برجوازية فلسطينية صاعدة ومستقلة عن التطور الاقتصادي للكيان الصهيوني، ولهذا فقد تعلقت الحركة بالايدولوجيا الديماغوجية، لأنها داعبت مشاعر وهموماً تعاني الجماهير منها يومياً، وتفسر لهم واقعهم الذي آلوا إليه بطريقة لم تكن بمستوى الفهم التاريخي، إلا أنها أمسكت بالحلقة المركزية للصراع، وعلى أساس هذا الامساك مارست نشاطها السياسي والتنظيمي ضمن ظروفها الخاصة،

وينفس ذهنية البرجوازية العربية، ولهذا فقد كانت كالحزب الشيوعي عاجزة عن تقديم مفاهيم وبرامج علمية تتعرض للصراع وتشرحه، وتقدمه مادة حقيقية لنضال الجماهير.

وظلت الساحة فارغة فترة طويلة من الزمن مرت فيها أحداث ومراحل تاريخية، هي التي ولدت في النهاية حركة أبناء البلد، فقد سقط مشروع البرجوازية العربية، وبان افلاسها وعجزها، كذلك أثبت التاريخ أن سياسة راكاح لا تقدم إلا الجانب اليومي لنضال الجماهير العربية، لقد ولد مشروع الحركة بعيداً عن القرار الارادي، والنزعة الذاتية، بل كان نتيجة غياب البرنامج الذي يؤمن نظرة علمية وحقيقية نحو نضال الجماهير، وإن كان يخالط هذه الولادة، في هذا الجانب أو ذاك غموض ما، إلا أن تناغم تطور الحركة مع العملية التاريخية، قد قادها في أحيان كثيرة في عفوية تطورية، ينقصها التنظيم الحديدي الذي تتطلبه مهمات وجدية هذه الحركة، إن الغموض ينبع من تعقيدات الوضع التاريخي للمسألة الفلسطينية، وحل هذا الغموض يتطلب جرأة، ومغامرة، لا يمكن التوقع إلى أين يمكن أن تنتهي.

ولم تهز حرب حزيران أركان أنظمة البرجوازية العربية فقط، بل أنها نشطت وولدت حركة فلسطينية مستقلة، بادرت للإمساك بزمام الأمر الفلسطيني، وبدأت مرحلة التكوين السياسي الفلسطيني بآفاق نضالية بعد أن انقطع أكثر من عشرين عاماً وسرعان ما بسط هذا التكوين النضالي الجديد منطقه على الشارع الفلسطيني، ولقي تعاطفاً وتجاوباً من الجماهير الفلسطينية في كل مكان، أزاح إلى الخلف في ذهنية الجماهير تلك القيادة السياسية الرجعية التقليدية وتلك الأحزاب والقوى التي لم تصمد أمام هزيمة حزيران ولم ترق إلى مستوى كفاحية الثورة الوليدة، رغم بقاء هذه القوى في المؤسسات العامة خاصة في الأرض المحتلة، إلا أن دور المؤسسات النضالي في ذلك الوقت لم يكن ليقنع الجماهير بفعاليته وأصبح الكلام في ذلك الوقت «للمقاتل» الذي تقدم إلى الواجهة ليخلق حالة نوعية جديدة وتكيفاً جديداً معها.

ومع الانطلاقة الجديدة للتاريخ الفلسطيني، وانفتاح آفاق التفاعل بين الشتات والوطن، نضج الظرف التاريخي، ليقول «فلسطينيو ١٩٤٨» كلمتهم الحقيقية

حول طموحاتهم ومشاعرهم، وإن كان هذا القول لا زال يلقى تردداً، أو احجاماً من بعض الأوساط تجاهه، إلا أن المستقبل كفيل بأن يطلق عنان اللسان ويخرج التعبير الحقيقي.

عمر حركة أبناء البلد في التاريخ هو حوالي عشرين عاماً منذ كانت جنيناً أولياً في أم الفحم حتى صارت حركة قطرية، تتماسك وتمتد، وفي هذا العمر مرت الحركة بصعوبات وعراقيل فرضتها عوامل سياسية وتنظيمية وايدولوجية، فصورة الحركة اليوم تختلف عن تلك الصورة التي كانت بها لحظة الولادة.

النواة الأولى:

لم تكن الخلية الأولى للحركة أكثر من استجابات عفوية، ترى أن من واجبها أن تعبر عن تلك الفلسطينية المكبوتة، لتؤسس الركن الأول في حركة ذات وجهين، الوجه الأول هو فلسطيني، والثاني هو تحرري اشتراكي علمي، ففي أم الفحم ظهرت عام ١٩٦٩ «مجموعة وطنية فلسطينية بمبادرة حسن جبارين، غسان فوزي ومحمد سلامة، حيث كان اثنان منهما قد شاركا في المقاومة الفلسطينية منذ ١٩٦٧ وكان الثالث عاملاً متمرداً على الاطار الطائفي وعملاء السلطة»[٢٦]. من هنا نرى أن الحركة ظهرت من أوساط الريف الذي صودرت أرضه، كفرع محلي أول، ونواة أولى أساسها مجموعة بسيطة من الأفراد. بدؤوا نشاطهم بمعالجات يومية لمشاكل قرية أم الفحم، ولكن الظرف الموضوعي كان معهم، ولم ينقصهم آنذاك سوى اكتمال التنظيم، والارادة في العمل والانتشار في وسط لا زال يبحث عن من يعبر عن هويته الحقيقية.

إلاّ أن الوضع السياسي في تلك الفترة كان يلقي بثقله على الحركة العامة، وينقلها من البحث في الهموم اليومية إلى البحث في الأمور السياسية ومستجداتها وانعكاساتها سيما وأن المقاومة الفلسطينية كانت تشتد، مزعجة السلطة الصهيونية، ومقدمة البشائر بالبعث الجديد لفلسطين وقضيتها في اطار عملي نضالي، لم يسبق للشعب الفلسطيني ممارسته إلا إلى حد ما سنة ١٩٣٦ ، ولذلك لم يكن بمقدور مؤسسي الحركة إلا إن يجاهروا بارائهم السياسية بين الجمهور

يشرحونها ويقدمونها هوية لحركتهم، ودون إن يستندوا في ذلك إلا لمعطيات وطنية عامة، غير موثقة ببرنامج معين أو نظام داخلي مفصل، فالوجه الوطني والديمقراطي التقدمي لهذه النواة بات يشكل أولى لبنات بناء بديل ثوري يسد فراغاً سياسياً عاشته الجماهير الفلسطينية في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨، ولتلقى هذه النواة تعاطفاً معها من قطاعات شعبية تلاقت مع دعوتها التبشيرية الأولى. وتوسع من دائرة المتعاطفين معها.

تجمع شعبي واسع:

ليس من السهل أن تكون الخطوات الأولى صارمة، ومحددة وملزمة تماماً، فلا بد أن تعاني هذه الخطوات من تعثرات هنا وهناك، أو أنها كما الطفل تبدأ خطواته عريضة ثم تضيق شيئاً فشيئاً، لتصبح مشية عادية واثقة ومحددة الخطا، فالشعارات الوطنية العامة والفضفاضة للنواة الأولى استطاعت أن تضم حولها قطاعات شابة مختلفة التوجهات والمشارب، من الماركسي إلى القومي العربي إلى الوطني الفلسطيني، ضمن توليفة اتفقت على تعميق الهوية الوطنية، ومد جسور الانتماء للشعب الفلسطيني على صعيد الهوية الأثنية والسياسية معاً، بينما تركت الالتزام الايدولوجي، خياراً فردياً للأعضاء في الحركة، كما لفت الحركة في أواسط السبعينات حولها جمعاً وطنياً يتفق معها في الخطوط العامة، حيث انضم التنظيم الطلابي «الحركة الوطنية التقدمية» إلى هذا الاطار، كما انضمت أوساط شعبية وطنية إليه لتحمل الحركة اسماً مركباً يدل على التعددية الايدولوجية والسياسية فيها، وعلى الحلقية التنظيمية حيث سمت نفسها «حركة أبناء البلد ـ الحركة الوطنية التقدمية ـ وأوساط شعبية»، إلا أن هذه التوليفة كانت مصدر تطور للحركة حيث استطاعت الحركة أن تتفاعل كقوة أساسية ومبادرة مع هذه الأوساط لكسبها لصفوف الحركة، إلا أنها ظلت رغم نشاطها الجماهيري المتسع تعاني من نقص في البرنامج السياسي الشامل، ونظام داخلي يماسك التنظيم، بالاضافة إلى انعدام استراتيجية عمل مفصلة وقلة تجربة الكوادر.

وامتدت الحركة في هذه الفترة أواسط السبعينات إلى الطلبة في الجامعات وإلى

قرى مختلفة، حيث بنت عدة فروع وأصبحت ملامح امتدادها واضحة، كأفكار ومواقف، لكن تنظيمها كان يفتقد إلى المركزية، واقتصرت العلاقات بين الفروع على حمل نفس الاسم، وعلى التنسيق فيما بين الفروع ثنائياً أو منطقياً أو عاماً دون وجود هيئة ملزمة، وبرنامج ملزم، فقد بقيت الحركة عبارة عن حلقات مفككة، تجمعها رابطة الأسم والموقف العام، مع استقلال كل فرع في تحالفاته حتى بداية الثمانينات والتي تعتبر نقطة تحول جديدة في تاريخ الحركة.

حركة قطرية ومشاكل داخلية:

خلال النقاش الذي دار في الحركة وبين الاتجاهات المختلفة، ظهر الصراع بين عدة تيارات داخلها، تيار يرفض النظرية الاشتراكية العلمية ما لبث أن تخلى عن الحركة والتحقت جماعته بالحركة التقدمية بعد تأسيسها، وتيار تمسك بالماركسية لكنه أراد أن يدخل في لعبة البرلمانية والنشاط الوجاهي، وتيار آخر ظل خليطاً بين قوميين تقدميين وماركسيين لينينيين، حافظ على اسم الحركة ومواقفها ولكنه وجد نفسه ضمن حالة الصراع في خانة يجب عليه فيها أن يحدد موقفه بوضوح، وبعد أن خرج التيار البرلماني وشكل حركته الجديدة ـ جبهة الأنصار ـ فتح المجال للصراع أن يأخذ دوره في التطور، رغم ما خلفه من تراجع على صعيد امتداد الحركة واشغالها بمشاكل جعلتها تبتعد عن الاتصال بالجماهير وممارسة نشاطها الطبيعي، فقد انتبهت الحركة هنا إلى ضرورة التحديد الواضح لهويتها الايدولوجية والسياسية، وإلى ضرورة مركزة عملها التنظيمي على أصول تنظيمية واضحة، وضابطة لأي انفلاش أو تكتل يعيقان عملية التطور، إلا أن هذه المهمات كانت تحتاج أيضاً لجهود نظرية وتنظيمية كبيرة، إضافة لتضحيات ناجمة عن اشتداد الصراع الداخلي ضمن التيارين اللذين حكما هذه الحركة، وقد انتقلت الحركة نقلة نوعية جديدة بفصلها للمتلون محمد كيوان، وبعض الشخصيات الأخرى، حيث أتاح هذا العمل فرصة لتكوين لجنة قطرية للحركة تحمل سمات تقدمية ماركسية في أوضاعها القيادية وكوادرها وكثير من عناصرها، إلا أن هذه الملامح الماركسية بحاجة إلى انضاج كما أن اللجنة القطرية لا زالت غير مفرزة على أساس

نظام داخلي صارم ومن خلال هيئات وسيطة تعطيها المكانة المجمع عليها كقيادة للحركة.

ملامح النضج وضرورة المضي بها للأمام:

لقد تبدى الوجه الديمقراطي الثوري لحركة أبناء البلد واضحاً بعد كل المعاناة السابقة وهي الآن تبدأ بسلوك طريق جديد تتعمق فيها ملامح النضج على الصعيد الايدولوجي والسياسي والتنظيمي، فالحركة منذ أواخر ١٩٨٧ تحضر لمؤتمرها الأول الذي يضعها في اطار الحركة السياسية القائمة على وحدة النظرية الفكرية ووحدة البرنامج السياسي ووحدة الارادة والعمل في التنظيم، لتخلي للتاريخ أيام الحلقية، والمواقف المفككة، والتعدد الفكري، ولتبني أوليات التنظيم الحزبي القادر على إعطاء الأجوبة الكاملة عن القضايا التي تهم الجماهير الفلسطينية في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨، ولتقدم نفسها للجماهير كحركة متماسكة ناضجة وواضحة المعالم، فقد قدمت الحركة في صحيفتها الراية مشروع برنامجها السياسي المقدم للمؤتمر الأول كمادة للنقاش الجماهيري، لتطويره واضفاء التعديلات عليه، ويمكن القول أن رؤوس أقلام المشروع تعرض هوية سياسية جديدة، بين البرامج السياسية المطروحة تتميز بتجاوز يمينية كل من الحزب الشيوعي والحركة التقدمية وتلبي قدراً لابأس به من مطامح الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨، وتؤكد انتماء جماهير هذا الشعب إلى الوطن الفلسطيني وقضيته العادلة، كما تؤكد ربطها بين أهدافها الاستراتيجية والمرحلية وبين الهدف السياسي والمطلبي اليومي للجماهير، وتتميز عدا عن الهوية السياسية برفضها للبرلمانية بناء على موقفها من الكيان الصهيوني، ككيان استيطاني وجد على حساب الشعب الفلسطيني، إضافة لدروس تجربة القوى الديمقراطية مع هذه البرلمانية إلا أنها لا تقع في مغامرة انعزالية حيث تؤكد ضرورة مشاركتها في المؤسسات العربية المنتخبة.

أما الصورة الايدولوجية للحركة فلا زالت غير واضحة، حتى في المشروع لم يظهر تبني عملي واضح للماركسية اللينينية، رغم أن كل ما يكتب في أدبيات الحركة يوحي بمنهج ماركسي في التحليل، إن المهم الآن هو تثبيت هذه

الايدولوجية في الحركة لأنها ستكون الناظم الحقيقي لوحدة البرنامج السياسي ووحدة العمل التنظيمي وتماسكه.

مكانة حركة أبناء البلد

كحركة برجوازية صغيرة ذات أفق ديمقراطي ثوري فإن معظم امتدادات حركة أبناء البلد تقع ضمن الطلبة والعناصر الشابة من المثقفين وقليل من العمال، وقد فرض الواقع السياسي من ملاحقة وتحريض عليها، وانشقاقات أن يكون تواجدها محدوداً إلى حد ما في أوساط كثيرة إلا أن ظروف القمع أيضاً ستعطيها تجربة نضالية وتبرز وجهها الكفاحي الذي لابد يخلق لها امتداداً جماهيرياً في المستقبل، فالحركة الآن رغم كل المعوقات أمامها لها فروع في معظم القرى العربية وتواجدها مؤثر في أوساط الطلبة الجامعيين العرب وبين قطاع المثقفين، وهي تحاول بناء اطرها الطلابية الثانوية والنسوية، أما في الهيئات العربية فامتدادها في السلطات المحلية لا زال في بدايته حيث لها ٦ أعضاء في المجالس المحلية، وممثلة بعضوين في لجنة الدفاع عن الأراضي العربية، إضافة لتمثيلها في لجنة المتابعة العربية.

لجنة المرأة العربية التقدمية:

أنشأت حركة أبناء البلد اطارها النسوي كأول اطار نسوي عربي في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ وهذه تعتبر خطوة ريادية تتجاوز الانخراط العام في مؤسسة «نعمت» الصهيونية، وتراعي فارق الحضارة بين المرأة العربية في ظروف القمع والمرأة اليهودية، واللجنة تحاول أن تبني وعياً نسوياً متطوراً داخل القرية العربية، وتهتم في تفعيل دور المرأة نضالياً، واشراكها في العمل الجماهيري بما يكفل تحرير طاقاتها، واجتيازها للثقافة التقليدية بوجه مناضل ومتحرر فعلاً.

حركة أبناء البلد لا زالت يافعة تنقصها الخبرة السياسية والحنكة في ادارة العمل والتنظيم كما لا زالت تنقصها الكفاءة الكادرية، والتمرس إلا أنها أيضاً تعبر عن وجه كفاحي، وبرنامج وطني تقدمي، يمكنه أن ينزرع في أوساط الجماهير، ويقي

الحركة من أن تكون ظاهرة عابرة، بل يسهم في تطورها، وطموحها يشكل طموحاً عاماً للجماهير الفلسطينية في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨، فهي تحاول جادة أن تصل إلى مرحلة تكون فيها القوة الفعالة والمؤثرة الأولى في الجماهير، وأن يكتمل تحولها إلى حزب ماركسي لينيني ثوري يضمن وحدتها السياسية والفكرية والتنظيمية ويتم من خلاله وجود الأداة الثورية القادرة على انجاز المهمات الوطنية والديمقراطية.

إن درب حركة أبناء البلد الذي اختارته لنفسها صعب وشائك، ومهماته معقدة، ومحفوفة بالمخاطر، فهي ليست حركة برلمانية، لكنها تعتمد على النشاط السياسي الجماهيري والعمل ضمن المؤسسات التمثيلية العربية، في نشر برنامجها، وتحقيق نضالاتها، وقد أكسبتها هذه المواقف خصومة سياسية مع الحزب الشيوعي والحركة التقدمية، في الوسط السياسي الوطني العربي، كما أكسبها حقد السلطة وقمعها، أما المخاطر التي تكتنف مجرى حركتها السياسية فهي.

١ ـ الانزلاق إلى المغامرة في ظل فقدان التنظيم المركزي والبرنامج السياسي.

٢ ـ وهو الأهم والذي يتمثل بإمكانية اغلاق جريدتها واخراجها عن القانون كحركة سياسية، وهنا يجب عليها أن تتجنب الوقوع في الشرك الذي وقعت فيه حركة الأرض وتؤمن الوسائل الكفيلة باستمرار نشاطها حتى لو أخرجت عن القانون، فسماتها الجدية تنبع من صمودها أمام كافة التحديات واستمرار فعاليتها كي تغلق ثغرة وتسد فراغاً سياسياً بين جماهير الأرض المحتلة عام ١٩٤٨.

الحركة التقدمية للسلام:

كان ميلاد الحركة على وعد مع حالة الأزمة التي تعيشها منظمة التحرير الفلسطينية، كما كانت على موعد مع أزمة داخل الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، فلم تنشط الحركة التقدمية ولم تقوَ إلا على فتات مائدة الخلاف الفلسطيني، والعداء للشيوعية قبل الشيوعيين في الحزب الشيوعي الاسرائيلي، فلم تكن هناك مبررات تاريخية لميلاد حزب أو حركة اسرائيلية، تحمل راية فلسطينية إلا مبررات زعامية، واقتناص لحالة جماهيرية تكون لديها الشعور الوطني

الفلسطيني، أرادت هذه الزعامة احتواء هذه الحالة وتجييرها لصالح مواقفها وزعامتها، فهي حركة تحمل ايدولوجيتها البرجوازية، دون أن تكون لها تلك القاعدة المادية التي تستند إليها غير شرائح بسيطة من البرجوازية التجارية والمثقفين البرجوازيين الذين عاشوا تحت ظل التمييز في العمل والمكانة.

وقد تميز سلوك الحركة السياسي بالانشقاقية، وتسعير الخلافات الوطنية، حيث انساق واستجاب لهذه النزعات الحزب الشيوعي الاسرائيلي، ليصبح همه الوحيد صحافياً في مقارعة التقدمية، الأمر الذي ألقى الضوء عليها، أكثر مما دحرها وبرهن على افلاس نهجها وسياستها. كما سلكت التقدمية نهج الديماغوجيا والتضليل والاستعراض، والهجوم غير السياسي على الخصوم السياسيين، حيث كانت تتصيد ثغرات الحزب الشيوعي لتهجم عليه وتشهر به.

أما تشكيلتها السياسية فهي غير متجانسة ولا يحكمها وحدة سياسية أو فكرية محددة، وبرنامجها هو محصلة مواقف مشتركة لمراكز قوى داخل هذه الحركة، فتعبئتها السياسية في المستويات القاعدية تتناقض مع السلوك السياسي للقيادة، فالقاعدة تحمل أفكاراً وطنية فلسطينية ذات طبيعة تتماثل مع مواقف اليمين الفلسطيني، بينما قيادتها تقع على يمين هذه التعبئة وهي على استعداد لمساومات لا ترضي هذه القاعدة بل تحرجها في مواقفها.

أما هيكلية الحركة التنظيمية فهي تفتقر إلى تلك الضوابط التنظيمية العامة التي تحفظ للحركة توازنها، فالرجل الأول هو صورة الأخ القائد، وأمراض البرجوازية الفلسطينية تنتقل عبر هذا النموذج وتتغلغل داخل الحركة التقدمية، ليصبح الشعب الفلسطيني موحداً لديها حتى في هذه الناحية.

وقد عانت الحركة عام ١٩٨٧ من حالة انشقاق خرجت فيها مجموعة كبيرة من الكوادر والأعضاء في المثلث من الحركة حيث قدمت استقالتها من الحركة وجميع مؤسساتها. وكان موضوع الانشقاق هو الاحتجاج على قيادة الحركة «لأنها فشلت في تنفيذ المهام التي ألقيت على عاتقها وانتخبت من أجلها». إضافة إلى استئثار نفر من القيادة بالسلطة دون الرجوع إلى الهيئات المنتخبة فلم «يجتمع المكتب السياسي وهو أهم هيئة موجودة في الحركة ولو لمرة واحدة لبحث مواضيع سياسية تهم شعبنا، وكذلك الحال بالنسبة للجنة المركزية» كذلك احتج المنشقون عن الحركة

على اداء ممثلي الحركة والقائمة في الكنيست وعدم مسؤولية ميعاري تجاه كثير من القضايا.

كذلك عانت الحركة من أزمة نمو بسبب ترهل العلاقات التنظيمية، وتحول أسلوب العمل إلى أسلوب انتخابي متصيد للأصوات، مما أدى إلى تجميد الفروع أو اغلاقها، ففي ١٩٨٧/٧/٢٥ انسحب ٨ أعضاء من اللجنة المركزية من أصل ٢١ عضواً هم «حلمي كتاني، وليد صادق، نوري العقبي، عطوة أبو عنزة، فاروق مواسي، رشيد سلم، يمني أبو ناجي وعادل عبد الحميد». وقبل ذلك انسحبت مجموعة كبيرة من مؤسسي الحركة ومن بينهم أعضاء لجنة الـ ٣١ التي بادرت إلى إقامة الحركة ومنهم «احسان جلجولي من الطيرة، وعبد الله بدير من كفر قاسم، ورجا رابي من جلجولية وغيرهم»[٢٧].

وتداركاً للأوضاع عقدت الحركة التقدمية مؤتمرها في شهر ٨/ ١٩٨٨، كي تستعيد تماسكها، ولم يكن هذا المؤتمر أكثر من تظاهرة انتخابية للحركة، ومحطة على طريق مجمل التراجعات التي أصابتها، وستصيبها إن هي سلكت طريق التنازل اللامحدود.

إن حركة وطنية فلسطينية الجذور والتطلعات، تنادي بتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني على ترابه الوطني وإقامة دولته المستقلة على هذا التراب، إن كانت جدية، فعليها أن تحدد موقفاً واضحاً من الصهيونية، ومن أشكال النضال والتحالفات مع القوى الوطنية الأخرى. إلا أن الحركة ترضى لنفسها أن تدخل مباراة كلامية لا طائل تحتها، سوى مزيد من تفسيخ الصف الوطني من جانب، والتوجه نحو حركات صهيونية للتحالف معها من جانب آخر، إن فلسطينية الجذور والتطلعات ترفض التمييز بين صهيونية «بيلد» «التقدمية»، وصهيونية كهانا الرجعية. فجذر القضية الفلسطينية نشأت مع الغزوة الصهيونية، وتطلعات الشعب الفلسطيني هي تطلعات معادية ومناقضة لتطلعات الحركة الصهيونية التي يفخر «أوري افنيري» إنه منها، فكيف يمكن التوفيق بين هذين الموقفين والجذرين والتطلعين، سوى تنازل احداها لبرنامج الأخرى، وهذا ما حصل فعلاً في مؤتمر القائمة التقدمية، حيث تنازلت الحركة التقدمية عن برنامجها لصالح برنامج مجموعة البديل، لتقف على يمين الحزب الشيوعي والجبهة الديمقراطية التي طالما

زايدت الحركة عليهما بديماغوجية ثورية لفظية تخفي تحت ابطها نتن الرائحة المساومة.

إن التغني بشعار الوطنية الفلسطينية بدل «الاسرلة» والوطنية الاسرائيلية والذي طالما عيرت التقدمية الحزب الشيوعي فيه، قد أصبح صرخة في وادٍ سحيق لا يسمعه أحد، ولا يصدقه أحد، فالممارسة هي محك التجربة وهي ميزان الحكم، وعملية الفصل بين الحركة التقدمية والقائمة التقدمية، لا تعني هنا إلا فصل الحركة عن موقفها المعلن لتسير في براغماتيتها نحو موقف آخر تمارسه ولكنه غير معلن إلا بما يظهر في الممارسة.

إن مجمل مواقف الحركة التقدمية المعلنة تحوي تناقضات وابهامات غير مبررة طالما هي تجلس في برلمان غير فلسطيني، فكيف يمكن تفسير شعار «منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثل الشعب العربي الفلسطيني من ناحية قومية وليس من ناحية سياسية»، والشعار المقابل «نحن جزء من الوجود السياسي الاسرائيلي، ولا نحاول التنازل عن انتمائنا السياسي الاسرائيلي»[٢٨]. فمن يمثل فلسطينيي ١٩٤٨ سياسياً اسرائيل أم منظمة التحرير إذن، وهل الانتماء القومي هو مجرد شعور لدى الحركة التقدمية، أو هو انتماء سياسي وعلى هذا الأساس كيف يمكن هنا التمييز بين مواقف راكاح والحركة التقدمية تجاه المسألة القومية، وتجاه الوطنية الاسرائيلية أو الفلسطينية؟؟

إن ما جاء في برنامج الحركة التقدمية الأخير بعد مؤتمرها الأخير يشير إلى خطوة جديدة إلى الوراء، حيث لم يعد هنالك مجال للتمييز بين المواقف السياسية لراكاح والمواقف السياسية للحركة التقدمية، إلا بقدر المصداقية التاريخية والحكم على أمانة الموقف الحزبي، وتطورات مواقف الحركة التقدمية ستفضي بها إلى أزمة جديدة وربما انشقاق جديد خاصة بعد التراجع المشين الذي منيت به في انتخابات الكنيست الأخيرة.

مكانة الحركة

بعد أن استطاعت الحركة أن تنتشر في صفوف فلسطينيي ١٩٤٨، وتصبح

علامة مميزة ضمن دائرة العمل السياسي الوطني انزاحت عنها الشكوك حول امكانية استمرارها وتطورها لتأخذ مداً غير بسيط في قرى المثلث، والجليل، فضبابية شعاراتها وبريقها سمحا لها بهذا الامتداد المؤقت لتحقق مكانة في وسط الجماهير العربية كحركة «عربية صرفة».

في الساحة السياسية:

أعلنت الحركة التقدمية عن سلوكها طريق العمل البرلماني، ودخول المؤسسات الحكومية كالهستدروت وغيرها من أجل تحقيق المساواة والدفاع عن الحقوق العربية، إلا أن الحركة لم تحقق نفوذاً واسعاً على الصعيد السياسي، واستقطبت الحركة وجاهات وطنية قديمة من بقايا حركة الأرض، إضافة لوجاهات معراخية ومابامية سابقة الأمر الذي وضع شكوكاً حول جدية فلسطينية الحركة، وبعد تكشف كثير من المواقف غير المعلنة لها بدأ مداها السياسى يتراجع، وأصبحت سياسياً لا تختلف عن الحزب الشيوعي، ولذا فقد أصبحت الآن لا تحمل موقفاً عملياً مميزاً، بل أن المطلب الجماهيري أصبح الآن يلح بشكل وحدوي تجمع بين الجسمين السياسيين. ويقتصر فعل الحركة التقدمية على نشاطات في اللجان الشعبية العامة، والهيئات التمثيلية العربية، إضافة لتمثيل الحركة بمقعد في الكنيست وأخر لبيلد شريكهم في القائمة.

في العمال والشباب:

لا زال وضع التقدمية في صفوف العمال دون مستوى تمثيل الحزب الشيوعي بكثير، وهي لا تملك سوى تمثيل محدد في مجلس عمال الناصرة، وغير ممثلة في اللجنة التنفيذية للهستدروت، أما في صفوف الشباب فلا زالت قائمة الحركة التقدمية دون نسبة الحسم في كثير من الجامعات بين الطلبة العرب وهي غير ممثلة في كامبوس أو نقابة الطلاب العامة.

في مؤسسات أخرى:

صحافة الحركة قدمة على نشرة «الوطن» التي توزع مجاناً وليس لها أي منبر **اعلامي** آخر، أما بين المثقفين فقد استطاعت الحركة أن تملك كماً غير قليل خلق اطاراًموازياً لاتحاد الكتاب، سمي برابطة الأدباء والكتاب العرب في اسرائيل كما شقت الحركة جمعية أنصار السجين واستولت عليها من منصور كردوش، أما في المجالس المحلية فقد فشلت الحركة في ايصال ممثلين عنها إلى هذه المجالس.

إن الحركة التقدمية بطبيعتها البرجوازية الصغيرة تحمل مواقف متذبذبة، وتلجأ إلى الديماغوجية الداخلية والخارجية، وسبب امتدادها فقط هو تلك التعبئة القاعدية بمواقف وطنية تحفظ الالتحام حولها بينما قيادتها تسير باتجاه مساوم على المبادىء، وهذه المساومة سوف تحدث تغييرات في سلوك الحركة وعلى الأغلب ستنحرف بها يميناً، مما سيفقدها قاعدتها ويخلق لها أزمة بنيوية تؤدي بها إلى انقسامات جديدة، إما تنظيمية أو حملة خروج فردية من الحركة، وتبقى قاعدة هذه الحركة وطنية مخلصة، تحتاج إلى من يبعدها عن جو المساومة وتشويه الوعي، وجو العصبية واللعب على التناقضات السياسية في الشارع العربي.

خلاصـة

في استعراضنا للقوى السياسية العربية بين «فلسطينيي ١٩٤٨» ثبت أن العمل التنظيمي المتراكم والمتواصل هو ذو قيمة كبيرة، وأهمية بالغة في تطور امتدادات هذه القوى، وانتشارها في الشارع الفلسطيني، كما ثبت أن حالة الانشقاق والترهل التنظيمي تولد حالة ركود في العمل بين الجماهير، فالنشاط التنظيمي الدائم وتماسكه واستناده إلى معايير علمية دقيقة تساهم في عملية الالتفاف الجماهيري، وبناء الخطة والبرنامج الملائم لضم أكبر قطاع ممكن من هذه الجماهير سواء إلى القوة السياسية أو إلى المنظمات الديمقراطية المنبثقة عن هذه القوة.

وقد برهن الحزب الشيوعي ببنائه الحزبي اللينيني وخبرته الحزبية الطويلة على

طول باعه في العمل التنظيمي وبناء المنظمات الديمقراطية، فهو التنظيم الأكثر تماسكاً والمستند إلى نظام داخلي ملزم وضابط وموجه للحركة، إضافة لتوحيده للتوجهات الفكرية والسياسية، وخلق التخصصات الملائمة للعمل في أوساط الجماهير، بالرغم من عدم توافر قبول عام لمواقفه السياسية أو الايدولوجية بين الجماهير.

أما الحركة التقدمية، فإن تعميم المرض التنظيمي للبرجوازية الفلسطينية في الخارج على بنائها الداخلي سواء من هيمنة قيادية أو شكلية أو بيروقراطية، قد دفعتها لتخبطات وانحرافات سياسية، وضعف في امتدادها وسط الجماهير، كما ساهم هذا المرض التنظيمي في خروج أعداد كبيرة من كوادر وقيادات الحركة خارج صفوفها.

ولا تزال حركة أبناء البلد دون المستوى التنظيمي الحديدي الذي تطمح إليه، فتظهر أحياناً وكأنها منظمة ديمقراطية لا حزبية، وأحياناً كأنها تجمع قطري تربط فروعه روابط ضعيفة، وقد انعكس ذلك على ادائها السياسي وفعلها بين الجماهير، وعلى وحدة موقفها تجاه قضايا سياسية ويومية، فتطورها الجنيني في العمل التنظيمي يوحي بتصاعد وسير نحو النضج، بعكس الحركة التقدمية التي اكتفت بشل الاطر التنظيمية والارتهان بموقف القائد أو «مطبخ القيادة».

إن سلامة العمل التنظيمي تنبع من سلامة البناء التنظيمي وسلامة الفكر الذي يستند إليه هذا البناء، فرغم البيروقراطية التي تشوب البناء الحزبي لدى الحزب الشيوعي إلا أن المظاهر العامة لهذا البناء لينينية لولا افتعال المناصفة التي تخفي قومية مقنعة، تخالف الافراز الموضوعي للبناء القاعدي في الحزب ولابد لتجاوز الأزمات التنظيمية أو المشاكل التنظيمية من مراجعة نقدية لأساليب العمل التنظيمي ولمفاهيم وأسس تنظيمية معيقة للتطور مع ما تتطلبه هذه المراجعة من تضحيات وتطهيرات يمكن أن تدفع بهذه القوى للأمام فالحزب يقوى بتطهير نفسه، ليس فقط من العناصر الانتهازية بل أيضاً من المفاهيم التنظيمية والسياسية الانتهازية.

هوامش الفصل السادس

(١) سميح سمارة، العمل الشيوعي في فلسطين)الطبقة والشعب في مواجهة الكولونيالية)، دار الأسوار عكا ص ٢١٥ .

(٢) من مقابلة شخصية مع بولس فرح.

(٣) بولس فرح من العثمانية إلى الدولة العبرية، مجموعة الصوت، الناصرة.

(٤) مقابلة شخصية مع بولس فرح.

(٥) سميح سمارة، العمل الشيوعي في فلسطين، الطبقة والأمة في مواجهة الكولونيالية ص ٣٠٥ .

(٦) نفس المصدر نفس الصفحة.

(٧) التغيير في الموقف هو «التحول من شعار فلسطين الديمقراطية والحل الديمقراطي إلى الموافقة على قرار التقسيم.

(٨) وثيقة اعلان الوحدة بين الشيوعيين العرب واليهود ١٩٤٨/١٠/٦

(٩) نفس المصدر السابق نفس الصفحة

(١٠) بولس فرح، من العثمانية إلى الدولة العبرية، منشورات الصوت.

(١١) الحزب الشيوعي الاسرائيلي، كتاب المؤتمر السادس عشر ص ٥٢٠ .

(١٢) نفس المصدر ص ٥٢١ .

(١٣) نفس المصدر ص ٥٢٦ .

(١٤) نفس المصدر ص ٥٣١ .

(١٥) نفس المصدر ص ٥٣٧ .

(١٦) نفس المصدر ص ٥٤١ .

(١٧) مقابلة مع صليبا خميس

(١٨) الحزب الشيوعي الاسرائيلي المؤتمر السادس عشر.

(١٩) راكاح ـ المؤتمر العشرون عام ٨٥ ص ١١٠ .

(٢٠) راكاح المؤتمر العشرون ص ١١٣ .

(٢١) رسالة مفتوحة من شيوعي طرعان أصحاب بيان ٨٧/١٠/١ .

(٢٢) صليبا خميس، مقابلة شخصية .

(٢٣) نفس المصدر.

(٢٤) نفس المصدر.

٢٥) راكاح المؤتمر الثامن عشر.

(٢٦) مشروع البرنامج السياسي لحركة أبناء البلد، جبهة الأنصار عام ١٩٨٣، ص ٢٥ .

(٢٧) الاتحاد - لقاء مع حلمي كتانة.

(٢٨) مقابلة مع كامل الظاهر.

الفصل السابع

«قضايا خلافية سياسية»

هل كانت المرحلة التاريخية التي وقفت عند حدود عام ١٩٤٨ نهاية لتاريخ شعب فلسطيني موحد؟ لتبدأ بعدها مرحلة تاريخية جديدة، لتجمعات مفرقة من الشعب الفلسطيني، وهل كان شتات الشعب الفلسطيني جغرافياً يعني شتات هذا الشعب هماً ومهمات؟ وهل انتهت القضية الفلسطينية مع التشتت والنكبة لتصبح قضية أخرى غير تلك التي كانت؟ وهل كان القرار الدولي بفرض الارادة الدولية لتقسيم فلسطين مع التاريخ. أو ضد التاريخ، وكيف تتعامل القوى الفلسطينية المختلفة في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨؛ مع هذا القرار، هل أصبح الاعتبار السياسي الدولي هو التاريخ؟ ودفنت معه قوانين التاريخ الحتمية؟

هذه الأسئلة تفضي بنا إلى قضايا خلافية في النظرية السياسية حول الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨، فهل هذا الشعب هو فقط «أقلية قومية ذات وزن كبير في اسرائيل»؟ أم هو جزء من الشعب الفلسطيني تحمل من العسف ما يساوي أو أكثر مما تحملته الأجزاء الأخرى؟ وما هي المواقف السياسية التي تتبع تبني أحد هذين الموقفين؟ وتظل الأسئلة تفرض نفسها إلى لا نهائية سببية تحكم علمية الصراع وتنعقد عند تحليل المسألة القومية، وتحديد مفهومها بالنسبة للجماهير العربية في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ .

أسئلة أخرى تتوارد، ما هي طبيعة «الدولة الصهيونية»، وكيف تولدت، وبأي

طريق جاءت؟ هل جاءت كمجتمع استيطاني كولونيالي وما زالت تحمل صفتها الكولونيالية وتعززها، وما هو الخاص في كولونياليتها؟ أم أن هذه الدولة قد أتت كتحقيق مشروع لتقرير مصير «الشعب اليهودي» على أرض فلسطين، وما هي المواقف السياسية التي تتبع عملية تحديد أي الطبيعتين هي الموضوعية؟ الطبيعة الاستيطانية الكولونياليةأم طبيعة «الحركة القومية لتقرير مصير شعب مستعمر».
وهل يمكن هنا الفصل بين «اسرائيل كدولة يهودية» وبين الصهيونية التي حملت بالمشروع وولدته في غضون نصف قرن؟

أيضاً ما هي وجهات نظر الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ تجاه الحل الفلسطيني؟ وكيف يرون مصيرهم ضمن هذا الحل؟ وهل تعتبر حركتهم منفصلة تماماً عن حركة الشعب الفلسطيني الواحدة أينما كان وما هي ضرورات هذا الفصل؟ وهل يمكن لدمج الحركة بشكل شامل أن يأخذ مجراه الطبيعي؟ وما هي المواقف السياسية التي تبنى على أي من الموقفين؟

هل الكنيست الصهيوني كبرلمان «لاسرائيل اليهودية» يمكن أي يهضم ويستوعب حركة الجماهير، ويلبي مطالبها القومية، وهل يمكن للعرب لو دخلوا كتلة واحدة إليه أن يحققوا شيئاً من هذا القبيل، وما هي الأخطار المبدئية التي تحيق بالدخول إليه؟

على هذه التساؤلات نحاول أن نقدم تعليلاً نظرياً وإجابة تتضمن مواقف هذه القوى وأساس هذه المواقف النظرية والسياسية، وتبقى هذه القضايا المطروحة مسائل خلافية في وسط الشارع الفلسطيني العام لأوساط جماهير الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ . كما أنها تبقى مسائل سجالية بين القوى السياسية المتواجدة فيه.

فعلى مدى أربعين عاماً ـ وهي قصيرة ـ بالنسبة لتاريخ الشعب الفلسطيني، لم تستطع الكولونيالية الصهيونية أن تدثر معالم الشعب الفلسطيني، فبيوت الصفيح لا زالت قائمة في يافا قبل الدهيشة والوحدات واليرموك وبقايا صبرا وهي شاهدة على أن أثار جريمة الكولونيالية الصهيونية لا زالت قائمة، في التشرد، والقمع المتواصل، يقابله الاصرار والنضال المتواصل لأجل العودة إلى الوطن، وتخليص العالم من كولونيالية عنصرية، زرعت أشتات شعوب مكان شعب استقر الاف السنين في هذه الأرض.

ونحن هنا ننطلق من أن الشعب الفلسطيني وإن نشرد وتغيرت تركيبته الاجتماعية والاقتصادية، فوحدة قضيته ونضاله لا زالت مستمرة باستمرار الوجود الكولونيالي، كذلك نرى أن أشتات اليهود الذين تجمعوا على أرض فلسطين مع بدايات القرن العشرين، لم يتعرضوا أو يخضعوا لسلطة استعمارية، بل أنهم جاؤوا ومعها استطاعوا أن يفرضوا سلطتهم على فلسطين، أما كل أشكال التكيف مع هذا الوجود فهو مؤقت، تفرضه مؤقتية الوجود الصهيوني على أرض فلسطين.

في المسألة القومية

مقدمة نظرية:

تحتل المسألة القومية، حيزاً هاماً في السياسة الثورية، للأحزاب الشيوعية على أساس الموقف النظري الماركسي ـ اللينيني، وخاصة فيما يتعلق بهذه المسألة في عصر انتقال الرأسمالية إلى أعلى مراحلها «الامبريالية» واكتمال إعادة اقتسام العالم بين الاحتكارات الامبريالية، ففي ظل هذا الظرف التاريخي، خرجت شعوب المستعمرات، تقاوم الاستعمار وأصبحت حركة التحرر الوطني في البلدان المستعمرة، غداة الثورة الاشتراكية جزءاً من معسكر الثورة العالمي، حيث طرحت مسألة القوميات على بساط بحث الحركات الثورية، فطموح الشعوب المستعمرة نحو الاستقلال، وبناء دولها المستقلة، أصبح طموحاً تقدمياً مع التاريخ، وضد حركة الاستعمار. وأصبحت المعركة في هذه البلدان تتخذ شكل الصراع بين الأمة القوية الظالمة والأمة الضعيفة المظلومة، فالنضال ضد الظلم القومي كان مركزياً وأساسياً من أجل التحرر من هذا الظلم، ولقد كانت الماركسية واضحة أشد ما يمكن من الوضوح في معالجة المسألة القومية في النظرية وفي التطبيق اللينيني لهذه النظرية «فليس بماركسي ولا حتى ديمقراطي من لا يقر بالمساواة في الحقوق بين القوميات واللغات ولا يدافع عنها، ومن لا يناضل ضد كل اضطهاد قومي، وضد كل عدم مساواة قومية»[1]. وإذا ما أكدنا ما قاله كارل ماركس بأن «شعباً يضطهد

شعباً آخر لا يمكن أن يكون حراً» وأخذناه بعين الاعتبار فإن المساواة القومية هي مساواة بين أمم لا تخضع للسيطرة، ففي ظل سيطرة أمة على أخرى لا يمكن أن تكون هناك مساواة قومية، ولذلك فإن المساواة تفترض استقلال كل أمة عن الأخرى لا استقلالاً ثقافياً فقط بل استقلالاً سياسياً، فالصراع القومي هو بالأساس صراع سياسي، والصراع السياسي، يتطلب نضالاً سياسياً لا نهائياً، وهنا لا يمكننا فصل المساواة القومية عن حق كل أمة في تقرير مصيرها وانفصالها وتكوين دولتها القومية، ودون أي إضافات أخرى تبرر نزعات برجوازية أو برجوازية صغيرة، ترى أن الانفصال يجب أن يرتبط بالظرف التاريخي المحدد أو الرغبة المحددة، فقط أعطى لينين حق الانفصال لفنلندا وبولونيا دون أن يشترط هذا الانفصال، بأن تبنى الدول الاشتراكية في هذه الأقطار. ولو كان هذا لما طلب الفنلنديون والبولونيون حق الانفصال وتكوين دولتهم المستقلة. ولا اندمجوا في الاتحاد السوفياتي حيث تنعدم علاقات السيطرة القومية، ويبنى على التعاون بين الأمم والقوميات المختلفة. وقد عارض لينين وفند اراء روزا لوكسمبرغ التي وقفت ضد استقلال بولونيا، ومطالبتها بحكم ذاتي قائلاً: «هل يتضمن الاعتراف بالمساواة القومية، اعترافاً بحق الانفصال أم لا، فإذا كان الجواب نعم، فمعناه أن روزا تعترف بصواب الفقرة التاسعة من برنامجنا من حيث المبدأ، وإذا كان لا، فمعناه أنها لا تعترف بمساواة الأمم في الحقوق، أما التهرب والمواربة فلا يفيدأن شيئاً»[٢]. إذن فالمساواة هنا لا تأتي ضمن المساواة القانونية والاجتماعية فقط، بل مساواة سياسية، لأن السيطرة البرجوازية تقوم على السيطرة السياسية لطبقتها على الطبقات الأخرى، فكيف بدولة البرجوازية حينما تسيطر على شعب آخر؟

فهل نعتبر المساواة المطروحة شعاراً مركزياً للحزب الشيوعي الاسرائيلي منطبقة على مفهوم المساواة القوميةالعلمي؟

مساواة قومية أم اندماج؟

يعنون الحزب الشيوعي الاسرائيلي شعاراته السياسية الأساسية بالسلام والمساواة، وهما شعاران في جوهرهما قوميان ويتعلقان بصراع قومي الأول في

اعتبارهم خارجي والثاني أيضا في اعتبارهم داخلي، فعملية الفصل القومي القائم بين فلسطينيي ١٩٤٨ واليهود، ليست قائمة على فصل بين قوميتين عاشتا تاريخياً واستقرتا في وطن واحد لحقبة زمنية يمكنها من خلالها أن تبني حياة لها سمات مشتركة نفسية واجتماعية، وإنما كانت نتيجة عدوان استعماري فرض نفسه بقوة السلاح وبمشاركة الأمبريالية، ولذلك فإن العلاقة هنا بين مستعمر ومستعمر وإن كانت تأخذ طابعاً خاصاً أملته طبيعة الصهيونية الاقتلاعية الاجلائية. إن اصطلاح «صراع قومي» هنا غير دقيق بمعنى العلاقة التناقضية بين قوميتين إلا أننا هنا سنستخدمه كاصطلاح سياسي، يوضح شكلاً يتميز عن الصراع الطبقي الواضح كجوهر لكافة أشكال الصراعات التي تظهر مغلفة، بأوجه قومية أو طائفية أو عرقية. . . الخ.

إن الشعب الفلسطيني بتشتته لم يحل مشكلته ولم يتحقق له تقرير المصير لا بسبب خيانة الرجعية العربية فقط كما يدعي الشيوعيون ويركزون عليه، بل أن العامل الحاسم في منع تحقيق تقرير المصير للشعب الفلسطيني هو الاستيطان الصهيوني والحركة الصهيونية بتجسيدها العملي «الكيان الصهيوني» وبمساعدة الاستعمار البريطاني، لذا فإن تقرير خيانة الرجعية كسبب أساسي هو عملية تبرير لا أكثر لمواقف تراجعية، وتضليلاً يفصل بين مسؤولية الاستعمار البريطاني والاستيطان الصهيوني والتواطؤ الرجعي معاً عن تشريد الشعب الفلسطيني وتذويب هويته، إلا إذا اعترفنا بشرعية الاستيطان الصهيوني على أرض فلسطين، وعارضنا التاريخ، وكل المناهج الثورية لنقول: إن الصهيونية كانت حركة مع التاريخ، وتعمل من أجله، وهي تمثل حق تقرير المصير لليهود في فلسطين وعلى أنقاض الشعب الفلسطيني، وهنا تصبح الضحية هي المجرم في التاريخ لأنها ناضلت من أجل منع تقرير مصير اليهود على أنقاضها، ومن أجل حماية ذاتها وتقرير مصيرها.

إن قرار التقسيم في فلسطين لم يكن أكثر من قرار سياسي دولي، خرج كمحصلة لتباين مصالح البلدان الممثلة في هيئة الأمم المتحدة في ظل هيمنة الامبريالية العالمية، وصعود الامبريالية الامريكية، ولذلك لم يكن هذا القرار متفقاً ومبادىء الأممية البروليتارية، كما أنه كان بديلاً عملياً فقط لا أكثر، وأما الشيوعيون

الاسرائيليون والفلسطينيون فقد تمسكوا به مبدئياً، مع أن المصلحة الوطنية العامة كانت تفترض أولاً اعطاء الأولوية للمبدئي على العملي، لأن الحركة الشيوعية العربية كانت في مهدها وليست بحاجة أبداً لتضليل الايدولوجيا البرجوازية باتخاذاً موافقتهم على قرار التقسيم شماعة تعلق عليها كل ديماغوجيا العداء للشيوعية والفكر التقدمي، فالاعتبار المبدئي اتخذته عصبة التحرر الوطني حين رفضت هذا القرار، وتمسكت ببرنامجها القائم على فلسطين الديمقراطية، والذي يحتاج إلى نضال وكفاح مستمر لأجل تحقيقه، وكان يمكن لهذا البرنامج أن يلف حوله قطاعات جماهيرية واسعة.

فالمسألة القومية لفلسطينيي ١٩٤٨ لم تبدأ عام ١٩٤٨ بل أنها بدأت مع المسألة القومية الفلسطينية عامة وظلت قائمة بعد ١٩٤٨، وحتى الحزب الشيوعي كان يمكنه حل مسألته القومية كما يراها ببساطة لو تمسك بقرار التقسيم ورفض اعتبار المثلث والجليل جزءاً من الكيان الصهيوني، وقاوم لأجل اخراجها من دائرة السيطرة الصهيونية، ولاصبح بعدها تمثل من تبقى من عرب أفراداً قلائل يمكنهم التمثل في المجتمع الصهيوني، إلا أن الحزب تراجع عن هذا أيضاً واعترف في النهاية بحدود الهدنة «حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧» حدوداً «لدولته القومية الجديدة»، التي أصبحت تجسيداً لتقرير مصير اليهود الذين أصبحوا خلال ٣٠ عاماً شعباً وقومية متبلورة، ولا يهم إن كان تقرير المصير هذا على أرض الشعب الفلسطيني وعلى حسابه.

لقد تحول الموقف التكتيكي العملي مبدأ نظرياً سياسياً وجدت له التخريجات والتنظيرات وصلت حد القول: «إن الاستيطان الصهيوني تم لا بدوافع كولونيالية بحتة أو بفعل اندفاع ايدولوجي بل تحت ضغط اللاسامية التي طبقها النازي هتلر»[٣] وعلى حدود التقسيم أصبحت فلسطين شيئاً آخر، وطناًآخر، وأصبحت «اسرائيل» دولة قومية ينتسب لها وينتمي لها العرب الفلسطينيون، كأقلية قومية لم يعترف بها الحزب إلا في المؤتمر الثامن عشر عام ١٩٧٧، وأما الدفاع عن وجود «اسرائيل» كتجسيد لحق اليهود في تقرير مصيره فهي بند مثبت في كل مؤتمراتهم، وأصبح شعار المساواة شعاراً براقاً يخفي تحته انتهازية يمينية تسير نحو الدمج لا الانفصال، فتحقيق المساواة يتم من خلال الدخول الحر إلى الكنيست،

والمستدروت والوزارة إن أمكن ذلك، والتعليم حتى على المنهاج الصهيوني بينما تطرح بشكل خجول مطالبات كاستقلال الثقافة الوطنية العربية من خلال معالجة شؤون التعليم.

أما منطلقات الحزب الشيوعي في التعامل مع المسألة القومية العربية الفلسطينية فهي [٤]:

١ - إن المواقف الطبقية للحزب الشيوعي الاسرائيلي تنبع من الأساس الموضوعي، وهو انقسام المجتمع إلى طبقات، أي بمعنى أدق (الترابط بين الطبقي والقومي) وتحديد المسألة القومية وفق المنظار والموقف الطبقي.

٢ - إن النضال من أجل المسألة القومية هو جزء من النضال العام من أجل الاشتراكية.

٣ - إن الأفضلية الطبقية هذه لا تعني بالضرورة تحديد النظرة الاجتماعية، فكم من انسان عامل له مواقف سياسية رجعية، وبرجوازي يمتاز بمواقف بروليتارية.

هذه المنطلقات عمومية جداً ولا تلمس سطح الواقع الخاص والملموس للمسألة القومية في فلسطين، فالمسألة الطبقية العامة تحمل منظوراً صحيحاً ولكن إذا ما لامسنا هذه العمومية في الواقع المحدد، نجد أن المنظور الطبقي، يتلاءم بين (طبقة مضطهدة/ أمة مضطهدة) ضد (طبقة مضطهدة/ أمة مضطهدة)، وفي المعادلة الأولى هناك طبقات تقع تحت الاضطهاد ضمن مجموع الأمة المضطهدة، بينما شرائح بسيطة منها تتحالف مع الاستعمار.

إلا أن طبيعة المجتمع الكولونيالي تفرض وحدة داخلية بين طبقاته، فالمجتمع الكولونيالي الصهيوني، هو مجتمع مستزرع يعيش تحت يوتوبيا الأمن وتهديد الوجود، ولذلك فإن الايدولوجيا الرجعية تنتشر وتأخذ طابعاً شعبياً، بحيث تتقلص حدة التناقضات الداخلية في مواجهة التناقض الخارجي، وهذا ما أكدته الوقائع حيث تقع غالبية الطبقة العاملة في الكيان الصهيوني تحت هيمنة الايدولوجيا الصهيونية وسيطرة الأحزاب البرجوازية واليمينية المتطرفة، ولهذا فإن المراهنة الواسعة جداًعلى قوى التقدم في المجتمع الصهيوني هي مراهنة على حصان خاسر فحتى الاشتراكية وبناءها في «اسرائيل» تتطلب حلاً جذرياً للمسألة القومية العربية في فلسطين، إضافة لحل المسألة اليهودية في فلسطين، فما يجري هو إنكار

للمسألة القومية العربية لفلسطيني ١٩٤٨، وتثبيت للمسألة القومية اليهودية في فلسطين.

فالموقف العملي للحزب هو اندماج هذه الجماهير العربية بعد مصادرة أرضها وفقدان سبل تطورها، وفرص نموها في «الشعب الاسرائيلي»، ولذا فإن نضاله لرفع الحكم العسكري هو تحقيق عملي لمقولة الاندماج في المجتمع المستوطن، وتمثل الجماهير الفلسطينية لهذا المجتمع، إذا ما تحققت المساواة المدنية.

بقي أن نقول أن المساواة القومية التي يرفعها الحزب الشيوعي لا زالت غامضة وغير مفسرة تماماً، وهي تحتاج إلى توضيح يضعها إما ضمن المساواة المدنية وبالتالي الاندماج، أو المساواة القومية وبالتالي حق تقرير المصير والانفصال على الأقل عملاً بقرار التقسيم وتنفيذه. وظل الحزب محافظاً على تبني المسألة القومية العربية كما يراها، واكتسب من خلالها شعبية واسعة وسط الجماهير العربية، مستجيباً لمشاعر الجماهير الأولية والعفوية، ومتبنياً الدفاع عن حقوقها اليومية في ظل غياب أي اطار آخر يحاول طرح المسألة القومية بشكل جدي حتى برزت حركة الأرض، والتي انعشت الشعور السياسي القومي ضمن اطار الأمة العربية الواحدة، مما دفع الحزب لمحاربتها أو احتوائها في فترة معينة، إلا أن حركة الأرض عادت وانطفأت، مع انطفاء بريق الفكر القومي البرجوازي، لتخلو الساحة من جديد للحزب الشيوعي.

لقد وقف الحزب الشيوعي موقفاً خاطئاً من المسألة القومية العامة فهو في ظل دفاعه عن الأرض العربية في وجه المصادرة الصهيونية، كان يطالب بالهجرة اليهودية إلى فلسطين، ورفع وتيرة الاستيطان العامل في اسرائيل لدرجة أنه رأى «أن النضال ضد بن غوريون، معناه النضال من أجل الهجرة واستيعابها» بينما خفف الحزب من وتيرة الدعوة لعودة اللاجئين إلى وطنهم. الأمر الذي خلق تناقضاً في مواقفه فكيف يمكن الدفاع عن الأراضي العربية المصادرة وفي نفس الوقت يبرز في برنامجهم دعوة واضحة من أجل مزيد من الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، وعلى أي أرض سيستوطن هذا المهاجر.

ومن ثغرات الموقف الخاطىء للحزب الشيوعي الاسرائيلي تجاه المسألة القومية العربية، ومع بروز تيارات يسارية جديدة في الساحة الفلسطينية، قدمت تحليلاً

علمياً للمسألة القومية، ظهرت حركات سياسية تنطلق في برامجها وسياستها من اعتبار المسألة القومية مسألة مركزية، من هذه التيارات من انزاح يميناً ليكرر ويعيد بشكل خاص تجربة حركة الأرض ولتستغل المسألة القومية في شعاراتها، فهي تؤكد على قومية الصراع، وفلسطنة الهوية الوطنية، ورفض الاسرلة... الخ، بينما تمارس الحركة التقدمية في الواقع هوية «اسرائيلية» بدخولها للكنيست واختيارها الطريق البرلماني، واعتمادها على استغلال المسألة القومية لتغطية جنوح يميني نحو المطالب اليومية والتركيز عليها. ومن الحركات من كان يسارياً في طرحه للمسألة القومية كمسألة متماسكة ومترابطة في حلقاتها الاستراتيجية والتكتيكية، حيث اعترفت بأن الشعب الفلسطيني هو كل لا يتجزأ وأن المسألة القومية لجماهير الشعب الفلسطيني هي مسألة لا تتجزأ، بغض النظر عن التشرد والشتات، وبالتالي اعترفت حركة أبناء البلد بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده في الوطن والشتات، وأن حل المسألة القومية للشعب الفلسطيني هو من مهمات هذه المنظمة، التي تعتبر حركة تحرر وطني تناضل من أجل حق تقرير مصير شعبها، وهي مع التاريخ وفي خدمة العملية التقدمية، وبالتالي فهي الأجدر بأن تمحض الثقة لأنها في الواقع الأكثر ثورية، بل والنقيض الفعلي للصهيونية فكراً وممارسة. وعلى هذا الأساس تطرح حركة أبناء البلد فهمها الديمقراطي للمسألة القومية من منظور ماركسي لينيني يرى أن حل المسألة الفلسطينية لابد أن يأخذ بعين الاعتبار جماهير الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ . وبالتالي فقد وضعت الحركة مبرراتها الموضوعية لرفضها المشاركة في انتخابات الكنيست الصهيوني بعد مناقشة هذه المشاركة من كافة الجوانب القومية واليومية، والبناء الصهيونية لهذا البرلمان.

إننا لا نمكن أن نفصل في المسألة القومية، الحركة الصهيونية كحركة رجعية مرتبطة منذ ولادتها بالامبريالية وبين تجسيدها العملي «الكيان الصهيوني» على أرض فلسطين، ولكننا أيضاً نرى في التجمع اليهودي في فلسطين كتجمع يقع تحت ايدولوجيا صهيونية لا يمكنه التخلص منها إلا في ظل تصاعد حركة التحرر الوطني الفلسطيني وطرح هذه الحركة لبرنامج يؤمن لها حقها في الحياة ضمن دولة

فلسطينية ديمقراطية شعبية علمانية تتجه نحو الآفاق الاشتراكية.

إن المسألة القومية بالغة التعقيد في القضية الفلسطينية وذلك يعود إلى طبيعة الكيان الصهيوني أولاً وكذلك إلى طبيعة التشرد والشتات الفلسطيني، وأن حل هذه المسألة القومية يحتاج إلى برنامج نضالي جريء وتقدمي يتجاوز الطروحات التكتيكية نحو طرح استراتيجي، فليس صحيحاً عدم الانشغال بالمهمات الاستراتيجية وعدم ربطها بالمهمات التكتيكية، بل أن الصحيح أن تفرز الاستراتيجية تكتيكها الملائم الذي يخدمها، ويوصلها إلى شروط التحقق العملي، لا أن يحرفها أو يقطع وصلها بالتكتيكات اليومية لتسير هذه التكتيكات في واد والاستراتيجية في واد آخر.

في المسألة اليهودية
«الصهيونية، والدولة»

عالج كارل ماركس، وفلاديمير أ. لينين المسألة اليهودية، في أوضاعها التاريخية، وقد رفض كارل ماركس مقولة الشعب اليهودي العالمي، أو الأمة اليهودية العالمية، بل أنه دعا لاندماج اليهود في مجتمعاتهم التي يعيشون فيها وتمثلهم لها، وربط نضال العمال اليهود بنضال العمال في أممهم، ورأى في محاولة خلق تعبير «قومي» لليهود، ضربة للنضال الأممي، تعيق تحرر العمال اليهود وتعمق اللاسامية ضدهم، فقد رأى «ان التحرر الاجتماعي لليهود لا يتم إلا بتحرير المجتمع من يهوديته»(٥)، وحتى وفاة ماركس لم تكن الدعوة «للأمة اليهودية»، تخرج عن نطاق التبشير النظري، «لموزز هس»، وليونبسكر وغيره، إنما أخذت هذه الدعوات طريقها للتنظيم والعمل بعد أن وصلت الرأسمالية إلى مرحلة الامبريالية، التي وجدت في الدعوة الصهيونية مجالاً لاستخدامها من جانب وللتخلص منها من جانب آخر، فقد استخدمت الامبريالية هذه الدعوة لتحقيق موطىء قدم ثابت ومضمون في المنطقة العربية، كذلك فقد أرادت منها أن تخرج

من جو المنافسة الاحتكارية وتفتح الطريق على هذه الرأسمالية اليهودية للخروج من اطارها نحو تعاون معها، ولهذا كان التنافس الفرنسي، الألماني والبريطاني على كسب ود أصحاب رؤوس الأموال اليهود ودعم مشروعهم الاستيطاني إلى أن فازت بريطانيا بذلك واقتنصت الفرصة وأصدرت وعدها المشؤوم عام ١٩١٧ إبان وصول القوات البريطانية إلى فلسطين.

أما لينين فقد عارض وعرى الحركة الصهيونية كحركة رجعية تخدم مصالح الامبريالية العالمية، وتهدف إلى خلق استجابات شوفينية باستخدام عقدة اللاسامية، وقد رفض لينين مطالب جماعة «البوند» في الابقاء على أنفسهم ككتلة في حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي، كما رفض اعتبارهم جماعة قومية يمكن لها أن تحقق استقلالاً قومياً ثقافياً، أو حكماً ذاتياً، وإن الطريق الوحيد المفتوح أمامها هو طريق الاندماج والتمثل في المجتمع الاشتراكي الروسي والمجتمعات الأخرى، وأن على العمال اليهود ضم سواعدهم في النضال إلى سواعد الحركة العمالية في البلدان المختلفة ضد برجوازية هذه البلدان ومنها البرجوازية اليهودية، كما رفض لينين على هذا الأساس اعتبار الحركة الصهيونية حركة تحرر قومي لليهود، ضمن حركات التحرر القومية الأخرى ضد الاستعمار، وبالتالي فإن الحديث عن أمة يهودية، أو شعب يهودي أو قومية يهودية يكون مجرد ضرب من الكلام الفارغ الذي أثبت التاريخ فشله عبر سنين طويلة، فقد فشلت الحركة الصهيونية في استقطاب كافة يهود العالم وتهجيرهم إلى فلسطين، لتكون هناك الأمة اليهودية الخالصة، كما أنها فشلت في اقناع اليهود بأن فلسطين هي «موطنهم الحقيقي» الذي يمكن أن تتشكل فيه شخصيتهم المستقلة، وهويتهم القومية، إلاأنها نجحت في خلق تعاطف يهودي في أوساط معينة تجاه الايدولوجية الصهيونية، وتجاه الكيان السياسي لها، مستغلين عقدة اللاسامية وجرائم النازية، والتي استغلتها البرجوازية الصهيونية لتحقيق مآربها كما عممتها لأجل جر أوسع قطاع ممكن من اليهود إلى فلسطين، وتكوين المملكة الثالثة، أو دعم هذا المشروع مالياً أو سياسياً من خلال نفوذ البرجوازية اليهودية في الدول الرأسمالية الغربية، والاستناد عليها في كسب تعاطف عالمي مع مشاريعها.

وبعد وعد بلفور نشطت الحركة الصهيونية ووكالاتها في استيطان الأرض

الفلسطينية بحماية الاستعمار في ظل تخاذل الاقطاع، واستطاعت هذه الحركة خلال ثلاثين عاماً من وجودها الرسمي على أرض فلسطين (١٩١٧ ـ ١٩٤٧)، أن تبني مؤسساتها الصناعية والزراعية والتجارية على الصعيد الاقتصادي، وأن تبني أيضاً مؤسساتها الثقافية والعسكرية وأحزابها السياسية التي تعمل من أجل خلق الكيان الصهيوني على أرض فلسطين عبر اقتلاع الشعب الفلسطيني من وطنه وإقامة الاستيطان الصهيوني العامل مكانه ضمن خطة موضوعة ومبرمجة، وبمساعدة الاستعمار البريطاني وتواطئه.

لقد كانت الحركة الصهيونية بمؤسساتها المختلفة هي التي تقود المجتمع الصهيوني في فلسطين والتي تؤثر على قطاع واسع من اليهود في العالم، وشكلت الحركة العقل المفكر، والصندوق الممول والجيش الحامي لأفكار تيودور هرتسل وتطبيقها على أرض فلسطين وظهرت كأنما هي «حركة قومية يهودية»، رغم أنها لم ولن تكون هكذا بل كانت مؤسسة من مؤسسات الاستعمار، وماضية لتحقيق مصالحه الرجعية والالحاقية في المنطقة العربية فهي لم تكن حركة تحرر قومي فحسب بل أنها لم تكن حركة قومية أيضاً، بل «تياراً سياسياً رجعياً ومتعصباً وعنصرياً يمثل البرجوازية اليهودية والامبريالية العالمية»[٦]. إن الصهيونية لم تأت كما تدعي لحل المسألة اليهودية والخلاص من اللاسامية بل جاءت لتوريط اليهود في حلف غير مقدس مع الامبريالية، لبناء مشروع امبريالي، وهنا لا يمكننا الفصل بين الصهيونية كفكرة والصهيونية كحركة، والصهيونية كتجسيد مادي للفكرة والحركة معاً في كيان سياسي، صار اسمه «اسرائيل».

صحيح أن ليس كل يهودي يعتبر «اسرائيلياً» بالمعنى السياسي للجنسية، كما أنه ليس كل يهودي هو صهيوني، ولكن نستطيع أن نقول أن كل «صهيوني هو إما اسرائيلي أو يطمح بالوصول إليها أو يدعمها»، ورغم وجود صهيونية غير يهودية من أولئك الاحتكاريين الغربيين الذين يدعمون الكيان الصهيوني، إلا أن العام في هذا الموضوع هو أن كل صهيوني هو يهودي ولكن الفصل بين الصهيونية واليهودية هو فصل طبيعي وقائم، أما الفصل بين الصهيونية، ونتيجتها «اسرائيل» فهو أمر غير ممكن على الاطلاق، فإذا ما تخلت «اسرائيل» عن صهيونيها، سوف تفقد مبرر خطيئة مؤسسيها التاريخيين وبالتالي ستفقد ضرورة وجودها، «فاسرائيل»

هي كيان استيطاني قام على الكولونيالية ومن طبيعة الكيان الاستيطاني أن يغرس قيمه الاستيطانية الكولونيالية، لتصبح ايدولوجيا المستوطنين بشكل عام ويلتف المجتمع الاستيطاني حول هذا المبرر الايدولوجي ليجدوا فيه ذريعة لوجودهم، ولنهبهم، وقتلهم وتوحشهم تجاه صاحب الأرض وابن البلد، ولهذا فإن ايدولوجيا «الشعب المختار»، ليست صحيحة في التقييم الحقيقي والموضوعي للفكر السياسي والانساني ولكنها صحيحة بالنسبة لمستوطن وجد فيها تبريراً يرضيه، ويبرر استيلاءه على وطن الغير.

لقد ولد الكيان الصهيوني، بقوة الحركة الصهيونية وبدعم أمها الامبريالية العالمية، فهو مشروعها الذي نفذته، كمشروع كولونيالي وليس ثورة تحرر وطني، أي أن الحركة الصهيونية بتجسيدها للكيان الصهيوني، عبرت عن الاستمرار المباشر للوضع الاستعماري في فلسطين، بطابعه الكولونيالي الاقتلاعي، والقائم على ايدولوجية رجعية عنصرية، وسياسة مرتبطة حتى العمق مع الامبريالية العالمية ولتنفيذ أهدافها وحماية مصالحها، وبغض النظر عن الديكور الصغير اللاصهيوني ضمن التركيبة السياسية له، فإن «اسرائيل» هي تجسيد الصهيونية، ولا يمكنها الانفصال عنها، بل أن وجودها مرهون بايدولوجيتها وطابعها الصهيوني، فلا «اسرائيل بدون صهيونية».

وهذا الأمر ليس تساوقاً مع ما يسميه غنادري ـ التماثل مع الصهيونية ـ بل هو تقرير لواقع عياني له مؤسساته التي تحميه كالكنيست، والاختلاف على حدود الدولة، وتعريف اليهودي، وقانون العودة، وقانون الجنسية، والتي تثبت تطابق «اسرائيل» مع الصهيونية.

فكيف يمكننا القول أن «اسرائيل» فعلاً هي تجسيد لحق الشعب اليهودي في تقرير المصير؟ وأين هي النظريات عن عدم وجود أمة يهودية، فكيف يمكن لهذا الخلط التاريخي والنظري أن يخرج في توليفة غير معقولة، ليقول أن من حق اليهود أن يقرروا مصيرهم على حساب الشعب الفلسطيني، إلا إذا صدقت مقولة «أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض»؟

في المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي الاسرائيلي يحدد الحزب الشيوعي منطلقاته لحل القضية الفلسطينية ولتصفية النزاع الاسرائيلي العربي كما حدده في

مؤتمرات سابقة في ثلاثة مبادىء هي:

١ ـ فلسطين في تطورها التاريخي أصبحت وطناً للشعبين اليهودي والعربي.

٢ ـ نجم عن هذه الحقيقة نشوء حق تقرير مصير للشعبين.

٣ ـ من الضروري ـ وهذا في حيز المستطاع ـ تصفية النزاع الاسرائيلي ـ العربي على هذا الأساس وبالطرق السلمية بواسطة التفاوض والاتفاق المتبادل[٧].

وعلى أساس هذه المبادىء وافق الحزب على تلخيصات المشاورات التي جرت بين الأحزاب الشيوعية العربية التي نشرت في أيلول ١٩٦٤ والتي تؤيد تحقيق حقوق الشعب العربي الفلسطيني بالطرق السلمية وتعارض تصفية ـ حقوق الشعب الاسرائيلي ـ ويرفض الحزب «السياسة التي تتنكر لحقوق بقاء اسرائيل وتشجيع المخططات المغامرة لـ (م.ت.ف) وجيش التحرير الفلسطيني، وترويج التعابير التي تعتبر دولة اسرائيل «كياناً» اصطنعه الاستعمار الانجلو امريكي أو أنها ظاهرة استعمارية»[٨].

لقد تحددت هذه المبادىء بعد انشقاق الحزب في ١٩٦٥، ولم تتغير سياسة الحزب تجاه هذه المبادىء حتى الآن ففي المؤتمر السادس عشر يرى الحزب: «أن شعب اسرائيل حقق حقوقه القومية، بينما حرم منها الشعب الفلسطيني»[٩]، ولم يحدد الحزب الأسباب الحقيقية وراء عدم تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني، بل رأى أن السبب الرئيسي وراء ذلك هو تآمر الرجعية العربية، ولم يكن السبب الرئيسي هو اقتلاع الشعب الفلسطيني وتكوين «دولة اسرائيل»، ولم ير اميل حبيبي في حرب حزيران وأثرها على الجماهير العربية سوى أن «أوصلتهم بين ما أوصلتهم إليه إلى شجب المخططات والتصريحات الحزبية والشوفينية والادعائية حول «تحرير فلسطين»، والقضاء على اسرائيل، «التي تشكل تجسيداً لحق الشعب الاسرائيلي في تقرير المصير»[١٠].

إلا أن الحزب لا زال مصراً على رفض التماثل بين اليهودية والصهيونية، وهذا أمر واقع وصحيح، إلا أن فصل العلاقة العضوية بين الهيئات السياسية الصهيونية، ومؤسسات الحكم الصهيوني، هو محض خيال، فالحرب هنا بين الكيان الصهيوني والامبريالية وحركة التحرر العربي وتحالفاتها التقدمية العالمية، حقاًهي حرب طبقية في ظل الصراع بين المعسكرين العالميين الاشتراكي

والامبريالي الرأسمالي، ولكن حلقات هذا الصراع الاقليمية الملموسة هي حلقات قومية مباشرة، وإلا لما اعتبرت حركة التحرر الفلسطينية حركة تحرر وطني، وكذلك فإن قرار الحزب باعتبار «تكوين اسرائيل» هو تعبير عن حق تقرير المصير للشعب اليهودي، يتهافت إذا لم يرتبط بالمسألة القومية، وكل الدلائل تشير أن الانقسام داخل المجتمع الصهيوني لا زال متعدد الأبعاد، جزء منه طبقي، وجزء آخر هو طائفي عرقي «اشكنازيم، سفارديم»... الخ، ولذلك لا زالت حتى الآن عملية الطحن للتناقضات الداخلية في الكيان غير مكتملة لتأخذ أبعادها الطبقية الواضحة فاغلب العمال اليهود شرقيون، لكنهم يؤيدون الأحزاب الدينية أو اليمينية المتطرفة، أو تحت سيطرة المعراخ، بينما نجد الأحزاب الأخرى تحوي الفئات البرجوازية الصغيرة المختلفة، فموقف الأحزاب الصهيونية من الصهيونية، ليس قائماً أبداً على تعلق شعوري، بل أن الايدولوجيا الصهيونية هي في صلب تكوينها.

لذا فإن الحزب يرى نفسه»حزباً سياسياً اسرائيلياً»، ضمن «القومية الاسرائيلية»، أو «القومية في طور التكوين» لا فرق، وبنضاله ضد الحكم الصهيوني، إنما يناضل على أساس الحفاظ على وجود الكيان الصهيوني، وتطوير هذا الكيان ليصبح كياناً اشتراكياً لا صهيونياً أي فصل «الكيان السياسي» عن سمته «الصهيونية»، عبر خوض النضال الطبقي ضد السلطة الحاكمة بصفتها صهيونية ومن خلال شكل النضال البرلماني والجماهيري العلني العام. إلا أن الحزب يبرر فشله في اجتذاب العناصر اليهودية إلى برنامجه، بفعل تأثر اليهود بالفكرة الصهيونية المسيطرة على الشارع اليهودي، وما امتداداته اليهودية في الشارع سوى قلة قليلة من ذوي تراث شيوعي قديم، أو ممن دخل إلى الحزب من الشباب بفعل تراث عائلته الشيوعي القديم، بينما ينتشر الحزب واسعاً في صفوف الجماهير العربية، لدرجة بات يحسب كقوة عربية ضمن الأجسام السياسية «الاسرائيلية». وبالفعل فهو يعتبر نفسه قوة ديمقراطية «اسرائيلية»، والعرب الذين ينتمون إليه هم جزء من هذه القوة في دولة يعتبرها الحزب دولة يهودية ذات أقلية قومية عربية لها وزن كبير ولم يحدد هذا إلا في المؤتمر الثامن عشر.

المسألة اليهودية خارج موقف الحزب الشيوعي:

إذا حدد الحزب الشيوعي موقفاً واضحاً من المسألة اليهودية ومن ارتباط الدولة بالحركة الصهيونية، حيث رفض هذا الارتباط، فإن قوى أخرى قد عالجت هذه المسألة واتخذتها مواقفاًمبدئية لها في برامجها من منطلق آخر غير منطلق الحزب الشيوعي الاسرائيلي، فقد عالجت الحركة التقدمية للسلام كحركة عربية الصراع العربي الاسرائيلي على أساس أنه صراع قومي، وأن اسرائيل قد قامت على انقاض حقوق الشعب الفلسطيني، إلا أنها تراجعت عن هذه المواقف ورأت أن اسرائيل دولة لليهود والعرب من ساكنيها، حيث شكلت هذه الخطوة تراجعاً في برنامج التقدمية، كما قدمت الحركة التقدمية تراجعات أخرى في هذا الموضوع ضمن برنامج القائمة التقدمية والذي اعتبرته كافة القوى مجالاً لتعبيرها بهذا التراجع، إلا أن راكاح نفسه بدأ يزايد على هذا التغيير، ولم تعد الحركة في موقفها تختلف عن الحزب الشيوعي الاسرائيلي تجاه هذه المسألة، سوى أنها تركز على الحقوق القومية لجماهير فلسطيني ١٩٤٨ قبل التركيز على تكوين الحزب العربي اليهودي.

ولم ينضج بديل آخر لموقف الحزب الشيوعي إلا متأخراً، وتمثل هذا الموقف في برنامج حركة أبناء البلد، التي ترى أن عملية الفصل بين «اسرائيل ككيان سياسي» وبين الصهيونية هي عملية قريبة من المستحيل، بسبب العلاقة العضوية التي لا تنفصم بين الصهيونية كحركة وايدولوجيا عنصرية، وبين «الدولة التي قامت على أساسها» حيث ترى الحركة أن الصهيونية «استطاعت تحقيق هدفها الرئيسي بإقامة دولة اسرائيل كدولة يهودية بطرد أغلبية الشعب الفلسطيني، والابقاء على بقية هذا الشعب كطاقة عمل رخيصة في ظل الاحتلال والتمييز القومي والعنصري»[11]. فهي لم تحدد الصهيونية كحركة تحرر وطني تعبر عن تقرير مصير اليهود، كما لم تعتبر «اسرائيل» تجسيداً لهذا «الحق». ولذلك فهي تطرح حلاً استراتيجياً يتمثل في إقامة الدولة الديمقراطية العلمانية، فهي أيضاً تقدم الصراع ليس قومياً محضاً أو طبقياً محضاً بل أنها ترى في ديالكتيك القومي والطبقي مثالاً للصراع سواء على المستوى الكوني العالمي أو على المستوى المحلي الاقليمي، وعلى

هذا الأساس ترفض الدخول لانتخابات الكنيست. لأنها تزور إرادة الشعب الفلسطيني، وتفرض الاعتراف بأن اسرائيل دولة لليهود، وإلغاء حق العودة، ولأن اسرائيل «تعتبر كياناً استيطانياً اقتلاعياً قام وترعرع وبنى مؤسساته على حساب الكيانية الفلسطينية»[١٢] إلا أن موقف الحركة يبقى غامضاً من جوانب معينة يقف خلف غموضها هذا أسباب مهمة بالنسبة لوجود الحركة.

إن المسألة اليهودية وعلاقة الصهيونية بالكيان السياسي «اسرائيل»، لا زالت تحتاج إلى مواقف أوضح وأصح من كافة القوى السياسية بين فلسطينيي ١٩٤٨، لأن هذه المسألة تعتبر عنصراً مهماً في تحديد السياسات العامة واليومية لهذه الأحزاب والقوى، كما أنها تتفاعل مع المسألة القومية العربية في فلسطين وجذورها. كنقيضين في حالة صراع دائم على وجود أحدهما على الأرض الفلسطينية، كذلك فإن معالجة هذه المسألة ـ اليهودية ـ تحدد مواقف تجاه الدمج والتمثل من جانب أو تبلور الهوية الوطنية الفلسطينية من جانب آخر.

إن واجب القوى السياسية الوطنية يكمن هنا في توضيح هذه المسألة للجماهير دون تقديم أي وعي زائف أو عملية تزييف للتاريخ، بل اعطاء الحقيقة الموضوعية كما هي وعلى الجماهير أن تحكم في ذلك.

العمل البرلماني

تعتبر مسألة المشاركة في الانتخابات للكنيست أو الترشيح لها: مسألة خلافية ليس فقط بين القوى السياسية، بل أيضاً لها امتدادات كمسألة خلافية بين الجماهير عامتها، ويستدل على ذلك بازدياد نسبة المقاطعين للانتخابات بعد انتهاء فترة الخمسينات وحتى ١٩٨٤ ، وخاصة بعد ١٩٦٧ حتى طرأت، تغييرات جديدة في الساحة السياسية العربية في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ حيث برزت قوة جديدة طرحت نفسها للبرلمان، استطاعت أن تستقطب من المقاطعين ومن مؤيدي الجبهة جمهوراً انتخابياً لها، فقد وجدت الحركة التقدمية لتشارك في الانتخابات

للكنيست، وللمرة الأولى عام ١٩٨٤ ليتنافس على الصوت العربي ثلاث كتل سياسية، تحمل صفة عربية ولتأخذ محور الصراع الانتخابي في الشارع العربي، اضافة للأحزاب الصهيونية.

أما الموقف النابع من رؤيا سياسية منظمة، فقد اتخذ اتجاهين:

١ ـ الاتجاه الأول: يرى في المشاركة للترشيح والانتخاب في الكنيست حقاً قانونياً يجب استغلاله، واستغلال منبر الكنيست لطرح المواقف السياسية العامة لهذه القوى إضافة للمطالب اليومية للجماهير العربية ويقوم هذا الاتجاه على:

أ ـ القبول بالكنيست كبرلمان قومي «اسرائيلي» بما يقتضيه ذلك من اعتراف «باسرائيل» ككيان سياسي يجسد حق اليهود في تقرير المصير في دولة مستقلة، كدولة لليهود.

ب ـ الاستناد الى تجمع سياسي يهودي يساهم في دعم موقف الكتلة كما حصل في ائتلاف التقدمية وحركة البديل.

ج ـ اعتبار الدخول إلى عضوية الكنيست ضرورة لطرح القضايا المطلبية اليومية للجماهير العربية، وتعزيز موقع الجماهير ودورها في العملية الديمقراطية «الاسرائيلية».

د ـ الاعتماد على أوهام تغيير السياسة وأسلوب الحكم «الاسرائيلي» من خلال البرلمان والعمل البرلماني.

ويشارك في هذا التوجه كل من الحزب الشيوعي الاسرائيلي والحركة التقدمية للسلام، حيث تمثل الحزب على مدى ١٢ دورة للكنيست بمقاعد أدناها اثنان سنة التأسيس وأقصاها ستة مقاعد في الخمسينات. بينما شاركت الحركة التقدمية في دورتين هما (١١ ، ١٢) حصلت في الأولى على مقعدين والثانية على مقعد واحد ومقعد آخر لدراوشة.

٢ ـ الاتجاه الثاني: ويرى في المشاركة للانتخابات عملاً غير مجدٍ ولايمكن تحقيق شيء ما للجماهير العربية من خلاله حيث يقوم هذا الاتجاه المقاطع للانتخابات والذي تبلور في أواسط السبعينات على:

أ ـ أن الكنيست الصهيوني هو مؤسسة صهيونية ترعى المشروع الصهيوني، بينما المطلوب تكريس الهوية الفلسطينية للجماهير الفلسطينية داخل م. ١٩٤٨ وبالتالي المطالبة بحق تقرير المصير وليس الاندماج في الكيان الصهيوني ومؤسستة البرلمانية.

ب ـ ان هذا الكنيست يطالب كل كتلة فيه بالاعتراف باسرائيل كدولة لليهود حسب قانونها وهذا يخالف الحقيقة القائمة على كون إن هناك جزءاً كبيراً من سكان البلاد عرباً ناهز ١٧٪ من عدد السكان الكلي.

ج ـ الحقيقة الكولونيالية التي قامت عليها الكنيست منذ نشأتها وحتى اليوم، فهي اطار تمثيلي للمشروع الصهيوني الاستعماري.

د ـ إن مجمل التجربة خلال أربعين عاماً لم تثبت جدوى المشاركة في الانتخابات ولم تحقق للجماهير العربية شيئاً من الانجازات.

و ـ إن الوجود في الكنيست يغطي الطبيعة العنصرية والتمييزية للكيان الصهيوني.

ر ـ إن حصر النضال في البرلمان يعتبر من الأشكال الدنيا للنضال من أجل الحقوق العربية وبالتالي يجب أن يستند أولاً الى العمل الجماهيري والنضال الجماهيري العربي المنظم وخارج اطار البرلمان.

ويمثل هذا الاتجاه حركة أبناء البلد والتي أعلنت مقاطعتها للانتخابات خلال ثلاث دورات، وقد اختلفت وجهات النظر، عام ١٩٨٣ داخل الحركة وأدت الى انشقاق جبهة الأنصار عن الحركة.

وعلى هذه الخلفية يمكن لنا أن ندرس تحليلاً مقتضباً لنتائج الانتخابات للكنيست الثانية عشرة بين الجماهير العربية.

نتائج الانتخابات(*)

- أصحاب حق الاقتراع = ٢,٨٩٤,٢٦٧ .
- المصوتون = ٢,٣٠٥,٥٦٧ = النسبة ٧٩,٦٥٪ من الأصوات.
- الأصوات اللاغية = ٢٢,٤٤٤ صوتاً.
- الأصوات الصحيحة = ٢,٢٨٣,١٢٣ صوتاً.
- الأصوات الصالحة للتوزيع ٢,٢٢٧,٦١٨ صوتاً.
- عدد الأصوات للمقعد الواحد ١٨٥٦٣ صوتاً.

الحرف	القائمة	الأصوات	الأصوات	النسبة	النسبة	مقاعد	مقاعد
أ ت م	المعراخ مع مبام	٦٨٥٣٦٣	٧٢٤٠٧٤	٣٠٪	٣٤,٩٪	٣٩	٤٤
ب	المفدال	٨٩٧٢٠	٧٣٥٣٠	٣,٩٪	٣,٥٪	٥	٤
خ	اغودات اسرائيل	١٠٢٧١٤	٣٦٠٧٩	٤,٥٪	١,٧٪	٥٠	٢
ن	المركز (شينوي)	٣٩٥٣٨	٥٤٧٤٧	١,٧٪	٢,٦٪	٢	٣
و	حداش (الجبهة)	٨٤٠٣٢	٦٩٨١٥	٣,٧٪	٣,٤٪	٤	٤
ط	موليدت (ترانسفير)	٤٤١٧٤	—	١,٩٪	—	٢	—
م ح ل	الليكود	٧٠٩٣٠٥	٦٦١٣٠٢	٣١,١٪	٣١,٩٪	٤٠	٤١
م ب م	مبام مع المعراخ	٥٦٣٤٥	—	٢,٥٪	—	٣	٥
ع	الحزب العربي الديمقراطي	٢٧٠١٢	—	١,٢٪	—	١	١
ع ص	علم التوراة	٣٤٢٧٩	—	١,٥٪	—	٢	—
ف	القائمة التقدمية	٣٣٦٩٥	٣٨٠١٢	١,٥٪	١,٨٪	١	٢
ص	تسومت داخل هتحياه	٤٥٤٨٩	—	٢٪	—	٢	١
ر ص	راتس	٩٧٥١٣	٤٩٦٩٨	٤,٣٪	٤,٢٪	٥	٣
ش س	شاس	١٠٧٧٠٩	٦٣٦٠٥	٤,٧٪	٣,١٪	٦	٤
ت	هتحياه	٧٠٧٣٠	٨٣٠٣٨	٣,١٪	٤٪	٣	٥

(*) جريدة الاتحاد، القدس، ٢/١١/١٩٨٨ .

أما جدول التوزيع للأصوات العربية فقد كان كالتالي:

- أصحاب حق الاقتراع ٣٤٧ ألف صوت.
- نسبة التصويت ٧٦٪.
- مجموع الأصوات بعد شطب اللاغية = ٢٦٣٠٠٠ صوتاً.

القائمة	نسبة الأصوات العربية	الأصـوات تقريبـاً
الجبهة الديمقراطية	٣١٪	٨٢,٠٠٠
الحركة التقدمية	١٥٪	٣١,٠٠٠
الحزب العربي	١٠٪	٢٧,٠٠٠
أحزاب صهيونية	٤٤٪	١١٨٠٠٠

من خلال الجدول نلاحظ زيادة عدد المصوتين للجبهة بمقدار ١٣ ألف صوت تقريباً، ونقصان مايساوي ٤٠٠٠ صوت عند القائمة التقدمية، أما دراوشة فقد حقق نسبة حسم وزاد عليها. لقد بلغ فائض الأصوات العربية الضائع ٣٣٣٦١ صوتاً، تقاسمتها الأحزاب الصهيونية والمتدينة.

إلاّ أننا إذا أمعنا النظر نجد أن نسبة الزيادة في من يحق لهم الاقتراع بلغت ٢٠٪ بينما لم تزد قوة الحزب الشيوعي بـ ٢٠٪، بل نقصت نسبة نفوذه في الجماهير العربية من ٣٤٪ الى ٣١٪ مقارنة مع انتخابات ١٩٨٤، أما التقدمية فقد خسرت ٢٪ مقارنة مع عام ١٩٨٤، حيث حصلت على ١٧٪ من الأصوات العربية، استطاع دراوشة أن يقتنص بعض أصواتها، بعد أن لبس عباءة العروبة.

وتدل هذه النتائج على عدم تفاعل العرب مع القوى التي تعمل في وسطها

بسبب:

١ ـ الخلافات الواسعة بين التقدمية والحزب الشيوعي والتي بلبلت الجمهور العربي.

٢ ـ عدم اقتناع الجماهير بتأثير هذه القوى الواسع في الخارطة السياسية.

٣ ـ رغم اللحظة السياسية المواتية فإن دعايتهم لم تقنع الجماهير بأنها مع الانتفاضة بالمستوى المطلوب فقد زاد الحزب في أصواته بعد يوم الأرض ٢٦,٠٠٠ صوت بينما لم تزد أصواته بعد الانتفاضة سوى ١٣ ألفاً ليفسح المجال لحزب معراخي كدراوشة أن يقتنص ٢٧ ألف صوت.

إن الانتخابات الاسرائيلية لم تعبر عن انتماء سياسي للجماهير العربية فما هو تفسير خروج دراوشة بهذا النصيب من الأصوات اضافة للأحزاب الصهيونية.

كذلك لم تؤثر دعوة م. ت. ف على الناخب العربي بدليل نقصان التقدمية وعدم تقدم الجبهة في نسبتها المئوية وتمثيلها في الكنيست، ويعود ذلك لأن منظمة التحرير لا تضع برنامجاً خاصاً لهذه الجماهير العربية، وهي غير مطروحة في جدول أعمالها الأمر الذي يفقدها الدور المؤثر والحاسم في ساحة جماهير الداخل.

* الخلاصـــة *

إن أربعين عاماً من حياة شعب، ونضاله ضد التذويب والطمس، والتمييز القومي والطبقي، لم تكن بالحياة التي يتعرض لها شعب عادي، لاستعمار عادي، بل إن معركته كانت على الوجود قبل الاستقلال، على الهوية قبل التحـرر من الوصاية، ولهذا أخذت حياة هذا الشعب طابعاً فريداً في ظروف وجوده وفي ظروف نضاله، فهو نضال من أجل تحقيق الهوية، ونضال آخر من أجل الحقوق اليومية والتي لاتلغي النضال من أجل تحقيق الهوية، بل تعززه وتدعمه، إذا ماأخذ بعين الاعتبار أن هذا النضال كان شاقاً ومريراً، وطويلاً مع كيان وسلطة لم تستهدف ثروة طبيعية، بل استهدفت الأرض بكل ماتعنيه من مجال لتحقيق كيانية

سياسية جديدة، والإنسان، كوجود غير مرغوب فيه على هذه الأرض.

إن أربعين عاماً لم تلغ الانتماء القومي العربي الفلسطيني لفلسطينيي ١٩٤٨ فقد كان هذا الانتماء هو دينمو الصراع ومحركه، وإن بهت في بعض المراحل فهو نابع من ظروف الساحة، وميزان القوى خلال هذه المراحل، إلا أن هذا الانتماء لم يصل الى ذاك المستوى السياسي الذي يمكن لهذه الجماهير أن تعبر عن انتمائها من خلاله، فقد كان يعوزها في مراحل مبكرة قيادة سياسية مجربة وقادرة ومستعدة للتضحية، هذه القيادة تؤسس المنهجية السياسية لهذا الانتماء وكل ماكان موجوداً أما:

١ ـ محاولة للدمج أو التمثل في المجتمع، وقصر النضال على المطالب اليومية والقانونية في ظل «الشرعية الاسرائيلية» سواء الحكم العسكري أو المدني وقد مثل ذلك الحزب الشيوعي الاسرائيلي.

٢ ـ محاولة لتحقيق هوية عربية عامة غير مركزة على العامل الفلسطيني الخاص، كانت مشدودة لحركة المد القومي العربي في الخمسينات والستينات، ولم تفلح هذه المحاولة بتحقيق لون خاص ومستوى سياسي متماسك لهذه الجماهير، كما أن نضاليتها لم تكن بمستوى المهمات الموضوعية المطروحة عليها، حيث تفتت مع أول ضربة، ومع انهيار حركة المد القومي العربي وقد مثل هذا التوجه حركة الأرض.

٣ ـ محاولة للتركيز على الشخصية الوطنية الفلسطينية بتاثير امتداد النضال الوطني الفلسطيني، وظهور م. ت. ف وقد لاقت هذه المحاولة اقبالاً جماهيرياً إلا أن تفرعها الى جسمين قد شل من امكانية تبلور حركة وطنية فاعلة حيث اختارت الحركة التقدمية طريق البرلمانية والكنيست، بينما لم ترتق حركة أبناء البلد الى مستوى تمثيل الطموحات الوطنية لهذه الجماهير بفعل عوامل ذاتية وموضوعية، الذاتية تتمثل بفقدان برنامج سياسي واضح، وتنظيم قوي وقيادة سياسية مجربة والموضوعية تتمثل في الارث التاريخي لتغلغل سلوكيات التعايش المفروض وعدم وجود قوة فلسطينية خارج منطقة ١٩٤٨ يمكن أن تحقق انجازاً ترى فيه الجماهير عاملاً لدفعها بهذا الاتجاه.

وتميزت الحركة الوطنية في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ بميزات أهمها:

١ ـ سيطرة الحزب الشيوعي على الوضع السياسي والجماهيري في هذه المنطقة.

٢ ـ عدم وجود أي اطار وحدوي يوحد القوى السياسية تجاه القضية القومية بسبب اختلاف البرامج، والمنطلقات القطرية والسياسية، والتنافس الانتخابي.

٣ ـ تراجع برامج م. ت. ف الموجهة نحو هذه الجماهير لدرجة التجاهل في آخر ثلاث دورات للمجلس الوطني الفلسطيني.

إن تراجع نفوذ الأحزاب الصهيونية التدريجي في أوساط الجماهير منذ ١٩٦٩ يؤكد الميل التاريخي لتعزيز الانتماء للهوية الوطنية الفلسطينية، وكنس الأطر التقليدية المرتبطة مع السلطة الصهيونية، كذلك فإن بلورة الهيئات المثيلية الشعبية العربية يعبر عن نمو في تيار الوعي الوطني، فرضته حالة التميز القومي، وحالة الاهمال السلطوي.

إلّا أننا نرى أن هناك نواقص لازالت بحاجة الى نضال يسد ثغراتها وهي:

١ ـ تفعيل الهيئات الشعبية.

٢ ـ كنس ممثلي السلطة في السلطات المحلية العربية.

٣ ـ تعديل وضع لجنة المتابعة لتضم الشخصيات والقوى العربية غير الموالية للأحزاب الصهيونية.

٤ ـ ايجاد اطار جبهوي من القوى يتفق على برنامج حد أدنى للجماهير العربية ويناضل على أساسه على غرار تجربة الجبهة الشعبية لمقاومة الاستعمار بعد تلافي الثغرات والأخطاء التي أنهتها كتجربة رائدة.

٥ ـ تصعيد وتيرة نضال هذه الجماهير ورفع درجة هذا النضال وعدم احتوائه لأهداف حزبية ضيقة.

ويبقى أيضاً على منظمة التحرير أن تهتم بهذا القطاع من الشعب الفلسطيني بغض النظر عن خصوصية المرحلة التي تناضل من أجلها منظمة التحرير فالمستقبل يحتم عليها وضع هذه الجماهير في دائرة نشاطها لسببين:

١ ـ إنها جزء من الشعب الفلسطيني وهي تمثله.

٢ ـ إن هذا الجزء كبير ومهم في حالة الضغط على الكيان في ظل اشتداد النضال الوطني وهم أيضاً جزء مهم لأنهم حتى في حال تكوين الدولة المستقلة سيتعرضون لعملية قمع أشد وأشرس وبالتالي فإن من مهمات المنظمة الدفاع عنهم وتبني مطالبهم.

إن حركة الجماهير الفلسطينية في الداخل تبقى أسيرة تطور حركة الجماهير الفلسطينية في كل مكان وهي بالتالي في حركتها تتطور مع تطور الحركة الجماهيرية العامة، ولهذا فإن الميل لاندماج النضال ضد الاحتلال والعمل المشترك بين جماهير الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ والأرض المحتلة عام ١٩٤٨ ، هو رهن بنمو نضال الحركة الوطنية الفلسطينية بشكل عام، وأية انتكاسة لنضال الحركة الوطنية الفلسطينية تشكل انتكاسة لها. وبالتالي فإن القوى السياسية بين جماهير الأرض المحتلة مرشحة لأن تطور برامجها السياسية مع نمو حالة الوعي الوطني كما فعل الحزب الشيوعي في مؤتمره الثامن عشر، حيث استجاب للحقيقة المادية الجديدة واعترف أن هناك حقوقاً قومية لهذه الجماهير، واستمرار النضال سيدفع الحزب لتعريف هذه الحقوق القومية سواء بفصلها عن الكيان واندماجها في الدولة الفلسطينية أو بتحقيق الحكم الذاتي لهذه الجماهير.

إن المهمات الوطنية لهذه الجماهير ليست مسألة سهلة، بل هي في غاية التعقيد وربما تكون أكبر من حجم القوى التي تنادي بها، إلا أن هذه المهمات وإن بدت حالياً غير واقعية، إلا أن الآفاق التاريخية لتطور الصراع ستفرضها، وسينتهي كل من يحاول الوقوف في وجهها أو تجاهلها أو التقاعس أمامها.

إن حتمية إبادة الاستعمار بكافة أشكاله هي التي تؤكد حتمية انتصار قضية جماهير الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ في الاستقلال الوطني والانتصار على الكولونيالية الصهيونية. وهذه الحتمية تتطلب فعلاً ثورياً عميقاً وسط الجماهير، وأداة نضالية صلبة متماسكة ومتغلغلة بين كافة القطاعات الجماهيرية.

ولسنا هنا مغالين إذا قلنا إن السياسة الصهيونية قد فشلت في ترويض هذه الجماهير، لابل إنها الآن تعي أكثر من أي وقت مضى خطورة بقاء هذه الجماهير على أوضاعها الحالية وقد تعددت الآراء في حل مشكلتهم فمن رحبعام زئيفي المطالب بالترحيل الى كل دعوات التمثل والتعايش ومحاولة إيجاد قوى سياسية عربية موالية للسلطة تساهم في ضبط الأوضاع العربية.

إن راكاح أيضاً يقف الآن أمام تحد واضح لبرنامجه، بسبب قصور هذا البرنامج عن تقديم جواب شافٍ حول المسألة الوطنية، إلا أن هذا التحدي لازال دون قوة راكاح في الوسط العربي، ويتطلب ممن يطرح نفسه بديلاً عنه أن يكون على

مستوى التحدي بالفعل والنضال والتنظيم والامتداد الجماهيري، في ظل عدم الاركان للشرعية القانونية والبحبحة الليبرالية، بل يتطلب ذلك جمعاً دقيقاً بين النظرية الاستراتيجية والتكتيكات المرحلية في ظل فهم دقيق لظروف المرحلة، وتناسب القوى الطبقية السياسية، وتحديد مدى الفاشية الصهيونية وتطورها.

إن السلطة الصهيونية طالما طرحت في كل براجمها تجاه العرب في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ ، استحالة الموافقة على حزب عربي مستقل خارج طوع يديها، بل طمس هذه الفكرة تماماً لما تشكله من خطر حقيقي عليها، وعلى هذا الأساس حاربت حركة الأرض وستحارب كل قوة سياسية تظهر وعياً وممارسة وطنية وتحاول أن تبني حزباً جماهيرياً عربياً خارج الشرعية الصهيونية، وهذا الترابط بين النقيضين يتطلب، وعياً متميزاً لأساليب النضال ولرصد حركة التطور الفاشي في المجتمع المعادي.

إن طريق نضال هذه الجماهير لا زال طويلاً وشاقاً، وخصوصية وضعها الحالي، تفرض عليها سلوك دروب غير مسلوكة سابقاً ولذلك ربما تكون تجربتها غنية وفريدة، يجب دعمها حتى تقدم نموذجاً نضالياً ليس للأمة العربية فحسب وإنما للعالم..

هوامش الفصل السابع

(١) لينين ـ ملاحظات انتقادية حول المسألة القومية.
(٢) لينين ـ حول حق الأمم في تقرير مصيرها.
(٣) أميل توما، الرواية الماركسية اللينينية في حل العقدة الفلسطينية.
(٤) سميح غنادري ـ الماركسية والمسألة القومية ـ مصدر سبق ذكره ص٢٤١
(٥) كارل ماركس ـ في المسألة اليهودية.
(٦) سميح غنادري ـ مصدر سبق ذكره ص١١١ .
(٧) راكاح المؤتمر ١٥ ص٤٢ .

(٨) نفس المصدر السابق ص٤٤ .

(٩) راكاح - المؤتمر ١٦ ص٣٠ .

(١٠) نفس المصدر - ص٢٣٦ - ٢٣٨ .

(١١) مشروع خطوط عامة - للبرنامج السياسي للحركة الوطنية التقدمية /أبناء البلد، الراية ١٩٨٨/٧/٨ .

(١٢) أبو صخر - موقف حركة أبناء البلد من الكنيست الصهيوني ومقاطعة الانتخابات - الراية ١٩٨٨/١٠/٢١ م.

المصادر والمراجـــع

* كتب:

(١) Rebirlle and Destiny of Israel. Darid Ben Gurian..

(٢) Plan Dalet, the Master Plan for Israeli Walid, ElKhaldi.

(٣) Zionism, a Pditical Critique. Tabtha, Pethran.

(٤) Palestinians, James, Zogby.

(٥) The Revolt, Menacheim, Begem.

(٦) العرب في اسرائيل، صبري جريس (بالعبرية).

(٧) الموسوعة الفلسطينية، المجلدات ١ - ٢ - ٣ .

(٨) يوسف فايس، يوميات، دار سادة - المجلد الرابع.

(٩) الاسرائيليون الأوائل، توم سيجف، دار دمينو للنشر.

(١٠) يوميات دافيد بن غوريون.

(١١) العرب في ظل الدولة اليهودية، إيان لوستيك، ترجمة راضي عبد الجواد وغسان عبد الله، منشورات أبو سلمى - عكا.

(١٢) Acurtoin of Sand, Yigal Alon, Hakibbutz, Haniuhad.

(١٣) The Jewish Population, Bachi Roberto.

(١٤) الفلسطينيون عبر الخط الأخضر، الكسندر فلورنس وشركاه، دار الكلمة - بيروت.

(١٥) South, Africa and Israel, M.A.C.A, Madison urisconsin U.S.A.

(١٦) هكذا صودرت أراضي المواطنين العرب، ران كسليف - مركز الدراسات العربية والأفروآسيوية، جفعات حبيبة.

(١٧) أراضي اسرائيل، (بالعبرية)، أفرايم آرني، مركز الارشاد التابع لرئيس الحكومة الاسرائيلية.

(١٨) Israel and the Arab World, Abraham Cohen, Funk & Wangals, (NY) 1970.

(١٩) تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج٢ ، معهد الاستشراق، أكاديمية العلوم في الاتحاد

السوفياتي، دار التقدم.
(٢٠) مناقشات الكنيست ١٩٥٩/١/١٧ م.
(٢١) The Arabe in Israel, Schleurs, Walter, Fuber, London 1959.
(٢٢) أن تكون عربياً في اسرائيل، فوزي الأسمر - اصدار اسرائيل شاحاك ١٩٧٥ .
(٢٣) القصة الكاملة لحركة الأرض - حبيب قهوجي.
(٢٤) ملف محكمة العدل العليا الاسرائيلية رقم ٦٤/٢٥٣ .
(٢٥) الماركسية اللينينية والمسألة القومية - سميح غنادري، دار أبو سلمى - عكا
(٢٦) الجبهات الديمقراطية - طريق انجاز السلطات المحلية العربية - رمزي خوري - مطبعة الاتحاد ١٩٨٣ .
(٢٧) الكتاب الأسود رقم ١ - ٤ لجنة الدفاع عن الأراضي العربية ١٩٧٧ ، ١٩٨٣ .
(٢٨) «فلسطينيون ١٩٤٨ - ١٩٨٨» ، خالد خليفة، اصدار مركز احياء التراث ١٩٨٨ .
(٢٩) دفاعاً عن الجذور، فتحي فوراني - اصدار مطبعة أبو رحمون - عكا.
(٣٠) العرب الفلسطينيون في اسرائيل، أوري ديفس وشركاه، ترجمة أحمد الشهابي، دار الكلمة - بيروت.
(٣١) الحزب الشيوعي الاسرائيلي، كتاب المؤتمر السادس عشر.
(٣٢) مشروع البرنامج السياسي لحركة أبناء البلد ١٩٨٣ .
(٣٣) طريق الجماهير العربية الكفاحي في اسرائيل، د. أميل توما، دار أبو سلمى - عكا.
(٣٤) الأراضي والكيرن كييمت، احسان عطية، الملتقى الفكري العربي - القدس ١٩٨٧ .
(٣٥) أساليب تكيف العرب في اسرائيل، شريف كناعنة، منشورات جامعة بيرزيت ١٩٨٣ .

(٣٦) الحزب الشيوعي الاسرائيلي، كتاب المؤتمر الثامن عشر ١٩٧٧ .
(٣٧) الحزب الشيوعي الاسرائيلي، كتاب المؤتمر التاسع عشر ١٩٨١ .
(٣٨) الحزب الشيوعي الاسرائيلي، كتاب المؤتمر العشرين ١٩٨٥ .
(٣٩) الأرض والممارسة الصهيونية، أسعد الأسعد، دار صلاح الدين - القدس.
(٤٠) ملاحظات انتقادية حول المسألة القومية - فلاديمير ايليتش لينين، دار التقدم - موسكو.
(٤١) حول حق الأمم في تقرير مصيرها فلاديمير ايليتش لينين - دار التقدم - موسكو.

(٤٢) الرؤية الماركسية اللينينية في حل العقدة الفلسطينية، د. أميل توما.
(٤٣) في المسألة اليهودية، كارل، ماركس.
(٤٤) العمل الشيوعي في فلسطين، سميح سمارة، دار الأسوار ـ عكا.
(٤٥) من العثمانية الى الدولة العبرية، بولس فرح، منشورات الصوت ـ الناصرة ١٩٨٣ .

* مجـــلات ودوريــات:

(١) Jornal of Palestine Studeis.
(٢) World Almanac 1950.
(٣) Statistical Abstroct of Israel 1965, 1976.
(٤) العالم العدد ١٤٤ .
(٥) المواكب العدد ١ ـ ٢ .
(٦) Monthly Reviewi (NY), London. 1976.
(٧) شؤون فلسطينية، عدد (٤ - ١٩٧٠)، (١٧٩ - ١٩٨٨).
(٨) كتاب الأسوار، عدد (١) ربيع ١٩٨٨ - دار الأسوار ـ عكا.
(٩) المطرقة، اكتوبر - ١٩٨٥ .
(١٠) Jerusalem Quarterly, No.11, Spring 1979.

* صحف ونشـــرات:

١ ـ هآرتس، ٦ ، ١٩٥٨/٧/٧ ، ٦٣/٢/٢١ ، ٧١/١/١٢ ، ٢٨/١/٧٧، ك١٩٨٢/٢ ، ٨٦/٩/١٩ ، ٨٧/١١/٥ .
٢ ـ المحرر، ملحق فلسطين ـ العدد السادس /ك١٩٦٤/٢ .
٣ ـ يديعوت أحرنوت ١٩٧٠/٣/٥ ، ت١٩٨٧/٢ ، ٨٧/٢١/٢٤ .
٤ ـ دافار ١٩٧١/٨/١٣ ، ١٩٧٢/٣/٢ .
٥ ـ الوطن (التقدمية)، تموز ١٩٨٨

٦ ـ الصنارة: عدد ٢٢٦ ، ت١٩٨٨/٢ ، ١٩٨٨/٣/٢٥ ، نيسان ١٩٨٨ ، ت١٩٨٨/١ ، تموز ١٩٨٥ .

٧ ـ الراية: عدد ٦٠ ، ٦١ ، ٥٢ ، ١٩٨٨/٧/٨ ، ١٩٨٨/١٠/٢١ .

٨ ـ الهوية: ٢ ، ٣ ، ٤ ، نشرة لمرة واحدة.

٩ ـ الزابود ـ نشرة لمرة واحدة ١٩٨٧ .

١٠ ـ البديل الوطني ـ نشرة لمرة واحدة ١٩٨٣ .

١١ ـ الاتحاد ١٩٨٨/٣/٢٩ ، ١٩٨٨/٢/٢٧ ، ك١٩٨٨/٢ .

١٢ ـ الاتحاد ١٩٨٧/١٢/٢٩ ، ١٩٨٨/١٠/٣١ ، ايلول ١٩٨٨ .

١٣ ـ الفجر ١٩٧٧/١٢/٢٣ .

* مقابلات شـــخصية:

(١) منصور كردوش ـ حركة الأرض ـ الناصرة ١٩٨٨/٨/٧ .

(٢) بولس فرح ـ عصبة التحرر الوطني ـ الحزب الشيوعي، الجبهة العربية، حيفا ١٩٨٨/٨/٦ .

(٣) صليبا خميس ـ الحزب الشيوعي الاسرائيلي ـ حيفا ١٩٨٨/٨/١٠ .

(٤) كامل الضاهر ـ الحركة التقدمية ـ الناصرة ١٩٨٨/٨/٢٦ .

(٥) القس شحادة شحادة ـ لجنة الدفاع عن الأراضي العربية ١٩٨٨/٨/٢٧ .

(٦) مشهور مصطفى ـ أبناء البلد ـ كفر كنا ١٩٨٨/٨/٧ .

(٧) ابراهيم نمر حسين ـ السلطات المحلية العربية ـ شفا عمرو ١٩٨٨/٨/٢٨

(٨) الشيخ جمال معدي ـ لجنة المبادرة الدرزية ـ يركا ١٩٨٨/٨/٧ .

(٩) رجاء الياس ـ بحث عن الجبهة العربية ١٩٨٨/٨/١١ .

الفهرس

هذا الكتاب

هو محاولة لرصد الحركة الجماهيرية الفلسطينية وتطورها بين «فلسطينيي ١٩٤٨»، صعودها وهبوطها، انجازها وتعثرها، وهو لم يأت ليصفق أو يبصم على ما جرى، كما انه لم يقع في موقف عدمي ينكر ما تحقق، بل جاء محاوراً، مناقشاً، بأسلوب نقدي علمي، حاولنا فيه ان نضع يدنا قدر الامكان، وبما تسمح به امكاناتنا المتواضعة، على بعض مواطن الخلل في النظرية والممارسة، ومواطن الابداع في نفس المجالين.

فقد عالج الكتاب مراحل تطور الهوية الوطنية الفلسطينية، في هذا القطاع من شعب فلسطين، كما عالج المنظمات الشعبية ودورها والقوى السياسية وفعاليتها، هذا اضافة إلى عرض سريع لبعض القضايا الخلافية الاساسية داخل قوى الحركة الوطنية بين فلسطينيي ١٩٤٨. كما عالج الكتاب الملامح الأولى لنشاط فلسطينيي ١٩٤٨ في الانتفاضة الشعبية الفلسطينية.





مؤسسة عيبال للدراسات والنشر
IBAL Publishing institution LTD